



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراة، الطور الثالث LMD

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم اقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دراسة أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

من إعداد المترشح: طهير كمال

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/10/19.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	أستاذ تعليم عالي	دادن عبد الغني
مشرفا ومقررا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	أستاذة تعليم عالي	بن عثمان مفيدة
مناقشا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	أستاذة محاضر - أ-	بوخلالة سهام
مناقشا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	أستاذ تعليم عالي	لعمودي محمد الطاهر
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ تعليم عالي	بن ساحة علي
مناقشا	جامعة الوادي	أستاذ تعليم عالي	بغداد بنين

السنة الجامعية: 2024-2025



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراة، الطور الثالث LMD
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
فرع علوم اقتصادية، تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي
بعنوان:

دراسة أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

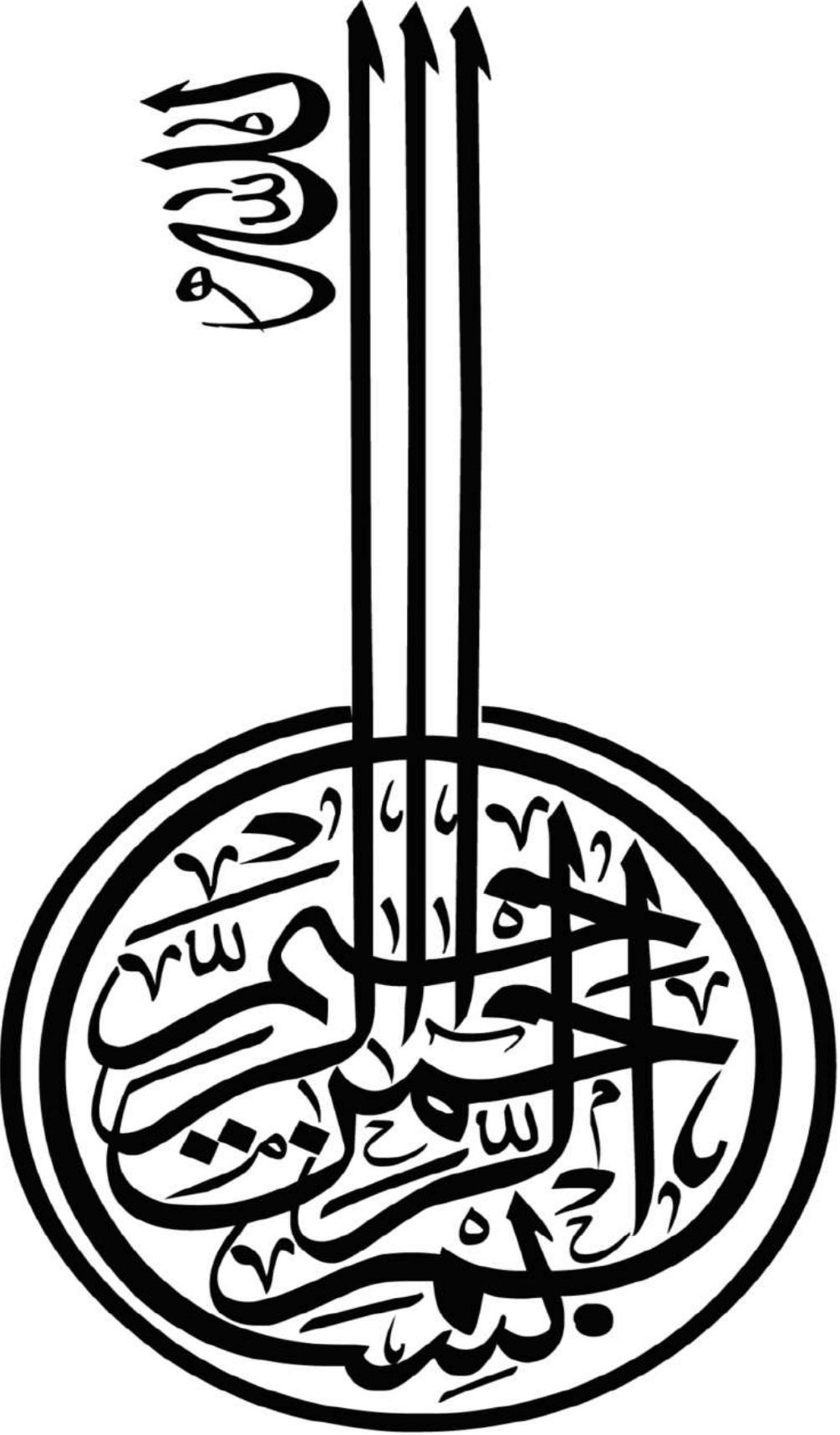
من إعداد المترشح: طهير كمال

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2025/10/19.

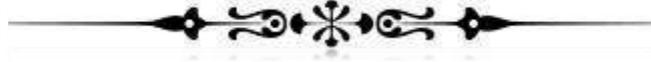
أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	أستاذ تعليم عالي	دادن عبد الغني
مشرفا ومقررا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	أستاذة تعليم عالي	بن عثمان مفيدة
مناقشا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	أستاذة محاضر - أ-	بوخلالة سهام
مناقشا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	أستاذ تعليم عالي	لعمودي محمد الطاهر
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ تعليم عالي	بن ساحة علي
مناقشا	جامعة الوادي	أستاذ تعليم عالي	بغداد بنين

السنة الجامعية: 2024-2025



إهداء



أهدي ههنا العمل إلى :

الوالدين الكريمين أطل الله عمرهما ومتعهما بالصحة

الزوجة الكريمة رومياء وابني أنس وابنتي مودة

الأخوات: نجاه، صورية، نصيرة، مفيدة والأخوين: سمير ورفيق

وكل من عائلة طهير وعائلة يحي عبد العزيز، كل باسمه

كمال طهير

شكر وتقدير



الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا كثير طيبا ومباركا يليق بجلال وجهه،

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله

﴿وَإِذْ تَأْتِيَنَّكُمْ رُبُكُمُ لَكُمْ L

سورة إبراهيم الآية 7.

ربي لك الحمد والشكر عدد خلقك ورضى نفسك وزينة عرشك ومددا كلماتك

أتقدم بجزيل الشكر الجزيل والامتنان الوفير إلى الأستاذة : مفيدة بن عثمان على قبولها

الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحها وإرشاداتها القيمة، مثنيا على خلقها الرفيع وتواضعها الكبير

وحسن التعامل معي خلال فترة الإشراف.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكافة الأساتذة المكونين لنا خلال السنة النظرية الأولى

للدكتوراة وكافة موظفي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

أشكر كل من مد لي يد العون وأسدى لي النصائح والتوجيهات

ولاي فوتني، أخيرا أن أتقدم بالشكر مسبقا إلى أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على قبولهم

مناقشة وإثراء هذا العمل المتواضع بملاحظاتهم وأسئلتهم وتوجيهاتهم.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية، وذلك بالتطبيق على عينة من 11 بنكاً تجارياً عاملاً في الجزائر خلال الفترة 2012-2022. قمنا ببناء نموذج قياسي يضم كلا من آليات الحوكمة البنكية (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، لجنة المخاطر، الملكية العمومية للبنك، فعالية الإدارة التنفيذية، نظم ولوائح البنك المركزي) كمتغيرات مستقلة، والمخاطر البنكية كمتغيرات تابعة، التي عُبِّرَ عنها بثلاث مخاطر (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) وحجم البنك وعمر البنك، معدل التضخم كمتغيرات تحكم. اعتمدنا على تحليل بيانات البانل المتوازنة في النمذجة القياسية للدراسة، بعد اختبارات المفاضلة، أُختير نموذج التأثيرات الثابتة كنموذج ملائم في النماذج الثلاثة. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة البنكية على المخاطر البنكية (خطر السيولة، خطر رأس المال) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: حوكمة البنوك، مخاطر بنكية، خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال، الجزائر.

Abstract

This study aims at examining the effect of governance mechanisms on banking risks in commercial banks, by applying it to a sample of 11 commercial banks operating in Algeria between 2012-2022. An econometric model was constructed incorporating the following banking governance mechanisms (board size, board independence, CEO duality, risk committee, public ownership, executive management effectiveness, and central bank regulations) as independent variables, whereas banking risks served as dependent variables, expressed through three risks (liquidity risk, credit risk, and capital risk). Additionally, bank size, bank age, and inflation rate were included as control variables. The study employed balanced panel data analysis for econometric modeling. After comparative testing, the fixed effects model was selected as the most suitable model in the three models.

The outcomes reveal that banking governance mechanisms have a statistically significant impact on banking risks (liquidity risk, capital risk) in commercial banks operating in Algeria.

Keywords: Bank governance, banking risks, liquidity risk, credit risk, capital risk, Algeria.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	الإهداء
-	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
XI	قائمة الاختصارات والرموز
أ-هـ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول المخاطر والحوكمة البنكية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: المخاطر في النشاط البنكية
03	المطلب الأول: أساسيات حول المخاطر البنكية
06	المطلب الثاني: أصناف المخاطر البنكية ومؤشرات قياسها
15	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة البنكية
15	المطلب الأول: ماهية الحوكمة البنكية
23	المطلب الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة البنكية
35	المبحث الثالث: مقومات الحوكمة ومؤشرات الصلابة المالية في القطاع البنكي الجزائري
35	المطلب الأول: الحوكمة البنكية في الجزائر: دواعي التطبيق
37	المطلب الثاني: مقومات تطبيق الحوكمة البنكية في الجزائر
52	المطلب الثالث: آليات الحوكمة البنكية الجزائرية
57	المطلب الرابع: تحليل واقع الحوكمة البنكية و الصلابة المالية في القطاع البنكي الجزائري
62	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: التأصيل العلمي حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية	
64	تمهيد
65	المبحث الأول: عرض الأدبيات التطبيقية حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية
65	المطلب الأول: الأدبيات التطبيقية الأجنبية
80	المطلب الثاني: الأدبيات التطبيقية المحلية

قائمة المحتويات

88	المبحث الثاني: مناقشة الأدبيات التطبيقية ومميزات الدراسة الحالية
88	المطلب الأول: مناقشة الأدبيات التطبيقية السابقة
94	المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية
97	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: قياس أثر آليات الحوكمة البنكية على المخاطر البنكية-حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022-	
99	تمهيد
100	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة التطبيقية
100	المطلب الأول: منهجية وأدوات الدراسة
111	المطلب الثاني: توصيف النموذج القياسي للدراسة
113	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي ومصفوفة الارتباط
113	المطلب الأول: التحليل الإحصائي الوصفي
116	المطلب الثاني: تحليل ارتباط المتغيرات واستقرارية السلسلة
121	المبحث الثالث: تقدير نماذج الدراسة القياسية
121	المطلب الأول: تقدير أثر آليات الحوكمة على خطر السيولة LIQ
126	المطلب الثاني: تقدير أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان CRD
129	المطلب الثالث: تقدير أثر آليات الحوكمة على خطر رأس المال CAP
135	المبحث الرابع: مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
135	المطلب الأول: مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية
139	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
144	خلاصة الفصل
146	خاتمة
150	قائمة المراجع
171	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	ملخص لتصنيفات المخاطر البنكية	11
(2.1)	ملخص لأهم الطرق المعتمدة في قياس المخاطر البنكية	12
(3.1)	مؤشرات قياس المخاطر البنكية	13
(4.1)	رزمة التحديد التدرجي للحد الأدنى لملاءة رأس مال البنوك خلال الفترة 1991-1994	43
(5.1)	تطور معدل الاحتياط الإلزامي خلال الفترة من 2012-2022	44
(6.1)	تصنيف المخاطر البنكية حسب تنظيم بنك الجزائر	47
(7.1)	تطور مؤشرات سيولة القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2014-2022	58
(8.1)	تطور مؤشرات المستحقات المتعثرة ومؤوتتها في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2014-2022	59
(9.1)	تطور مؤشرات الملاءة البنكية في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2014-2022	60
(1.2)	ملخص للأدبيات التطبيقية السابقة وفقا لبيئة ومنهجية الدراسة	91
(2.2)	ملخص للأدبيات التطبيقية حسب المتغير التابع (المخاطرة البنكية / إدارة المخاطر)	93
(1.3)	التعريف بعينة الدراسة	100
(2.3)	ملخص لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها	109
(3.3)	التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة	113
(4.3)	مصنوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	116
(5.3)	نتائج اختبار معامل التضخم (VIF) بين متغيرات الدراسة	119
(6.3)	معامل مؤشر التضخم (VIF) بعد التعديل	119
(7.3)	اختبارات استقرارية السلسلة	120
(8.3)	نماذج تقدير المعلمات لنماذج انحدار بانل-نموذج خطر السيولة -LIQ	121
(9.3)	ملخص لنتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل-نموذج خطر السيولة -LIQ	123
(10.3)	فحص نموذج التأثيرات الثابتة-نموذج خطر السيولة -LIQ	123
(11.3)	نتائج تقدير النموذج باستعمال الخطأ المعياري الرصين باستعمال طريقة (Bootstrap) -نموذج خطر السيولة -LIQ	124
(12.3)	نماذج تقدير المعلمات لنماذج انحدار بانل - نموذج خطر الائتمان -CRD	126
(13.3)	ملخص لنتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل- نموذج خطر الائتمان -CRD	126
(14.3)	فحص نموذج التأثيرات الثابتة-نموذج خطر الائتمان -CRD	128
(15.3)	نتائج تقدير النموذج باستعمال الخطأ المعياري الرصين باستعمال طريقة (Bootstrap) -نموذج خطر الائتمان -CRD	129

129	نماذج تقدير المعلمات لنماذج انحدار بانل- نموذج خطر رأس المال CAP-	(16.3)
131	ملخص لنتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل- نموذج خطر رأس المال CAP-	(17.3)
132	فحص نموذج التأثيرات الثابتة- نموذج خطر رأس المال CAP-	(18.3)
132	نتائج تقدير النموذج باستعمال الخطأ المعياري الرصين باستعمال طريقة (Bootstrap) -نموذج خطر رأس المال CAP -	(19.3)
139	نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 1	(20.3)
140	نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 2	(21.3)
141	نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 3	(22.3)
141	نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 4	(23.3)
141	نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 5	(24.3)
142	نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 6	(25.3)
142	نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 7	(26.3)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	الأطراف الرئيسة الفاعلة في الحوكمة البنكية	(1.1)
22	الأهداف الأساسية لحوكمة البنكية	(2.1)
41	معايير الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية	(3.1)
110	نموذج الدراسة التطبيقية	(4.3)

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الإطار المرجعي لكيفية اختيار الأعضاء المستقلين في مجالس إدارة البنوك العمومية	171
02	متغيرات الدراسة القياسية	175
03	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	178
04	مصفوفة الارتباط Correlation Matrix	178
05	اختبارات معامل تضخم التباين (VIF)	179
06	نماذج تقدير المعلمات لنماذج انحدار بانل-نموذج خطر السيولة LIQ-	180
07	اختبارات المفاضلة بين التأثيرات العشوائية والانحدار التجميعي (Breush Pagan-Im) -نموذج خطر السيولة LIQ-	181
08	اختبارات المفاضلة بين التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة (Husman Test) -نموذج خطر السيولة LIQ-	182
09	اختبار تجانس تباين الأخطاء-نموذج خطر السيولة LIQ-	182
10	اختبار ارتباط المقاطع-نموذج خطر السيولة LIQ-	182
11	اختبار الارتباط الذاتي-نموذج خطر السيولة LIQ-	183
12	تقدير النموذج باستعمال الخطأ المعياري الرصين باستعمال تقنية (Bootstrap) -نموذج خطر السيولة LIQ-	183
13	نماذج تقدير المعلمات لنماذج انحدار بانل -نموذج خطر الائتمان CRD-	184
14	اختبارات المفاضلة بين التأثيرات العشوائية والانحدار التجميعي (Breush Pagan-Im) -نموذج خطر الائتمان CRD-	185
15	الاختبار الرصين للمفاضلة بين التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة-نموذج خطر الائتمان CRD-	185
16	اختبار تجانس تباين الأخطاء-نموذج خطر الائتمان CRD-	186
17	اختبار ارتباط المقاطع-نموذج خطر الائتمان CRD-	86
18	اختبار الارتباط الذاتي-نموذج خطر الائتمان CRD-	186
19	تقدير النموذج باستعمال الخطأ المعياري الرصين باستعمال تقنية (Bootstrap) -نموذج خطر الائتمان CRD-	186
20	نماذج تقدير المعلمات لنماذج انحدار بانل - نموذج خطر رأس المال CAP-	187
21	اختبارات المفاضلة بين التأثيرات العشوائية والانحدار التجميعي (Breush Pagan-Im) - نموذج خطر رأس المال CAP-	188
22	اختبارات المفاضلة بين التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة (Husman Test) - نموذج خطر رأس المال CAP-	189

189	اختبار تجانس تباين الأخطاء- نموذج خطر رأس المال CAP-	23
189	اختبار ارتباط المقاطع- نموذج خطر رأس المال CAP-	24
190	اختبار الارتباط الذاتي- نموذج خطر رأس المال CAP-	25
190	تقدير النموذج باستعمال الخطأ المعياري الرصين باستعمال تقنية (Bootstrap) -نموذج خطر رأس المال CAP-	26
191	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء للنماذج الثلاثة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال)	27
192	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Im-Pesaran-Shin)	28
194	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Leven-lin-Chu)	29

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
BADR	Banque d'agriculture et de développement rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BNA	Banque nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
BEA	Banque extérieure d'Algérie	البنك الجزائري الخارجي
CPA	Crédit populaire algérien	القرض الشعبي الجزائري
CNEP	Caisse National d'Epargne et de Prévoyance Banque	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
BDL	Banque locale de développement	بنك التنمية المحلية
BCIA	Banque commerciale et industrielle	البنك التجاري والصناعي
CA-BANK	Compagnie bancaire algérienne	الشركة الجزائرية للبنك
AGB	Gulf Bank	بنك الخليج
SGA	Société Générale Algérie	سوسيتي جنرال
ABC	Arab Banking Corporation	المؤسسة المصرفية العربية
CNRC	Centre national d'enregistrement du commerce	المركز الوطني للسجل التجاري
CNC	Cour Nationale des Comptes	المجلس الوطني للمحاسبة
SCF	Système de comptabilité financière	النظام المحاسبي المالي
CA-CIB	Crédit Agricole	بنك كريدي أجريكول
ABEF	Association professionnelle des banques et des institutions financières	الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية
SGVB	Bourse des valeurs algériennes	بورصة الجزائر
FSR	Banking Regulation and Risk Management Committee	لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر
PLSM	Partial least Squares Method	طريقة المربعات الصغرى الجزئية
UEMOA	Union Economique et Monétaire ouest africaine	منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا
NPL	Non-Performing loans	نسبة القروض المتعثرة
CAR	Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية رأس المال
ROE	Return on Equity	نسبة العائد على حقوق الملكية
ROA	Return on Assets	نسبة العائد على الأصول
COVNPL	Absorbing potential losses from non-performing loans	نسبة استيعاب الخسائر المحتملة من القروض المتعثرة
COVTOT	Coverage of total loan	نسبة التغطية من إجمالي القروض

قائمة الاختصارات والرموز

GMM	Generalised Difference Method of Moments	طريقة الفروق العامة للعزوم
LLPNR	Loan loss provisions to net interest income	نسبة محصصات خسائر القروض إلى صافي إيرادات الفوائد البنكية
LLRGL	Allowance for loan losses to total loans	نسبة محصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض
GDP	Gross Domestic Product	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي
COST	Cost to Income	نسبة التكلفة إلى الدخل
EQTA	Equity to Total Assets	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول
NTLA	Net Loans to Total Assets	نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول
COR	Ranking in the Global Corruption Index	التصنيف في مؤشر الفساد الدولي
CGI	Corporate Governance Indicator	مؤشر حوكمة الشركات
MANOVA	Multivariate Analysis of Variance	تحليل التباين متعدد المتغيرات
GCG	Composite Governance Index	مؤشر مركب للحوكمة
VAR	Value at risk ratio	نسبة القيمة المعرضة للخطر
LRM	Liquidity Risk Management	إدارة خطر السيولة
GORM	Overall Risk Management	إدارة المخاطر الإجمالية
CRM	Credit Risk Management	إدارة خطر الائتمان
SRISK	Ratio de risque d'insuffisance du capital	نسبة خطر نقص رأس المال
WBG	World Bank Group's Open Database	قاعدة البيانات المفتوحة لمجموعة البنك الدولي

المقدمة العامة

مقدمة عامة

يكتسي دور البنوك التجارية أهمية بالغة في الاقتصاد، باعتبارها المحرك الأساسي لعجلة التنمية، و من أهم ركائز النظام المالي والبنكي، كونها المسؤولة عن تعبئة الموارد الادخارية من العائلات والمؤسسات، وتوفير الاحتياجات التمويلية لطالبيها. تنشط البنوك على اختلاف أنواعها ضمن بيئة أعمال تسودها التنافسية الشديدة والديناميكية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، هذه التحديات تجعلها عرضة لمخاطر متنوعة وحادة، والتي قد تهدد استمراريتها في الوظيفة البنكية، حيث أن أي تعثر أو انهيار على مستواها، قد يترتب عليه هزات وصددمات في القطاع البنكي أولاً، ثم على الاقتصاد ككل، وهو ما أثبتته الوقائع والأزمات المالية المتعاقبة، التي شهدتها مختلف الأنظمة المالية والبنكية على المستوى المحلي والدولي، والتي كان منطلقها في الكثير من الأحيان فشل وتعثر البنوك التجارية.

تتميز المخاطر البنكية بتنوع تصنيفاتها وفقاً للمعايير المعتمد في ذلك، فقد تصنف على أنها مخاطر نظامية أو مخاطر غير نظامية حسب تأثيرها على الاقتصاد ككل أو قطاع معين، كما قد تصنف على أنها مخاطر مالية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر عدم الملاءة البنكية، خطر السوق... إلخ) أو مخاطر غير مالية (الخطر العملياتي، الخطر القانوني، خطر السمعة وخطر عدم الامتثال.... إلخ) حسب ارتباطها بميكل الميزانية وطبيعة الخسائر المتحققة.

إدارة هذه المخاطر بفعالية، تعتمد البنوك التجارية عادة على أنظمة وآليات سليمة تتيح لمتخذي القرار بشكل خاص (مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية) القدرة على التقدير السليم للمخاطر وتقييمها، والحد منها إلى المستويات الدنيا، بما يجنب البنك التعرض للمختلف الصدمات والأزمات.

لمواجهة هذه المخاطر بفعالية والحد من آثارها، حرصت المنظمات والمؤسسات الدولية (البنك الدولي للتسويات، لجنة بازل للرقابة البنكية) على إصدار إرشادات ومقررات للتسيير والرقابة البنكية السليمة، وتحديثها بشكل مستمر بما يتوافق مع التطورات التي تشهدها الصناعة البنكية من منافسة شديدة ومخاطر متنوعة، حيث صدر في هذا الإطار عن لجنة بازل للرقابة البنكية سنة 2015 ورقة موسومة بـ "مبادئ لجنة بازل للتطبيق السليم للحكومة في المؤسسات البنكية"، التي تضمنت (13) مبداء معزز للحكومة البنكية.

رغم أن هذه المقررات الدولية لا تأخذ طابع الإلزام، إلا أنها تعد مرجعاً فعالاً تستند عليه الكثير من موثيق الحكومة البنكية في العالم، كما يعد الالتزام بتطبيقها، وتفعيل آلياتها حجز الزاوية في إدارة المخاطر البنكية، على أساس أن التطبيق السليم للحكومة يعد من العوامل الأساسية التي تحدد صحة الجهاز البنكي وقدرته على الثبات في مواجهة الصدمات، وتعتمد صلابته هذا الجهاز إلى حد كبير على السلامة والصلابة المالية للبنوك العاملة فيه، وبشكل أساسي على قدرتها على رصد المخاطر التي تواجهها والحد منها. تتميز الحكومة البنكية بخصوصية آلياتها وتنوعها، فمنها ما هو داخلي كمجلس الإدارة وخصائصه، لجان مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، هيكل الملكية... إلخ، ومنها ما هو خارجي كالقوانين والتشريعات والتدقيق الخارجي والسوق المالي... إلخ، وتباين أثرها على المخاطر البنكية، وعليه ولضمان حكومة سليمة، وإدارة فعالة للمخاطر البنكية، لا بد من تحقيق تفاعل وتكامل حقيقي بين هذه الآليات ودعمها بأطر قانونية وتنظيمية ورقابية قوية.

شهد القطاع البنكي الجزائري خلال مساره العديد من المحطات الإصلاحية، والتي كانت تهدف إلى مسايرة واقع ومتطلبات التنمية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاقتصاد الموجه، والسعي نحو التحديث والعصرنة منذ إصدار قانون النقد والقرض 90-10، والانفتاح على البنوك الأجنبية الخاصة، وهذا تماشياً مع تبني الجزائر لخيار اقتصاد السوق الحر.

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من مرجعية قانونية، وإطار تنظيمي ورقابي معززة للتطبيق السليم للحوكمة البنكية، وتنوعا في هيكليّة القطاع البنكي (بنوك عمومية، بنوك خاصة، بنوك مختلطة)، إلا أن هذا القطاع الحساس تعرض للعديد من الأزمات والهزات، والتي كان منطلقها البنوك الخاصة الوطنية (بنك الخليفة، البنك الصناعي والتجاري، الشركة الجزائرية للبنك)، حيث انتهت بتعثرها وخروجها من السوق البنكي الجزائري، حتى البنوك العمومية لم تكن بمنأى عن قضايا الفساد والاختلاس، التي تم تسجيلها على مستوى بنكي (البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية).

قصد المساهمة في تحديد آليات الحوكمة المعتمدة في القطاع البنكي الجزائري، واختبار آثارها الممكنة على مخاطر البنوك التجارية العاملة في الجزائر، جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتقديم أدلة تطبيقية حول طبيعة وقوة هذه الآثار، بالتطبيق على عينة متنوعة (بنوك عمومية، بنوك خاصة) وعليه، وعلى ضوء ما تقدم ذكره تتضح ملامح الإشكالية الرئيسة للدراسة، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

– هل تؤثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022؟
ينبثق عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية تتمثل في:

- ما هو أثر آليات الحوكمة البنكية على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟
- ما هو أثر آليات الحوكمة البنكية على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟
- ما هو أثر آليات الحوكمة البنكية على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟.

فرضيات الدراسة

على ضوء المشكلة المطروحة، وتحقيقا لأهداف الدراسة نضع الفرضية الرئيسة التالية:

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

وتنقسم هذه الفرضية بدورها إلى فرضيات فرعية كمايلي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لازدواجية مجلس الإدارة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للجنة المخاطر على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية العمومية للبنك على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية الإدارة التنفيذية على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022:

7. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022:

مبررات اختيار الموضوع

تتمثل مبررات اختيارنا للموضوع في التالي ذكره:

- ✓ يندرج موضوع الحوكمة والمخاطر البنكية ضمن اهتماماتي البحثية ومجال تخصصي الجامعي؛
- ✓ الرغبة في تقديم عمل بحثي يقدم إضافة علمية للمكتبة العربية عمومًا، والمكتبة الجزائرية على نحو خاص لإثراء هذه المصادر بدراسة قياسية حديثة.

أهداف الدراسة

نسعى في هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف البحثية، والمعرفية وتمثل في:

- ✓ التعرف على آليات الحوكمة المعتمدة في البنوك الجزائرية، وتحليل المقومات القانونية والتنظيمية والرقابية المعززة لتطبيق السليم للحوكمة في الجزائر؛
- ✓ تحليل مؤشرات الصلابة المالية (السيولة البنكية، الملاءة البنكية، جودة محفظة القروض) في القطاع البنكي الجزائري خلال فترة الدراسة؛
- ✓ تقدير أثر آليات الحوكمة البنكية على المخاطر البنكية (خطر الائتمان، خطر السيولة، خطر رأس المال) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- ✓ تقديم توصيات بناء على النتائج المتوصل لها في الدراسة للمهنيين وسلطات الرقابة والإشراف في الجزائر، لتحسين آليات الحوكمة وتفعيلها بما يتوافق مع مقررات لجنة بازل الصادرة بشأن حوكمة البنوك، وإدارة المخاطر البنكية وخصوصية البيئة البنكية المحلية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة، من أهمية موضوع الحوكمة وإدارة المخاطر البنكية، حيث ثبت في العديد من الأدبيات النظرية والتطبيقية العلاقة القوية بين آليات الحوكمة والمخاطر البنكية، مما يساعد على تطوير تدابير وتنظيمات فعالة في إدارة المخاطر، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاستفادة من النتائج المتوصل لها في تطوير الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية المعتمدة في القطاع البنكي الجزائري، وتحسينها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية للرقابة البنكية السليمة والحوكمة الجيدة للمؤسسات البنكية.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية في التالي ذكره:

- الحدود الموضوعية: اهتمت الدراسة باختبار أثر آليات الحوكمة (الداخلية والخارجية) على المخاطر البنكية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) في البنوك التجارية.
- الحدود المكانية: طُبِّق على 11 بنكا تجاريا (5 بنوك تجارية عمومية، 6 بنوك تجارية خاصة أجنبية) عامل في الجزائر.
- الحدود الزمنية: تمتد فترة الدراسة على مدار 11 سنة من 2012 إلى 2022.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي عند التطرق للأدبيات النظرية حول الحوكمة البنكية وآلياتها، وكذا المخاطر البنكية وأصنافها ومؤشرات قياسها، وعرض واقع تطبيق الحوكمة وإدارة المخاطر في الجزائر، وعند مناقشة الأدبيات التطبيقية السابقة المرتبطة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي للدراسة، اعتمدنا على المنهج التطبيقي المستند على دراسة الحالة (البنوك التجارية العاملة في الجزائر)، وهو المنهج الذي يتيح لنا إمكانية الربط بين الأدبيات النظرية والتطبيقية والواقع التطبيقي للدراسة الحالية.

واستخدمنا أيضاً، تحليل بيانات البانل المتوازنة (Balanced Panel Data)، لمعالجة بيانات الدراسة وتحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) عند تقدير نماذج الملائمة للدراسة واختبار فرضياتها، كما استخدمنا توليفة من الأدوات البحثية والبرامج الإحصائية، والتي تتمثل في ما يلي:

– **المسح المكتبي:** من أجل ضبط مضمون الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، إطلعنا على العديد من الكتب والمجلات والمنشورات والتقارير المرتبطة بموضوع الدراسة، كما أطلعنا على الأدبيات التطبيقية التي لها علاقة مباشرة بموضوعنا التي ساعدتنا على ضبط متغيرات الدراسة وبناء نموذج قياسي قابل للاختبار.

– **البرامج المعلوماتية والإحصائية:** استخدمنا برنامج (Excel 21)، في تفرغ بيانات الدراسة في جداول، كما استخدمنا البرنامج الإحصائي (STATA 17)، في الدراسة الإحصائية الوصفية، والاختبارات القياسية لتقدير نماذج الدراسة واختبار فرضياتها.

تقسيمات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن المشكلة المطروحة باختبار الفرضيات الموضوعية، قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمخاطر البنكية، والحوكمة وآلياتها، ودواعي تطبيق الحوكمة في الجزائر ومختلف المقومات القانونية والتنظيمية والرقابية المعززة للحكومة في الجزائر باعتبارها حالة الدراسة، في حين تناولنا في الفصل الثاني عرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية السابقة التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، مع تحديد القيمة المضافة في هذه الدراسة ومميزاتها عن باقي الأدبيات السابقة.

في الفصل الثالث خصصناه للدراسة التطبيقية، الذي يتكون من أربعة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول الإطار العام للدراسة التطبيقية، حيث تُعرض للجوانب المنهجية والإجرائية للدراسة من تحديد لعينة الدراسة وضبط لمتغيراتها، وتوصيف لنموذج القياسي المطور، كما تم في المبحث الثاني دراسة الجانب الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة ودرجة ارتباط هذه المتغيرات.

أما في المبحث الثالث، فخصص لتقدير نماذج الدراسة الملائمة بالاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد وتطبيق مختلف الاختبارات القياسية، التي تتوافق مع طبيعة البيانات وأهداف الدراسة، في حين خصص المبحث الرابع لمناقشة وتحليل النتائج المتوصل لها على ضوء الأدبيات النظرية والتطبيقية السابقة واختبار فرضيات الدراسة.

ختاماً للدراسة، قدمنا بعض التوصيات للباحثين والمهتمين بموضوع الحوكمة البنكية، وعلاقتها بالمخاطر البنكية على ضوء ما توصل له من نتائج في الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية حول المخاطر والحوكمة البنكية

تمهيد

يتميز القطاع البنكي بأهمية بالغة في الاقتصاد كمصدر أساسي للتمويل وخصوصية واضحة في الأنشطة والوظائف، تجعل من الالتزام بقواعد الحوكمة البنكية ضرورة ملحة، خاصة في أعقاب الهزات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من الاقتصاديات العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997 والأزمة المالية سنة 2008.

تشهد الصناعة البنكية في الوقت الحالي العديد من التحديات التي تحدّد وجودها، في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة ومنافسة الأسواق المالية، تأتي المخاطر البنكية بتنوعها على رأس هذه التحديات، التي تتطلب من البنوك تبني إدارة فعّالة للمخاطر تركز على مقومات قانونية ومؤسسية ورقابية، مستمدة من مبادئ ومعايير صادرة عن هيئات دولية فاعلة في مجال الرقابة والحوكمة البنكية.

في هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالمخاطر والحوكمة البنكية ومقوماتها والآليات المعتمدة في القطاع البنكي الجزائري باستعراض ثلاثة مباحث: يتطرق المبحث الأول إلى أساسيات حول المخاطر البنكية ويتطرق المبحث الثاني إلى الإطار المفاهيمي للحوكمة البنكية، في حين يتطرق المبحث الثالث إلى مقومات وآليات الحوكمة وتحليل مؤشرات الصلابة البنكية في الجزائر.

المبحث الأول: المخاطر في النشاط البنكي

في الواقع تعد الصناعة البنكية من أكثر الصناعات التي تشهد مخاطر متنوعة وحادة، والتي عادة تكون منطلق أزمات مالية واقتصادية محلية ثم دولية. إذا نظرنا للمخاطرة من الزاوية الاقتصادية فهي إمكانية حدوث شيء غير متوقع أو غير مرغوب فيه ويمكن أن تكون هي نفسها الشيء المسبب للخطر، أو تلك الحالة التي تتضمن احتمال انحراف سلمي عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مرغوبة¹. يشترك الخطر مع حالة عدم اليقين في أن كلاهما يجملان في طياتهما عنصر الشك وعدم التأكد فيما سيحصل مستقبلا².

المطلب الأول: أساسيات حول المخاطر البنكية

يكتسي مصطلح المخاطرة مفاهيم وتعريف مختلفة، وهذا وفقا للأدبيات التي تدرسها: الرياضيات أو الاقتصاد أو التمويل أو علم النفس أو علم الأعصاب أو العلوم الهندسية. تطورت الترجمة الرياضية للمخاطرة في العديد من المجالات: الاحتمالات، الإحصاء، نظرية الألعاب، وعلم الرياضيات العشوائية، والرياضيات المالية، ونظرية الفوضى³.

الفرع الأول: تعريف المخاطرة البنكية

تم تعريف المخاطرة بطرق مختلفة عبر الزمن، حيث تركز بعض التعريفات على احتمالية وقوع حدث ما، بينما تشير تعريفات أخرى إلى عدم اليقين من النتائج، سواء كانت إيجابية أو سلبية، وتعريفات أخرى للمخاطرة باعتبارها مجموعة فرعية من عدم اليقين الذي يمكن قياسها كميًا⁴.

من الناحية اللغوية وانطلاقا من الأصل اللغوي لكلمة مخاطرة الذي أتى من المصطلح اللاتيني «RESCARE»، أي «RISQUE»، الذي يدل معناه على الارتفاع في التوازن ووقوع تغيرات ما غير متوقعة أو غير منتظرة أو هو الانحراف عن المتوقع⁵. أما في اللغة العربية فمصطلح المخاطرة مشتق من كلمة خطر ومنها الفعل يخاطر، ولها العديد من الاستخدامات والمعاني وأهمها: الجراءة والمجازفة والمغامرة، ورياضيا يقاس الخطر عادة بحساب الانحراف المعياري، أما قانونيا فهو إمكانية حدوث شيء أو حادث مستقبلا أو حلول آجل غير معين خارج إرادة طرفي العقد⁶.

¹ Emmett J. Vaughna, Therese Vaughna, **Fundamentals of Risk and insurance**, John Wiley & Sons. Inc, United States of America, 2008, p 2.

² صالح صبرينة، دور الحوكمة في إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك الجزائرية-دراسة تحليلية للفترة 2010-2018، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 4، العدد 6، 2021، ص 174.

³ Laurent Pierandrei, **Risk Management: Gestion des Risques en entreprise, Banque et assurance**, Dunod, Paris, France, 2015, p 4.

⁴ Joël Bessis, **Risk Management in Banking**, Fourth Edition, John Wiley & Sons Ltd, the Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex, PO19 8SQ, United Kingdom, 2015, p 1.

⁵ قبلي زولبيخة، المخاطرة والتنظيم الاحترازي في البنوك، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2011-2012، ص 29.

⁶ فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الفترة 2001-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2018-2019، ص 12-13.

- ومن الناحية الاصطلاحية، فالخطر هو ذلك الالتزام الذي يحمل في طياته الشك وعدم اليقين المرفقين باحتمالية منفعة أو ضرر، حيث يكون الضرر تدهورا أو خسارة¹.
- أما في الأدبيات الاقتصادية والمالية نجد العديد من التعاريف، التي تختلف من باحث إلى آخر، ومرد ذلك بيئة الباحث والهدف من التعريف والزاوية التي ينظر إليها للمخاطرة، ورغم هذا التنوع والاختلاف سوف نكتفي ببعض التعاريف التالية:
- **المخاطرة:** هي احتمالية حدوث واقعة أو مجموعة من الوقائع غير المرغوب فيها. عند البعض الاقتصاديين يمكن أن تنبع من: نقص السيولة، نقص التنوع، إرادة البنك في التعرض للخطر، حيث ترتبط هذه العوامل ببعضها البعض وتؤثر في بعضها البعض².
 - **لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر الأمريكية (FSR):** عرفت المخاطرة على أنها " احتمالية حدوث خسارة أما بشكل مباشر في نتائج الأعمال أو خسائر رأس المال، وإما بشكل غير مباشر من خلال قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، بحيث تؤدي هذه القيود إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في أداء مهامه وعملياته من جهة ومن جهة أخرى تضيع عليه اقتناص الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي"³.
 - **المخاطرة:** هي احتمالية الخسارة، وهذا يركز على عناصر أساسية ثلاثة: الخطر، الحساسية، التعرض، ويتربط على حدوث تغير في هذه العناصر حصول تغيرات في المخاطر أما بالارتفاع أو الانخفاض⁴.
 - **المخاطرة:** هي ما يتعرض له البنك من خسائر نتيجة تعامله مع الغير أو نتيجة تقديمه لخدمات بنكية، فمنطلق الخطر عند قبول الودائع من الجمهور، والتصرف فيها وتقديمها على شكل تسهيلات ائتمانية باختلاف أنواعها ومدتها دون أن يكون هناك دراسة جدية وتوافق في تواريخ بين التدفقات والسحوبات، وهو ما ينجر عنه تعثر للبنك وعدم قدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه أصحاب الودائع وطالبي الائتمان⁵.
 - **المخاطرة:** هي الفشل في تحقيق العائد المطلوب، وتقاس بدرجة التقلبات في القيمة السوقية للبنك، ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال اتخاذ كل ما من شأنه أن يحد منها أو يخفف من الآثار المترتب عليها أي كل القرارات التي تؤثر على القيمة السوقية للبنك، وبشكل عام يختصر مفهوم المخاطر البنكية في أما وقوع حوادث غير مرغوبة ومدى تأثير البنك بهذه المخاطر⁶.
 - **المخاطرة:** هي التي يمكن معها وضع توزيع احتمالي، بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، ويجب توفر معلومات تاريخية كافية تمكن من وضع هذه الاحتمالات بطريقة صحيحة وهو ما يطلق عليه بالاحتمالات الموضوعية⁷.

¹ شليق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية - دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019-2020، ص 56.

² بن عامر نعيمة، المخاطرة والتنظيم الاحترازي، ملتقى وطني بعنوان " المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات، يومي 15-16 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، ص 466.

³ مهند حنا نقوال عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 116.

⁴ سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، دار المعترف للنشر والإشهار، عمان - الأردن، 2019، ص 209.

⁵ هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2010، ص 255.

⁶ دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ص 231.

⁷ عبد الغفار حنفي، بورصة الأوراق المالية: أسهم، سندات، وثائق استثمار، خيارات، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003، ص 364.

- يعرف (Juvin) المخاطرة على أنها " احتمالية الخسارة أو الحدث السيئ الناجمة عن المجالات التجارية، المعلوماتية، التشغيلية، القانونية، الجبائية، السياسية، التنافسية، البيئية والائتمانية"¹.
- انطلاقاً مما سبق من التعاريف، التي تتفق أغلبها على جملة من العناصر الواجبة التوفر في الحادثة حتى تعبر عن مخاطرة مع خصوصية مفهوم المخاطرة البنكية المستمدة من خصوصية النشاط البنكي، التي يمكننا أن نستند إليها عند استنباط، وتقديم تعريف من وجهة نظرنا للمخاطرة البنكية على النحو التالي:
- هي تلك الخسائر المحتملة الناجمة عن حوادث متوقعة أو غير متوقعة، أو عن تذبذب في الإيراد المتوقع من نشاط استثماري معين قام به البنك، ويرتب عنها عادة عدم التوازن في الهيكل المالي وتراجع في القيمة السوقية للبنك.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر البنكية

- شهدت البيئة البنكية تغييرات وتطورات، ساهمت في ارتفاع حدة المخاطر في الصناعة البنكية، لا سيما بعد موجات التحرير المالي التي عرفتتها العديد من الدول واتجاه البنوك نحو الشمولية، وبروز منتجات مالية في الأسواق المالية فضلاً عن إرادة البنوك في التعرض للمخاطرة، الذي يرتبط بالرغبة في الحصول على عائد متوقع من أنشطته البنكية². هذه العوامل وغيرها أسهمت بشكل أساسي في تنوع المخاطر وحدتها، وهي على النحو التالي³:
- **التغيرات التنظيمية والاشرفية:** لجأت العديد من الدول في العالم إلى فرض قيود تنظيمية على نشاط البنوك التجارية للحد من شدة المنافسة التي تشهدها الصناعة البنكية، بالتالي الحد من المخاطر البنكية وضمان الاستقرار المالي والبنكي في القطاع، لتحقيق هذه الأهداف لجأت إلى العديد من التدابير، التي من شأنها التقليل من المخاطر والتي على رأسها: حث البنوك على الالتزام بقواعد الحوكمة البنكية وتفعيل آلياتها المختلفة، تعزيز البنية التشريعية باللوائح والتنظيمات المنظمة للنشاط البنكي والمحددة للمعايير الإحترازية، فرض إحترام قواعد ونسب الحبيطة والحد.
- **عدم استقرار العوامل الخارجية:** يتولد عن عدم استقرار بعض العوامل الخارجية مثل تذبذب أسعار الفائدة وأسعار الصرف العديد من المخاطر، التي تدفع بدورها البنوك إلى البحث عن البدائل، والاتجاه نحو الاستثمار في الأدوات المالية سواء كانت تقليدية أو مبتكرة، وهو ما يرفع من حدة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك في مقابل تحقيق أرباح عالية⁴.
- **التطورات التكنولوجية:** مما لا شك أن التطورات التكنولوجية لها إيجابيتها على الوظيفة البنكية بشكل عام، ولا سيما في تطوير الخدمات البنكية وتحسين جودتها وأمانها، لكن هناك جانب آخر سلبي لهذه التكنولوجيا، حيث ساهمت بشكل كبير في توسع المؤسسات المالية (غير البنكية) في تقديم المنتجات البنكية المبتكرة، وبالتالي تقلب الحصص السوقية للبنوك التقليدية، وتراجع أرباحها، كما زادت من المخاطر العملية بسبب الترابط الكبير بين مختلف الناشطين في الساحة المالية والبنكية وتشابه البنية

¹ فيلالي طارق، تسيير مخاطر القروض في ظل المعايير الاحترافية الجديدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعابس، 2016-2017، ص 41.

² شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص 38.

³ بابا أحمد، كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020-2021، ص ص 5-6.

⁴ طه عبد العظيم محمد، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل 3، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2020، ص ص 113-114.

التحتية مما قد يحول مشكلة احتكار التكنولوجيا إلى خطر نظامي في القطاع البنكي، ولا سيما إذا كانت محتكرة من عدد قليل من الشركات¹.

– ارتفاع حدة المنافسة وزيادة حجم الموجودات خارج الميزانية: شجعت الضغوط التنافسية في الصناعة البنكية البنوك التوجه أكثر نحو المخاطرة لتحقيق عوائد أكبر على رؤوس الأموال المستثمرة، وامتلاك حصة معتبرة في السوق البنكي. كما شهدت نشاطات البنوك تحولات جذرية، لا سيما في ظل التطورات التكنولوجية التي تشهدها الساحة المالية وبروز العديد من المنتجات والخدمات المالية الحديثة خاصة في الأسواق المالية، حيث تبنت البنوك مفهوم الشمولية في نشاطاتها، وتحولت من نشاطها التقليدي (قبول الودائع، منح الائتمان) إلى نشاطات أسواق المال، حيث ساهم ارتفاع حجم الموجودات خارج الميزانية من حدة مخاطر السيولة ومخاطر السوق فضلا عن التضخم وتقلبات أسعار الصرف².

المطلب الثاني: أصناف المخاطر البنكية ومؤشرات قياسها

الفرع الأول: أصناف المخاطر البنكية

تصنف المخاطر البنكية عادة وفق عدة معايير ترتبط بالزاوية التي ينظر إليها للمخاطر، فإذا ما نظرنا إليها من المنطلق العام فيمكن تصنيفها إلى مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية، أما إذا نظرنا إلى ارتباطها بهيكل الميزانية وطبيعة الخسائر، يتم تصنيفها إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية³، وهو التصنيف الأكثر استخداما على أساس أن إدارة المخاطر تتطلب أولا تحديد طبيعتها، ثم اختيار الأسلوب المناسب لقياسها، وفي الأخير اعتماد الطرق والتقنيات اللازمة لتجنبها أو الحد من آثارها السلبية⁴.

أولا: المخاطر النظامية والمخاطر غير النظامية

1. **المخاطر النظامية (Systemic Risk):** هي المخاطر العامة التي تصيب جميع الناشطين في الاقتصاد دون أن تختص بصناعة ما أو قطاع ما، بصرف النظر عن ظروف البنك، هذا بفعل جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديمقراطية والتي من الصعب التحكم فيها أو التحكم فيها كالتضخم والاضطرابات السياسية والأوبئة الصحية العالمية (كوفيد 19)، الانفجار الديموغرافي، الركود الاقتصادي.... إلخ.

2. **المخاطر غير النظامية (Unsystematic Risks):** هي المخاطر الخاصة بصناعة ما أو قطاع ما أو مؤسسة ما تحت ظروف معينة، وهي مخاطر مرتبطة بالعمليات الداخلية للبنك، ويمكن الحد منها من خلال تبني إستراتيجية التنوع في مصادر التمويل واستخدامها (التوجه نحو الشمولية)⁵، ومن المخاطر غير النظامية على سبيل المثال التسيير السيئ لإدارة البنك، ضعف تطبيق الحوكمة، الإضرابات العمالية، تغير أذواق وميول العملاء اتجاه الخدمات المقدمة من البنك نتيجة بروز منتجات وخدمات مالية

¹ كلاش رميسة، المخاطرة المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي – دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر 2004-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة (LMD) في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021-2022، ص 24.

² تلي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ محمد عادل ناولو، إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار سوريا الفتاة للثقافة والعلوم، 2022، ص 4.

⁴ خويبيزي مريم، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 48.

⁵ عمان أحمد، فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة في البنوك التجارية – دراسة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2017-2018، ص 63.

حديثاً، هذه المخاطر الاستثنائية وغير السوقية من شأنها أن تمارس تأثيراً على قدرة العملاء أفراداً ومؤسسات على سداد التزاماتهم اتجاه البنك في الآجال المتفق عليها¹.

ثانياً: المخاطر المالية (Financial Risks)

يرتبط هذا النوع من المخاطر بميكل ميزانية البنك أي بإدارة أصول وخصوم البنك، ويترتب عليها خسائر مالية ويخضع عادة إلى رقابة وإشراف صارم من هيئات الرقابة والإشراف، وإلى إدارة مستمرة وفاعلة من البنك وفقاً لتوجهات السوق والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بين الأطراف ذات الصلة وتضم بدورها العديد من المخاطر، وهي على النحو التالي²:

1. خطر الائتمان (Credit Risk): يطلق عليه أيضاً خطر القرض أو خطر الطرف المقابل، وهو متأصل في الدور التقليدي للبنك كوسيط في تمويل الاقتصاد. مما لا شك فيه أنه يمثل أهمية خاصة بالنسبة للبنوك، فهي تعتمد من جهة على علاقة أولية قائمة على الثقة في العميل، ومن جهة أخرى تمثل المصدر الأساسي لإيرادات البنك.

عرف (Sylvie de Coussergues)، خطر الائتمان على أنه " فشل الطرف المقابل الذي عليه مستحقات أو التزام في الوفاء به"³، ويعرف أيضاً على أنه تلك الخسائر المحتملة التي يتحملها البنك نتيجة عدم قدرة العميل (المدين) على الوفاء بالتزاماته التعاقدية والتي قد تكون تسديد الأموال المقترضة⁴.

كما يعرف على أنه عدم قدرة العميل أو عدم التزامه بتسديد أصل الدين وفوائده أو كلاهما للبنك عند تواريخ الاستحقاق المتفق عليها، وهذا الخطر يكون نتيجة لذات العميل وعدم رغبته في التسديد أو لنشاطه أو لأسباب تتعلق بالعملية المراد تمويلها، كما ترجع للظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو حتى بالبنك مانح الائتمان⁵.

ويشتمل خطر الائتمان أيضاً على خطر مستحقات الحكومة والبنوك وشركات الاستثمار والشركات الأخرى والعملاء الأفراد⁶. كما يشتمل على خطر الضامن أو الأطراف المقابلة للمشتقات وإقراض الأوراق المالية ومعاملات إعادة الشراء والتفاوض⁷. يتضمن خطر الائتمان المخاطر التالية⁸:

¹ سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي-دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص 51.

² زرارقي هاجر، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية- دراسة حالة بنك البركة الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2011-2012، ص 64.

³ Hadji Amel, **Le risque de crédit de l'évaluation traditionnelle au Scoring**, Magister en science de gestion Spécialité : finance et contrôle, Université Djillali Liabes, Sidi Bel Abbés, 2015-2016, p 9.

⁴ Mohammed Bayyoud, Nermeen Sayyad, **The Relationship between Credit Risk Management and Profitability between Investment and Commercial Banks in Palestine**, International Journal of Economics and Finance; Vol. 7, No. 11, 2015, p 164.

⁵ تلي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁶ Boubacar Naby Camara, **Règlementation Prudentielle et Risque Bancaire : incidence de la Structure et du Niveau du Capital Règlementaire**, Thèse pour obtenir le grade de Docteur, Spécialité : Sciences Economiques, l'Université de Limoges, 2010, p 26.

⁷ Erika Spuchl'áková, Katarína Valašková, Peter Adamko, **The Credit Risk and its Measurement, Hedging and Monitoring**, International Conference on Applied Economics, ICOAE 2015, 2-4 July 2015, Kazan, Russia, Procedia Economics and Finance 24 (2015) 675 - 68, p 676.

⁸ عبد الكريم أحمد قندوز، **المخاطر المصرفية وأساليب قياسها**، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات، 2020، ص 22.

- المخاطر السيادية: ترتبط هذه المخاطر بعدم رغبة أو قدرة الحكومة أو البنك المركزي في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية مع البنك.
 - مخاطر التركيز: تنشأ بسبب تركيز البنك على التعامل مع شخص أو مجموعة من الأشخاص المرتبطين اقتصادياً أو تركيز المعاملات مع الحكومة أو منطقة معينة أو قطاع اقتصادي معين، وهذه المخاطر عادة ما ترتبط بالمستوى المنخفض لتنوع المحفظة.
 - مخاطر التسوية: تتجم هذه المخاطر عند عدم تسوية صفقة ما وفقاً للشروط المتفق عليها مسبقاً بين البنك والعميل.
 - مخاطر الطرف المقابل: تنشأ في الحالة التي لا يفي الطرف المقابل بالتزامه المتضمن خيار وضع الربح عند تاريخ استحقاقه. أما مصادر المخاطر الائتمانية فهي:
 - المخاطر المتعلقة بالعميل المقترض: ترتبط بشخصية وأهلية العميل المقترض وسمعته الائتمانية والمركز المالي الذي يتمتع به، ومقدرة العميل على السداد، أي ترتبط بالعميل ذاته، حيث يلجأ الكثير من العملاء إلى تضليل البنك عن مركزهم المالي بتقديم معلومات وبيانات مضللة ومبالغ فيها.
 - المخاطر المتعلقة بنشاط العميل: يترتب على طبيعة نشاط العميل العديد من المخاطر التي تؤدي في نهاية الأمر إلى تعثره وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية، حيث يؤثر نوع النشاط والقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه نشاط العميل في جدارته الائتمانية بشكل واضح.
 - المخاطر المتعلقة بالبنك: عندما يكون هناك تقدير خاطئ من طرف موظفي البنك عند منح الائتمان لمعامل اقتصادي ما أو عميل، أو عدم الاعتماد على معايير واضحة وموضوعية أثناء دراسة وتقييم طلب الاستفادة من ائتمان، هنا يكون البنك معرض للخطر بدرجة كبيرة، وهو ما يطلق عليه أيضاً بخطر تبادل المعلومات¹.
 - 2. خطر السيولة (Liquidity Risk): ينشأ هذا الخطر في البنك نتيجة تمويل الأصول طويلة الأجل بالالتزامات قصيرة الأجل، مما يجعل الالتزامات عرضة لمخاطر التمديد أو إعادة التمويل. ويعرف على أنه احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المستحقة أو لا يكون ذلك إلا من خلال اقتراض الأموال بتكاليف باهظة أو عن طريق التصرف في الأصول بأسعار منخفضة للغاية (التسييل)، ويأخذ خطر السيولة العديد من الأبعاد²:
 - خطر سيولة التمويل: ويقصد به عدم القدرة على الحصول على الأموال اللازمة للوفاء بالتزامات التدفقات النقدية، ويعد هذا الخطر بالغ الأهمية بالنسبة للبنوك، وهو ناتج عن الحاجة إلى استبدال صافي التدفقات الخارجة بسبب عمليات السحب أو التجديد غير المتوقعة للودائع (بالجملة والتجزئة).
 - خطر الزمن: ينشأ من الحاجة إلى التعويض عن عدم استلام التدفقات النقدية المتوقعة، أي تحويل الأصول العاملة إلى أصول غير عاملة.
 - خطر الاستدعاء: ينشأ من تبلور الالتزامات الطارئة، وعندما يكون البنك غير قادر على اغتنام الفرص التجارية المرحة عند بروزها.
- على هذا الأساس يمكن القول أن خطر السيولة يرتبط بعملية سحب الودائع من أصحابها والموعدة لدى البنوك، ويتحقق بشكل أساسي عند يدفع هذا السحب البنك إلى اللجوء إلى الحصول على أموال بتكلفة أعلى من التكلفة العادية، وإذا كانت هذه

¹ محمد علي عبود حميد الحريث، حسن أحمد إسماعيل جزوري، مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 2017، 43، ص 247.

² Risks and Risk Management in the Banking Sector, pp 83-84; Sur le lien: <https://symbiosiscollege.edu.in> Consulté le: 06/04/2024 à 15:46.

التكاليف (المرتبطة بتسييل الأصول) مرتفعة جدا، يمكن أن يرتب عليها تعثر البنك وعدم قدرته على السداد¹. وتنجم مخاطر السيولة عن عوامل داخلية وعوامل خارجية².

3. **خطر عدم ملاءة رأس المال (Risk of Insolvency Capital):** يتعلق بعدم وجود رأس مال كافٍ لتغطية الخسائر الناتجة عن جميع أنواع المخاطر البنكية، وبالتالي فهو فعليا خطر تعثر البنك عن السداد. من وجهة النظر الرقابية فإن مسألة رأس المال الكافي لها أهمية حاسمة بالنسبة لاستقرار النظام البنكي. للحد من هذا الخطر، فإنه من الضروري تحديد مستوى رأس مال مناسب لمستويات معينة من المخاطر الكلية³.

4. **خطر السوق (Market Risk):** ينشأ خطر السوق العام بشكل أساسي نتيجة للتغيرات الحاصلة في السوق من تغيرات في مستويات الأسعار وفي السياسات الاقتصادية الكلية، في حين يحدث خطر السوق الخاص بسبب التغيرات الحاصلة في أسعار الأصول والأدوات التي يتم تداولها فيها، نتيجة لظروف معينة ويضم بدوره العديد من الأخطار، التي منها: مخاطر المشتقات المالية، مخاطر الأوراق المالية، مخاطر المعادن النفيسة... إلخ⁴.

5. **خطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk):** يحدث نتيجة عدم ملائمة الاستحقاقات والمطلوبات التي يمتلكها البنك، نتيجة التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة، إن هذه التقلبات التي تعرفها أسعار الفائدة (ارتفاعا ونزولا) تؤدي بالضرورة إلى حدوث تقلبات في قيمة العوائد المتوقعة وقيمة الموجودات والمطلوبات. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من المخاطر البنكية لا يمكن تفاديها بالتنوع ولكن تتم مواجهتها بالتغطية⁵.

6. **خطر سعر الصرف (Exchange Rate Risk):** يحدث نتيجة تعامل البنك بالعملات الأجنبية، ووقوع تذبذبات في أسعار صرفها وترتبط بالتطورات المستقبلية لأسعار العملات الأجنبية، التي يتحملها مالك الأصل أو صاحب الدين أو الحقوق المقيمة بتلك العملة الأجنبية. كما ينتج عن امتلاك البنك لحقوق أو ديون بالعملات الأجنبية، حيث يمكن أن يحقق أرباحا أو يتعرض لخسائر نتيجة لتغير أسعار صرف العملات. يتم تقدير خطر سعر الصرف باستخدام مؤشر وضعية الصرف لكل عملة⁶.

ثالثا: المخاطر غير المالية (Non-financial risks)

المخاطر غير المالية أو مخاطر الأعمال، هي تلك المخاطر التي لا ترتبط بميكل ميزانية البنك، وترتبط بشكل أساسي بنشاطات البنك وتمثل في:

1. **الخطر التشغيلي (Operational Risk):** يشمل الخطر العملي أو التشغيلي كل المخاطر الناجمة عن العمليات اليومية للبنك، ولا ترتبط عادة بفرصة ربح أو عائد حيث أن البنوك أما تحقق خسارة أو لا تحقق، تجدر الإشارة إلى أن عدم ظهور خسائر تشغيلية لا يعني عدم وجود تغيرات، على إدارة البنك الحرص على وجود منهجية واضحة ضمن الإطار العام لإدارة

¹ Amine Tarazi, **Risque bancaire, déréglémentation financière et réglementation prudentielle-une analyse en termes d'espérance-variance**, Pulim-Presses universitaires de Limoges , Paris, 1996, p 14.

² أحلام بوعبدلي، سياسة إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 163.

³ Owain AP Gwilym, **Financial Intermediation**, Undergraduate study in Economics, Management, Finance and the Social Science. University of London, 2011, p 40.

⁴ خويبيزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 50، 52.

⁵ عز الدين بن شرشار، تحليل وتقدير المخاطر المالية في المؤسسات المصرفية الجزائرية باستخدام نظم الإنذار المبكر خلال الفترة 2005-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019، ص 38.

⁶ بيشي إسماعيل، دور سياسة رأس المال في تقليل مخاطر الاستثمار للبنوك التجارية دراسة حالة بنك Bnp-Paribas، خلال الفترة 2008-2017، أطروحة دكتوراة الطور الثالث، ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018-2019، ص 64.

المخاطر ولا سيما العمل على الحد أو تجنب: عمليات الاختلاس المالي، التزوير وتزييف العملات، السرقة والسطو، التجزئة الآلية... إلخ¹.

وتعرف لجنة بازل 2 المخاطر التشغيلية على أنها " جميع مخاطر التعرض لخسائر الناجمة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية للبنك أو ضعف الأنظمة المعلوماتية وتنجم عن وقائع وأحداث خارجية"². يرتبط هذا النوع من المخاطر البنكية بشكل أساسي بسياسة البنك التشغيلية وعملياتها ومدى توفرها على رقابة داخلية كافية وفعالة، كما ترتبط بالحوادث الخارجية كانهيار الكهرباء وفشل شبكة الاتصالات... إلخ، ورغم صعوبة قياس مثل هذه المخاطر بشكل مباشر، إلا أنها على الأرجح ترتفع كلما زاد عدد الأقسام داخل البنك والفروع البنكية وزيادة عدد المستخدمين. للحد من هذه المخاطر أو التقليل من آثارها فإن البنوك ملزمة بتبني إجراءات فعالة ودقيقة لتعزيز التدقيق الداخلي وضمان استقلاليته الهيكلية في البنك³.

2. خطر السمعة (Reputational Risk): ينشأ هذا الخطر بشكل أساسي نتيجة فشل البنك في تقديم خدمات جيدة أو تقديمه لخدمات بنكية رديئة بالفعل، عدم الانتظام في تقديم الخدمات للعملاء، انتهاك السرية والخصوصية البنكية للعملاء... إلخ، وهذا النوع من المخاطر يرتبط كثيرا بجودة الخدمات التي تقدمها البنوك، كما يرتبط بالإشاعات المغرضة التي يروج لها المنافسين من البنوك في الساحة البنكية، والتي تهدف إلى تقليص الحصة السوقية للبنك وتشويه سمعته التجارية في أوساط الصناعة البنكية ولهذا تسعى البنوك إلى ترسيخ سمعة جيدة قوامها الاحترافية والجودة والأمان في ذهنية العملاء، ومختلف المتعاملين الاقتصاديين وهيئات الرقابة الوطنية⁴.

3. الخطر الإستراتيجي (Strategic Risk): يعد خطر إستراتيجي كل خطر حالي أو مستقبلي، يؤثر على إيرادات البنك وعلى رأس ماله، بسبب اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات أو عدم التكيف مع التطورات التي تشهدها الساحة البنكية⁵. يتحمل مجلس الإدارة في البنك مسؤولية هذه المخاطر بدرجة أولى، وكذا الإدارة العليا في البنك، على أساس أن القرارات الإستراتيجية تتخذ وتنفذ على مستواهم، ويجب على مجلس الإدارة الاضطلاع بمهامه بفعالية حتى يجنب البنك الوقوع في مثل هذه المخاطر⁶.

4. خطر عدم الامتثال (Risk of non-compliance): يترتب عن عدم تقييد البنوك بالضوابط القانونية المنظمة للنشاط البنكي، ولا سيما قواعد الحيطة والحذر نشوء خطر عدم الامتثال، ومنها عدم امتثاله للحدود الموضوعية لمنح التسهيلات الائتمانية للأفراد أو لأعضاء من مجلس إدارة البنك أو المؤسسات حليفة مع البنك، أو تلك الضوابط المتعلقة بمعدلات سعر الفائدة ومستويات السيولة في البنك، وهنا يبرز دور هيئات الرقابة والإشراف في ممارسة الرقابة وفرض احترام اللوائح والتنظيمات المتعلقة

¹ خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق رأس المال، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2019، ص ص 44-43.

² Michel-Henry Bouchet, Alice Guilhom, **Intelligence Economique des Risques**, Person Education, France, 2007, p 81.

³ صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار البازوردي العلمية، عمان، الأردن، 2012، ص 100.

⁴ فيلاي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

⁵ شليق، مرجع سبق ذكره، ص 60.

⁶ أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي - دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016، ص 34.

بالنشاط البنكي¹. يعبر عن هذه المخاطر بالخسارة التي قد تنجم عن عدم التزام البنك للقوانين والتشريعات، وكذا الالتزامات القانونية المعبر عنها².

5. **الخطر القانوني (Legal Risk):** هو ذلك الخطر الذي يتعرض له البنك، بسبب وجود نقص أو قصور في وثائقه أو مستنداته مما يعرضها لعدم القبول من الناحية القانونية. يحدث هذا الإخلال أو القصور عادة سهواً أو إهمالاً عند قبول وثائق أو مستندات الضمان من العملاء، التي يتضح لاحقاً عدم قانونيتها لدى المحاكم. في واقع الأمر، قد يتعرض البنك للعديد من المخاطر القانونية في آن واحد لهذا فالبنك ملزم بوضع سياسة لإدارة هذا النوع من المخاطر وتحليلها وضبطها ضمن الإطار المعقول، كما يجب أن تخضع للرقابة المستمرة ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر في البنك³.

جدول رقم (1.1): ملخص لتصنيفات المخاطر البنكية

المخاطر المالية	المخاطر التشغيلية ومخاطر الأعمال	المخاطر البيئية
هيكل الميزانية	الاحتيال الداخلي	المخاطر القطرية والسياسية
هيكل الأرباح وقائمة الدخل	الاحتيال الخارجي	سياسة الاقتصاد الكلي
كفاية رأس المال	ممارسات التوظيف والسلامة في مكان العمل	البنية التحتية المالية
خطر الائتمان	العملاء والمنتجات والخدمات التجارية	البنية التحتية القانونية والتنظيمية
خطر السيولة	الأضرار التي لحقت بالأصول المادية	الأزمات البنكية وعدوى انتقالها
خطر السوق	تعطل الأعمال، وفشل النظام - خطر تكنولوجي -	خطر السمعة
خطر معدل الفائدة	التنفيذ والتسليم، وإدارة العمليات	المخاطر الإستراتيجية
خطر العملات	الاستعانة بمصادر خارجية للمهام الرئيسية	غسيل الأموال
	الأعمال التجارية، وسلوك السوق	الجرائم الإلكترونية
	حوكمة المعلومات (جودة البيانات)	

Source: Hennie van Greuning & Sonja Brajovic Bratanovic, *Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management*, Fourth Edition. International Bank for Reconstruction and Development, 2020, p 4.

¹ إبراهيم الكراسنة، الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات، 2013، ص 7.

² Veclal Gündüz, *Risk Management in Banking Sector*, Supervised by the Author Gözde Mert, Management & Strategy, Artikel Akademi, 2020, p 125.

³ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص 64.

الفرع الثاني: طرق ومؤشرات قياس المخاطر البنكية

في الواقع ترتبط المخاطر ارتباطاً وثيقاً بالعمل البنكي، لا يمكن بأي حال فصل بعض المخاطر الهيكلية لارتباطها بطبيعة وظيفة البنوك من تلقي اللودائع من الجمهور وتمويل للاقتصاد، غير أنه من الضروري جداً أن تتعرف البنوك على هذه المخاطر في مراحلها المختلفة وتقديرها باستخدام الأساليب العلمية والموضوعية، وقد برز في هذا الإطار العديد من الأدوات والتقنيات التي تم تطويرها من الأكاديميين ومهني البنوك وهيئات الرقابة والإشراف، التي تستخدم في التعرف على المخاطر وقياسها، على أساس أن ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته¹.

أولاً: طرق قياس المخاطر البنكية

يرتكز قياس المخاطر البنكية بشكل أساسي على أبعادها الثلاثة: الحجم، المدة واحتمالية الحدوث، حيث يتم قياس كل خطر على حدى ويوجد نوعين من الطرق المعتمدة في قياس المخاطر البنكية²:

- الطرق الكمية (الرياضية): في هذا النوع من الطرق، يعتمد على مجموعة من المقاييس الرياضية لقياس الخطر، وتتمثل في: الطرق الإحصائية التحليلية، السيناريوهات، القيمة المعرضة (var)، الحسائر القصوى.
- الطرق الكيفية (النوعية): يتم اللجوء إلى هذه الطرق في حالة، وجود صعوبات التعبير عن المخاطر بطريقة كمية أو رياضية، في هذه الحالة لا بد من الاعتماد على الخبرات، وتستخدم عادة في قياس المخاطر القانونية، مخاطر عدم ملاءة العملاء، المخاطر التشغيلية.

الجدول رقم (2.1): ملخص لأهم الطرق المعتمدة في قياس المخاطر البنكية

الطريقة	إيجابيتها	عيوبها
المقاييس الرياضية - الكمية -		
الإحصائية Statistical	- فعالة في تقدير التعرض للمخاطر التي تتغير خلال الوقت - قابلة للتطبيق على أنواع عديدة للمخاطر لا سيما خطر الائتمان وخطر السوق	مبنية على الافتراضات حول سلوك الأصول والتوزيعات، حيث تفتقر إلى الدقة في كثير من الأحيان
التحليلية Analytical	سهولة الوضع والتطبيق	- لا يمكن استخدامها في قياس جميع المخاطر البنكية - غير ممكنة التطبيق لقياس التعرض المستقبلي للمخاطر

¹ قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² Erik Banks, Richard Dunn, **Practical Risk Management: An Executive Guide to Avoiding Surprises and Losses**, John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ, England, 2003, p 61.

<p>صعبة التطبيق</p>	<p>- توفر معلومات عن خطر معين لمجموعة من التدفقات الخارجية - ممكنة التطبيق وعملية أكثر خاصة لحساب المعاملات المنفردة كما في المحافظ المالية. - لا تترك أي افتراضات بخصوص الاحتمالات - تترجم بشكل مفهوم (الأرباح والخسائر). - عملية التطبيق خاصة على المخاطر المالية كخطر السيولة وخطر السوق، خطر الائتمان.</p>	<p>السيناريوهات Scenarios</p>
<p>- ترتكز على الافتراضات فيما تعلق بالتقلب، الارتباط ومجال الثقة وافق التسييل. - تفشل في التعرف على ما سوف يحدث عند الحالات القصوى. - صعوبة التطبيق والتنفيذ. - تطبق فقط في حالة المحافظ المسعرة وفق السوق.</p>	<p>تتيح إمكانية تجميع المخاطر عبر المحافظ</p>	<p>القيمة المعرضة للمخاطر Value At Risk</p>
<p>- تتجاهل الارتباطات ومجال الثقة وبالتالي فهي متحفظة بشكل كبير. - تطبق فقط في الحالة المحافظ المسعرة بشكل يومي (لحظي).</p>	<p>يتيح إمكانية استخدام منهجية التجميع عبر المحافظ ودرجات المخاطرة.</p>	<p>الخسارة القصوى Extreme Loss</p>
<p>المقاييس الكيفية - الذاتية -</p>		
<p>إستخدامها البحث للأحكام الذاتية (النوعية) يعرضها للنقد الكثير.</p>	<p>تطبق فقط عندما لا توجد مقارنة كمية ملائمة، أو في حالة الرغبة في تجاوز النتائج الكمية (تستخدم لتأكيد النتائج مثلاً).</p>	

المصدر: بن علي عزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر: إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2013، صفحة 58.

ثانياً: مؤشرات قياس المخاطر البنكية

يعتمد قياس المخاطر البنكية على طرق كمية ونوعية مختلفة، يتوقف اختيار طريقة أو مؤشر القياس على محددات معينة منها مدى توفر البيانات حول الخطر، والهدف من القياس، ومنها ما هو تقليدي كالنسب المالية أو حديث يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المختلفة، سوف نكتفي بعرض بعض مؤشرات قياس أهم المخاطر البنكية، والتي تعتمد على نسب التحليل المالي فقط والملخصة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3.1): مؤشرات قياس المخاطر البنكية

طريقة / مؤشرات القياس	صنف الخطر
<p>صافي أعباء القروض / إجمالي القروض</p>	<p>خطر الائتمان</p>
<p>مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض</p>	
<p>مخصصات خسائر القروض / القروض المستحقة والغير مسددة</p>	

<p>إجمالي الودائع / إجمالي الأصول</p> <p>الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول</p> <p>سلم الاستحقاقات</p>	خطر السيولة
<p>حقوق الملكية / إجمالي الأصول</p> <p>الشرحية الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر</p>	خطر رأس المال
<p>الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول</p> <p>الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم</p> <p>الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة</p>	خطر سعر الفائدة
<p>المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية</p> <p>اجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية</p>	خطر سعر الصرف
<p>إجمالي الأصول / عدد العاملين</p> <p>نفقات المستخدمين/عدد المستخدمين</p>	خطر تشغيلي

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، دار الجامعات- الإسكندرية، مصر، 2003، صفحة 239.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة البنكية

شهد الاقتصاد العالمي، العديد من الأزمات وفضائح الفساد المالي والإداري، التي أطاحت بشركات وبنوك رائدة وعملاقة على المستوى الدولي، كان أهمها الأزمات المالية في دول شرق آسيا، ثم دول أمريكا اللاتينية وروسيا خلال التسعينات من القرن العشرين والأزمة المالية سنة 2008، التي أعادت بقوة طرح موضوع حوكمة الشركات كاهتمام أساسي للمنظمات والهيئات الدولية، وفي الأوساط الأكاديمية والبحثية بشكل عام، والحوكمة في المؤسسات البنكية على نحو خاص¹.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة البنكية

يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة أكثر أهمية في القطاع البنكي مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، على أساس اشتغال البنوك على مجموعة عناصر وعلاقات متداخلة لا نجد لها في قطاعات أخرى، وتؤثر بشكل كبير في طبيعة نظام الحوكمة²، حيث تتمتع البنوك كمؤسسات فرض بخصوصية خلق الأموال، تسيير وسائل الدفع، جمع المدخرات، تمويل الاقتصاد، فضلا عن عدم تناسق المعلومات، هذا يجعل من التزامها بتطبيق مبادئ الحوكمة، واعتماد آلياتها في إدارة المخاطر ضرورة حتمية³.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة البنكية

بشكل عام يندرج مفهوم الحوكمة البنكية ضمن الإطار العام لحوكمة الشركات، حتى أن بعض الأدبيات الاقتصادية تشير إلى اعتماد مفهوم حوكمة الشركات للمؤسسات البنكية، إلا أن خصوصية النشاط البنكي تجعل من مفهوم الحوكمة في المؤسسات البنكية تتمتع بخصوصيات عديدة⁴. لا يوجد اتفاق على تعريف موحد بين الاقتصاديين والأكاديميين والهيئات والمنظمات الدولية لمفهوم حوكمة البنوك، ويرجع ذلك إلى التداخل الشديد بين الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للبنوك⁵.

في نُسخة منقحة للورقة الموسومة بـ « **Enhancing Corporate Governance for Banking Organisations** »، الصادرة عن لجنة بازل للرقابة البنكية في سنة 2006، عرّفت اللجنة الحوكمة في المؤسسات البنكية على أنها الكيفية أو الطريقة التي يدير بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عمليات وأنشطة البنك بما يؤثر في ضبط أهداف البنك وتسيير الأعمال اليومية للبنك، مع الالتزام التام بمسؤولياتهم اتجاه المساهمين، ومراعاة أصحاب المصالح الأخرى وحماية مصالح المودعين بطريقة آمنة وسليمة في ظل احترام القوانين واللوائح المعمول بها⁶.

¹ قصبي علي عمار، أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في أداء الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 5، 2018، ص 105.

² عائشة سالم الشكري، افطيم سالم الجهاني، أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية 2021- دراسة تطبيقية تحليلية، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، رقم المقالة 13، الإصدار السادس، 2021، ص 229.

³ صحراوي جلييلة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي 2010-2018، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية الطور الثالث، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021-2022، ص 97.

⁴ بوقفة عبد الحق، عيساوي نسيم، محمدي نورة، أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية دراسة عينة من ولاية ورقلة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 522.

⁵ سالم محمد عبود، حوكمة المصارف وآليات تطبيقها- حالة المصارف الأهلية- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، لعدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 2014، ص 341.

⁶ Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Renforcement de la gouvernance d'entreprise dans les établissements bancaires**, Banque des Règlements Internationaux Presse et communication, CH-4002 Bâle (Suisse), 2006, p 4.

الحوكمة من المنظور البنكي هي تطوير الهياكل الداخلية للبنك بما يحقق الإفصاح والشفافية المطلوبة، والرفع من الأداء البنكي وتطوير مستوى الإدارة التنفيذية¹.

أما محمد مصطفى سليمان، فقد عرّفها على أنها تلك الرقابة على أداء البنك المطبقة من طرف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع حماية حقوق أصحاب الودائع والمساهمين والعمل على ضبط العلاقة بين الأطراف الداخلية للحوكمة والأطراف الخارجية والمحددة من خلال الإطار القانوني والتنظيمي وسلطة هيئة الرقابة².

وعرفت الباحثة هالة سعيد على أنها الكيفية التي التي تسيير بها شؤون البنك، بالاعتماد على دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بالشكل الذي يؤثر على ضبط وتحديد أهداف البنك مع الاحترام الكامل لحقوق أصحاب المصالح وحماية أموال المودعين³. كما تعرف أيضا على أنها منظومة متكاملة للرقابة تتضمن مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والمحاسبية، والتي تهدف إلى تعزيز نظام المساءلة وتكريس المساواة عند ضبط حقوق أصحاب المصالح في البنك والرفع من أدائه وتعظيم قيمته السوقية وإرساء الشفافية والجودة عند الإفصاح عن المعلومة المحاسبية التي يمكن الاستفادة منها من مستخدميها⁴.

الحوكمة من المنظور المالي والمحاسبي هي مجموعة من المعايير واللوائح والقواعد المالية والمحاسبية والقانونية والاقتصادية التي تضبط وتوجه الإدارة التنفيذية في أداء مهامها والالتزام بمسؤولياتها، أمام المساهمين وكل الأطراف التي لها مصالح مشتركة في البنك من مودعين وعملاء وموظفين... الخ⁵.

مما سبق ذكره أعلاه، يمكننا أن نعرف الحوكمة في المؤسسات البنكية على أنها منظومة من المعايير والمبادئ التي توضح كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين مختلف الفاعلين الأساسيين في البنك (مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمين) وتنظيم وضبط العلاقة فيما بينهم وبين أصحاب المصالح الأخرى (المودعين، الموظفين، العملاء، الدائنين) بما يحد من تضارب المصالح، ويحقق أهداف البنك في الربح والنمو والتوسع، وفي ظل احترام تام للقوانين والتشريعات المنظمة للنشاط البنكي.

الفرع الثاني: ركائز الحوكمة البنكية

إن الحوكمة البنكية كنظام (بناء) متكامل، لا بد له من ركائز ودعائم يستند عليها، حتى يحقق أهدافه، ويضمن عدم تضارب المصالح وتحقيق توازن في الحقوق والواجبات.

— **السلوك الأخلاقي:** لا بد من أن يكون هناك التزام سلوكي لكافة الأطراف الفاعلة في البنك بأخلاقيات المهنة وقواعدها الرشيدة والمتوازنة، فإن ذلك من شأنه أن يسمح بمنع تضارب مصالح هذه الأطراف وانتشار الشفافية عند الإفصاح عن المعلومات المالية.

¹ مربي محمد، حديدي آدم، تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب متطلبات لجنة بازل ودوره في تفعيل الرقابة الداخلية- دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 1، 2022، ص 167.

² ناجي محمد فوزي خشبة، أميره حسين صالح، الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 46، العدد 1، 2022، ص 6.

³ بن شيخ عبد الرحمان، آلية تدعيم الحوكمة المالية ودورها في استقرار النظام المصرفي الجزائري، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، المجلد 02، العدد 02، 2023، ص 4.

⁴ عباي وسام، الرقابة البنكية وفق مقررات لجنة بازل ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة لدى البنوك: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص 121.

⁵ سندس عبد العزيز الشامي، عبد الرحيم محجوب أحمد محمد، موسى محمد سالمه، ياسر تاج السر محمد سند، الهادي مكي معوان سوميج، تطبيق الحوكمة المصرفية ودورها في زيادة الجدارة الائتمانية بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص 113.

- يرى كل من Tervino & Brown أن وجود نظام سلوكي أخلاقي قوي أمر ضروري ويلقى السند من مجلس الإدارة ولا بد أن يتضمن مبادئ قيادية وأخلاقية ويتحقق ذلك من خلال غرس ثقافة أخلاقية في أوساط الموظفين والتشجيع عليها، تبني مبدأ الجزاء والعقاب داخل البنك، فهم طبيعة الثقافة الأخلاقية السائدة في المؤسسة¹.
- **الرقابة والمساءلة:** إن توفر هذه الركيزة يُعد لبنة أساسية في بناء الحوكمة البنكية، ويتحقق ذلك من خلال تفعيل أدوار أصحاب المصلحة (موظفين، عملاء، محافظي الحسابات... إلخ) والمساهمين في الحوكمة البنكية من خلال ممارسة حقهم في الرقابة ومسألة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية². كما أن طبيعة النشاط البنكي تفرض عليه أن يواجه العديد من المخاطر، وهذا يتطلب وضع نظام متكامل من الرقابة داخل البنك، وتفعيل المساءلة بالشكل الذي يسمح بمتابعة، وتحييد هذه المخاطر وكذا كشف الانحرافات والتجاوزات في الوقت المناسب³.
- يرى Cristiano، أن التزام مجلس الإدارة بالمساءلة ومسؤوليته عن نجاح البنك، من شأنه أن يؤدي إلى التعرف على مختلف المخاطر التي تواجه البنك وضمان فاعلية إدارتها التي تدخل ضمن الثقافة العامة للبنك⁴.
- **إدارة المخاطر:** يتوجب على البنوك أن تمتلك نظام لإدارة المخاطر بفعالية، وضمان الإفصاح عن طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك وكذا طرق تقديرها وإدارتها لكل الأطراف، لاسيما أصحاب المصلحة من المودعين، الموظفين، هيئات التصنيف... إلخ، وتبرز أهمية إدارة المخاطر في البنوك من خلال تعزيز ثقة المودعين والدائنين والمستثمرين في الملاءة المالية للبنك، وقدرته على تلبية احتياجات الجميع، فضلا عن قدرته على تحقيق الأرباح مع أدنى الخسائر، كما تعد وظيفة إدارة المخاطر البنكية من أهم الآليات التي حثت على وجودها لجنة بازل للرقابة المصرفية داخل البنك⁵.

الفرع الثالث: الأطراف الفاعلة في الحوكمة البنكية

يعد طرف فاعل في نظام الحوكمة البنكية كل جهة سواء كانت طبيعية (أفراد) أو معنوية (مؤسسات وهيئات) لها مصالح مباشر أو غير مباشر مع البنك، وتنقسم بدورها إلى فاعلين داخليين وخارجيين.

أولا: الأطراف الداخلية الفاعلة في الحوكمة البنكية

1. **المساهمين:** يمارس حملة الأسهم دور أساسي في تكريس الحوكمة داخل البنوك، من خلال اختيار ممثلهم في مجلس الإدارة عن طريق انتخابات جمعية المساهمين، وبالتالي تكريس رقابة فاعلة على نشاط وسلوك الإدارة التنفيذية وتحديد توجهات البنك، نظرا لحساسية هذا الدور، فإنهم مطالبون باختيار أعضاء ذو كفاءة وخبرة وتأهيل مناسب لمسؤولياتهم في البنك، وهذا ما يسمح للبنك بتبني إستراتيجية عمل مناسبة وفعالة في تحقيق أهدافه والعمل على الحد من المخاطر البنكية وتعظيم أرباحه⁶.

¹ قطاف عقبة، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019، ص 38.

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 33.

³ Alan Bollard, 2003, **Corporate governance in the financial sector**, The Annual Meeting of the Institute of Directors in New Zealand, Christchurch, 7 April 2003, pp 1-2.

⁴ ناهد محمد يسرى الهوارى، دور آليات الحوكمة في ضبط المخاطر المصرفية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 16، العدد 4، 2016، ص 826.

⁵ كنفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

⁶ هبال عادل، أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المصرفي - دراسة عينة من البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 74.

يتمتع حاملو الأسهم بجملة من الحقوق المضمونة قانونياً بصفتهم ملاك للبنك أهمها: الحق في تأمين طرق تسجيل ونقل الملكية، الحق في المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين صغاراً أو كباراً، الحق في الحصول على المعلومات حول أداء البنك ونشاطه في الوقت المناسب وبكل شفافية... الخ¹.

2. مجلس الإدارة: يعد مجلس الإدارة قلب نظام الحوكمة النابض، رغم أنه لا يدير البنك بشكل مباشر لكنه مسؤول عن تعيين المدراء التنفيذيين فيه. يتمثل دوره التشغيلي في مناقشة الإستراتيجية والقرارات الرئيسية، التي يتخذها أعضاء مجلس الإدارة ومقارنتها والتحقق من صحتها والموافقة عليها².

كما يمثل مجلس الإدارة أعلى سلطة في البنك، ويحتكر جميع الصلاحيات والمسؤوليات الضرورية لاتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين والحفاظ على حقوقهم باعتبارهم ملاك ويضم مجلس الإدارة في تكوينه عادة:

— **رئيس مجلس الإدارة:** يتولى أحد أعضاء المجلس رئاسته ويجب أن يكون متفرغاً لمسؤولياته الإدارية، ويمثل البنك في تعاملاته باعتباره شخصية معنوية وهمزة وصل بين الإدارة التنفيذية والمساهمين.

— **الأعضاء التنفيذيين:** هم الأعضاء الذين يزاولون بشكل يومي الأعمال الإدارية في البنك، يتمتعون بتأهيل مهني وخبرة كبيرة فيما تعلق بنشاطات البنك وعملياته اليومية.

— **الأعضاء غير التنفيذيين (المستقلين):** أعضاء خارجيين يتم تعيينهم في مجلس الإدارة ليس لهم أي ارتباط أو علاقة بالبنك، يكتسي دورهم الرقابة على القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والمساهمة في حوكمة أفضل للبنك.

3. الإدارة التنفيذية: تمثل الإدارة التنفيذية أهم طرف في الحوكمة البنكية، حيث يتم تعيين أعضائها بموجب صلاحيات مجلس الإدارة ولا بد أن يتمتع المدراء التنفيذيين المعينون بالكفاءة المهنية والخبرة والتأهيل الأكاديمي المناسب، كما لا بد أن يتمتعوا بالنزاهة وبأخلاقيات المهنة المطلوب التحلي بها، وهي المسؤولة عن الأنشطة اليومية للبنك بما يتوافق مع السياسات التي يضعها المجلس. تكمن أهمية الإدارة التنفيذية في الحوكمة البنكية كطرف فاعل في تجسيد مبادئ الحوكمة من خلال المساهمة في وضع السياسات وتطويرها بما يتماشى مع توجيهات المجلس، تنفيذ العمليات اليومية للبنك، إعداد التقارير ورفعها للمجلس، إنجاز القوائم المالية وفق للقواعد المحاسبية والإفصاح عنها وفق اللوائح التنظيمية، الامتثال لقوانين والتشريعات المنضمة للنشاط البنكي، ولا سيما قواعد الحيطة والحذر³.

4. التدقيق الداخلي: التدقيق الداخلي هو وظيفة أو نشاط دائم داخل المؤسسة، يوضع من طرف الإدارة العليا والهدف من هو التأكد من صحة ودقة المعلومات لا سيما المعلومات المالية (القوائم المالية)، كما يهدف إلى التأكد من كفاية الإجراءات المخصصة لحماية الأصول المملوكة للمؤسسة، ومدى امتثال الموظفين للوائح والتنظيمات الداخلية، وكذا مدى ملائمة السياسات الموضوعة وكفائيتها في تحقيق رقابة دائمة ومستقلة، واقتراح التوصيات الضرورية في حالة وجود خلل⁴.

¹ جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص 92.

² Jean-Claude Chesnais, *Bonnes pratiques de gouvernance d'entreprise: l'évolution permanente*, Secteur Privé & Développement la Revue de Proparco, 3 Trimestre, N 30, 2018, p 8.

³ نور الدين محمد إدريس، آليات الحوكمة المصرفية ودورها على تقويم الأداء المالي - دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، 2020، ص ص 34-35.

⁴ كيموش بلال، التدقيق البنكي، دار حميثرا للنشر والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2022، ص ص 122-123.

ثانيا: الأطراف الخارجية الفاعلة في الحوكمة البنكية

1. الإطار القانوني والتنظيمي، الرقابي: يساعد وجود إطار تشريعي وتنظيمي ورقابي على تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق الحوكمة في البنوك، وقد حثت لجنة بازل في مبادئها لحوكمة المؤسسات البنكية على ضرورة وجوده قصد ضمان التطبيق السليم للحوكمة¹. تتمثل هذه المقومات في التالي ذكره:
 - المقومات القانونية (الإطار القانوني والتشريعي): تحدد الأطر التنظيمية القانونية حقوق ومسؤوليات واختصاصات كل الأطراف الرئيسية في الحوكمة على وجه الإلزام لا سيما مجلس الإدارة واللجان المنبثق عنه، الإدارة التنفيذية، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وكذا العقوبات التي يمكن تسليطها على في حالة الإخلال بالمسؤوليات وانتهاك حقوق أصحاب المصالح، كما تحدد الهيئة المنوطة بممارسة دور الرقابة والإشراف على تطبيق الحوكمة في المنظومة البنكية وأساليب الرقابة المعتمدة في هذا الشأن.
 - المقومات المؤسساتية (الإطار التنظيمي): تعد قواعد الحيلة والحذر (المعايير الاحترازية) من أهم المقومات التي يستند عليها التطبيق السليم للحوكمة البنكية، حيث يترتب على الامتثال لهذه القواعد والمعايير إدارة أفضل للمخاطر البنكية على المستوى الجزئي (القطاع البنكي) واستقرار مالي على المستوى الكلي (الاقتصاد).
 - المقومات الرقابية (سلطات الرقابة وهيئات تعزيز الشفافية): تتضمن كل المؤسسات والهيئات التي لها علاقة بالمؤسسة البنكية من ناحية تطبيق الحوكمة والرقابة عليها كالبنك المركزي وسلطات الرقابة البنكية وهيئات تعزيز الشفافية المعتمدة، السوق المالي، محافظي الحسابات والجمعيات والمنظمات الداعمة للحوكمة كالجمعيات المهنية للبنوك ومنظمة المحاسبين والمدققين الخارجيين².
2. أصحاب الودائع: يكتسي دور المودعين دورا رقابيا بحق على أداء البنك من خلال تقييم قدرته على الوفاء بمسحوباتهم من الودائع المودعة لديه، دون أي مخاطر أو مشاكل في السيولة³.
3. مؤسسات التصنيف والتقييم الائتماني: تساهم شركات التصنيف بشكل عام في تعزيز إنترام البنوك بمبادئ الحوكمة، إنطلاقا من أن فكرة التقييم والتصنيف الائتماني المحلي أو الدولي تقوم على مدى توفر المعلومات لصغار المساهمين وهو ما يدعم الشفافية والمعاملة العادلة لجميع المساهمين وحماية مصالح أصحاب الأخرى، وبالتالي فإن تطبيق الحوكمة في البنوك من شأنه أن يساهم في تصنيف أفضل للبنوك⁴.
4. وسائل الإعلام: تمارس وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها (صحافة، إذاعة، تلفزيون، إعلام إلكتروني) عادة ضغطا على البنوك والمؤسسات المالية لحثها على الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية وتكريس المساواة في تعاملها مع المساهمين، وحماية أموال المودعين وحقوق باقي أصحاب المصالح الأخرى، من خلال التأثير على الرأي العام بما يرفع من سمعة البنك أو يقلل منها في حالة عدم تطبيق مبادئ الحوكمة⁵.

¹ سكور أمال، أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية- دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص93.

² تريش حسينة، جهود دولية رائدة نحو إرساء الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات- دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 5، العدد1، 2015، ص ص 335-336.

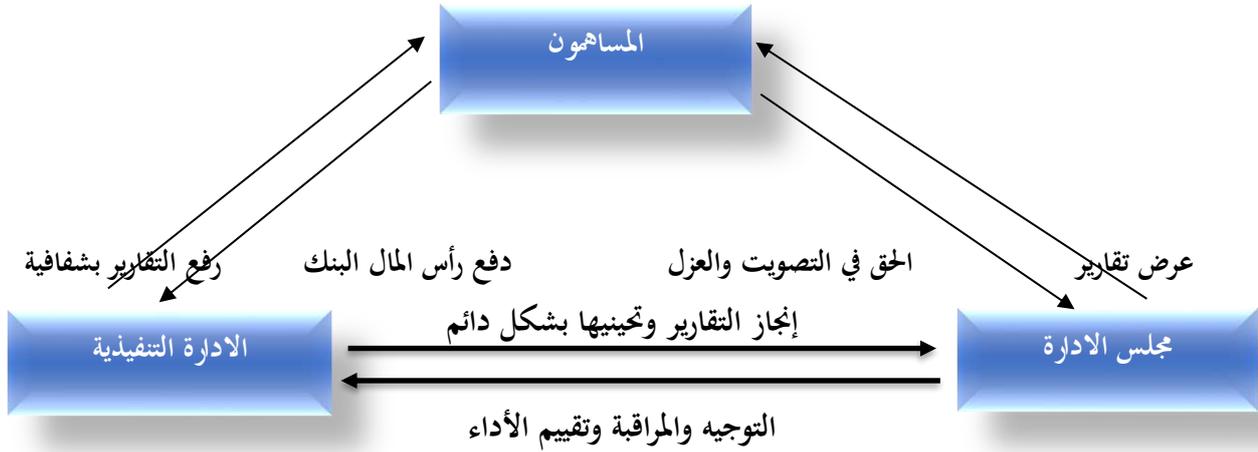
³ حدو أمال، دور الحوكمة في إدارة المخاطر والوقاية من الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، 2018-2019، ص. 57.

⁴ حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي- حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 5، العدد 7، 2009، ص83.

⁵ عباي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

5. شبكة الأمان ونظام ضمان الودائع: يعد صندوق ضمان الودائع من أهم أدوات شبكة الأمان بالنسبة للبنوك بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، حيث بفضلها تعزز ثقة الجمهور في مؤسسات القرض، وفي النظام البنكي وتحد هذه الأداة من خطر التعثر البنكي والعجز عن التسديد الذي يمكن أن تقع فيه البنوك¹.

الشكل رقم (1.1): الأطراف الرئيسية الفاعلة في الحوكمة البنكية



المصدر: مركز أبوظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التحقيقية، (د، ت)، ص 9.

من خلال الشكل رقم (1.1)، نلاحظ وجود ثلاثة فاعلين أساسيين في نظام الحوكمة البنكية، حيث يمارسون أدوار محورية في سير ونشاط البنك وتحديد توجهاته الإستراتيجية، انطلاقاً من ضخ الأموال في رأس المال البنك من طرف المساهمين، وملاك للبنك الذين لهم الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحق في عزلهم، في حين يلتزم مجلس الإدارة بعرض التقارير السنوية والسنوية للنشاط البنك أمام المساهمين في الجمعية العامة، كما يمارس المجلس مسؤولياته المحددة بموجب القانون في توجيه ومراقبة عمل الإدارة التنفيذية وتقييم الأداء حسب أهداف البنك وتوجهاته على المدى القصير والطويل، أما المدراء التنفيذيون في البنك فيلتزمون بإنجاز التقارير وتحنيها بشكل دائم وعرضها على مجلس الإدارة، كما تلزم الإدارة التنفيذية بتزويد المساهمين بالمعلومات التي يرغبون بها في الوقت الملائم وعرض التقارير بكل شفافية للمساهمين كملاك للبنك.

الفرع الرابع: أهمية وأهداف الحوكمة البنكية

في الوقت الحالي يعد التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة أمر بالغ الأهمية، لما ثبت لها من دور واضح في ضمان الاستقرار المالي والبنكي داخل الاقتصاد، وتوفير الضمانات الكافية لجميع الأطراف ذات المصالح المشتركة في البنك، حيث ورد في تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول مبادئ حوكمة الشركات 2009، أن تطبيق الحوكمة يعد من أحد العناصر المفتاحية لتحسين الكفاءة الاقتصادية، والنمو في الاقتصاد، فضلاً عن زيادة ثقة المستثمرين وجذبهم².

¹ توام زاهية، التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تطبيقها في البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة دكتوراة علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 127.

² Mejra Festić, Polona Črepinko & Borut Bratina, **the Importance of Corporate Governance of Banks Concerning the Ownership in the International Environment**, Naše gospodarstvo/Our Economy, 66(4), 2020, p 12.

أولاً: أهمية الالتزام بتطبيق الحوكمة البنكية

تنبع أهمية الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة البنكية، وتفعيل آلياتها أساساً من دور البنوك في النشاط الاقتصادي، فهي القلب النابض للحركة والنمو الاقتصادي وارتباطها بكل القطاعات الاقتصادية، لا سيما من ناحية تلبية الاحتياجات التمويلية للأعوان الاقتصاديين، وبالتالي تعتبر الصناعة البنكية من أشد الصناعات تعرضاً للمخاطر والأزمات وتأثيراً على الاقتصاد، وعلى نحو عام تبرز أهمية الالتزام بقواعد فضلى في النشاط البنكي في التالي ذكره:

- ✓ خلق بيئة بنكية تتمتع بمستويات مقبولة من النزاهة والشفافية والتسيير الجيد، بما يحد من الأخطاء المقصودة وغير المقصودة في النشاط البنكي؛
- ✓ تحسن الحوكمة من إمكانية الحصول على مجلس إدارة قوي يتمتع بالمؤهلات المهنية والأكاديمية المطلوبة، الذي بدوره يساهم في اختيار إدارة تنفيذية مؤهلة وقادرة على إدارة شؤون البنك بفعالية في ظل توجيهات المجلس، والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية¹؛
- ✓ زيادة القدرة التنافسية للبنوك، حيث ثبت في العديد من الأدبيات الاقتصادية التطبيقية ارتباط تحسن مستويات الأداء في البنوك بالحد من المخاطر البنكية²؛
- ✓ يساهم التزام البنوك بتطبيق الحوكمة في جذب المستثمرين وتشجيع الشركات التي تتعامل مع البنك على تبني الحوكمة المؤسسية، هذا من شأنه أن يعزز من الإفصاح والشفافية في بيئة الأعمال بشكل عام والبيئة البنكية بشكل خاص، وبالتالي الحد من المخاطر البنكية ولا سيما حالات التعثر لدى المؤسسات والبنوك³؛
- ✓ ضمان الحماية لأموال المودعين بشكل فعال خاصة في حالة توفر صناديق رسمية لضمان الودائع في حالة تعثر البنك⁴؛
- ✓ يعد الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة البنكية من المؤشرات والمعايير المعتمدة في قياس كفاءة الأسواق المالية الناشئة⁵؛
- ✓ يضمن تطبيق الحوكمة في البنوك وجود هياكل إدارية وتنظيمية واضحة يمكن معها تطبيق الرقابة والمحاسبة سواء من المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى أو من هيئات الرقابة والإشراف⁶؛
- ✓ في ظل الحوكمة تتجه البنوك نحو الالتزام المعنوي والأخلاقي في التعامل السليم مع كافة الأطراف التي لها حقوق ومصالح في البنك من دائنين، وموظفين بما يحد من تضارب المصالح، ويسخّخ قيم إيجابية عن البنك وسمعته⁷؛

¹ حسن كريم الذجاوي، نور جابر محمد علي، الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي- دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة 2005-2015، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 2، 2018، ص 125.

² ريم بن عيسى، أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف- دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 8، العدد 1، 2017، ص 114.

³ الطيب لخليج، ريم عموري، الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2016، ص 213.

⁴ زايد قيوش لبني، لكحل نبيلة، أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء البنوك- دراسة عينة بعض البنوك العمومية الجزائرية، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، 2022، ص 567.

⁵ منتهى محمد إبراهيم حمدان، واقع تطبيق الحوكمة وتأثيرها على استدامة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2019، ص 18.

⁶ توام، مرجع سبق ذكره، ص 121.

⁷ عباي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

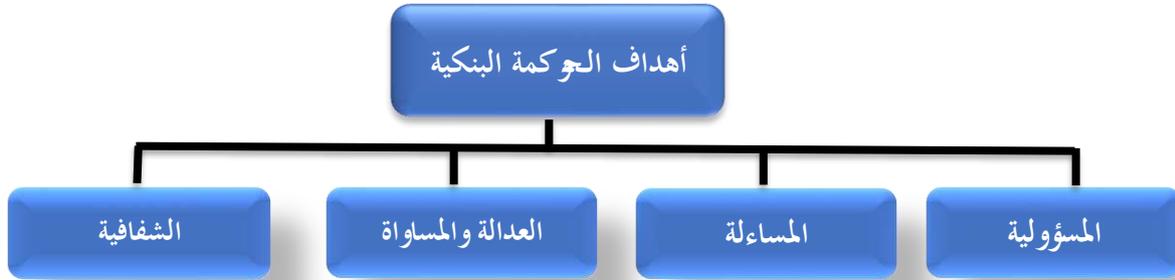
✓ تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتعزيز فعالية المدقق الداخلي من خلال تكريس استقلالية كبيرة داخل المؤسسة البنكية¹.

ثانياً: أهداف الحوكمة البنكية

تهدف الحوكمة في البنوك من خلال مبادئها وآلياتها المختلفة إلى ضمان تحقيق العديد من الأهداف، التي تشترك معظم البنوك في السعي لتحقيقها وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ التعامل مع مشاكل الوكالة الناجمة عن الفصل بين الملكية والرقابة، وهو الهدف الرئيسي للحوكمة²؛
- ✓ إرساء قيم الشفافية والعدالة والمساواة داخل الصناعة البنكية، وتكريس الحق في مساءلة الإدارة التنفيذية في البنك؛
- ✓ تعزيز حوكمة أفضل لإدارة المخاطر داخل البنك بالاعتماد على أنظمة رقابة داخلية وخارجية فعالة³؛
- ✓ ضمان امتثال البنوك للقوانين اللوائح المنظمة للنشاط البنكي، بما يحقق الرضا لرقابة هيئة الإشراف والرقابة⁴.

الشكل رقم (2.1): الأهداف الأساسية للحوكمة البنكية



المصدر: منتهى محمد إبراهيم حمدان، واقع تطبيق الحوكمة وتأثيرها على استدامة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2019، صفحة 23.

من خلال الشكل رقم (2.1)، نلاحظ أنه إضافة إلى الأهداف التقليدية للحوكمة في البنوك، توجد أربعة أهداف أساسية تسعى الحوكمة إلى تكريسها وترسيخها كثقافة وممارسة فضلى في إدارة وتسيير البنك تتمثل في:

– **المسؤولية:** بوجود هيكل تنظيمي داخل البنك تتحقق المسؤولية، حيث يوضح قنوات الاتصال وكيفية سير المعلومة داخل البنك، كما يحدد نقاط السلطة والمسؤولية ومستوياتها⁵؛

¹ كاتم صليحة، عيادي عبد القادر، دور مجلس الإدارة في تعزيز تطبيق الحوكمة – دراسة عينة من البنوك الجزائرية، مجلة شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، 2020، ص 87.

² Bekri Meriemi, Benghazala Zakaria, **the impact of Bank Governance on risk taking and Bank performance: Listed Banks in the MENA REGION**, International Journal of Financial Accountability, Economics, Management, and Auditing, vol 4, No.2, 2022, p 111.

³ بوسماحة محمد، آلية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، 2022، ص 195.

⁴ الشامي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 114.

⁵ صويلح أميميه، تقييم لجنة التدقيق لوظيفة التدقيق الداخلي لتفعيل حوكمة الشركات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2022-2023، ص 9.

- **المساءلة:** وجود طرق وأساليب تنظيمية ومؤسسية تتيح إمكانية مساءلة كل شخص مسؤول عن اتخاذ القرارات والرقابة على أعماله في إدارة شؤون البنك، مع إمكانية عزله من منصبه ومتابعته قضائيا في حالة مخالفة القوانين والتشريعات بشكل صريح ومتعمد، وهذه المساءلة مضمونة بقوة القانون ومتحققة بوجود قضاء مستقل¹؛
- **الشفافية:** أن يفصح البنك بشكل علني، وفي الوقت المناسب عن المعلومات والبيانات الملائمة التي تتيح لأصحاب المصالح (المودعين، المساهمين) إمكانية تقييم المخاطر التي يمكن أن تهدد مصالحهم في البنك، كذلك لا بد من استيفاء معايير التقييم والتسجيل المحاسبي الملائمة²؛
- **العدالة والمساواة:** إقرار الحيادية كسلوك أساسي للمسؤولين أثناء قيامهم بمهامهم في إدارة البنك واحترام حقوق أصحاب المصالح جميعا من خلال تكريس الإنصاف، وعدم التحيز أو عدم الشفافية وعدم الإفصاح عن كافة البيانات الضرورية³.

المطلب الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة البنكية

الفرع الأول: مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية

- أصدرت لجنة بازل بتاريخ 8 جويلية 2015، نسخة منقحة لمبادئ حوكمة الشركات للبنوك، التي تحل محل المبادئ التوجيهية التي سبق وأن نشرتها في 2010، وتهدف النسخة الجديدة إلى التأكيد على أهمية إدارة المخاطر البنكية ضمن الإطار العام للحوكمة والاعتماد على مجلس إدارة قوي وفعال تنبثق عنه لجان مختلفة تسانده في مهامه، إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية⁴:
- ✓ توسيع وتعزيز الدور الرقابي والإشرافي لمجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية في البنك في مجال تطبيق نظام فعال لإدارة المخاطر البنكية؛
 - ✓ توفر الكفاءة والأهلية ضروري في مجلس الإدارة ككل، إضافة إلى التزام كل عضوا في المجلس بالمهام الموكلة له، مع الحرص على المواكبة المستمرة للتطورات الحاصلة في الصناعة البنكية؛
 - ✓ تعزيز التوصيات المتعلقة بإدارة المخاطر ولا سيما خطوط الدفاع الثلاثة التي تشكل الوحدات التشغيلية وفرق إدارة المخاطر ووظيفة التدقيق والرقابة الداخلية في البنك، إضافة إلى أهمية تبني ثقافة مخاطر سليمة تبني عليها إدارة المخاطر في البنك؛
 - ✓ تقديم توصيات لسلطات الرقابة والإشراف حول تقييم الإجراءات المعمول بها لتعيين أعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية في البنوك؛
 - ✓ يعد نظام المكافآت والحوافز عنصرا أساسيا في نظام الحوكمة البنكية، حيث يعمل كمحفز أساسي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تبني سلوك مقبول للمخاطر وتعزيز ثقافة المخاطرة في البنك⁵.
- تتمثل مبادئ حوكمة المؤسسات البنكية الصادرة عن لجنة بازل في التالي ذكره⁶:

¹ بن حسين سليمة، **الحوكمة دراسة في المفهوم**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 2015، ص 188.

² Belouati Soumeiya, **La Bonne Gouvernance Dans Le Système Bancaire Algérien**, Revue d'économie et de statistique appliquée, Vol 13, N 1, 2016, p 51.

³ الذجاوي، محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

⁴ [https://www.bis.org/press/p150708_fr.htm/Corporate governance principles for banks](https://www.bis.org/press/p150708_fr.htm/Corporate%20governance%20principles%20for%20banks/) /Consulté le: 04/02/2024 à 15:31.

⁵ صندوق النقد العربي، **مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية: ورقة محدثة**، أبوظبي، الإمارات، 2017، ص 1-2.

⁶ Banque des Règlements Internationaux, **Principes de gouvernance d'entreprise à l'intention des banques**, 2015, pp 8-38.

- **المسؤولية العامة لمجلس الإدارة:** تقع المسؤولية الكاملة عن البنك على عاتق مجلس الإدارة، وبشكل خاص عن وضع الأهداف الإستراتيجية للبنك ومتابعة تنفيذها، وتحديد إطار الحوكمة وثقافة البنك ومراقبته؛
- **تركيبية ومؤهلات مجلس الإدارة:** لا بد أن يمتلك أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات المطلوبة والمقومات الضرورية لأداء مهامهم بفعالية وكفاءة، فضلا عن الإدراك الكامل والفهم الوضح لدورهم فيما تعلق بالرقابة والحوكمة والقدرة على إصدار أحكام سليمة وموضوعية على أنشطة البنك¹؛
- **هيكل المجلس ممارساته:** يجب على مجلس الإدارة أن يحدد لنشاطاته الخاصة هياكل وممارسات الحوكمة الملائمة، كما يجب أن يتوفر على الوسائل الضرورية لضمان الامتثال لهذه القواعد ومراجعتها باستمرار للتأكد من فعاليتها؛
- **الإدارة العليا:** تخضع الإدارة التنفيذية لسلطة وإشراف مجلس الإدارة، كما تضمن إدارة وتنفيذ أنشطة البنك بالشكل الذي يتماشى مع إستراتيجية الأعمال، وقبول المخاطر وسياسة المكافآت وكل السياسات الأخرى المعتمدة من مجلس الإدارة؛
- **حوكمة هياكل المجموعة:** في المجموعة البنكية، يتحمل مجلس إدارة الشركة الأم المسؤولية الكاملة عن أنشطة المجموعة، ويتكفل بتحديد تنفيذ نظام حوكمة واضح وملائم مع هيكل ونشاط مخاطر المجموعة الشركات التابعة لها، كما يجب على مجلس الإدارة أن يكون على دراية ومعرفة لهياكل المجموعة والمخاطر التي تمثلها²؛
- **وظيفة إدارة المخاطر:** يجب على كل بنك أن يتوفر على مستوى هيكله التنظيمي على وظيفة إدارة المخاطر، وأن تكون مستقلة وفعالة، تقع مسؤوليتها على مدير إدارة المخاطر، الذي بدوره يتمتع بالاستقلالية والموارد اللازمة والمكانة الملائمة مع إمكانية التواصل مع مجلس الإدارة بسهولة. تعتبر هذه الوظيفة خط الدفاع الثاني للبنك، وتم إدارة المخاطر على النحو التالي: تحديد المخاطر الفردية والمجمعة، تقييم وقياس هذه المخاطر³؛
- **رصد، متابعة ومراقبة المخاطر:** يجب رصد المخاطر ومراقبتها وضبطها بشكل منتظم على مستوى هياكل المجموعة البنكية، وكل الشركات التابعة لها. كما ينبغي على إدارة المخاطر في البنك أن تعدل من تركيباتها ودرجة تعقيدها والبنية التحتية للرقابة الداخلية بالشكل الذي يواكب التغيرات في ملف مخاطر البنك والمخاطر الخارجية، وممارسات الصناعة البنكية؛
- **التواصل بشأن المخاطر:** تتطلب إدارة المخاطر الفعالة تواصل جيد بشأن المخاطر، بين مختلف أقسام البنك من خلال نظام اتصال داخلي قوي وشامل لجميع المخاطر أو من خلال التقارير المقدمة لمجلس الإدارة التنفيذية؛
- **الامتثال:** تقع مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر عدم الامتثال على مجلس إدارة البنك، حيث يتولى إنشاء هذه الوظيفة على مستوى الهيكل التنظيمي للبنك، واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإعداد التقارير وتقديم التوصيات المتعلقة بهذا الشأن؛
- **التدقيق الداخلي:** يجب أن تقدم وظيفة التدقيق الداخلي ضمان مستقل لمجلس إدارة البنك، وأن تدعمه وتساند الإدارة التنفيذية في تعزيز الحوكمة وزيادة المتانة المالية للبنك على المدى الطويل؛

¹ KPMG South African, **Basel Committee on Banking Supervision-Guidelines on the corporate governance principles for banks**, South African, 2016, p 2.

² مصطفى أنور محمد فياض، دور لجنة بازل في تعزيز الحوكمة المصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 15، 2020، ص 460.

³ سليمة خوالدي، أثر التنظيم الاحترازي على السلامة المصرفية- دراسة حالة البنوك العاملة في الجزائر للفترة 2004-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2023-2024، ص 12.

- نظام المكافآت: يعد نظام الحوافز والمكافآت عنصر محوري في الحوكمة الجيدة، حيث يتيح لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التحفيز على الأداء الجيد والسلوك المقبول في تحمل المخاطر ويدعم ثقافة المخاطر في البنك؛
- الإفصاح والشفافية: على البنك الإفصاح عن حوكمته بكل شفافية للمساهمين والمودعين، وكل طرف له مصلحة مشتركة مع البنك والمشاركين في السوق¹؛
- دور السلطات الإشرافية: تتحمل السلطات الإشرافية مسؤولية تقديم التوصيات والتوجيهات حول الحوكمة للبنوك، وكذا مراقبة مدى تنفيذها والالتزام بها، من خلال التقييمات الشاملة والتواصل المنتظم مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وفرض تدابير تصحيحية عندما يتطلب الأمر، ومشاركة المعلومات مع السلطات الإشرافية الأخرى فيما تعلق بالحوكمة².

الفرع الثاني: آليات الحوكمة البنكية

يقصد بآليات الحوكمة كل الأساليب والمنهجيات المعتمدة للتعامل مع مشاكل الوكالة التي يمكن أن تنشأ بين الأصيل والوكيل، وعمومًا وبين صغار المساهمين وكبار المساهمين داخل المؤسسة البنكية³. بالنسبة للقطاع البنكي، كما هو الحال بالنسبة للشركات عمومًا، تتميز حوكمة البنوك بآليات داخلية مصممة للتأثير على سلوك كبار المسؤولين التنفيذيين ومراقبته وآليات خارجية أكثر تقييدًا للقطاع البنكي⁴.

إذن فالحوكمة البنكية هي نتاج توليفة ذكية من الآليات الداخلية والخارجية، التي تركز أهميتها وتأثيرها على السياق المؤسسي وبيئة البنك وتمثل في⁵:

أولاً: آليات الحوكمة البنكية الداخلية

يقصد بآليات الحوكمة الداخلية كل المعايير والقواعد التي توضح كيفية إتخاذ القرار وكيفية توزيع السلطات والمسؤوليات داخل المؤسسة البنكية، وتتجلى في آلية الرقابة والسيطرة على الإدارة التنفيذية وتوجيهها فيما تعلق بإدارة الموارد وأخذ المخاطر⁶.

يرى كل من (Fama & Jensen)، أن آليات الحوكمة الداخلية تهدف إلى تقييد سلطة المدراء والمسيرين بالطريقة التي تمنعهم من تحقيق مكاسب على حساب مصالح المساهمين، وتمثل هذه الآليات في⁷:

¹ هاني مريم، حوكمة النظام المصرفي في ظل الالتزام بمعايير ومبادئ لجنة بازل – دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال سنة 2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018، ص 85.

² Banque des Règlements Internationaux, op,cit, p 38.

³ بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 114.

⁴ Karima Bouaïss, Christine Marsal, 2009, **Les mécanismes internes de gouvernance dans les banques : un état de l'art**, Finance Contrôle Stratégie vol: 12,N:1, p 95.

⁵ Kevin Ghislain Adje, **Synergie des mécanismes de gouvernance bancaire: relation de substituabilité ou de complémentarité**. Revue africaine de management, Vol.7 (1), 2021, p 303.

⁶ Eduardus Tandelilin, Hermeindito Kaaro, Putu Anom Mahadwartha, Supriyatna, **Corporate Governance, Risk Management, and Bank Performance: Does Type of Ownership Matter**, Final Report of an EADN Individual Research Grant Project, Eadn Working Paper, No, 34, 2007, p 15.

⁷ دريس أميرة، دور الحوكمة البنكية في تعزيز تنافسية البنوك العمومية: دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة لونيسسي علي، البلدة 02، 2018-2019، ص 122.

1. مجلس الإدارة (Board of Directors): يعد آلية داخلية للحوكمة بامتياز، ويرى (Fama & Jensen, 1983)، أن مجلس الإدارة يمثل أعلى سلطة رقابة في الشركة يتمتع بصلاحيات تعيين وفصل ومكافئة المدراء التنفيذيين بالإضافة إلى المصادقة على القرارات المهمة والسيطرة عليها في الشركة¹.

إذن فمجلس الإدارة كهيئة داخلية للحوكمة، فهو مسؤول عن رسم كل توجهات البنك، ويعد فاعلا أساسيا في نظام الحوكمة البنكية ويتمثل دوره الرئيس في تحديد أهداف البنك وإستراتيجيته، كما يراقب مدى انضباط المدراء التنفيذيين ويقوم أداء البنك، فضلا عن وضع خطط المكافآت للمدراء التنفيذيين ويحدد أنظمة الاتصال والإفصاح المتعلقة بنشاطات البنك، وبالتالي فهو المسؤول على فعالية عن فعالية آليات الحوكمة وتحديدًا أنظمة الرقابة الداخلية².

يرى Charreaux، أن مجلس الإدارة لم يعد مجرد آلية لخلق القيمة فقط بل أداة سلطة وتحكم في الإدارة التنفيذية³، ويضم في تركيبته مجموعة من الأعضاء الذي تم تفويضهم من حاملي الأسهم من خلال انتخابات الجمعية العامة للمساهمين لإدارة البنك، ويدين هؤلاء الأعضاء بالإخلاص والولاء للبنك، وفي نفس الوقت يخضعون للمساءلة من الملاك (المساهمين)، كما يتمتع المجلس بسلطات واسعة لفرض رقابته على الإدارة التنفيذية وتوجيهها حسب التوجهات العامة للبنك⁴.

كما يعتقد رواد نظرية الوكالة أن مجلس الإدارة هو آلية رقابة وتهذيب لسلوك المدراء التنفيذيين، وحتى تؤدي هذه الآلية دورها بكفاءة وفعالية لابد من توفرها على تركيبة مثلى من الأعضاء، وأن يكون متوازن من ناحية تركيبة المجلس (الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين "المستقلين"، وجود نساء أعضاء)، ومن ناحية المزج بين خبرة الأعضاء في المجال البنكي والكفاءة والتأهيل المهني والأكاديمي الملائم للنشاط البنكي⁵.

بما أن مجلس الإدارة هو الرابط بين الجهة صاحبة التمويل (الموفرة لرأس المال) والجهة التي تستخدمه في خلق قيمة للمؤسسة فإنه مدعو لتحمل مسؤولياته والتزاماته اتجاه المساهمين، ووفقا لـ «The Business Roundtable Company»، فإن واجبات مجلس الإدارة تتمثل: في اختيار الرئيس التنفيذي وتقييمه بانتظام، واستبداله إذا لزم الأمر، ضبط التعويضات الإدارية للأعضاء ومراجعة مخطط التناوب الوظيفي، مراجعة وفحص مدى كفاية الأنظمة للامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها⁶.

في مجال إدارة المخاطر يبرز دور مجلس الإدارة في توفير البيئة المناسبة لنشاط كل من لجنة التدقيق والتدخلي الداخلي والمدقق الخارجي وضمان استقلاليتهم بالشكل الذي يسمح بتحقيق الأهداف المرتبطة بطبيعة مهامه الرقابية والتصحيحية، كما يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تمييز التنظيمات الداخلية حسب متطلبات الوضع الراهن للبنك⁷.

¹ Rostand Yota, **Indice de Qualité du Conseil D'administration et Rentabilité Bancaire en France et au Cameroun : Le test de l'effet médiateur de la prise de risque et des effets modérateurs de la réglementation prudentielle et de la taille de la banque**, Thèse de doctorat Présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en Sciences de Gestion, Université D'ARTOIS, 2016, p 44.

² Faïda Cathérine, Nizigiyimana Révérien, **Analyse de l'Incidence des Mécanismes de Gouvernance Bancaire sur la Performance des Banques Commerciales au Burundi**, Cahiers du CURDES n: 19, 2022, p 196.

³ سليم بن رحمون، سميحة بوحفص، التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية، جامعة بسكرة، العدد 6، 2018، ص 117.

⁴ بوفاتح بلقاسم، لعروس لخضر، دور مجلس الإدارة في إطار حوكمة الشركات، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 2، 2017، ص 47.

⁵ بوخاري خيرة، بسويح منى، إرساء آليات الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية، دراسة حالة بنك السلام الجزائري 2016-2020، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 1، 2022، ص 45.

⁶ Robert A.G. Monks, Nell Minow, **Corporate governance**, Third Edition, Blackwell Publishing, 2004, p 200.

⁷ كريم قوبة، الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في إدارة المخاطر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، 2021، ص 373.

بشكل أساسي تتوقف قدرة وكفاءة مجلس الإدارة على أداء مهامه ومسؤولياته الإشرافية والرقابية بفعالية على مجموعة من الخصائص والمحددات التي يجب أن تتوفر فيه، وتمثل هذه الخصائص على سبيل الذكر لا الحصر في التالي ذكره¹:

– **حجم مجلس الإدارة (Board Size)**: يعد التنوع في أعضاء مجلس الإدارة ميزة لصالح السير الجيد للمجلس وكفاءته، فإن حجم المجلس يعد من المحددات الرئيسية لفاعلية أداء المجلس، عندما يتكون من العدد الكافي من الأعضاء مما يتيح لهم أداء مهام بكل فاعلية وضمان الرقابة المناسبة لنشاطات البنك، وضبط نشاط المدراء التنفيذيين بشكل جيد².

حسب (Jensen & William, 1993) يعد وجود مجلس إدارة بحجم معقول (من سبعة إلى ثمانية أعضاء) سيكون أكثر فاعلية لأنه سيسمح بتنسيق أفضل وقرارات أسرع وتخفيض تكاليف الوكالة³. وقد تطرقت العديد من الأدبيات التطبيقية الحديثة لموضوع العلاقة بين حجم مجلس الإدارة والمخاطر البنكية، حيث توصلت إلى نتائج متباينة⁴.

يرى كل من (Andres & Vallelado, 2008) و (Rachdi & Ghazouani, 2011)، أن حجم مجلس الإدارة الصغير يرتبط سلبيا مع خطر عدم الملاءة في البنوك عينة البحث، حيث أن العدد القليل لأعضاء مجلس الإدارة يسرع من عملية اتخاذ القرار ويسهل عملية الرقابة على خلاف المجالس ذات الحجم الكبير، حيث تكون فيها عملية التواصل صعبة ومعقدة مع إمكانية مواجهة مشاكل في التنسيق بسبب جهود الإشراف.

في المقابل نجد بعض الأدبيات: Dannon, 2010; Ben Khediri, 2006; Brokovich & al, 2004 التي تشكك في فعالية مجالس الإدارة صغيرة الحجم في الحد من المخاطر البنكية على أساس النتائج القياسية المتوصل لها، التي تؤكد وجود علاقة إيجابية بين حجم المجلس الصغيرة والمخاطر البنكية، حيث يرى هؤلاء الباحثين أن الحجم الكبير لمجلس الإدارة يساعد على تقييم أفضل للمخاطر الاستثمارية بفضل الهيكل المتنوع وأفضل الخبرات المتاحة أي كلما زاد عدد أعضاء المجلس، كلما انخفضت المخاطر⁵.

– **إزدواجية هيكل القيادة (Duality)**: يقصد بشنائية هيكل القيادة في البنك الجمع بين وظيفتي (المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة) من طرف نفس الشخص في الواقع يرى البعض أن الازدواجية تسمح بتركيز السلطة في يد شخص واحد يمثل الرقابة وأصحاب المصالح في نفس الوقت حيث أن الفصل بين الوظيفتين يضمن رقابة أفضل على المدراء التنفيذيين⁶.

وهو ما اعتقده (Jensen, 1993)، حيث رأى أن من المحتمل أن يؤثر الدور المزدوج لرئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على مستوى المخاطر المتخذة من مجلس الإدارة. تم تأكيد هذا الطرح في دراسة (Dannon, 2010)، الذي توصلت فيه إلى

¹ بوفاتح، لعروس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² Talhaoui Farès, Derrardja Nazim, **Gouvernance Bancaire en Algérie: Etat Actuel et Perspectives, Etude Empirique par une Approche d'Effcience**, Revue des recherches en sciences financières et comptables, Vol 7, N 02, 2022, p 400.

³ Laalam Sara, Lotfi Said, **L'impact des mécanismes de la gouvernance sur la performance des banques participatives marocaines**, Moroccan Business Review Research, Vol: 2 N : 3, 2023, p 110.

⁴ Ahmed Diab, Mohamed Marie, Adel Elgharbawy & Israa Elbendar, **the effect of political risk and corporate governance on bank stability in the MENA region: Did the Arab Spring uprisings matter**, Cogent Business & Management, 10:1, 2174207, 2023, p 4.

⁵ Houssein Rachdi, Mohamed Ali Trabelsi, Naama Trad, **Banking Governance and Risk: The Case of Tunisian Conventional Banks**, Review of Economic Perspectives-Národohospodárský Obzor, Vol 13, ISSUE 4, 2013, p 197.

⁶ Rim Boussada, Danial labroune, **Gouvernance Bancaire et Risque de Crédit: Cas des Banques Tunisiens**. La Revue du Financier. Vol. 37, 2016, p 5.

أن الازدواجية أدت إلى اتخاذ قرارات ائتمانية واستثمارية مرتفعة المخاطر، وبالتالي فإنه في هذه الحالة قد يتمتع المدير التنفيذي بسلطة أعلى من مجلس الإدارة، مما يؤدي إلى ارتفاع التعرض للمخاطر البنكية المختلفة¹.

تسمح الازدواجية أيضا للمدير التنفيذي مواصلة استثماراته المحفوفة بالمخاطر دون أن يكون هنالك رادع من مجلس الإدارة بحكم تركز السلطة في يده، وهو ما ينتج عنه نظام رقابي ضعيف².

– **استقلالية مجلس الإدارة (Independence of the Board):** يطرح مفهوم الاستقلالية العديد من المفاهيم، التي تختلف من منظومة بنكية إلى أخرى، وحسب موثيق الحوكمة فيها، في هذا الإطار يمكننا أن ننظر إلى استقلالية أعضاء المجلس من زاويتين كما يلي³:

– **العضو غير التنفيذي:** هو كل عضو لا يمارس مهام تنفيذية في البنك الذي هو عضو في مجلس إدارته، وألا يتحصل على راتب من البنك أو أن يكون متفرغ بالكامل لإدارة البنك.

– **العضو المستقل:** كل عضو لا يمثل المالك وتتحصر علاقته مع البنك في عضويته فقط، حيث يستفيد من منح الحضور لاجتماعات مجلس الإدارة والمكافئات التي تقرها الجمعية العامة للمساهمين، أي ليس له أي تعاملات جوهرية مع البنك ومن الأمور التي تتناقى مع استقلالية العضو في مجلس الإدارة ما يلي:

✓ كان من المدراء التنفيذيين الكبار في البنك خلال آخر سنتين أو في أي فرع من فروع البنك الأم؛

✓ أن تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك أو الفروع التابعة لها؛

✓ أن يمتلك حصة كبيرة من الأسهم في البنك أو الفروع التابعة له.

تخلق الاستقلالية التوازن في مجلس الإدارة، حيث يربط الأعضاء المستقلين البنك بالبيئة الخارجية أفضل بحكم خبرتهم واتصالهم وتأهيلهم المهني المميز⁴. في هذا الإطار صدرت العديد من التقارير الأكاديمية والمهنية التي تشجع على تعزيز استقلالية مجلس الإدارة بأكثر عدد ممكن من الأعضاء غير تنفيذيين كشرط أساسي عند تكوين مجلس إدارة فعال، ومن هذه التقارير نجد⁵

Higgs Report (2003), Sarbanes-Oxley (2002), Cadbury Report (1992) :

2. **تنوع مجلس الإدارة (Board Diversity):** يقصد بالتنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة وجود إناث في عضوية المجلس مهما كانت طبيعتها (عضو تنفيذي أو مستقل، عضو ممثل للدولة، عضو ممثل للمستثمرين المؤسسيين)، والهدف هو خلق حالة من الاختلاف والتنوع في تركيبة المجلس بما يساهم في إيجاد بدائل أفضل لاتخاذ القرارات لحماية حقوق أصحاب المصالح، وبشكل عام نميز بين نوعين من التمثيل النسوي داخل مجالس الإدارة:

¹ Nesrine Djebali, Zaghdoudi khemais, **Corporate Governance in Banks and its Impact on Credit and Liquidity Risks: Case of Tunisian Banks**, Asian Journal of Finance & Accounting, vol: 11, N 2, 2019, p 151.

² بركات سارة، رحال إيمان، مجلس الإدارة بالبنوك وعلاقته بالمخاطر والتطبيق الجيد للحوكمة، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 7، العدد 1، 2017، ص 606.

³ نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص ص 32-33.

⁴ جميل أحمد، سفير محمد، تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07-06 ماي 2012، ص 11.

⁵ مقدم عبيرات، سمية طعابة، دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات: دراسة حالة شركات ألبانس للتأمينات، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 1، 2019، ص 276.

- **عضوية إلزامية:** وجود نساء في مجلس الإدارة، في هذه الحالة يكون مفروض بموجب التشريعات واللوائح الصادرة عن هيئة الرقابة والإشراف والتي تلزم البنوك بوجود حد أدنى من الإناث في مجلس الإدارة كشرط لصحة لانعقاد المجلس ثم صحة القرارات الصادرة عنه.
- **عضوية اختيارية:** تمنح لمجلس الإدارة حرية اختيار إناث لعضويته بناء على المؤهلات العلمية والمهنية لهم دون وجود مبرر قانوني لذلك والبنوك التي تنهج مثل هذا النهج هي عادة ما تكون تتمتع بثقافة حوكمة عالية وهو ما يحسن من سمعتها في بيئة الأعمال كمؤسسة بنكية داعمة للتنوع والمساواة بين الجنسين¹، وينظر إلى تنوع مجلس الإدارة على أنه يحسن من فعالية المجلس، حيث يرى النيو-كلاسيك من منظور الكفاءة، أن كفاءة وفعالية مجلس الإدارة تتعزز وتتحسن عندما يكون الأعضاء من جنسين وثقافات مختلفة، مما يتيح استكشاف القضايا والخيارات الإستراتيجية من وجهات نظر متعددة والتي لا يمكن طرحها في مجالس الإدارة الأقل تنوعاً². في دراسة (Wilson & Altanlar, 2011) توصلت فيها إلى أن نسبة أعضاء نساء في مجلس الإدارة له تأثير سلبي على خطر عدم الملاءة المالية، أي كلما زاد العنصر النسوي في عضوية مجلس الإدارة كلما انخفضت المخاطر³.
- 3. **لجان مجلس الإدارة (Board Committees):** هي لجان منبثقة عن مجلس الإدارة، لها مهمة ومسؤوليات محددة تساعد المجلس في أداء مهامه بفعالية، تستمد هذه اللجان سلطتها قوتها من تكليف مجلس الإدارة لها، حيث يفوض البعض من صلاحياته ومسؤولياته لهذه اللجان إلا أنه يبقى مسؤولاً عن هذه الصلاحيات، ومعظم البنوك تتوفر على لجان تساعد المجلس في أداء مهامه بطريقة سليمة، منها ما ينشأ إجبارياً (لجنة التدقيق، اللجنة التنفيذية) وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها، ومنها ما هو اختياري حسب حاجة مجلس الإدارة وعلى المجلس تحديد اختصاصات هذه اللجان وتعيين رؤساء وأعضاء هذه اللجان وضبط كيفية رفع التقارير له، كما ينبغي لمجلس الإدارة إبلاغ سلطات الرقابة والإشراف عن وجود هذه اللجان واختصاصاتها وعضويتها، والإفصاح عن أسماء اللجان ورؤسائها وأعضائها في التقرير السنوي لنشاط البنك⁴.
- **اللجنة التنفيذية:** تضم اللجنة التنفيذية عادة في عضويتها كبار المدراء التنفيذيين في إدارة البنك برئاسة المدير العام أو عضو الإدارة المنتدب، ويحدد مجلس الإدارة صلاحياتها واختصاصاتها وكذا المواضيع التي تقدم فيها تقارير سواء للإحاطة أو اتخاذ قرارات بشأنها وعادة ما تتعامل مع المواضيع التي لا تدخل في اختصاص باقي اللجان ولا سيما الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات أو الموضوعات المتعلقة بالتأمين والمسؤولية الاجتماعية⁵.
- **لجنة التدقيق:** تعرفها (Marriam, 1998)، على أنها لجنة تنبثق عن مجلس الإدارة وتتكون عادة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء غير تنفيذيين، تتولى مهمة تدقيق البيانات المالية وتقييم مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية، كما تعنى بتقديم توصيات

¹ فاتح غلاب، محمد السعيد سعيدان، بوبكر رزيقات، تمثيل المرأة ضمن إطار حوكمة الشركات المنصفة اجتماعياً: تجارب عربية رائدة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 8، العدد 1، 2022، ص 136.

² Aws AlHares, Gerard Dominic, Ruba Al Abed, **The Corporate Governance Practices: Evidence from MENA Countries**, Theoretical Economics Letters, 9, 999-1019, 2019, p 1003.

³ Bekri & Benghzala, op.cit, p 111.

⁴ تشاركهام، مرجع سبق ذكره، ص 27.

⁵ المرجع السابق، ص 28.

- حول تعيين ومكافآت المدققين الداخليين¹. ويتمثل دورها الأساسي في مراقبة سلامة البيانات المالية للبنك والتدقيق في أنظمة الرقابة المالية الداخلية، وإدارة المخاطر ومراقبة والتدقيق في استقلالية وفعالية المدقق الخارجي².
- **لجنة المخاطرة:** تعد من أهم لجان مجلس الإدارة تتشكل عادة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتعد اجتماعاتها بشكل شهري يمكن لها أن تستعين بأي شخصية تراها مناسبة سواء من داخل البنك أو خارجه لمساعدتها على أداء مهامها³، وتتحمل لجنة المخاطرة مسؤولية مرافقة ودعم الإدارة التنفيذية فيما تعلق بإستراتيجية إدارة المخاطر ولا سيما تقديم الاستشارة للإدارة التنفيذية بشأن إستراتيجية إدارة المخاطر ودرجة تجنب المخاطر، ضمان أن مستوى المخاطر المتخذة ضمن حدود الإطار المحدد من طرف الإدارة التنفيذية، ووفقاً لدرجة تجنب المخاطر المحددة من الهيئة التنفيذية، تقييم جودة نظام قياس المخاطر ومراقبتها ورصدها على مستوى البنك بفعالية⁴.
- **لجنة الترشيحات:** يتم تعيين أعضاء هذه اللجنة من طرف مجلس الإدارة، حيث لا يقل عددها عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن ستة (06) أعضاء مستقلين غير تنفيذيين مع رئيس للجنة بشكل عام، تمارس مهامها الرئيسية في دراسة وضبط الأعضاء المراد ترشيحهم لعضوية مجلس الإدارة، كما يمكن لها دراسة واقتراح توصيات تتعلق بتطبيق الحوكمة في البنك⁵، وبالتالي فهي تلعب دوراً أساسياً في ضمان توازن مجلس الإدارة وجودة الإدارة التنفيذية في البنك، كما يقع على مسؤوليتها وضع إستراتيجية لضمان التناوب الوظيفي للمدير التنفيذي والإدارة التنفيذية للبنك وأعضاء مجلس الإدارة. حتى تنجح اللجنة في ضبط الترشيحات الأفضل للبنك، لا بد أن تحدد إجراءات إختيار (صارمة، شفافة، في متناول المساهمين) تراعي الاحتياجات الخاصة بالبنك⁶.
- **لجنة المكافآت:** تضم هذه اللجنة ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة (عضوين مستقلين وعضو تنفيذي) ويرأسها عضو مستقل بعد انتخابه من الأعضاء، كما يمكن أن تضم أعضاء مستشارين خارجيين حسب الحاجة، وتعمل هذه اللجنة إلى جانب لجنة إدارة المخاطر في تقييم الحوافز المقدمة بواسطة نظام منح المكافآت⁷.
- في الحقيقة تُعد مكافآت المديرين التنفيذيين مسألة حساسة للغاية، نظراً للمبالغ الكبيرة التي تنطوي عليها هذه المكافآت والتي يجب أن تكون مبررة. حتى تتفادى تضارب المصالح داخل البنك لا بد أن تكون عضوية هذه اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين حصرياً، تعزيزاً لاستقلالية هذه اللجنة⁸.

¹ Fodio Inuwa Musa, Foluke Omolayo Oloruntoba, Victor Chiedu Oba, **Examination of the relationship between audit committee characteristics and financial reporting quality of Nigerian deposit banks**, Euro Economica, Issue 1(33), 2014, p 59.

² Mohammad Jizi, **How Banks' Internal Governance Mechanisms Influence Risk Reporting**, Corporate Ownership & Control, Vol: 12, Issue 3, 2015, p 61.

³ عبد الحفيظي احمد، دور البنك المركزي في إرساء قواعد الحوكمة المصرفية – حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص 160.

⁴ EL Mousselly Abdellatif, **Contribution de l'Audit Interne à l'amélioration de la Gouvernance des entreprises Cas des Etablissements de Crédit au Maroc**, International Journal of Economics & Strategic Management of Business Process (ESMB) Vol,12, 2018, p 11.

⁵ عبيرات، طباعة، مرجع سبق ذكره، ص 278.

⁶ Amel Bencherif, **L'impact de la Composition du Conseil d'Administration sur la Rémunération des Dirigeants**, Mémoire de Magistère, Pour l'obtention du Diplôme de Magistère en Management des Hommes et Gouvernance d'Entreprise, Université Abou Bakr Belkaid-Tlemcen, 2010-2011, p 190.

⁷ صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

⁸ Bencherif, op,cit, p 191.

وتخصص العديد من مدونات الحوكمة الرشيدة جزءًا من تعليماتها لمكافآت المديرين التنفيذيين، أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء

الإدارة العامة. تنص توصيات الحوكمة الجيدة على أن نظام الحوافز يجب أن يكون شفاف ويتناسب مع العمل المنجز¹.

4. الإدارة التنفيذية (Executive Management): تقوم الإدارة التنفيذية بإدارة نشاطات البنك بشكل يومي، حيث يتم

تعيين المدراء التنفيذيين عادة من مجلس الإدارة، وهم مسؤولون أمامهم ويلتزمون بتقديم تقارير للمجلس عن نتائج البنك وحصيلة نشاطاته السنوية، كم تلتزم بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين وكل الأطراف الأخرى ذات المصالح في البنك، وتكريس الشفافية في المعلومات المقدمة للمساهمين والجمهور².

5. التدقيق الداخلي (Internal Audit): يعرفه معهد المدققين الداخليين (IIA, 2009)، على أنه تلك الوظيفة أو النشاط

المستقل والموضوعي، الذي يقدم ضمانات وخدمات استشارية من شأنها أن تقدم إضافة للشركة وتحسين عملياتها، تركز هذه الوظيفة بشكل خاص على إتباع أسلوب منهجي واضح يسمع بتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وتعزيز حوكمة الشركات³.

يؤكد المعهد أيضا، على أن معايير التدقيق الداخلي الحديث قد حولت وظيفة التدقيق الداخلي من تدقيق رقابة إلى تدقيق

قائم على المخاطر في إطار نظام الحوكمة⁴.

في نفس الإطار جاء قانون (Sarbanes-Oxley 2002)، ليؤكد على دور التدقيق الداخلي في إنجاز تقرير الإدارة عن

كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة، من خلال الرقابة عليه وتقييمه وتبليغ الإدارة العليا بنقاط الضعف الموجودة فيها.

وفقا للمعيار (2130) المتعلق بحوكمة الشركة (ISA)، تقع على عاتق المدقق الداخلي في الشركة مسؤولية تقييم عملية

الحوكمة وتزويد الإدارة التنفيذية بالتوصيات المناسبة لتحسينها وتعزيزها⁵.

يجسد التدقيق الداخلي بحق عملية صيانة داخلية وتقييم دائم لأنظمة الرقابة وإدارة المخاطر في البنك، ويتعلق الأمر لا سيما

بمدى كفاءة وفعالية عمليات البنك وأنشطته اليومية، وكذا مدى الامتثال للقوانين واللوائح الداخلية والخارجية المنظمة للنشاط

البنكي، في الوقت الحالي كل القوانين والتشريعات البنكية في العالم تشترط وجود وظيفة التدقيق الداخلي تتمتع بالاستقلال التنظيمي

والهيكلي ومزودة بالعنصر البشري الكفاء وكافة الإمكانيات التي من شأنها أن تساعد المدقق الداخلي على أداء مهامه بفعالية وكفاءة،

وبالتالي فوجود إطار رقابة داخلية متينة يعد من متطلبات الحوكمة البنكية السليمة⁶.

6. هيكل الملكية (Ownership structure): يقصد بهذه الآلية ضبط وتحديد ملاك المؤسسة البنكية إنطلاقا من معرفة نسبة

مساهمته في رأس مال البنك وقيمة نصيبهم في ملكية البنك، وهو ما يسمح بتحديد الملاك المسيطرين (المساهمين الكبار) الذين

لهم دور وتأثير كبير في تحديد توجهات البنك وإستراتيجياته، ثم أن طبيعة الملكية لها تأثير على اختلاف الثقافة التنظيمية

¹ Chesnais, op,cit, p 8.

² ملوكي أوس، دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك- دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة البليدة 2، 2015-2016، ص 41.

³ Irwan Adimas Ganda Saputra, Achmad Yusuf, **The Role of Internal Audit in Corporate Governance and Contribution to Determine Audit Fees for External Audits**, Journal of Finance and Accounting, Vol, 7, No, 1, 2019, p 1.

⁴ Ishaya John Dabari, Siti Zabedah Saidin, **A theoretical framework on the level of risk management implementation in the Nigerian banking sector: The moderating effect of top management support**, Procedia - Social and Behavioral Science, international Conference on Accounting Studies 2014, ICAS 2014, 18-19 August 2014, Kuala Lumpur, Malaysia, p 630.

⁵ El Mousselly, op,cit, p 6.

⁶ توام، مرجع سبق ذكره، ص 136.

للمؤسسة، في هذا الإطار نميز بين ثلاثة أنواع رئيسية للملكية (الملكية العمومية، الملكية الخاصة، الملكية الأجنبية)، حيث نجد اختلاف واضح في الثقافة والسلوك في هذه البنوك وهو ما يبرر الاختلاف في الأداء¹، ونميز في هذا الإطار أربعة أشكال رئيسية لهيكل الملكية:

– **تركيز الملكية (كبار المساهمين):** تركز ملكية البنك في يد فئة من كبار المساهمين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، ويمنح تركيز الملكية كبار المساهمين الاطمئنان على تعظيم العوائد المتأتية من استثماراتهم وبتحفظهم الحافز والسلطة لرقابة أفضل على أداء الإدارة التنفيذية للبنك، ووفقاً لـ (Alexandre et Paquerot, 2000)، المساهمين الذي لديهم حصة كبيرة من الأسهم لديهم مصلحة محددة في استثمار أموالهم هي السيطرة على إدارة الشركة والحد من مخاطر السلوك التقديري من جانب المدراء التنفيذيين وهو ما يعود بمكاسب كبيرة².

– **الملكية الإدارية:** ملكية المدراء التنفيذيين لحصة كبيرة من أسهم البنك قد يترتب عليه اختلاف في الحوافز والأداء مع المدراء المعينين من مجلس الإدارة، وينظر للملكية الإدارية عادة كمحفز اقتصادي موجه للمدراء لتعزيز مشاركتهم في الرقابة داخل البنك، لكن الواقع أثبت أن الملكية الإدارية تشجع على الدخول في مخاطر عالية بسبب التوافق بين السيطرة والملكية.

– **الملكية الحكومية:** ملكية الدولة لرأس مال البنك أي حيابة الدولة لأغلبية الأسهم أو كلها، وهذا النوع من الملكية العمومية للبنوك منتشرة في العالم، تمتاز هذه البنوك عادة بضعف الأداء، وانتشار الفساد والبيروقراطية وارتفاع نسبة القروض المتعثرة وتعرض هذه البنوك لضغوطات من السلطات السياسية تقيد نشاطها بشكل كبير وتمتاز بغياب الشفافية والإفصاح وضعف دور المودعين في الرقابة على أموالهم بحكم أنها بنوك عمومية.

– **الملكية الأجنبية:** تسمح الملكية الأجنبية للبنوك للنظام البنكي للدول عادة بتحسين الكفاءة وزيادة المنافسة، مما يدفع بالبنوك الوطنية (خاصة أو عامة) على الارتقاء بممارستها البنكية وتحسين الخدمات البنكية تماشياً مع المنافسة المفروضة عليها، كما تتميز البنوك الأجنبية بقدرتها على تقديم خدمات مالية للعملاء متعددي الجنسيات وقدرة أفضل على تنويع المخاطر والتزام أفضل بمبادئ الحوكمة البنكية³.

7. **الإفصاح والشفافية (Disclosure & Transparency):** يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ التي تحرص منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على التزام الشركات بها، حيث لا يمكن الحديث عن حوكمة جيدة دون إفصاح دقيق وفي التوقيت السليم، وشفافية في عرض البيانات المالية وغير المالية للشركة، ولا سيما فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والمعلومات حول أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويعد الالتزام بمهذنين المبدئين مؤشراً جيداً للحكم على وجود تطبيق سليم للحوكمة داخل الشركات⁴.

الإفصاح في البنك لا بد أن يتسم بالدقة، وأن تتصف المعلومات المفصحة عنها بمعايير الجودة أي مطابقة للمعايير الوطنية أو الدولية للإفصاح، وأن يكون هناك إفصاح مالي وغير مالي⁵.

¹ Eduardus & al, op,cit, p 17.

² Laalam & lotfi, op,cit, p 113.

³ عبد الله علي أحمد القرشي، آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، (د، ت) ص ص 173، 162.

⁴ قبلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-56.

⁵ بغداد محمد، دور آليات الحوكمة في تأطير الحاسبة الادعائية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين- دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة تبسمسليت، 2022-2022، ص 15.

حيث يتيح هذا العرض للمعلومات للمساهمين والمودعين وكل من له مصلحة مع البنك إمكانية التنبؤ بقدرة البنك على تحقيق الأرباح مستقبلا وقدرته على الوفاء بالتزاماته، في حين يشير مفهوم الشفافية (من مبادئ حوكمة الشركات) الذي يخالف التعتميم إلى وضوح المعلومات وإتاحتها للجميع كل حسب اختصاصها حتى يمكن الاستفادة منها في الوقت المناسب¹.

ثانيا: آليات الحوكمة البنكية الخارجية

تعد آلية خارجية للحوكمة البنكية، كل آلية تم تصميمها من خارج البنك من طرف صانع القرار الاقتصادي والمالي، والمتمثل عادة بسلطة الإشراف والرقابة (البنك المركزي) لضمان التزام البنوك والمؤسسات المالية بمبادئ الحوكمة البنكية، وبالتالي ضمان وجود إطار فعال للحوكمة في بيئة الأعمال البنكية².

1. التدقيق الخارجي (External Audit): يُعرف على أنه فحص انتقادي الهدف منه التأكد من أن حسابات المؤسسة (القوائم المالية)، تظهر الصورة الحقيقية والصادقة عن نشاطها، إضافة إلى مدى الامتثال للقوانين واللوائح المنظمة للنشاط أو الصناعة³. إذن فالتدقيق الخارجي كوظيفة مستقلة تتيح للمدقق الخارجي إعطاء رأيه المهني بكل موضوعية واستقلالية في البيانات المالية السنوية للشركة، وتتم عملية التدقيق الخارجي وفق للقوانين واللوائح المنظمة لعملية التدقيق والمنظمة لنشاط الشركة (النشاط البنكي)، ويجب أن يتمتع بالاستقلالية التامة عن كيان الشركة أو البنك⁴. نظرا لحساسية إدارة المخاطر في البنوك فالمدقق الخارجي مدعو إلى تطوير أساليب تدقيق تتماشى وأهمية وظيفة إدارة المخاطر، انطلاقا من تبني مدخل التدقيق على أساس المخاطر بدلا من التدقيق على أساس نظم الرقابة عند فحص القوائم المالية للبنك، وهو ما يتطلب من المدقق الخارجي التركيز على أهداف النشاط وتصميم نظام رقابة ملائم لهذه المخاطر، كما يساهم في تتبع الفجوات والحد من مستويات المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك⁵.

2. القوانين والتشريعات (Laws & Regulations): تعد البيئة القانونية والتشريعية بحق بوصلة لمختلف الفاعلين في الحوكمة البنكية، فهي من جهة تضمن الحماية الذاتية وللجهات ذات المصلحة من المساهمين والمودعين والدائنين، ومن جهة توفر ضمانات وإجراءات التصفية في حالة تعثر البنوك وإفلاسها⁶. تضم هذه الآلية كل القواعد والقوانين واللوائح التنظيمية سواء كان الهدف منها ضبط وتنظيم الصناعة البنكية (قانون البنوك، المعايير الاحترازية، ميثاق الحوكمة البنكية... إلخ)، تحسين أداء البنوك،

¹ نجاد نادر، سمير راقي مقديسان، تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للمصارف- دراسة ميدانية على المصارف الخاصة في الساحل السوري، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 42، العدد 6، 2020، ص 546.

² الشامي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 114.

³ بلخيري عابدة، هوم جمعة، دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في إطار حوكمة الشركات، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 6، العدد 1، 2023، ص 141.

⁴ Hussam Falih Al-Shaheen, Hanglu Bai, **The reliance of External audit on Internal audit in Chinese audit corporations**, independent project (degree project), 15 credits, for the degree of Master of Science in Business Administration: Auditing and Control, Kristianstac University Sewden, 2020, p 20.

⁵ لباز عبد القادر، أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية- دراسة ميدانية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تسيير محاسبي ومالي، جامعة غرداية، 2020-2021، ص 39.

⁶ همكة محمد، الإطار المتكامل للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية على ضوء مبادئ الحوكمة- دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة غرداية، 2021-2022، ص 71.

الرفع من فعالية إدارة المخاطر أو تهدف إلى ضمان حماية كل الأطراف التي لها مصالح مع البنك من مختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها والتسيير السليء وتتضمن ما يلي¹:

– **الحماية القانونية:** في ظل نظام الحوكمة البنكية، تعد حماية حقوق المساهمين حقا مقدسا، لاسيما حينما يتعلق الأمر بمستقبل البنك (الاندماج، التصفية) وتوجهاته الإستراتيجية، من خلال آلية الانتخاب يمكن للمساهمين بقوة القانون حماية مصالحهم باختيار ممثليهم في مجلس الإدارة ومساءلتهم، ولهم الحق في الحصول على المعلومة في الوقت المناسب والمساواة بين المساهمين الكبار والمساهمين الصغار وكل الحقوق المتاحة لهم كمالكين للبنك.

– **الإشراف والرقابة التنظيمية:** يبرز دور البنك المركزي في الحوكمة البنكية بشكل كبير من خلال الدور الذي يمارسه في الحد من تضارب المصالح بين المودعين والمساهمين، التي تنشأ نتيجة تباين واختلاف أهداف كل طرف منهم، فأصحاب الودائع يرغبون في تأمين أموالهم في حين يطمع المساهمين في تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد والأرباح، وبالتالي التعرض للمخاطرة هنا يتدخل البنك المركزي من خلال سن قوانين وتشريعات لحماية المودعين كصناديق ضمان الودائع².

3. **أصحاب المصالح (Stakeholders):** انطلاقا من مفهوم الشركة على أنها مجموعة معقدة من العقود الصريحة والضمنية، يمكننا تحديد أصحاب المصالح بالمفهوم الضيق على أساس أنهم كل الأطراف التي لها علاقات تعاقدية مع البنك³. غير أنه يمكن أن يندرج تحت هذا المفهوم كل من لديهم مصلحة مع البنك من المودعين والدائنين والموظفين، العملاء والمجتمع، محافضي الحسابات والجمعيات المهنية... إلخ. لا بد من الإشارة إلى وجود تعارض في المصالح في بعض الأحيان بين هذه الأطراف، فالدائنون يهتمون بقدرة البنك على السداد وأصحاب الودائع يهتمون بالحفاظ على أموالهم والموظفين يهتمون باستمرارية البنك في نشاطه وتحقيق الأرباح⁴.

ويُعرف أيضا، أصحاب المصالح على أنهم كل طرف يؤثر أو يتأثر بقرارات المؤسسة وأهدافها سواء كانوا أفرادا أو مجموعة، في حين يرى (Clarkson, 1995)، أن أصحاب المصالح الرئيسيين هم: المساهمين، الموظفين، الزبائن، الدائنين، وفي دراسة ل (Georges, 2007)، توصل فيها إلى أن نجاح واستمرارية أي مؤسسة يعتمد بشكل أساسي على مدى قدرتها على الاستجابة لتطلعات أصحاب المصالح وتفهم متطلباتهم⁵.

¹ بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 48.

² Andy Mullineux, **The corporate governance of banks**, Journal of Financial Regulation and Compliance, vol, 14 No, 4, 2006, p 377.

³ Jonathan R. Macey & Maureen O'Hara, **The Corporate Governance of Banks**, Economic Policy Review, vol, 9, N 1, 2003, p 92.

⁴ قطاف، مرجع سبق ذكره، ص 36.

⁵ Djellab Mohamed, Khelifa Abdenour, **L'impact des mécanismes internes de la gouvernance bancaire sur les principales parties prenantes ; (Actionnaires-Employés Clients) Cas du Crédit Populaire d'Algérie (C.P.A / 1990-2014)**, Revue des Sciences Humaines, Vol: 22, N: 1, 2022, p 1473.

المبحث الثالث: مقومات الحوكمة البنكية ومؤشرات الصلابة المالية في القطاع البنكي الجزائري

في خضم التحولات التي شهدتها القطاع البنكي الجزائري بعد قانون النقد والقرض 90-10، وتبنيه لرؤية إصلاحية تتماشى مع المستجدات والمتطلبات الدولية من انفتاح وتحرر على القطاع الخاص، تعرض هذا القطاع لهزات هددت استقراره، كان منطلقها البنوك الخاصة، وهو ما عرف (بأزمات البنوك الخاصة)، حتى البنوك العمومية أيضا لم تكن في منأى عن سوء التسيير والفساد، حيث شهدت العديد من هذه البنوك قضايا اختلاس وفساد في التسيير، هذه الحوادث والأزمات سرعت من تبني الجزائر لتدابير تحديث وتطوير على المستوى القانوني والتنظيمي والرقابي تدخل في إطار الحوكمة الجيدة¹.

المطلب الأول: الحوكمة البنكية في الجزائر: دواعي التطبيق

إن الالتزام بمبادئ الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري، كان نتيجة للعديد من الدواعي والأسباب المتفاعلة فيما بينها، والتي منها ما هو داخلي مرتبط بواقع النشاط البنكي في الجزائر، وما شهدته من أزمات وقضايا فساد هددت استقراره وزعزعت الثقة في مؤسساته البنكية العمومية والخاصة، ومنها ما هو خارجي مرتبط بدور المؤسسات والهيئات المالية الدولية الداعمة لتطبيق الحوكمة.

الفرع الأول: الأزمات البنكية وقضايا الفساد في القطاع البنكي الجزائري

أولا: تعثر وإفلاس البنوك الخاصة الوطنية

بعد الانفتاح الذي شهدته القطاع البنكي، بموجب قانون النقد والقرض رقم 90-10، وتبني الجزائر خيار التوجه نحو اقتصاد السوق، منح بنك الجزائر الاعتماد للممارسة النشاط البنكي للعديد من البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية والمختلطة، حيث برزت ملامح تحرير السوق البنكي في الجزائر وازداد التنافس بين البنوك العمومية والخاصة حيث شهدت الحصة السوقية للبنوك الخاصة نموًا بلغ (12) % في 2002، لتشهد بعدها الساحة البنكية صدمة كبيرة بسبب تعثر وإفلاس العديد من البنوك الخاصة من جهة وتزعزعت ثقة المتعاملين الاقتصاديين والجمهور في البنوك الخاصة، لتعود هيمنة البنوك العمومية على النشاط البنكي²، وتتمثل هذه الأزمات في التالي ذكره:

1. أزمة بنك الخليفة (khalifa Bank): يعتبر بنك الخليفة من أوائل البنوك التجارية الخاصة التي حصلت على الاعتماد للممارسة النشاط البنكي في الجزائر، حيث حصل على رخصته رقم 98-04، بتاريخ 1998/03/25، من مجلس النقد والقرض في شكل شركة مساهمة برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، ظل البنك يمارس نشاطه بشكل عادي وعرّف توسع كبير في أصوله حيث بلغت 1,5 مليون زبون، وعمل على فتح الوكالات البنكية على مستوى 48 ولاية إلى غاية سنة 2003، وفي حادثة عرضية بمطار هواري بومدين، أين أُلقت مصالح الجمارك القبض على شخص بجوزته 2 مليون أورو لتفريجه للخارج، بعد سلسلة التحقيقات التي قامت بها السلطات العمومية حول الموضوع تم التوصل إلى وجود عملية نصب واحتيال كبيرة قام بها إطارت البنك واستهدفت شرائح واسعة من الجمهور والمؤسسات العمومية والخاصة أثناء تعاملها مع البنك، في هذا الإطار بادر بنك الجزائر إلى تعيين متصرف لتسيير شؤون البنك من 2003 إلى غاية الإعلان عن إفلاسه³.

¹ نوفل سمالي، فضيلة بوطورة، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة 2003-2015، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15، العدد 02، 2016، ص 293.

² زيتوني كمال، دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص 54.

³ المرجع السابق، ص 54.

2. أزمة البنك التجاري والصناعي (BCIA) : حصل هذا البنك على الاعتماد من بنك الجزائر بموجب القرار رقم 97/01 بتاريخ 1998/06/28 للممارسة النشاط البنكي في الجزائر، برأس مال قدره 1 مليار دينار جزائري، شهد نمو بسيط في عدد وكالاته عبر الوطن، حيث لم تتجاوز 12 وكالة بنكية في نهاية 2001، خلال فترة نشاطه لاحظ بنك الجزائر أن الحساب الجاري للبنك على مستواه ينخفض بشكل مستمر بشكل يندر بأزمة عدم ملاءة مالية خاصة نتيجة عجزه عن تسديد احتياجات الدفع في غرفة المقاصة، تم إدانته بعدم احترام القواعد والقوانين المنظمة للتجارة الخارجية نتيجة قيامه بالعديد من العمليات دون المرور على القنوات الرسمية، وعلى رأسها بنك الجزائر، حيث بلغ حجم هذه العمليات 100 مليون دولار، في الأخير تم سحب الاعتماد من هذا البنك وتصفيته بشكل نهائي في 2003¹.

3. تعثر الشركة الجزائرية للبنك (CA-BANK): أصدر مجلس النقد والقرض قرار بمنح الاعتماد لهذا البنك بتاريخ 1999/06/12، ظل هذا البنك يمارس نشاطه بشكل عادي لمدة 5 سنوات، لكن بداية من 2005، عانى من أزمة عدم الملاءة التي عاينتها اللجنة البنكية وبشهادة المساهمين في البنك بعدم قدرتهم على تأمين رأس المال المطلوب ضمن النظام رقم 04-201²، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى استمرار حالة عدم السيولة لفترات طويلة وعليه تم تصفية هذا البنك بموجب مقررة من بنك الجزائر بتاريخ 2005/12/27³.

ثانيا: قضايا الفساد والاختلاسات في البنوك التجارية العمومية

تمتاز البنوك العمومية بالسياسير البيروقراطي، والذي يخضع في كثير من الأحيان للتعليمات والتوجيهات السياسية وهو ما أثر على أداءها بشكل كبير وأصبحت معرضة أكثر لمخاطر التعثر بسبب الارتفاع الكبير في نسبة القروض المتعثرة، فضلا عن انخفاض معدل دوران المدراء العامون، حيث يمارسون مهامهم لأكثر من عهدين في العادة والازدواجية في هيكل القيادة، حيث لم يكن هناك فصل بين منصب المدير العام للبنك ورئيس مجلس الإدارة، تلك العوامل ساهمت في تكريس ثقافة الفساد الاختلاسات داخل البنوك العمومية، سوف نتطرق لأهم قضايا الاختلاسات والفساد على مستوى بنكين عموميين راسخين في النشاط البنكي⁴:

1. قضية الاختلاسات بالبنك الوطني الجزائري (BNA): يعد البنك الوطني الجزائري من أول البنوك العمومية الجزائرية التي تم تأسيسها في عهد الاستقلال سنة 1966 نتيجة اندماج أربعة بنوك أجنبية، إلا أنه لم يسلم من سوء التسيير والاختلاسات، حيث كان أشهرها اختلاس 3200 مليار سنتيم جزائري نهاية سنة 2005 على مستوى ثلاثة وكالات محلية للبنك الوطني الجزائري، وترجع عملية الاختلاسات المكتشفة إلى سنة 2002، حيث على مدار ثلاثة سنوات والاختلاسات يحدث دون أن تكتشفه مصالح الرقابة سواء على مستوى البنك أو رقابة بنك الجزائر، وتورط في هذه العملية العديد من المدراء الفرعيين والمدير العام للبنك والذي تم إيداعهم السجن في حين فر مدير الوكالة المحلية لبوزريعة وعائلته إلى لندن، وكذا المفتش العام بالبنك ومحافظي الحسابات.

¹ علي حبيش، آثار الإصلاحات المصرفية على مكافحة تبييض الأموال في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006، ص 97.

² النظام رقم 01-04، المؤرخ في 2004/03/4، المتضمن الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27.

³ ساسي نور الدين، جبوري محمد، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 40.

⁴ سمالي، بطورة، مرجع سابق، ص 297.

2. قضايا الاختلاس بالبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): يعد بنك بدر من البنوك العمومية التي تم إنشائها بعد هيكلة البنك الوطني الجزائري سنة 1982، وأكملت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي، حيث تعرض لهزات مالية وسوء تسيير كادت تهدد استمراريته في النشاط، حيث تم سحب الاعتماد من وكاليتين محليتين للبنك، كما سجلت المفتشية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في 2005، ضياع مبالغ خيالية ناجمة عن التعامل مع خواص بسبب صفقات مشبوهة قدرت قيمتها 1700 مليار سنتيم، تم استرجاع منها حوالي 500 مليار فقط، وعرفت في الإعلام بقضية (سفنجات المجاملة)، التي تورط فيها إدارات البنك ومجمع ديجيماكس وانتهت محاكمة المتورطين في 2011، كما عرف البنك قضية فساد في منتصف سنة 2006، التي كادت أن تنهي نشاط البنك بشكل قاطع، حيث تم اختلاس مبلغ خيالي يقدر بـ 9 مليون دولار بوكالة رياض الفتح، حيث تدخلت الحكومة وإعادة تمويل البنك مرة أخرى، كما أصبح أموال هذا البنك غير مضمون في الخارج خاصة في بلجيكا بعد صدور قرار المحكمة التجارية بروكسيل¹.

الفرع الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية الداعمة لتطبيق الحوكمة البنكية

ساهمت المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية) بشكل إيجابي في حث الجزائر على الالتزام بتطبيق الحوكمة سواء على المستوى الكلي (تسيير الاقتصاد) أو على المستوى الجزئي (حوكمة الشركات)، لا سيما وأنها كانت تحتل مراتب متدنية على المستوى الدولي في مؤشرات الإفصاح والشفافية ومراتب متقدمة في مؤشرات الفساد المالي والإداري، وبيئة الأعمال غير المحفزة للاستثمار الأجنبي... إلخ، هذه الجهود والمبادرات توجت بتبني الجزائر بعد سلسلة من المشاورات المحلية والندوات إلى إنشاء لجنة وطنية تُدعى بـ "لجنة الحكم الراشد" التي كلفت بإصدار ميثاق حوكمة الشركات الجزائرية سنة 2009، الذي يعد الإطار التوجيهي الوحيد الذي تسترشد به المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة، ويعد في نفس الوقت منطلقا لبداية انتشار مبادئ الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية بشكل عام والبيئة البنكية بشكل خاص².

المطلب الثاني: مقومات تطبيق الحوكمة البنكية في الجزائر

في واقع الأمر، يخضع التطبيق السليم للحوكمة في القطاع البنكي لوجود أطر قانونية وتنظيمية ورقابية داعمة للتطبيق الجيد، وهو ما عكفت الجزائر على إثرائه بالشكل الذي يتماشى مع توصيات لجنة بازل الدولية، وخصوصيات القطاع البنكي الجزائري، رغم هذه الجهود المبذولة من سلطات الرقابة والإشراف الجزائرية إلا أنه لحد اليوم لا يوجد إطار توجيهي (دليل) للحوكمة في البنوك تسترشد به البنوك العاملة في الجزائر³.

الفرع الأول: الإطار القانوني والتشريعي المعزز للحوكمة البنكية

يتضمن الإطار القانوني والتشريعي مجموع القوانين والتشريعات والمتمثلة بشكل أساسي في القانون النقدي والبنكي (قانون النقد والقرض 90-10 سابقا) المنظم للنشاط البنكي في الجزائر والقانون التجاري (على اعتبار أن البنوك شركات مساهمة)، ومختلف القوانين والتشريعات التي تهدف لضمان استقرار النظام المالي والبنكي وحماية حقوق أصحاب المصالح.

¹ المرجع السابق، ص 297.

² مريم هاني، مرجع سبق ذكره، ص 179.

³ سدرة أنيسة، نظام ضمان الودائع المصرفية بين التأييد والمعارضة: دراسة حالة الجزائر وفق آخر المستجدات لسنة 2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 21، 2018، ص 358.

وتتوفر الجزائر على بيئة قانونية وتشريعية داعمة لتبني ممارسات فضلى في إدارة وتسيير البنوك والمؤسسات المالية، وتعد من أهم المحددات الضرورية للتطبيق السليم للحوكمة البنكية، ويستمد الإطار القانوني مميزاته من خصائص المنظومة البنكية الجزائرية ويتضمن القوانين التالية¹:

1. قانون النقد والقرض (القانون البنكي): تم إصدار العديد من القوانين المنظمة للنشاط البنكي في الجزائر، إلا أنها لم ترقى إلى متطلبات تطور الاقتصاد الجزائري واتجاهه نحو التحرير واقتصاد السوق، إلى غاية إصدار قانون النقد والقرض 90-10، الذي يعد بحق نقطة فاصلة في مسار الإصلاحات النقدية والبنكية في الجزائر بسبب الأفكار التي جاء بها والمبادئ التي ارتكز عليها، التي كان تهدف في مجملها إلى رد الاعتبار للوظيفة البنكية وتحقيق الفصل بينها، وبين باقي الهيئات المالية كالخزينة ووزارة المالية وتكريس استقلالية السلطة النقدية، وتحديد قواعد واضحة لضبط العلاقة بين الخزينة العمومية والنظام البنكي، فتح السوق البنكي أمام الخواص... الخ، هذا القانون بدوره شهد العديد من التعديلات عليه، التي كانت تستهدف تحسين الإطار التشريعي للوظيفة البنكية والرفع من أداء البنوك العمومية خاصة، كان آخرها القانون رقم 23-209، المتضمن القانون النقدي والبنكي، الذي يتضمن تسعة أبواب، ألغى هذا القانون كل الأحكام المخالفة له لاسيما الأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، بصدر هذا القانون تعزز الإطار القانوني والتشريعي للحوكمة البنكية في الجزائر³.

2. القانون التجاري الجزائري: يعتبر القانون التجاري من أهم القوانين المعززة للتطبيق السليم للحوكمة المؤسساتية، ويعرف على أنه مجموعة من القواعد القانونية المنظمة للنشاط التجاري ونشاط التجار عند ممارستهم لنشاطهم، بالرجوع إلى المادة الأولى من القانون التجاري الجزائري⁴ فإنه "يعد تاجر كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا ويتخذ مهنة معتادة ما لم يقض القانون بخلاف ذلك"، ووفقا للمادة 2 من القانون التجاري الجزائري، التي تنص على أنه "يعد عمل تجاري حسب موضوعه كل عملية بنكية أو عملية صرف أو سمسرة أو خاصة بالعمولة"، من هذا المنطلق فإن البنوك خاضعة لأحكام القانون التجاري الجزائري والذي يتشكل من خمسة كتب رئيسية وكل كتاب يضم أبواب فرعية، وأهما الكتاب الثالث الذي تطرق للإفلاس والتسويات القضائية ورد الاعتبار والتفليس وما عداه من جرائم الإفلاس والكتاب الخامس المتعلق بالشركات التجارية وقواعد تأسيسها وسيرها والرقابة عليها⁵.

3. النظام المحاسبي المالي (SCF): في ظل الاتجاه المتنامي للعولمة المالية والاقتصادية، تبنت العديد من الدول في العالم معايير المحاسبة الدولية والتزمت بتطبيقها ضمن أنظمتها المحلية، في هذا الإطار بادرت الجزائر إلى إصدار نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية المحاسبية، حيث بدأ في تطبيقه ابتداء من سنة 2010، حيث وفقا للمادة 4 من القانون رقم 07-11⁶، المؤرخ في 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي، فإن البنوك باعتبارها كيانات خاضعة لأحكام

¹ ملك محمد، صباح زروخي، طاهر بعل، الحوكمة في البنوك الجزائرية بين متطلبات تطبيقها وواقع تبني مبادئها، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 2، العدد 1، 2020، ص 307.

² القانون رقم 23-09، المؤرخ في 2023/06/21، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43.

³ عثمان أميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص 152.

⁴ الأمر رقم 75-59، المؤرخ في 1975/09/26، المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 101.

⁵ محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

⁶ القانون رقم 07-11، المؤرخ في 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74.

القانون التجاري فإنها ملزمة بمسك محاسبة مالية، وبما أنها تتميز بخصوصية محاسبية، فإن بنك الجزائر أصدر النظام رقم 09-04¹، المؤرخ في 2009/07/23، المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث نصت المادة 2 منه على أنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لأحكام هذا النظام أن تسجل عملياتها المحاسبية وفقا لمخطط الحسابات البنكية المعتمد من بنك الجزائر، كما نص النظام في مادته رقم 3 على إجبارية أن تقوم البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بتسجيل عملياتها وفقا للمبادئ المحاسبية المعتمدة والمحددة في النظام المحاسبي المالي الجزائري. تجدر الإشارة هنا، أن هذا النظام ألغى كافة أحكام النظام رقم 92-08²، المؤرخ في 1992/11/17، المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

4. قانون الوقاية من الفساد ومكافحته: بادرت الجزائر إلى اتخاذ جملة من التدابير اللازمة لمكافحة الفساد والحد منه بتجريم كل أشكاله وتشديد العقوبات على مرتكبيه، حيث صادقت الجزائر سنة 2004 على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، الذي يدخل ضمن متطلبات السياق الدولي وحثية الوضع المحلي الذي يتطلب بيئة معززة للحكم الرشيد والحوكمة المؤسساتية، فكان القانون رقم 06-01، المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، كأول إطار تشريعي لمحاربة الظاهرة³. ووفقا للمادة الأولى من القانون رقم 06-01 فإنه يهدف إلى:

✓ دعم كل التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته؛

✓ تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاع العام والخاص؛

✓ دعم التعاون الدولي وتسهيله في مجال الوقاية من الفساد واسترجاع الموجودات ".

ثم جاء القانون رقم 11-15، المعدل والمتمم للقانون رقم 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، لدعم مساعي الدولة الجزائرية في توفير بيئة تشريعية داعمة للحكم الرشيد والحوكمة المؤسساتية، وإرساء قواعد وممارسات فضلى في تسيير هيئات ومؤسسات القطاع العام والخاص.

5. قانون الوقاية من تبييض الأموال، تمويل الإرهاب ومكافحتهما: تعد البنوك والمؤسسات المالية من القنوات الرئيسية المعتمدة في غسيل الأموال ذات المصدر غير المشروع باستخدام مختلف العمليات البنكية التي تشهد تعقيدا في الوقت الحالي بسبب التكنولوجيا وتنوع المنتجات والخدمات البنكية، لهذا فدور البنوك محوري في التصدي لهذه الجرائم. انخرطت الجزائر كغيرها من الدول في المساعي الدولية لمحاربة ظاهرة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، من الآليات المعتمدة القانون رقم 05-01، المؤرخ في 2005/02/06، والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما المعدل والمتمم بالقانون رقم 23-01⁴، المؤرخ في 2023/02/08، الذي يتضمن بدوره مجموعة الإجراءات والالتزامات الوقائية التي يجب على البنوك تطبيقه،

¹ النظام رقم 09-04، المؤرخ في 2009/07/23، المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76.

² النظام رقم 92-08، المؤرخ في 1992/11/17، المتضمن مخطط الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، الصادرة في 1993/02/28.

³ بلخير آسية، محمدي صليحة، تجريم المشرع الجزائري لجرائم الفساد بموجب قانون مكافحة الفساد والوقاية منه، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 1، 2023، ص 182.

⁴ القانون رقم 23-01، المؤرخ في 2011/02/80، المعدل والمتمم للقانون رقم 05-01، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 8.

- حيث يعاقب كل اخلال سواء من (البنك أو الموظف) بالمتابعة الجزائية، كما لم يكتفي المشرع القانون بالإطار التشريعي فقط بل أنشأ خلية للاستعلام المالي التي كلفت بمتابعة الإخطارات عن العمليات المشبوهة¹.
6. **نظام التأمين على الودائع:** بموجب قانون النقد والقرض 90-10، تم إنشاء نظام التأمين على الودائع والذي صدره بعده النظام رقم 97-04²، المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية، حيث ظل هذا النظام مجرد حبر على ورق إلى غاية حدوث أزمات البنوك الخاصة (بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري)، وأتخذ هذا النظام شكل شركة مساهمة (شركة ضمان الودائع البنكية)، والتي أنشئت بالإرادة المنفردة لبنك الجزائر، وتتكون جمعية المساهمين من البنوك العاملة في الجزائر والمساهمة إجبارية في هذا الصندوق، رغم أنه شركة إقتصادية تسعى لتحقيق الأرباح إلى الهدف من نشاطه الأساسي حماية أموال المودعين وتعزيز الثقة في القطاع البنكي الجزائري والعمل على استقراره وحماية البنوك من التعثر البنكي من خلال دوره الوقائي والعلاجي³.
7. **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر:** بعد العديد من ورشات العمل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2009، تم إصدار "دليل ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر" الذي اعتمد مصطلح الحكم الراشد كمرادف لمصطلح حوكمة الشركات، ويعد إطار توجيهي للشركات الجزائرية، وهو عبارة عن "فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة، في آن واحد، لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك"⁴.
- يضم الميثاق، عدة محاور (مقاييس) أساسية، تشكل المرتكزات التي يُبنى عليها الحكم الراشد في المؤسسة الجزائرية مستمدة من مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 2004، مع مراعاة بيئة الأعمال الجزائرية وخصوصية المؤسسات الجزائرية، حيث يعرض الميثاق من جهة العلاقة بين مختلف الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية) ومن جهة أخرى يوضح طبيعة العلاقة التي تربط المؤسسة مع شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين (أصحاب المصالح) من مؤسسات مالية وبنكية وموردون، محافظي حسابات... إلخ كما تتطرق أيضا إلى أساليب نقل الملكية وطبيعة المعلومات المنشورة، ثم قدم مختلف النصائح العملية والتوصيات لحوكمة جيدة داخل المؤسسة الجزائرية⁵.
- لا بد من الإشارة هنا، إلى أن ميثاق الحكم الراشد جاء لمعالجة المشاكل التي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما أن الالتزام بمبادئه تطوعي وغير ملزم وهو مرتبط بدرجة الوعي على المستوى الداخلي في الشركات⁶.

¹ قيشاح نبيلة، آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 4، 2015، ص ص 241-242.

² النظام رقم 97-04، المؤرخ في 1997/12/31، المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17.

³ جودي ليلي، عاشور فلة، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية - دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 1، 2020، ص ص 7-8.

⁴ وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، الجزائر، ص 16.

⁵ بن عثمان مفيدة، محمدي نورة، حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية: بين واقع الممارسة والتنظير، مجلة الباحث، المجلد 21، العدد 1، 2021، ص 304.

⁶ صالح سمير، واقع حوكمة الشركات في الجزائر - دراسة حالة الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص 61.

رغم أن كل المؤسسات الجزائرية معنية بتطبيق هذا الميثاق، إلا أن هذا الميثاق لا يدمج المؤسسات العمومية، التي منها البنوك التجارية العمومية، والتي تخرج فيها الحوكمة عن نطاق الميثاق لارتباطها بمقاربات خاصة مستمدة من طبيعة النشاط البنكي من جهة وخصوصية الملكية العمومية لهذه البنوك، بالتالي فهذا الميثاق موجه بدرجة أولى للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الخاصة، الذي يسعى إلى تكريس قواعد وممارسات فضلى فيها تسمح باستمراريتها وديمومة نشاطها، ويرتكز هذا الميثاق على أربعة مبادئ أساسية وهي¹:

- **الإنصاف:** لا بد أن يتم توزيع الحقوق والواجبات والامتيازات، الالتزامات المرتبطة بالتسيير بين الأطراف الشريكة بشكل منصف وعادل؛
- **الشفافية:** كل الحقوق والواجبات وكذا المسؤوليات المترتبة يجب أن تكون واضحة للجميع؛
- **المسؤولية:** يجب أن تكون مسؤولية كل فرد محددة بأهداف مستقلة وغير متقاسمة؛
- **التبعية (المحاسبة):** كل طرف فاعل في المؤسسة مسؤول أمام طرف آخر في المؤسسة على مسؤولياته والتزاماته.

الشكل رقم (3.1): معايير الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية



المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، 2009، الصفحة 27.
من خلال الشكل رقم (3.1)، نلاحظ وجود تشابه بين معايير الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية، ومبادئ حوكمة الشركات الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي أستلهم منها فريق العمل (GOAL8)، أثناء إعداد الميثاق مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسة وبيئة الأعمال الجزائرية.
في هذا الإطار، هذه المعايير متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، أي لا يمكن الفصل بين معيار وآخر عند التطبيق ويؤثر كل معيار في المعيار الآخر، كما أنها تغطي العلاقات بين الأطراف الفاعلة (الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية) في المؤسسة، حيث أن هذه العلاقات مضبوطة إلى حد كبير بموجب القانون التجاري والقانون الأساسي للمؤسسة².

¹ سهام عبد الكريم، بحبة تسوري بن تسوري، أخلاقيات الأعمال كدعامة أساسية لحوكمة المؤسسات - دراسة ميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر - مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 1، 2023، ص ص 588-589.
² وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي (المؤسسي)

تم وضع وتصميم الأنظمة الاحترازية الجزائرية، بالشكل الذي يتماشى وخصوصيات القطاع البنكي الجزائري، ولتحقيق أهداف الحفاظ على سلامة المهنة البنكية واستقرار القطاع المالي والبنكي، وهذا من خلال ضمان سيولة وملاءة البنوك والمؤسسات المالية اتجاه العملاء والغير، إضافة إلى ضمان توازن هيكلها المالي¹.

وعليه، سوف نتطرق لأهم الأنظمة والتعليمات الاحترازية الصادرة عن بنك الجزائر، مع الإشارة إلى التعديلات التي طرأت عليها خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2022، كما يلي²:

1. النظام رقم 01-90، المؤرخ في 1990/07/04، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر: يعتبر أول نظام مؤسس ومحدد للمتطلبات الدنيا لرأس المال الاجتماعي، الذي ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر الاكتتاب فيه، والذي قدر بـ 500 مليون دينار جزائري للبنوك التجارية دون أن ينخفض عن 33 %، و100 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية دون أن تقل عن 50 %، ويدفع ما نسبته 75 % على الأقل من مبلغ الحد الأدنى لرأس المال عند الإنشاء وكلها عند السنة الثانية كحد أقصى بعد الحصول على الاعتماد³، وقد خضع الحد الأدنى لرأس المال للعديد من التعديلات في قيمته، حيث نص النظام رقم 03-18، المؤرخ في 2018/11/04، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، في المادة 2 منه على أنه يستوجب على البنوك التجارية الخاضعة للقانون الجزائري أن تحوز عند تأسيسها رأس مال محرر كلياً، ونقداً على الأقل 20 مليار دينار جزائري و06 ملايين و500 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية⁴.

2. النظام رقم 09-91، المؤرخ في 1991/09/14، المتضمن قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية:

يهدف هذا النظام إلى ضبط وتحديد قواعد الحذر في التسيير التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تعتمدها في مجال تقسيم الأخطار وتغطيتها وتصنيف الديون حسب درجة المخاطر المحتملة الوقوع وتكوين الاحتياطات مع إدراج الفوائد الناجمة عن الديون غير المضمونة. يجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن تضع حد أدنى للنسبة بين مبالغ الأموال الخاص والمبلغ الذي يمثل مجموع الأخطار التي يواجهها البنك أثناء القيام بعملياته، كما يجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام باحترام النسب الاحترازية المنصوص عليها في المادة 2 من هذا النظام⁵، كما نص هذا النظام في مواد بنوع من التفصيل في مكونات رأس مال الأساسي والتكميلي والعناصر التي تعد مخاطرة ويجب احتسابها في مقام النسبة، وقد تم تعديله بموجب

¹ الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52 المادة 97.

² <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/> / Consulté le: 28/06/2024 à 17:19.

³ النظام رقم 01-90، المؤرخ في 1990/07/04، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 39، الصادرة في 1993/08/21، المادة 1، المادة 2.

⁴ النظام رقم 03-18، المؤرخ في 2018/11/4، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، المادة 1، المادة 2.

⁵ النظام رقم 09-91، المؤرخ في 1991/08/14، المتضمن قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24، المادة 1، المادة 2.

النظام رقم 95-04، المؤرخ في 20/05/1995، المعدل والمتمم للنظام رقم 91-09، المحدد لقواعد الحيطه والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية¹.

3. التعليمه رقم 34-91، الصادرة في 14/11/1991، المتعلقة بتحديد قواعد الحيطه والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية: نصت هذه التعليمه على الحد الأدنى لكفاية رأس المال الواجب الالتزام به من طرف البنوك والمؤسسات المالية والمقدرة بـ 8 %، حيث تم تحديد رزنامة للالتزام التدريجي تنتهي مع بداية شهر جويلية 1995، وتحسب هذه النسبة كما يلي²:

$$\text{معدل كفاية رأس المال: مجموع الأموال الخاصة للبنك} \leq 8\% \text{ مجموع أخطاره}$$

4. التعليمه رقم 74-94، المؤرخة في 29/11/1994، المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية المعدلة والمتممة بالتعليمه رقم 09-07، المؤرخة 25/10/2007: جاءت هذه التعليمه، كمعدلة ومتممة للتعليمه رقم 34-91، المتعلقة بتحديد قواعد الحيطه والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، وتطرت إلى النسب التالية:

— معدلات تجزئة المخاطر: وفقا للمادة 2 من التعليمه رقم 74-94، لا يمكن أن يتجاوز أي ائتمان ممنوح (شخص طبيعي أو معنوي) نسبة 25 % من الأموال الخاصة للبنك مانح الائتمان، حيث تم وضع رزنامة في هذا الإطار تحدد النسبة القصوى للائتمان الممنوح للتعديل في الجزائر سنة 1994 على النحو التالي:

✓ 40 % اعتبارا من أول جانفي 1992،

✓ 30 % اعتبارا من أول جانفي 1993،

✓ 25 % اعتبارا من أول جانفي 1995.

كما نصت التعليمه أيضا على أن البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، ملزمة باحترام تطبيق نسبة الملاءة المالية والمحددة بـ 8 % على الأقل في جميع الأوقات، على أساس أنها النسبة بين صافي حقوق الملكية، وإجمالي المخاطر الائتمانية التي تتحملها نتيجة لعملياتها³.

الجدول رقم (4.1): رزنامة التحديد التدريجي للحد الأدنى لملاءة رأس مال البنوك خلال الفترة 1991-1994

التاريخ / الأجل	نسبة الملاءة المالية %
التعليمه رقم (34-91)	
نهاية شهر ديسمبر 1992	4
نهاية شهر ديسمبر 1993	5
بداية شهر جويلية 1995	8
التعليمه رقم (74-94)	
نهاية شهر جوان 1995	4

¹ سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 14، العدد 14، 2014، ص 51.

² التعليمه رقم 34-91، الصادرة في 14/11/1991، المتعلقة بتحديد قواعد الحيطه والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، المادة 3.

³ التعليمه رقم 74-94، الصادرة في 29/11/1994، المعدلة والمتممة للتعليمه رقم 34-91، المتعلقة بتحديد قواعد الحيطه والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، المادة 3.

5	نهاية شهر ديسمبر 1996
6	نهاية شهر ديسمبر 1997
7	نهاية شهر ديسمبر 1998
8	نهاية شهر ديسمبر 1999

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على التعليمات رقم 34-91، والتعليمات رقم 74-94 المعدلة والمتممة لها والمتعلقة بتحديد قواعد الحيلة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية، الصادرة عن بنك الجزائر، المادة 3.

من خلال الجدول رقم (4.1)، نلاحظ أنه نظرا لعدم قدرة البنوك والمؤسسات المالية مواكبة رزمة التحديد التدريجي للحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليها في التعليمات رقم 34-91، تم تحديث هذه الرزمة بموجب التعليمات رقم 74-94، لتمكين البنوك والمؤسسات المالية من مسايرة متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال إلى غاية نهاية ديسمبر 1999.

5. النظام رقم 02-04، المؤرخ في 04/03/2004، المتضمن شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي:

فرض هذا النظام على البنوك (باستثناء البنوك التي في حالة إفلاس أو تسوية قضائية) الالتزام بتكوين احتياطي إلزامي وفق الشروط العامة المنصوص عليها فيه، ويتكون هذا الاحتياطي من: مجموع الاستحقاقات المجمعة و/ أو المقترضة بالعملة الوطنية والاستحقاقات المرتبطة بالعمليات خارج الميزانية للبنك (باستثناء الاستحقاقات اتجاه بنك الجزائر) مع طرح الاستحقاقات المقترضة من البنوك الأخرى وفقا للشروط المحددة من بنك الجزائر¹.

في حالة عدم تمكن البنك من استيفاء شرط تكوين الاحتياطي القانوني بشكل جزئي أو كلي، تطبق عليه عقوبة تتمثل في دفع فوائد تفوق فوائد الاحتياطي بنسبة بين نقطتين إلى خمسة نقاط².

وتتراوح نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر بين 0% و15%، وقد شهدت هذه النسبة تعديلات عديدة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2022، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5.1): تطور معدل الاحتياطي الإلزامي خلال الفترة من 2012-2022

السنوات	معدل الاحتياطي الإلزامي %	آجال التطبيق
2012	12	ابتداء من 15 ماي
2013	13	ابتداء من 15 ماي
2014	12	ابتداء من 15 ماي
2015	12	ابتداء من 15 ماي
2016	8	ابتداء من 15 ماي
2017	4	ابتداء من 15 أوت
2018	10	ابتداء من 15 جوان
2019	10	ابتداء من 15 ديسمبر
2020	6	ابتداء من 15 ماي

¹ النظام رقم 02-04، المؤرخ في 04/03/2004، شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي، المواد 1، 4.

² النظام رقم 04-04، المادة 11.

ابتداءً من 15 سبتمبر	3	
ابتداءً من 15 فيفري	2	2021
/	2	2022

المصدر: من إعداد الطالب، اعتماد على مجموعة من التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر المعدلة والمتمة للتعليمية

رقم 04-02، المؤرخة في 13/05/2004، المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية.

6. النظام رقم 04-04، المؤرخ في 19/07/2004، المحدد لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة: جاء هذا النظام¹، بهدف ضبط وتحديد ما يعرف بمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بتطبيق هذا المعامل حتى يتحقق التوازن المطلوب بين استخداماتها ومواردها طويلة الأجل بالدينار الجزائري. يتم حساب معامل الأموال الخاصة والدائمة كل 31 ديسمبر من كل سنة، ويجب أن يساوي على الأقل 60% عند انتهاء الفترة الانتقالية 2006/2004. يتم التصريح بهذا المعامل سنويا عند إقفال الوضعيات المحاسبية التنظيمية لنهاية السنة، ويرسل إلى اللجنة البنكية وفقا للنماذج النمطية التي وضعها بنك الجزائر².

7. النظام رقم 11-03، المؤرخ في 24/05/2011، المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك: ألزم هذا النظام³، البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن تحوز على منظومة مراقبة داخلية لتوزيع قوائمهم من القروض، الاقتراضات ما بين البنوك، ولا سيما تلك التي تمت في السوق النقدي، وفق للشروط المنصوص عليها في هذا التنظيم. كما يجب على مؤسسات الوساطة البنكية والمالية العاملة في الجزائر أن تؤسس لما يلي: منظومة لتسجيل ومعالجة المعلومات التي تتيح لها التعرف على بالنسبة لكل طرف مقابل مجموع القروض الممنوحة والاقتراضات المبرمة، تدابير متابعة الحدود المحددة من بالنسبة لكل طرف مقابل، تدابير إعلام الهيئات التنفيذية، والتي تتداول حول احترام هذه الحدود⁴.

8. النظام رقم 11-04، المؤرخ في 24/05/2011، المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة:

بموجب هذا النظام، فإن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة أن تقيم تدابير تعريف وقياس وتحليل وتسيير خطر السيولة، ويجب أن تحوز في كل وقت وبشكل فعلي على السيولة اللازمة لمواجهة التزاماتها في آجال استحقاقها بواسطة مخزون من الأصول السائلة ولا بد أن تحرص على تنوع كاف لمصادرها من التمويل بالشكل الذي يتوافق مع المبالغ وآجل الاستحقاق والطرف المقابل⁵. ويتكفل مجلس الإدارة أو هيئة المداولة في البنك أو المؤسسة المالية بتحديد مستوى الخطر الذي يمكن قبوله، السياسة العامة لإدارة السيولة الموافقة لمستوى قبولها للخطر، تدابير خطر السيولة وحدوده وأنظمتها وأدوات ضبط وقياسه وتسييره⁶.

¹ النظام 04-04، المؤرخ في 19/07/2004، المحدد لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67 المادة 1.

² النظام رقم 04-04، المادة 2، المادة 9.

³ النظام رقم 11-03، المؤرخ في 24/05/2011، المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، المادة 1.

⁴ النظام رقم 11-03، المادة 4.

⁵ النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24/05/2011، المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، المادة 1، المادة 2.

⁶ النظام رقم 11-04، المادة 11.

تلتزم البنوك والمؤسسات المالية أثناء إعدادها لتقريرها المتعلق بالرقابة الداخلية المناهج المستخدمة في تسيير مخاطر السيولة، وكذا تحيينها وكل تغير يحدث فيها¹.

9. النظام رقم 01-14، المؤرخ في 2014/02/16، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية:

نص هذا النظام على وجوب التزام البنوك والمؤسسات المالية بشكل مستمر وعلى أساس فردي أو مجمع معامل أدنى للملاءة يقدر بـ (9,5) % وبحسب هذا المعامل على النحو التالي:

$$\text{معدل الملاءة البنكية} = \frac{\text{مجموع الأموال الخاصة القانونية}}{\text{مخاطر القرض} + \text{مخاطر التشغيلية} + \text{مخاطر السوق المرجحة}} \leq 9,5\%$$

مخاطر القرض + مخاطر التشغيلية + مخاطر السوق المرجحة

على أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية مخاطر القرض ومخاطر التشغيلية ومخاطر السوق بمعدل 7 %، كما تم استحداث هذا النظام معامل جديد أطلق عليه "وسادة الأمان"، وجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام تغطيتها من الأموال الخاصة القاعدية بنسبة تغطي 2,5% من مخاطرها المرجحة².

10. النظام رقم 02-14، المؤرخ في 2014/02/16، المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات: جاء هذا النظام بغية ضبط

وتحديد القواعد التي يجب أن تلتزم بها البنوك والمؤسسات المالية في مجال تقسيم المخاطر وأخذ المساهمات. ينص على وجوب أن تحترم البنوك والمؤسسات المالية بشكل مستمر نسبة قصوى لا تتجاوز 25 % بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة³.

على البنك والمؤسسة المالية ألا يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها ثمانية أضعاف أمواله الخاصة القانونية، وكل مخالفة لهذه المعايير تعرض المؤسسة المخالفة لعقوبات اللجنة البنكية⁴.

11. النظام رقم 03-14، المؤرخ في 2014/02/16، المتعلق بتصنيف وتخصيص المستحقات والتزامات بالتوقيع للبنوك

والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها: يهدف النظام رقم 03-14⁵، إلى ضبط قواعد تصنيف المستحقات (جميع القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمسجلة في ميزانية البنك أو المؤسسة المالية)، والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتخصيص المؤونات عليها وكذا كيفية التقييد المحاسبي لها وتصنف المستحقات على النحو التالي:

— **مستحقات جارية:** هي تلك القروض التي يبدو تحصيلها التام في الآجال التعاقدية مؤكداً، ويندرج تحت هذا الصنف القروض المرفقة بضمان الدولة، القروض المضمونة بالودائع المكونة لدى البنك أو المؤسسة المالية مانحة القرض؛

¹ النظام رقم 04-11، المادة 26.

² النظام رقم 01-14، المؤرخ في 2014/02/16، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 56، المواد 2، 3، 4، 5.

³ النظام رقم 02-14، المؤرخ في 2014/02/16، المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 56، المادة 1، المادة 4.

⁴ النظام رقم 02-14، المادة 5، المادة 6.

⁵ النظام رقم 03-14، المؤرخ في 2014/02/16، المتعلق بتصنيف وتخصيص المستحقات والتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 56، المادة 1.

– مستحقات مصنفة: هي تلك المستحقات التي تتوفر فيها الميزتين التاليتين: تحمل خطر محتمل وأكد عدم التحصيل الكلي الجزئي أو الكلي، تحتوي على استحقاقات غير مدفوعة منذ أكثر من 3 أشهر وتوزع هذه المستحقات بدورها حسب الأخطار إلى ما يلي: مستحقات ذات مخاطر ممكنة، مستحقات ذات مخاطر عالية، مستحقات متعثرة¹.

يخضع تكوين المؤونات على المستحقات والالتزامات المشكوك فيها للنسب التالية:

✓ المستحقات الجارية: تخصص مؤونات عامة بنسبة 1% سنويا حتى يصل مستواها الإجمالي إلى 3%؛

✓ مستحقات ذات مخاطر ممكنة: تخصص مؤونة بنسبة دنيا تقدر بـ 20% سنويا؛

✓ مستحقات ذات مخاطر عالية: تخصص مؤونة بنسبة دنيا تقدر بـ 50% سنويا؛

✓ مستحقات متعثرة: تخصص مؤونة بنسبة دنيا تقدر بـ 100% سنويا.

تطبق هذه النسب أيضا على الالتزامات بالتوقيع المقدمة لطرف مقابل بصورة غير قابلة للرجوع فيها تكون مستحقاته مصنفة في إحدى الفئات المذكورة أعلاه².

الجدول رقم (6.1): تصنيف المخاطر البنكية حسب تنظيم بنك الجزائر

صنف الخطر	مفهومه
الخطر الائتماني	الخطر الناجم عن حالة العجز لدى الطرف المقابل سواء كان فرد أو مجموعة تعتبر كنفس المستفيد.
خطر التركيز	الخطر الذي ينجم عندما يمنح البنك قروض أو التزامات لنفس الطرف المقابل، ولأطراف مقابلة تعتبر نفس المستفيد، ولأطراف مقابلة ناشطة في نفس القطاع الاقتصادي أو نفس المنطقة الجغرافية، وينجم أيضا عن منح قروض متعلقة بنفس النشاط، كما قد ينجم عن تطبيق تقنيات تقليص خطر القرض خاصة تلك المتعلقة بالضمانات المصدرة من طرف نفس المرسل.
خطر السيولة	عدم قدرة البنك/ المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماته أو عدم القدرة على تسوية أو تعويض وضعية نظرا لوضعية السوق، وذلك عند أجل معين وبتكلفة مقبولة.
خطر التسوية	يحدث هذا الخطر لا سيما في عمليات الصرف بالضبط خلال الفترة التي تفصل بين لحظة التعليم بالدفع ولعملية أو أداة مالية تم بيعها، التي لا يمكن الغاؤها من طرف واحد، والاستلام النهائي للعملة الصعبة أو الأداة التي تم شراؤها أو الأموال المتعلقة بها. يتضمن هذا الخطر على الخصوص خطر تسوية طرف مقابل (خطر عجز الطرف المقابل) وخطر التسوية- التسليم (خطر عدم تسليم الاداة).
خطر السوق	الخسائر على مستوى وضعيات الميزانية وخارج الميزانية الناجمة عن تقلبات أسعار السوق وعلى وجه الخصوص: المخاطر المتعلقة بالأدوات المرتبطة بمعدلات الفائدة وسندات الملكية لمحفظة التفاوض.
الخطر القانوني	يحدث عند وقوع أي نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض أو خلل أو نقص أيًا كانت طبيعته ويحتمل أن يرجع إلى البنك أو المؤسسة المالية بموجب عملياتها.

¹ النظام رقم 03-14، المواد 3،4،5.

² النظام رقم 03-14، المادة 10، المادة 9.

يحدث نتيجة عدم التأقلم أو خلل قد يرجع إلى الإجراءات والمستخدمين وإلى الأنظمة الداخلية أو إلى عوامل خارجية. ويدرج في هذا الإطار مخاطر الغش الداخلي والخارجي.	الخطر التشغيلي
يتضمن العديد من المخاطر، التي منها: خطر العقوبة القضائية أو الادارية أو التأديبية وخطر الخسائر المالية المعتبرة أو المساس بالسمعة الذي نشأ عن عدم إحترام القواعد الخاصة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية سواء كانت تشريعية أو تنظيمية أو تعلق الأمر بالمعايير المهنية والأخلاقية او بتعليمات الجهاز التنفيذي المتخذة تنفيذا لتوجيهات هيئة المداولة على الخصوص.	خطر عدم المطابقة
ينجم عن حدوث تغيرات في معدلات الفائدة والناتج إلى مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية.	خطر معدل الفائدة الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على النظام رقم 11-08، المؤرخ في 28/11/2011، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 47، المادة 2.

الفرع الثالث: سلطات الرقابة وهيئات تعزيز الشفافية

يقصد بها مجموع المؤسسات وهيئات التي تمارس الرقابة والإشراف على النشاط البنكي في الجزائر، سواء بشكل مباشر وأساسي كبنك الجزائر (باعتباره بنك البنوك)، ومختلف اللجان وهيئات التي تعمل تحت وصايته (اللجنة البنكية، مجلس النقد والقرض)، وهيئات التي تعمل تحت وصاية وزارة المالية (خلية الاستعلام المالي) إضافة إلى المركز الوطني للسجل التجاري الجزائري والمجلس الوطني للمحاسبة ومحافظي الحسابات كمقومات مؤسسية داعمة للتطبيق السليم للحوكمة في البنوك، وتمثل في:

أولا: بنك الجزائر Bank of Algeria

يطلق على البنك المركزي الجزائري "بنك الجزائر" في تعاملاته مع الغير، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجر في علاقاته مع الغير ويخضع للتشريع التجاري ومحاسبته، كما لا يخضع لقواعد المحاسبة العمومية ورقابة مجلس المحاسبة ولا إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري الجزائري.

يكتسي دور بنك الجزائر في إرساء قواعد الحوكمة في الجهاز البنكي طابع محوري يتجلى من خلال العديد من التدابير المتخذة في شكل إصدار نصوص ولوائح تنظيمية داعمة للممارسات السليمة في التسيير لدى البنوك التجارية، واتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها الحد أو التحكم في المخاطر البنكية والتي تشكل قواعد الحيطه والحذر، التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والبنكي، وحماية أصحاب الحقوق من المودعين والمساهمين... إلخ، ومن خلال ممارسة دوره الرقابي والإشرافي على البنوك والمؤسسات المالية الناشطة وتوقيع العقوبات من خلاله لجانه وهيكله على المخالفين للتنظيمات والقوانين المنظمة للنشاط البنكي¹.

ثانيا: المصالح المشتركة لبنك الجزائر

تسهر المصالح المشتركة لبنك الجزائر كآلية من آليات الرقابة البنكية على ضمان الرقابة الدائمة والفعالة على العمليات البنكية المختلفة المنجزة من البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر في علاقاتها مع الغير، وما يترتب عليها من مخاطر، لا سيما مخاطر عدم السداد ومخاطر عدم كفاية الرصيد، بالاعتماد على مختلف المعلومات التي توفرها لها هذه المصالح التي تساهم في إدارة المخاطر وتمثل في²:

¹ سمالي، بوطورة، مرجع سبق ذكره، ص ص 289، 299.

² نواصر الطاهر، حاق عيسى، الآليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم والإنسانية، المجلد 4، العدد 2، 2017، ص 70.

1. **سلطات الرقابة الدائمة:** تمارس هذه السلطات بشكل مستمر الرقابة على نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وتفرض احترام الأنظمة والقوانين، اللوائح المنظمة للنشاط البنكي والضابطة للقواعد الحيطية والحذر في القطاع البنكي، وتمتع بسلطات واسعة حولها لها قانون النقد والقرض من منح الاعتماد إلى توقيع العقوبات التأديبية، وتمثل في¹:
 - **اللجنة المصرفية:** استحدثت قانون النقد والقرض 90-10، لجنة بنكية أوكلت لها مهمة الرقابة على مدى تطبيق واحترام القوانين والأنظمة المنظمة للنشاط البنكي، ولا سيما المعايير الاحترازية وتمتع بسلطة تسليط العقوبات التأديبية على البنوك والمؤسسات المالية التي يثبت مخالفتها للقوانين المعتمدة والسارية المفعول، ويخول لها أيضا بقوة القانون طلب أي معلومة أو إثباتات تراها مهمة لممارسة مهامها، بالنسبة للمخالفات التي يمكن للجنة أن توقعها تبدأ من الإنذار إلى التوبيخ لتصل إلى سحب الاعتماد².
 - **المجلس النقدي والمصرفي:** أنشئ هذا المجلس بموجب قانون النقد والقرض 90-10، حيث كان يمثل مجلس إدارة بنك الجزائر، وفي نفس الوقت السلطة النقدية في الجزائر، شهد هذا المجلس العديد من التعديلات التي مست تشكيلته، حيث سمح تعديل سنة 2001 بتعزيز تشكيلته بثلاثة أعضاء يمثلون الشخصيات المختصة في المسائل الاقتصادية والنقدية ثم قلص الأمر رقم 03-11 هذه الشخصيات إلى اثنين ليصبح عدد أعضاء المجلس تسعة، ويتمتع المجلس اليوم بصلاحيات واسعة باعتباره سلطة نقدية وحيدة تمارس سلطة الرقابة على الجهاز البنكي، وتوقع العقوبات على المخالفين³.
 2. **هيئات التنسيق وتعزيز الشفافية:** تساند هيئات أو مركزيات التنسيق وتعزيز الشفافية بنك الجزائر في الرقابة على النشاط البنكي بشكل فعال، حيث يعد الحد من المخاطر البنكية والدور الإعلامي لفائدة البنوك والمؤسسات المالية وجميع الوسطاء في القطاع المالي والبنكي من أهم الأدوار التي أوكلت لها، والتي تشهد تحديثا داهم وتمثل في:
 - **مركزية المخاطر:** استحدثت بنك الجزائر بموجب قانون النقد والقرض في المادة رقم 160 مركزية للمخاطرة، حيث صدر في هذا الإطار النظام رقم 92-401⁴، المتضمن تنظيم مركزية المخاطر وعملها، حيث وفقا للمادة 2 من هذا النظام "تضطلع مركزية المخاطر بمهمة التعرف على الأخطار المصرفية وعمليات القرض التي تدخل فيها أجهزة القرض وتجمعها وتبلغها". وهو ما أكد عليه الأمر 03-11، المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10 في المادة 98 منه، حيث تم التطرق لمهامها الأساسية، والتي منها جمع أسماء المستفيدين من القروض، طبعة القروض الممنوحة وسقفها، الضمانات المقدمة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر.
 - **مركزية المستحقات غير المدفوعة:** تم استحداث هذه المركزية لدى بنك الجزائر بموجب الأمر رقم 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، حيث جاء في المادة 98، منه يتولى بنك الجزائر مهمة تنظيم مركزية للمخاطر ومركزية للمستحقات غير المدفوعة،
-
- ¹ زفوني سليمة، الرقابة المصرفية في إطار القانون الوضعي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 135.
- ² طلال عباسي، إلهام بوجعدار، دور بنك الجزائر في عصنة مهام الإشراف في إطار إرساء مبادئ الحوكمة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، 2020، ص 401-402.
- ³ بن الأخضر محمد، فروحات السعيد، بن ساحة يعقوب، مجلس النقد والقرض على ضوء التحول المالي للدولة الجزائرية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 3، 2021، ص ص 332-333.
- ⁴ النظام رقم 92-01، المؤرخ في 1992/03/22، المتضمن تنظيم مركزية للأخطار وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 8.

وتم اصدار النظام رقم 92-102، الذي تضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير مدفوعة وعملها، والذي حدد مهامها في المادة 3 منه كمايلي:

✓ تكوين فهرس مركزي لعوارض الدفع وما قد يترتب عليها من متابعات: بعد تحصلها على المعلومات المتعلقة بعوارض الدفع القائمة سواء من القروض أو وسائل الدفع) من مختلف الوسطاء الماليين (البنوك والمؤسسات المالية، الخزينة العمومية، بريد الجزائر، أي مؤسسة تضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع) تتولى تسيير قاعدة البيانات هذه.

✓ القيام بتبليغ الوسطاء الماليين وأي سلطة أخرى معنية: تعمل هذه المركزية على تبليغ وبشكل دوري كل الوسطاء الماليين الناشطين في الجزائر والسلطات ذات الاهتمام بقائمة عوارض الدفع وما يترتب عليها من متابعات والذي يدخل في إطار وظيفتها الإعلامية.²

– مركزية مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد: تختص هذه المركزية بمشاكل الدفع الخاصة بالشيك، حيث تم تأسيسها بموجب النظام رقم 92-303، وتتولى هذه المركزية تجميع ومركزة المعلومات المرتبطة بعوارض الدفع لعدم وجود رصيد أو عدم كفايته، مع تبليغ قائمة هذه العوارض ما يترتب عنها إلى كافة الوسطاء الماليين في الجزائر.⁴

– مركزية الميزانيات: أنشئت هذه المركزية لدى بنك الجزائر بموجب النظام رقم 96-507، المتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها، وتمثل مهمتها وفقا للشروط المحدد في المواد 6، 7، 8 في القيام بجمع المعلومات المالية والمحاسبية ومعالجتها ونشرها، والمتعلقة بالمؤسسات المالية التي استفادت من قرض مالي من البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات الاعتماد التجاري الخاضعة لتصريح مركزية المخاطر لبنك الجزائر. كما هو الشأن لباقي مركزيات بنك الجزائر، فإن البنوك والمؤسسات العاملة في الجزائر ملزمة بالانضمام إلى مركزية الميزانية واحترام سير نشاطها.⁶

ثالثا: خلية معالجة الاستعلام المالي Financial Inquiry Processing Cell

أنشئت هذه الخلية بموجب الأمر التنفيذي رقم 02-127⁷، تعمل هذه الخلية تحت سلطة وزير المالية كمؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية⁸، وتمارس الخلية مهامها الأساسية في محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

¹ النظام رقم 92-02، المؤرخ في 1992/03/22، المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير مدفوعة وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 8.

² ثامر ربيع، الحوكمة كأسلوب رقابي في الجهاز المصرفي- الجهاز المصرفي الجزائري أمودجا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 8، العدد 3، 2023، ص. 479.

³ النظام رقم 92-03، المؤرخ في 1992/03/22، المتعلق بالوقاية من ومكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 8.

⁴ شيخ عبد الحق، الرقابة إلى البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون أعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009-2010، ص 146.

⁵ النظام رقم 96-07، المؤرخ في 1996/07/03، المتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 64.

⁶ النظام رقم 96-07، المادة 2، المادة 3.

⁷ المرسوم التنفيذي رقم 02-127، المؤرخ في 2002/04/07، المتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 64.

⁸ الأمر التنفيذي رقم 02-127، المادة 1، المادة 2.

رابعاً: المركز الوطني للسجل التجاري الجزائري CNRC

البنوك والمؤسسات المالية العاملة في القطاع البنكي الجزائري باعتبارها شركات مساهمة خاضعة للقانون التجاري الجزائري، ملزمة بالإيداع السنوي لحساباتها الاجتماعية لدى المركز الوطني للسجل التجاري، كشكل من الإفصاح الإلزامي للبنوك، حيث يعاقب كل بنك مخالف بغرامة مالية تصل إلى 3.000.000,00 دج، ويتولى هذا المركز إرسال قائمة الشركات بما فيها البنوك المخالفة (عدم القيام بالإشهار القانوني) إلى مصالح الرقابة التي تعمل تحت وصاية وزارة التجارة الجزائرية¹.

خامساً: محافظي الحسابات Auditor

يعرف محافظ الحسابات وفقاً للمادة 22 من القانون رقم 10-201، المؤرخ في 2011/07/11، المنظم لمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد هو "كل شخص يمارس بصفة عادية، باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات وانتظامها ومطابقتها أحكام التشريع المعمول به" وتتمثل مهامه بشكل أساسي في الإشهاد على صحة الحسابات السنوية وانتظامها ومطابقتها لنتائج العمليات السابقة، إنجاز تقرير المصادقة بتحفظ أو دون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، إعلام المسيرين والجمعية العامة للمؤسسة بكل النقائص التي تم اكتشافها أو تم الاطلاع عليها... إلخ³.

سادساً: المجلس الوطني للمحاسبة CNC

يعتبر مجلس المحاسبة هيئة عليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، أنشئ بموجب القانون رقم 80-805، المؤرخ في 1980/03/01، المتعلق بمجلس المحاسبة ويدخل في نطاق اختصاصه المؤسسات العمومية والشركات والهيئات مهما يكن وضعه القانوني التي تملك فيه الدولة أو الجماعات الإقليمية أو المرافق العمومية أو الهيئات الأخرى جزء من رأس مالها والبنوك العمومية باعتبارها شركات مساهمة تمتلكها الدولة فهي خاضعة لرقابة مجلس المحاسبة. وينضغ مجلس المحاسبة حالياً في تسييره للأمر رقم 95-20، المؤرخ في 1995/07/17، المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02، المؤرخ في 2010/08/26، الذي يخوله صلاحيات إدارية وقضائية ويمنحه اختصاص شامل للرقابة على كل الأموال العمومية⁵، ويمارس مهام الرقابة على حسن استعمال الأموال العمومية من طرف البنوك العمومية الجزائرية وتقييمها من ناحية الفعالية مع إنجاز تقرير يوصي فيه بمختلف التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين أداءها⁶.

¹ القانون رقم 04-08، المؤرخ في 2004/08/18، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 52، المادة 35، المواد 11-12.

² القانون رقم 10-01، المؤرخ في 2011/07/11، المنظم لمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42.

³ القانون رقم 10-01، المنظم لمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة 23.

⁴ القانون رقم 80-05، المؤرخ في 1980/03/01، المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 10.

⁵ <https://www.ccomptes.dz/ar/تقديم/> Consulté le: 06/06/2024 à 11:08.

⁶ لطفراوي محمد عبد الباسط، مجلس المحاسبة أعلى هيئة رقابية على المال العام، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 3، 2020، ص 130.

المطلب الثالث: آليات الحوكمة البنكية الجزائرية

تتضمن آليات الحوكمة البنكية المعتمدة في القطاع البنكي الجزائري تشكيلة متنوعة من آليات رئيسة ذات أبعاد ثانوية، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي.

الفرع الأول: الآليات الداخلية للحوكمة البنكية الجزائرية

تشكل الآليات الداخلية للحوكمة البنكية الجزائرية بشكل أساسي من مجلس الإدارة وخصائصه واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، نظام التدقيق والرقابة الداخلية، الإدارة التنفيذية، هيكل الملكية، الإفصاح والشفافية، وتتمثل في التالي ذكره:

أولاً: مجلس الإدارة Board of Directors

يتولى مجلس الإدارة أمور البنك من تسيير وتنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للمساهمين لتحقيق أهداف البنك، بالرجوع إلى القانون التجاري، نجد أن المشرع الجزائري قام بتنظيم هذه الهيئة الحساسة، ومن حيث تكوين المجلس (حجم المجلس)، ومدة العضوية فيه، كيفية الاجتماعات، واجبات المجلس... إلخ¹.

يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات الحوكمة الداخلية التي تساعد على الانضباط وتحدد قواعد العمل مع فريق الإدارة التنفيذية، بالتالي يلعب دوراً حاسماً في ضمان فعالية آليات الحوكمة، لا سيما أنظمة الرقابة الداخلية، وتتوقف فاعليته عادة على فعالية خصائصه²، وعليه سوف نكتفي بالتطرق لأهم خصائص مجلس الإدارة في المنظومة البنكية الجزائرية (حجم المجلس، طبيعة هيكل التسيير، استقلالية المجلس) على النحو التالي:

1. تشكيل مجلس الإدارة (حجم المجلس): وفقاً للمادة 610 من القانون التجاري الجزائري³ يتولى إدارة شركة المساهمة مجلس إدارة يتألف من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل ومن إثني عشرة (12) عضواً على الأكثر. في حالة الدمج يمكن رفع عدد القائمين بالإدارة إلى العدد الكامل للقائمين بالإدارة الممارسين منذ أكثر من ستة أشهر دون أن يتجاوز أربعة وعشرون (24) عضواً. عدا حالة الدمج الجديد لا يمكن بأي حال من الأحوال تعيين قائمين بالإدارة جدد، ولا استخلاف من توفى من القائمين بالإدارة أو استقال أو عزل مادام عدد الأعضاء لم يخفض إلى اثني عشر (12) عضواً.

إذن وفقاً للقانون التجاري الجزائري، فإن عدد أعضاء مجلس إدارة البنوك العاملة في الجزائر باعتبارها شركات مساهمة لا بد أن يتراوح بين ثلاثة أعضاء كحد أدنى واثني عشر عضواً كحد أقصى إلا في حالة الاندماج. نعتقد أن حجم المجلس يرتبط بمحددات عديدة والتي منها: حجم البنك (حجم الأصول)، حجم الحصة السوقية، مدة النشاط في الجزائر (درجة الترسخ في النشاط البنكي)، ميثاق الحوكمة، القانون الأساسي للبنك... إلخ. بالنسبة لمدة عهدة مجالس الإدارة تحد في القانون الأساسي للبنك على ألا تتجاوز مدتها ستة (06) سنوات، كما يمكن إعادة انتخاب الأعضاء لعهددة جديدة، كما يمكن للجمعية العامة للمساهمين عزلهم في أي وقت⁴.

2. طبيعة هيكل القيادة (ازدواجية/فصل): يتميز هيكل القيادة في البنوك العمومية الجزائرية بازدواجية في الإدارة، حيث يشغل رئيس مجلس الإدارة في نفس الوقت منصب الرئيس المدير العام للبنك، غير أن هذا التوجه بدأ يتغير ابتداءً من 2021⁵.

¹ نادية فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص 231.

² Talhaoui Farès, Azzaoui Khaled, **Gouvernance et Performance Bancaire, Quelles Relations ? Application au Secteur Bancaire Algerian**, Les Cahiers du Cread, Vol 39, n: 01, 2023, p 44.

³ الأمر رقم 59-75، المؤرخ في 1975/09/26، المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم.

⁴ الأمر رقم 59-75، المادة 611، المادة 612.

⁵ <https://www.ennaharonline.com> /إنهاء-مهام-5-مديري-بنوك-عمومية-وكتاب/ Consulté le: 8/07/2024 à 16: 00.

وهو ما يدل على إرادة السلطات العمومية التوجه نحو حوكمة بنكية حقيقية للرفع من فعالية أداء البنوك العمومية، وفي المقابل يتميز هيكل القيادة في البنوك الخاصة العاملة في الجزائر بالفصل بين منصب رئيس المجلس الإدارة ومنصب المدير العام للبنك، على اعتبار أن هذه البنوك فروع لبنوك أجنبية فإن الفصل بين الوظائف واقع بحكم أنها فروع وليست البنوك الأم.

3. الأعضاء المستقلين: يخضع تعيين الأعضاء المستقلين في مجالس إدارة البنوك التجارية العمومية الجزائرية إلى عملية انتقاء شفافة وموضوعية تشرف عليها وزارة المالية، حيث يتم انتقاء الأعضاء المستقلين والبالغ عددهم ثمانية عشرة عضوا بواقع ثلاثة أعضاء في كل بنك عمومي، تبلغ مدة عهدة الأعضاء المستقلين ثلاثة سنوات، وتخضع مساهمتهم للتقييم بعد انتهاء عهدهم. تسند عملية الانتقاء إلى لجنة مكونة من ثلاثة شخصيات جامعية، تمتاز بالكفاءة المشهود لها في الميادين الاقتصادية والقانونية والمالية وثلاثة إيطارت من وزارة المالية، وتتم عملية الانتقاء أولا من خلال الانتقاء الأولي للمرشحين الذين تتوفر فيهم الشروط الموافقة لإطار مرجعي دقيق يتفق مع المعايير الدولية، وكذلك على تجارب البلدان ذات البيئة الاقتصادية المشابهة لاقتصاد الجزائر، بناءً على معايير الكفاءة والاستقامة وغياب تضارب المصالح (أنظر الملحق رقم 1)، بعد انتهاء عملية الانتقاء للمرشحين للعضوية المستقلة يتم تعيينهم بشكل رسمي خلال الجمعية العامة للبنوك العمومية الجزائرية¹.

بالنسبة لاستقلالية مجالس الإدارة في البنوك الخاصة، فيخضع تعيين الأعضاء المستقلين فيها إلى اللوائح والتنظيمات الداخلية التي تسيير نشاط هذه البنوك، ولا سيما موثيق الحوكمة المعتمدة في دول البنوك الأم.

ثانيا: لجان مجلس الإدارة Board of Directors Committees

هي تلك اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، التي تساعد المجلس في إدارة البنك بفعالية. في الجزائر بالرجوع إلى قانون النقد والقرض والقانون التجاري، على حد علمنا، لم يتطرق المشرع الجزائري لنوع اللجان التي يمكن أن تساعد مجلس الإدارة أو هيئة المداولة، في مهامها أو إلى إجبارية إنشائها على مستوى البنك باستثناء الإشارة إلى لجنة التدقيق في النظام رقم 11-08، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

1. لجنة التدقيق: عرف المشرع الجزائري لجنة التدقيق في المادة الثانية من النظام رقم 11-08²، المؤرخ في 2011/11/28، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية على أنها " لجنة يمكن أن تنشئها هيئة المداولة لتساعدها في ممارسة مهامها. تقوم هيئة المداولة بتحديد تشكيلة ومهام وكيفيات سير لجنة التدقيق والشروط التي يشترك بموجبها محافظو الحسابات أو أي شخص آخر تابع للبنك أو للمؤسسة المالية في أشغال هذه اللجنة. لا يمكن لأعضاء الجهاز التنفيذي أن يكونوا أعضاء في لجنة التدقيق ". رغم أهمية هذه اللجنة، إلا أن هذا النظام لم يلزم مجلس الإدارة بإنشائها، وإنما منح له الحرية في ذلك، والحرية في تحديد تشكيلتها ومهامها وكيفيات سيرها مع وضع شرط وحيد وهو عدم اشتغالها على أعضاء تنفيذيين.

ثالثا: الإدارة التنفيذية في البنك Executive Management

يعين المدراء العامون في البنوك العمومية الجزائرية من طرف وزارة المالية بموجب مرسوم رئاسي بعد موافقة رئيس الجمهورية لعهدته معينة، تتميز البنوك العمومية الجزائرية بازدواجية هيكل التسيير (المدير العام للبنك يشغل في نفس الوقت منصب رئيس مجلس

¹ <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2021-02-11-13-58-26/1775-2024-05/> Consulter le: 24/06/2024 á 13:35.

² النظام رقم 11-08، المؤرخ في 2011/11/28، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47.

الإدارة)، حيث تم التخلي عن هذا المبدأ ابتداءً من سنة 2021، ويدخل هذا الإجراء ضمن تدابير إصلاح وحوكمة البنوك العمومية والتعزيز من كفاءتها وتنافسيتها في السوق البنكي الجزائري¹.

رابعاً: نظام التدقيق والرقابة الداخلية Internal Audit and Control System

أعطى بنك الجزائر أهمية واضحة للرقابة والتدقيق الداخلي على مستوى البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث بادراً إلى إصدار أنظمة بهذا الخصوص وتحديثها بما يتوافق مع متطلبات الساحة البنكية، حيث نسجل في هذا الإطار الأنظمة التالية²:

- النظام رقم 02-03، المؤرخ في 2002/11/14، المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
- النظام رقم 08-11، المؤرخ في 2011/11/28، المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، لذي ألغى أحكام النظام رقم 02-03: يتشكل نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية وفقاً للنظام رقم 08-11، المادة 03 منه، من " مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على وجه الخصوص إلى ضمان ما يلي بشكل مستمر: التحكم في النشاطات، السير الجيد للعمليات الداخلية، الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر التشغيلية، احترام الإجراءات الداخلية، المطابقة مع الأنظمة والقوانين، الشفافية ومتابعة العمليات البنكية، موثوقية المعلومة المالية، الحفاظ على الأصول، الاستعمال الفعال للموارد". يجب أن تتمتع وظيفة التدقيق والرقابة الداخلية بالاستقلالية التنظيمية داخل البنك، حيث لا بد من الفصل بين الأجهزة المكلفة بالرقابة وبين الوحدات التشغيلية، وهذا عن طريق إلحاقها بتسلسل هرمي مختلف عن هذه الوحدات إلى مستوى عال بشكل كاف³.

خامساً: هيكل الملكية Ownership Structure

يخضع التمييز بين طبيعة البنوك لعدة معايير، فمن حيث الجنسية نميز بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية، ومن حيث التبعية نجد البنوك الأم وفروع البنوك، ولعل أهم وأشمل معيار هو ملكية رأس المال البنك، حيث بالرجوع إلى الأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقروض، لم يتطرق القانون في مواده إلى ما يشير إلى التمييز بين مختلف البنوك المعتمدة من بنك الجزائر فيما تعلق بالعمليات التي تمارسها البنوك، وعليه يمكن القول إن هذه التصنيفات كلها تصدق على واقع البنوك العاملة في الجزائر⁴.

ينشر بنك الجزائر خلال كل سنة في الجريدة الرسمية قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة من قبله، بحلول سنة 2022، وبعد سحب رخصة ممارسة النشاط البنكي من بنك كريدي أجريكول (CA-CIB)، ومنح رخصة ممارسة النشاط البنكي لبنك الإسكان الوطني، أصبح عدد البنوك التجارية العاملة في الجزائر 20 بنك⁵ وهي:

¹ <https://www.ennaharonline.com> /إنهاء-مهام-5-مديري-بنوك-عمومية-وكتاب/ Consulté le : 8/07/2024 á 16 :00.

² فياش أمال، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية لتعزيز حوكمة البنوك- دراسة عينة من البنوك في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 84.

³ النظام رقم 08-11، المادة 4.

⁴ العايب عصام، الرقابة على عمليات البنوك في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2019-2020، ص ص 26-27.

⁵ مقرر رقم 01-23، المؤرخة في 2023/01/17، المتضمنة نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 03.

- البنوك التجارية العمومية: هي تلك البنوك المملوكة للدولة وينشط حاليا في الجزائر 7 بنوك تجارية عمومية وهي: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الإسكان الوطني وتستحوذ على ما نسبته 95% من إجمالي الأصول في السوق البنكية الجزائرية¹.
- البنوك الخاصة الأجنبية: هي تلك البنوك التي يمتلك الخواص الأجانب معظم رأس مالها، وينشط في الوقت الحالي في القطاع البنكي الجزائري 12 بنك خاص برأس مال أجنبي 100%، وهي: بنك السلام، سيتي بنك، المؤسسة العربية المصرفية، نتيكسيس، سوسيتي جنرال، البنك العربي، بي. ن بي. باريباس بنك، بنك الخليج، بنك الثقة، بنك الاسكان للتجارة والتمويل، فرنسا بنك، أتش- إس- بي- سي- الجزائر.
- البنوك الخاصة (الشراكة): هي بنوك خاصة بملكية مختلطة في رأس المال ويعد بنك البركة الإسلامي البنك الخاص المختلط الوحيد الذي تأسس بشراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومجموعة دلة البركة (المملكة السعودية)².

سادسا: الإفصاح والشفافية Disclosure and Transparency

يدخل الإفصاح المالي والمحاسبي ضمن القواعد المحاسبية والتصريحات الإحصائية التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر باحترامها وتطبيقها، ويعد من أهم مبادئ الحوكمة البنكية التي تعزز من الشفافية داخل القطاع البنكي، في هذا الإطار نجد أن بنك الجزائر قد حرص على إصدار مجموعة من التشريعات والأنظمة التي تؤكد على ضرورة الإفصاح المالي والمحاسبي وفقا للقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وتمثل في:

– النظام رقم 09-92، المؤرخ في 17/11/1992، المتعلق بإعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

– النظام رقم 09-05، المؤرخ في 23/07/2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها: وفقا للمادة 7 من هذا النظام " يجب على المؤسسات الخاضعة لهذا النظام (بنوك ومؤسسات مالية) أن تنشر كشوفها المالية في الأشهر الستة (6) التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإلزامية". وفقا للمادة 103 من الأمر رقم 03-11، المتعلق بالنقد والقرض، وكما نصت المادة 5 من نفس النظام على أنه " يجب أن يتم إعداد الكشوف المالية وفقا للأسس المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي المشار إليها في النظام رقم 09-04، والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ".

تجدر الإشارة هنا، إلى أن هذا النظام قد ألغى أحكام النظام رقم 09-92، المؤرخ في 17/11/1992، والمتعلق بإعداد ونشر الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية.

ما يمكن ملاحظته أن بنك الجزائر قد نص على إجبارية الإفصاح المحاسبي ومطابقتها لقواعد النظام المحاسبي والمالي الجزائري في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية فقط، دون التطرق إلى وسيلة أخرى للنشر مثل المواقع الإلكترونية لهذه البنوك، والتي عادة تكون متاحة للجميع دون قيود على عكس نشرة الإعلانات القانونية التي تتطلب إشراك رسمي لدى المركز الوطني للسجل التجاري، كما لم يتطرق بنك الجزائر إلى التقرير السنوي لنشاط البنك، الذي يعد إفصاح كامل لا سيما إذا كان يتميز بشموليته

¹ مصطفى مصطفى، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك- مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية- ملتقى دولي بعنوان "اصلاحات النظام البنكي الجزائري"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة يومي 11-12 مارس 2008، 2013، ص 16.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021- التطورات النقدية والاقتصادية للجزائر، 2021، ص 49.

وتغطيته لأي معلومة ذات أثر محسوس ولا يكتفي بالإفصاح عن القوائم المالية فقط بل يتعداه إلى الكشف عن مكونات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومهامها، وكذا مختلف النتائج التي حققها البنك وتركيبه الإدارية التنفيذية... إلخ. يعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم أدوات الاتصال داخل البنك فهو يتيح الوصول السهل للمعلومات للمستفيدين منها بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي في البنك دون إبهام أو تضليل¹.

الفرع الثاني: الآليات الخارجية للحوكمة البنكية الجزائرية

تشكل الآليات الخارجية للحوكمة المعتمدة في النظام البنكي الجزائري من توليفة متنوعة من الآليات، والتي تستند على خصوصية وأهمية القطاع البنكي الجزائري، وتتمثل في التالي ذكره:

أولاً: محافظ الحسابات الخارجي External Auditor

ألزم المشرع الجزائري البنوك والمؤسسات المالية وكل الفروع الأجنبية العاملة في الجزائر تعيين محافظين اثنين للحسابات على الأقل لمراجعة وتدقيق الحسابات وفقاً للمادة 100 من الأمر رقم 03-11، يتعرض كل مخالف لهذا التنظيم إلى عقوبات إلى غاية سحب الاعتماد. يتكفل محافظ الحسابات المعين من طرف البنك في إطار عمله الرقابي بمهام عديدة، ومنها المصادقة على صحة وانتظام الحسابات السنوية ومدى مطابقتها لنتائج عمليات السنوات السابقة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات البنك، ويتوج عمله بتقرير يتضمن إبداء رأيه حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس إدارة البنك ومجلس المدراء التنفيذيين. لا بد من الإشارة هنا، إلى أن المشرع الجزائري قد أخضع محافظي الحسابات إلى رقابة اللجنة البنكية التي يمكن لها أن تسلب عليهم عقوبات منصوص عليهم قانوناً، في حالة الإخلال بالتزاماتهم الرقابية المنصوص عليها قانوناً دون الإخلال بالمتابعات التأديبية والجزائية².

إضافة إلى هذه المهام، بالرجوع إلى المادة 101 من الأمر رقم 03-11، المذكور أعلاه، فإنه يتعين على محافظي الحسابات المعينين في البنوك إضافة إلى التزاماتهم القانونية، القيام بما يلي:

- ✓ إعلام محافظ بنك الجزائر بشكل فوري عند تسجيل أي مخالفة تقوم بها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم طبقاً لهذا الأمر وجميع النصوص التنظيمية المتخذة بموجب أحكامه؛
- ✓ تقديم تقرير خاص حول عملية الرقابة التي قاموا بها خلال كل أربعة أشهر ابتداءً من تاريخ قفل كل سنة مالية؛
- ✓ تقديم تقرير للجمعية العامة للمساهمين حول منح البنك/مؤسسة مالية أي تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، أما بالنسبة لفروع البنوك أو المؤسسات المالية الأجنبية فيقدم إلى ممثلهم في الجزائر.

يعين محافظ الحسابات على مستوى البنك من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، وهذا من طرف الجمعية للمساهمين أو الجهاز المكلف بالمداوالات وهذا بعد موافقتها كتابياً على دفتر الشروط المعد من طرف البنك، وتحدد عهده بمدة 3 سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة فقط ولا يمكن للبنك اعتماد محافظ حسابات لعهدتين متتاليتين إلا بعد مرور 3 سنوات³، ووفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 11-32، المتضمن كليات تعيين محافظي الحسابات على أساس دفتر الشروط، يتم انتقاء

¹ دادة دليلة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قاصدي مرباح، ورقة، 2012-2013، ص 64.

² ربيح، مرجع سبق ذكره، ص 477.

³ القانون رقم 10-01، المادة 27.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 11-32، المؤرخ في 27/01/2011، المتعلق بتعيين محافظي الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 7.

أفضل العروض المقدمة من طرف لجنة تعين على مستوى المؤسسة محل التدقيق، على ألا يقل عدد العروض المتنافسة عن 3 مهنيين مزومع تعيينهم، ويجب على محافظ الحسابات الذي تم انتقاؤه تقديم رسالة قبول العهدة في أجل أقصاه 8 أيام من تاريخ وصل استلام تبليغ تعيينه.

ثانيا: القوانين والتنظيمات **Laws and Regulations**

تعد من أهم الآليات الخارجية للحوكمة في البنوك، وتتضمن مجموعة القوانين والتشريعات المنضمة للنشاط البنكي، وتتمثل في القانون النقدي والبنكي، الأنظمة واللوائح الصادرة عن بنك الجزائر، المعايير الاحترازية، نظام التأمين على الودائع... إلخ.

ثالثا: الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية **ABEF**

هي جمعية مهنية وطنية تأسست بموجب قانون النقد والقرض 90-10، تعد ممثل وحيد وحصري لخدمة مصالح القطاع البنكي اتجاه السلطات العمومية (وزارة المالية، بنك الجزائر)، وتشكل إطار هام للتشاور والحوار في سبيل تطوير وعصرنة المهنة، كما تساهم لخلق توافق في الآراء بين البنوك لتحديد القواعد والأخلاقيات التي تنظم المهنة، وتسهر أيضا على تطبيقها واحترامها¹.

رابعا: السوق المالي **SGVB**

ظهرت فكرت تأسيس بورصة الجزائر أو ما يعرف بسوق القيم المنقولة أول مرة في المرسوم رقم 90-101، في 1990/03/27، الذي تطرق إلى تجميد الديون المترتبة على الخزينة وإمكانية تحويلها إلى قيم منقولة، ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 93-10، المؤرخ في 23 ماي 1993، الذي نص على إنشاء بورصة للقيم المتداولة مقرها الجزائر، وتعتبر المكان الوحيد الذي يتم فيه عقد صفقات بيع وشراء الأسهم والسندات المصدرة من الحكومة وشركات المساهمة.

المطلب الرابع: تحليل مؤشرات الصلابة المالية في القطاع البنكي الجزائري

يشكل استقرار القطاع البنكي الجزائري أحد الأهداف الرئيسة لبنك الجزائر، لهذا يحرص دائما على ضمان اتخاذ مختلف التدابير والإجراءات التي تستهدف بشكل أساسي توسيع دوره في دعم الاستقرار المالي والبنكي، والمساهمة في تعزيز السياسة الاحترازية الجزئية والكلية، بما يواكب المتطلبات الدولية في مجال تعزيز السيولة والرفع من كفاية رأس المال وتحسين جودته وإدارة فعالة لمخاطر الائتمان ويراعي خصوصية الجهاز البنكي وطبيعتها، خلال هذا المطلب سوف يقتصر تحليلنا على تطور مؤشر السيولة ومؤشر الملاءة البنكية وتطور جودة محفظة القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2014-2022، نظرا لعدم توفر الإحصائيات الخاصة بسنوات 2012 و 2013.

الفرع الأول: تحليل تطور مؤشرات سيولة القطاع البنكي الجزائري

لا تزال البنوك العمومية الجزائرية تهيمن على الساحة البنكية الجزائرية، حيث تشكل أصولها الإجمالية ما يفوق 87% من إجمالي أصول القطاع البنكي الجزائري². عند عرض وتحليل تطور سيولة القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2014-2022، سوف نعتمد على نسبتين أساسيين لقياس سيولة القطاع البنكي الجزائري (البنوك العمومية، البنوك الخاصة)، وتمثل في:

➤ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

➤ نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل.

¹ <https://veille-entreprise.com/abef/ar/تعريف-الجمعية-المهنية-للبنوك-والمؤسسات-المالية/> Consulté le: 15/05/2024, à 22:30.

² بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 60.

جدول رقم (7.1): تطور سيولة القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2014-2022

المؤشرات معبر عنها بالنسبة المئوية %									
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
البنوك التجارية العمومية									
40,45	35,93	10,34	14,21	18,43	21,88	22,66	25,85	37,04	الأصول السائلة إجمالي الأصول
115,57	110,16	31,54	42,24	46,30	52,17	58,84	60,20	83,41	الأصول السائلة الخصوم قصيرة الأجل
البنوك التجارية الخاصة									
37,88	36,29	30,29	27,31	28,52	33,11	29,11	35,87	43,95	الأصول السائلة إجمالي الأصول
73,80	68,90	59,46	52,45	52,61	60,58	56,26	69,79	75,38	الأصول السائلة الخصوم قصيرة الأجل
القطاع البنكي الجزائري									
40,22	35,98	13,11	15,97	19,84	23,51	23,52	27,14	37,96	الأصول السائلة إجمالي الأصول
108,53	102,06	37,14	44,23	47,45	53,70	58,39	61,64	82,06	الأصول السائلة الخصوم قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر- التطورات النقدية والاقتصادية خلال الفترة 2014-2022.

من خلال الجدول رقم (7.1)، نلاحظ أنه ابتداءً من سنة 2015، اتجهت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل نحو الانخفاض على نحو متواصل وملحوظ، والذي بلغ أقصاه في سنة 2020، ثم ابتداءً من سنة 2021، ورغم الأزمة الصحية (كوفيد-19)، وتخفيض بنك الجزائر لبعض متطلبات السيولة، التي تدخل ضمن إجراءات التخفيف من تدابير المعايير الاحترازية بسبب الجائحة، إلا أن نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل شهدت ارتفاعا كبيرا في مقابل ارتفاع طفيف لنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، واستمرت هذه الارتفاعات خلال سنة 2022 لكن بمعدلات ضعيفة.

الفرع الثاني: تحليل تطور مؤشرات القروض المتعثرة ومؤناتها للقطاع البنكي الجزائري

في هذا العنصر، سوف نقوم بعرض تطور جودة محفظة البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022، بالاعتماد على ثلاث معدلات أساسية للمستحقات غير الناجعة ومخصصاتها، وتتمثل في:

- معدل (NPL-FP) = القروض المتعثرة خالية من مؤونات رأس المال الخاص القانوني.
- معدل المستحقات المتعثرة (NPL) = المستحقات غير المحصلة / إجمالي المستحقات.
- معدل مؤونات المستحقات المتعثرة (NPL) = مؤونات المستحقات المتعثرة / إجمالي المؤونات.

لتحليل مؤشرات القروض المتعثرة ومؤونتها على مستوى القطاع البنكي الجزائري ككل خلال الفترة 2014-2022، سوف نعتمد على معدلين فقط، معدل المستحقات المتعثرة (NPL)، ومعدل مؤونات المستحقات المتعثرة.

جدول رقم (8.1): تطور مؤشرات المستحقات المتعثرة ومؤونتها خلال الفترة 2014-2022

المؤشرات معبر عنها بالنسبة المؤوية %									
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
البنوك التجارية العمومية									
65,64	67,42	69,20	60,75	46,62	40,80	39,98	29,63	27,65	القروض المتعثرة خالية من المؤونات رأس المال الخاص القانوني
21,35	21,06	17,17	15,60	13,98	13,71	12,58	9,91	10,06	معدل المستحقات المتعثرة
48,65	47,53	44,85	45,88	49,59	52,43	55,40	61,05	64,04	معدل مؤونات المستحقات المتعثرة
البنوك الخاصة									
10,46	13,25	13,97	14,56	13,37	16,19	16,63	15,78	14,47	القروض المتعثرة خالية من المؤونات رأس المال الخاص القانوني
9,11	9,63	9,66	8,19	7,11	7,79	8,55	8,63	8,53	معدل المستحقات المتعثرة
71,69	67,14	65,24	58,69	57,27	50,58	46,26	45,34	44,96	معدل مؤونات المستحقات المتعثرة
القطاع البنكي الجزائري									
56,24	58,15	59,56	39,35	40,79	36,42	35	26,47	24,41	القروض المتعثرة خالية من المؤونات رأس المال الخاص القانوني
19,86	19,64	16,36	12,70	13,13	12,96	12,09	9,77	9,88	معدل المستحقات المتعثرة
49,94	48,73	46,14	46,69	50,12	52,28	54,62	59,93	62,13	معدل مؤونات المستحقات المتعثرة

المصدر: من إعداد الطالب، اعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر - التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر خلال الفترة 2014-2022.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8.1)، أن معدل المستحقات (القروض) المتعثرة قد اتخذ منحى تصاعدي ابتداءً من سنة 2015 لكن بمعدلات متباطئة ليستقر هذه الارتفاع عند معدل 12,70 % في سنة 2019، ثم يعود ليرتفع بشكل مضطرب خلال سنتي 2020، 2021، إلا أن وتيرة نمو هذه المستحقات المتعثرة تراجعت نهاية سنة 2022 مقارنة بسنة 2021. في المقابل نجد أن معدل مؤونات المستحقات المتعثرة قد اتخذ منحى تنازلي ابتداءً من سنة 2014 إلى أن بلغ أدنى مستوى له سنة 2020 بمعدل 46,14 %، ليرتفع هذا المعدل مجدد خلال السنوات 2021 و 2022، وهو ما حقق للقطاع البنكي الجزائري تغطية أفضل للقروض المتعثرة بنسبة 50 %¹، ويرجع ارتفاع معدل المستحقات المتعثرة في القطاع البنكي الجزائري إلى ارتفاع القروض غير المحصلة لمشاريع أنظمة دعم التشغيل (Ansej, Anade, Cnac, Angem) المقدمة من طرف البنوك العمومية بشكل كبير مقارنة بالبنوك الأجنبية، التي تعتمد مقارنة تجارية واقتصادية بحثة قائمة على تحقيق الأرباح والحد من المخاطر الائتمانية.

¹ بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 65.

الفرع الثالث: تحليل تطور مؤشرات ملاءة القطاع البنكي الجزائري

ابتداءً من سنة 2014، أصبحت البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تخضع للنظام رقم 14-101¹، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والذي ألزمها باحترام الحد الأدنى للملاءة البنكية القاعدية بنسبة 7% والحد الأدنى للملاءة البنكية الكلية بنسبة 9%، كما فرض عليها تكوين "وسادة أمان" تتكون من الأموال الخاصة القاعدية تغطي ما نسبته 2,5% من المخاطر البنكية المرجحة.

ساهم برنامج إعادة تمويل البنوك العمومية²، الذي جرى إغلاقه في سنة 2022، في تكريس وضعية مريحة ومستقرة لملاءة البنوك وسيولتها، رغم تخفيض بنك الجزائر للتدابير الاحترازية إلى مستويات دنيا خلال سنتي 2020-2021، بسبب جائحة (كوفيد-19)³، وعليه سوف نعتمد في تحليلنا لتطور الملاءة في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2014-2022 على مؤشرين رئيسيين وهما:

📊 مؤشر الملاءة الكلية = رؤوس الأموال الخاصة القانونية / مجموع المخاطر البنكية.

📊 مؤشر الملاءة الكلية القاعدية = رؤوس الأموال الخاصة القاعدية / مجموع المخاطر البنكية.

الجدول رقم (9.1): تطور مؤشرات الملاءة البنكية في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2014-2022

المؤشرات معبر عنها بالنسبة المئوية %									
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
البنوك التجارية العمومية									
21,04	22,21	18,95	17,81	19,24	19,58	18,38	17,75	14,71	مؤشر الملاءة الكلية
17,56	17,60	14,58	13,47	14,43	14,33	15,42	14,64	11,65	مؤشر الملاءة القاعدية (المحور الأول)
البنوك التجارية الخاصة									
19,33	19,06	20,29	18,90	18,20	18,92	20,32	20,99	20,40	مؤشر الملاءة الكلية
18,52	18,24	19,46	18,17	17,43	18,14	16,64	20,26	19,68	مؤشر الملاءة القاعدية (المحور الأول)
القطاع البنكي الجزائري									
21,53	21,60	19,17	17,99	19,05	19,45	18,75	18,40	15,79	مؤشر الملاءة الكلية
17,74	17,72	15,38	14,26	14,98	15,03	16,25	15,76	13,18	مؤشر الملاءة القاعدية (المحور الأول)

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر-التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر خلال الفترة 2014-2022.

من خلال الجدول رقم (9.1)، نلاحظ أن كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة تسجل باستمرار معدلات مرتفعة للملاءة الكلية والملاءة القاعدية عن المستويات التنظيمية المطلوبة (9%، 7%) على التوالي، استجابة لمتطلبات لجنة بازل 3، قامت هذه البنوك بتحسين جودة ونوعية رؤوس الأموال الخاصة خاصة خلال الفترة من 2014 إلى 2018، بالنسبة للبنوك العمومية شهدت انخفاضاً طفيفاً في كل من نسبة الملاءة الكلية بـ 1,43% في سنة 2019، ونسبة الملاءة القاعدية بـ 0,96%.

¹ النظام رقم 14-01، المواد 2،3،4،5.

² النظام رقم 02-2021، الصادر بتاريخ 10/06/2021، المتعلق ببرنامج إعادة التمويل الخاص.

³ بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.64.

مع ذلك، استمرت معدلات الملاءة الكلية والملاءة القاعدية في الارتفاع بمستويات ملحوظة خلال السنوات 2020، 2021، 2022 في البنوك العمومية الجزائرية.

في المقابل نجد أن الانخفاض في نسب كل من الملاءة الكلية والملاءة القاعدية بالنسبة للبنوك الخاصة كان خلال سنة 2021 بما نسبته 1,23% للملاءة الكلية و 1,22% للملاءة القاعدية، مع تسجيل تحسن طفيف خلال سنة 2022.

بالنسبة لوضعية الإجمالية للقطاع البنكي الجزائري، نلاحظ أن مؤشرات الملاءة الكلية والملاءة القاعدية تتجاوز بكثير الحد التنظيمي الأدنى المنصوص عليه، سجل مؤشر الملاءة الكلية نمو مستمر إلى غاية 2019، أين شهد تراجعا ب 1,06%، في حين سجل مؤشر الملاءة القاعدية انخفاضا لثلاثة سنوات متتالية 2017، 2018، 2019، ليرتفع مجدد ابتداءً من 2020، ويرجع التحسن الطفيف في هذه المؤشرات خلال السنوات 2020، 2021، 2022، إلى الزيادات في رؤوس الأموال القاعدية والتي ترتبط برفع بعض البنوك لرؤوس أموالها، وتحسن نتائجها المسجلة خلال هذه السنوات.

خلاصة الفصل

تعد المخاطر البنكية من أهم التحديات التي تواجهها البنوك التجارية في الصناعة البنكية، سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد الدولي، فمنها ما هو مرتبط بطبيعة الوظيفة البنكية (توظيف أموال الجمهور والمؤسسات)، وتؤثر على هيكل الميزانية بشكل مباشر وهي المخاطر المالية (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر الملاءة البنكية... إلخ)، ومنها ما يصنف على أنه من مخاطر الأعمال (المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، مخاطر الامتثال، المخاطر التكنولوجية، المخاطر الإستراتيجية... إلخ). هذا التنوع في المخاطر البنكية، يتطلب وجود رؤية واضحة وسياسة فعالة، يتبناها متخذي القرار في البنك (مجلس الإدارة، الإدارة العليا) داخل البنك، تركز على أنظمة رقابة وآليات حوكمة بنكية، استمدت معاييرها ومبادئها من مقررات لجنة بازل للرقابة البنكية (1،2،3)، ومبادئ حوكمة المؤسسات البنكية 2015 (آخر نسخة محدثة)، كإطار تنظيمي داعم للإدارة السليمة للمخاطر البنكية.

الحوكمة البنكية كنظام متكامل، يتكون من آليات داخلية (مجلس الإدارة، لجان المجلس، التدقيق الداخلي، هيكل الملكية، الإفصاح والشفافية)، وآليات خارجية (التدقيق الخارجي، القوانين والتشريعات، السوق المالي، سوق المديرين التنفيذيين... إلخ)، متفاعلة فيما بينها بما يحد من المخاطر البنكية، ويضمن استقرار البنك واستمراره في النشاط البنكي، فضلا عن حماية مصالح جميع الأطراف الفاعلة في البنك (الداخلية والخارجية)، وهو ما يحقق الاستقرار على مستوى القطاع البنكي ثم الاقتصاد ككل.

بادرت الجزائر في مطلع التسعينيات من القرن الحالي، إلى تبني سلسلة إصلاحات نقدية ومالية، مساندة لتحويلات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري وتوجهه نحو خيار اقتصاد السوق الحر، هذا التحرر والانفتاح افرز تنوعا في هيكلية القطاع البنكي الجزائري (بنوك عمومية، بنوك خاصة وطنية، بنوك خاصة أجنبية، بنوك خاصة مختلطة).

رغم جهود الإصلاح والتطوير على مستوى القطاع البنكي الجزائري، إلا أنه تعرض لأزمات تعثر على مستوى البنوك الخاصة وقضايا فساد واختلاس على مستوى البنوك العمومية، هددت استقراره، وهو ما تتطلب تعديلات وتحديثات للمنظومة القانونية والتنظيمية المنظمة للنشاط البنكي، واستحداث آليات لتعزيز الرقابة البنكية، ودعم الالتزام بمبادئ الحوكمة البنكية وتفعيل آلياتها المختلفة في إدارة المخاطر البنكية والحد من آثارها.

الفصل الثاني

التأصيل العلمي حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية

تمهيد

اكتسب موضوع حوكمة البنوك في العقود الأخيرة، أهمية واضحة في مختلف الأدبيات الاقتصادية والمالية، نظرا لدورها الفعال في إرساء الاستقرار المالي، وتعزيز أداء البنوك والحد من الأزمات وإدارة فعالة للمخاطر البنكية. في هذه الدراسة فحسنا، وحللنا العديد من الأدبيات التطبيقية الأجنبية والمحلية، حاولنا من خلال هذا التنوع في بيئات تلك الأدبيات ضبط الفجوة البحثية وتطوير نموذج قياسي لاختبار فرضيات الدراسة. يتضمن هذا الفصل مبحثين. سوف نعرض في المبحث الأول الأدبيات التطبيقية حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية، الذي يتضمن بدوره مطلبين. يحوي المطلب الأول الأدبيات التطبيقية الأجنبية، أما المطلب الثاني فيحوي الأدبيات التطبيقية المحلية، وفي المبحث الثاني سنناقش ونحلل الأدبيات التطبيقية في المطلب الأول، في حين سنتطرق في المطلب الثاني إلى عرض الغرض من الدراسة الحالية، وأوجه الاختلاف والتشابه بينها وبين مختلف الأدبيات التطبيقية السابقة، وحصر القيمة المضافة التي سوف يتم تحقيقها من خلال هذه الدراسة.

المبحث الأول: عرض الأدبيات التطبيقية حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية

خلال هذا المبحث سوف نعرض الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع دراستنا الحالية، التي أتاحت لنا في حدود اطلاعنا، حيث اعتمدنا على معيار البيئة الاقتصادية، معتمدون على التوزيع الجغرافي لعينة تلك الأدبيات: أدبيات أجنبية، التي بدورها تضم ثلاث بيئات: أدبيات إفريقية، أدبيات آسيوية، أدبيات غربية وأدبيات محلية (بيئة جزائرية)، من أجل تتبع تطور أساليب ومنهجيات معالجة موضوع الدراسة، وحصر أهم متغيراتها وضبط الفجوة البحثية بدقة، سنعرض هذه الأدبيات وفق التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث حسب كل بيئة.

المطلب الأول: الأدبيات الأجنبية حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية

تتضمن الأدبيات الأجنبية (غير المحلية) العديد من الدراسات، والتي تم تصنيفها وفق بيئات إقتصادية مختلفة كما يلي: أدبيات إفريقية، أدبيات آسيوية وأدبيات غربية.

الفرع الأول: الأدبيات التطبيقية الإفريقية

دراسة (Dannon,2010)¹: اقترحت هذه الدراسة تحليلاً للعلاقة بين الآليات الداخلية للحوكمة والمخاطر البنكية في البنوك الإفريقية. تم التطبيق على عينة من 50 بنك تجاري ناشط في منطقة الإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) خلال الفترة 1996-2007. لاختبار فرضيات الدراسة وتقدير النموذج القياسي، اعتمد الباحث على تحليل بيانات البانك، حيث تضمن النموذج القياسي للدراسة المتغيرات التالية: آليات الحوكمة الداخلية (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، نسبة الأعضاء الأجانب في مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء ممثلي المستثمرين المؤسسيين، نسبة الأعضاء ممثلي الدولة) كمتغيرات مستقلة والمخاطر المالية (خطر عدم الملاءة، خطر الائتمان) كمتغيرات تابعة، أما متغيرات التحكم فقد تمثلت في: نسبة كفاية رأس المال، حجم البنك، عمر البنك. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ طبيعة وهيكل الملكية ليس لها أي أثر معنوي على خطر عدم الملاءة في البنوك الإفريقية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من كفاية رأس المال، حجم البنك، أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الدولة على خطر عدم الملاءة في البنوك الإفريقية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من عمر البنك، حجم مجلس الإدارة على خطر عدم الملاءة في البنوك الإفريقية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الملكية العمومية للبنك، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، نسبة كفاية رأس المال، عمر البنك على خطر الائتمان في البنوك الإفريقية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من الملكية الأجنبية للبنك، حجم مجلس الإدارة، أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الدولة، حجم البنك على خطر الائتمان في البنوك الإفريقية.

دراسة (Boudriga & al,2011)²: الهدف من هذه الورقة البحثية هو دراسة أثر آليات الحوكمة البنكية الداخلية

على خطر الائتمان في البنوك التونسية. تم التطبيق على عينة من 10 بنوك تجارية مدرجة في بورصة تونس خلال الفترة 1998-2006. تم استخدام تحليل بيانات البانك في اختبار الفرضيات وتقدير النموذج القياسي الذي تضمن المتغيرات التالية:

¹ Pascal Hodonou Dannon, **Mécanismes Internes De Gouvernance Bancaire et Risques Financiers dans la Zone UEMOA**, Séminaire GRANEM, les banques de la zone UEMOA, université de Bénin, juin 2010.

² Abdelkader Boudriga ,Sana Jellouli ,Chokri Mamoghli, **Caractéristiques du Conseil d'Administration, Qualité d'Audit et Risque de Crédit : Cas Banques Tunisienne**, Revue Tunisienne de Banque de Finance & de Gouvernance, 2011.

- آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، عدد الأعضاء ممثلي الدولة، نسبة الأعضاء ممثلي المستثمرين المؤسسيين، نسبة الأعضاء الخواص (أفراد، عائلة) في مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء التابعين للمساهم الرئيس في مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء ممثلي الأجانب في مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي) كمتغيرات مستقلة، وخطر الائتمان كمتغير تابع، واستخدام (حجم البنك، الخصوصية، مؤشر التنوع) كمتغيرات تحكم. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لحجم مجلس الإدارة، وأثر سلبي ومعنوي لكل من الأعضاء الممثلين للدولة، ممثلي الشركات القابضة للبنك في مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك التونسية.
 - ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من وجود أعضاء أجنبية، وجود ممثلين للمستثمرين المؤسسيين في مجلس إدارة البنوك الخاصة على خطر الائتمان في البنوك التونسية.
 - ✓ عدم وجود أثر معنوي لوظيفة التدقيق الداخلي على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

دراسة (Salhi & Boujelbene, 2012)¹: في هذه الدراسة تم التركيز على دراسة أثر آليات الحوكمة الداخلية على خطر الائتمان في البنوك التونسية. بالتطبيق على عينة من 10 بنوك تجارية خلال المدة 2002-2009. اعتمد الباحثان على تحليل بيانات البانك في اختبار فرضيات الدراسة وتقدير النموذج القياسي، تم استخدام آليات الحوكمة الداخلية (تركيز رأس المال، نسبة الأعضاء الأجانب في مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء ممثلي الدولة في مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء المستثمرين المؤسسيين، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي) كمتغيرات مستقلة في النموذج القياسي المقترح، والمخاطر البنكية كمتغيرات تابعة، والتي تم قياسها بثلاثة نسب لخطر الائتمان (نسبة الانحراف المعياري لنسبة العائد على الأصول، نسبة المخصصات إلى إجمالي الائتمان، نسبة الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية)، واستخدام حجم البنك كمتغير تحكم. خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة وهي:

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من نسبة الأعضاء ممثلي المستثمرين المؤسسيين في مجلس الإدارة، تركيز رأس المال، حجم البنك، نسبة الأعضاء الأجانب في مجلس الإدارة على المخاطر في البنوك التونسية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء ممثلي الدولة في مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء الأجانب في مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي على المخاطر في البنوك التونسية.

دراسة (Ayalew & Zelek, 2014)²: ألفت الدراسة الضوء على أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية الأثيوبية. تم التطبيق على عينة من 9 بنوك أثيوبية خلال الفترة 2005-2011. تم استخدام أسلوب تحليل بيانات البانك في اختبار الفرضيات، وتقدير النموذج القياسي الملائم، حيث المتغيرات التالية: آليات الحوكمة (حجم البنك، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، طبيعة الملكية، كفاءة الإدارة، تنظيمات ولوائح البنك المركزي) كمتغيرات مستقلة، والمخاطر البنكية (خطر السيولة، خطر الائتمان) كمتغيرات تابعة، ومعدل التضخم كمتغير تحكم. توصلت الدراسة إلى التالي:

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي للتنظيمات وتشريعات البنك المركزي على خطر السيولة، وخطر الائتمان في البنوك الأثيوبية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكفاءة الإدارة على خطر الائتمان، وخطر السيولة في البنوك الأثيوبية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لآلية دور المودعين على خطر السيولة، دون تأثيرها على خطر الائتمان في البنوك الأثيوبية.

¹ Bassam Salhi, Younes Boujelbene, **Effect of the Internal Banking Mechanisms of Governance on The Risk taking by the Tunisian Banks**, International Journal of Economics, Finance and Management, Vol:1, N:1,2012.

² Sewale Abate Ayalew, Girma Zelek, **The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Risk Management Evidence from Commercial Banks in Ethiopia**, Journal of Banking and Financial Research, Vol:1, N: 2,2014.

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لوتيرة اجتماعات مجلس الإدارة على خطر الائتمان، وخطر السيولة في البنوك الأثيوبية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لحجم البنك على خطر الائتمان في البنوك الأثيوبية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي للتضخم على خطر الائتمان في البنوك الأثيوبية.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لحجم البنك والتضخم على خطر السيولة في البنوك الأثيوبية.

دراسة (El-Masry & al,2016)¹: بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الآليات الداخلية للحوكمة وإدارة المخاطر

في البنوك الخليجية. تم التطبيق على عينة مكونة من 90 بنكا عامل في القطاع البنكي الخليجي خلال الفترة 2003-2012. باستخدام تحليل بيانات البانل، تم اختبار فرضيات الدراسة، وتقدير النموذج قياسي الذي تضمن المتغيرات التالية: آليات الحوكمة (ازدواجية منصب المدير التنفيذي، حجم مجلس الإدارة، التناوب على منصب المدير التنفيذي، نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وجود لجنة التدقيق، وجود لجنة للمخاطر، التنوع في مجلس الإدارة، الملكية الحكومية للبنك) كمتغيرات مستقلة، وإدارة المخاطر البنكية كمتغير تابع، حيث تم اختيار نسبتين لخطر الائتمان للتعبير عن إدارة المخاطر البنكية وهما: نسبة القروض المتعثرة (NPL)، ونسبة كفاية رأس المال (CAR)، أما متغيرات التحكم فقد تم استخدام: حجم البنك، نوع البنك (تجاري أو إسلامي)، الأزمة المالية (قبل سنة 2008 وبعدها)، نسبة العائد على الأصول. توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- النموذج الأول: أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية (نسبة NPL):

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من حجم مجلس الإدارة ولجنة المخاطر على إدارة المخاطر في البنوك الخليجية.
- ✓ عدم وجود أثر ومعنوي لنسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة على إدارة المخاطر في البنوك الخليجية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من لجنة التدقيق والملكية الحكومية للبنك على إدارة المخاطر في البنوك الخليجية.

- النموذج الثاني: أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية (نسبة CAR):

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من ازدواجية منصب المدير التنفيذي، وجود لجنة المخاطر على إدارة المخاطر في البنوك الخليجية.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لكل من نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وجود لجنة التدقيق، نوع البنك على إدارة المخاطر في البنوك الخليجية.

- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الملكية الحكومية للبنك ونوع البنك على إدارة المخاطر في البنوك الخليجية.

دراسة (Boussada & Labroune,2016)²: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر آليات الحوكمة الداخلية

على إدارة خطر الائتمان في البنوك التونسية، بالتطبيق على عينة مكونة من 10 بنوك مدرجة في بورصة تونس خلال الفترة 1998-2009. استخدم الباحثان تحليل بيانات البانل في تقدير النموذج القياسي، واختبار فرضيات الدراسة، حيث تضمن النموذج المقترح المتغيرات التالية: آليات الحوكمة (تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة، أعضاء ممثلي الدولة في مجلس الإدارة، أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، الأعضاء ممثلي الأجانب، الأعضاء ممثلي المستثمرين المؤسسين في مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي) كمتغيرات مستقلة، وخطر الائتمان كمتغير تابع، والمعبر عنه (بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض)، وحجم البنك كمتغير تحكم. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

¹ Ahmed A. El-Masry, Tarek Abdelfattah, Ehab Elbahar, **Corporate Governance and Management Risk in GCC Banks**, Corporate Ownership and Control Journal, Vol :13, N: 3, 2016.

² Rim Boussada, Danial Labroune, **Gouvernance Bancaire et Risque de Crédit : Cas des Banques Tunisiens**, La Revue du Financier, Vol. 37, 2016.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة، أعضاء ممثلين للدولة في مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، حجم البنك على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

✓ عدم وجود أثر معنوي لكل من وجود أعضاء ممثلين للأجانب، وجود أعضاء ممثلين للمستثمرين المؤسسين في مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

دراسة (صايم، 2017)¹: في هذه الدراسة، سعت الباحثة إلى دراسة أثر آليات الحوكمة على إدارة خطر السيولة في

البنوك المصرية. لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، قامت الباحثة أولاً بتحليل المؤشرات المتعلقة بإدارة خطر السيولة مع تحليل مدى تطبيق البنوك المصرية لآليات الحوكمة البنكية، ثانياً استخدام أداة الاستبانة في جمع بيانات الدراسة من عينة قصدية مكونة من موظفي إدارة المخاطر في البنوك المصرية موزعة على 10 بنوك تجارية مدرجة في بورصة مصر. تضمن النموذج المقترح للدراسة المتغيرات التالية: آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، عدد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، مؤشر الشفافية) كمتغيرات مستقلة، والتي تم قياسها من خلال محاور الاستبانة، وخطر السيولة كمتغير تابع والذي تم قياسه باستخدام خمس نسب لخطر السيولة، وثلاثة نسب للربحية. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وخطر السيولة (نسب السيولة، نسب الربحية)، ووجود علاقة إيجابية مع نسبة (تكلفة الودائع على عائد الإقراض) في البنوك المصرية.

✓ وجود علاقة إيجابية ومعنوية لعدد الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وخطر السيولة (نسب الربحية)، وعلاقة عكسية مع نسبتين لخطر السيولة في البنوك المصرية.

✓ وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي وخطر السيولة (نسب السيولة، نسب الربحية) في البنوك المصرية.

✓ وجود علاقة إيجابية بين مؤشر الشفافية وخطر السيولة (نسب الربحية)، ونسبة السيولة (الأصول المتداولة-الخصوم المتداولة / الخصوم المتداولة) في البنوك المصرية.

دراسة (Essingone, 2017)²: اهتم الباحث في هذه الدراسة بدراسة أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية.

بالتطبيق على عينة من 9 بنوك مدرجة في البورصة الإقليمية لدول غرب إفريقيا خلال المدة 2006-2015. استخدم الباحث نموذج المعادلة الهيكلية مع المتغيرات الكامنة (غير القابلة للملاحظة) في اختبار فرضيات الدراسة، لتقدير نماذج الدراسة تم الاعتماد على أسلوب المربعات الصغرى الجزئية (PLS)، وتضمن النموذج القياسي للدراسة المتغيرات التالية: آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، استقلالية مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وجود لجنة التدقيق) كمتغيرات مستقلة، والمخاطر البنكية (الخطر الاقتصادي، خطر الائتمان، خطر السيولة، الخطر التشغيلي، خطر الامتثال) كمتغيرات تابعة، وحجم البنك ودرجة التركيز في القطاع البنكي كمتغيرات تحكم. أظهرت الدراسة القياسية النتائج التالية:

¹ دينا عبد الحكيم صايم، أثر آليات الحوكمة على خطر السيولة- دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي بمصر، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق كلية التجارة، المجلد 39، العدد 1، 2017.

² Hervé Ndoume Essingone, **Gouvernance et Risques Bancaires : une étude de l'impact du Conseil d'Administration sur les risques des banques cotées à la BRVM**, Revue Cedres-Etudes - N°04, Séries Gestion, 2017.

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من عدد اجتماعات مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، حجم البنك على كل من الخطر الاقتصادي، خطر الائتمان، خطر السيولة، الخطر التشغيلي، خطر الامتثال في بنوك منطقة غرب إفريقيا.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لكل من ازدواجية منصب المدير التنفيذي، وجود لجنة التدقيق، درجة التركيز في القطاع البنكي على كل من الخطر الاقتصادي، خطر الائتمان، خطر السيولة، الخطر التشغيلي، خطر الامتثال في بنوك منطقة غرب إفريقيا.

دراسة (Abobakr & Elgiziry, 2017)¹: هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر آليات الحوكمة على

المخاطر البنكية في البنوك المصرية. بالتطبيق على عينة من 27 بنكا مصرية خلال الفترة 2006-2011. استخدم الباحثان تحليل بيانات البنابل في نمذجة العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وجود إناث في مجلس الإدارة، مؤهلات مجلس الإدارة) كمتغيرات مستقلة، والمخاطر المالية (خطر الائتمان، خطر عدم الملاءة، خطر السيولة) كمتغيرات تابعة، واستخدام حجم البنك ومعدل مديونية البنك والأزمة المالية كمتغيرات تحكم. خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على خطر عدم الملاءة وخطر السيولة.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لازدواجية منصب المدير على خطر الائتمان في البنوك المصرية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لوجود نساء في مجلس الإدارة على خطر السيولة، وخطر عدم الملاءة، وأثر إيجابي ومعنوي على خطر الائتمان في البنوك المصرية.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لمؤهلات مجلس الإدارة على خطر السيولة وخطر الائتمان وخطر عدم الملاءة في البنوك المصرية محل الدراسة.

دراسة (لعشوري، 2018)²: في هذه الدراسة حاولت الباحثة دراسة أثر الآليات الداخلية للحوكمة البنكية على الأداء

البنكي وإدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية. تم التطبيق على عينة من 10 بنوك تجارية مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2004-2016. استخدمت الباحثة أسلوب تحليل بيانات البنابل في الجانبي التطبيقي للدراسة، حيث اعتمدت على تحليل الانحدار الخطي المتعدد عند دراستها لأثر آليات الحوكمة الداخلية (استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس، معدل كفاية رأس المال، نسبة المالكين الكبار، نسبة ملكية أكبر مساهم) كمتغيرات مستقلة، والمخاطر البنكية كمتغيرات تابعة، والتي تم التعبير عنها بخطر الائتمان وخطر السيولة، بالنسبة للنموذج الأول، ودراسة تأثير آليات الحوكمة الداخلية على الأداء البنكي، والمعبر عنه بنسبتي (العائد على حقوق الملكية ROE، العائد على الأصول ROA) في النموذج الثاني. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- النموذج الأول: أثر آليات الحوكمة الداخلية على إدارة المخاطر البنكية في البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان:

- ✓ وجود أثر موجب ومعنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على إدارة المخاطر الائتمانية في البنك الأهلي الأردني، وبنك المال الأردني.
- ✓ وجود أثر موجب ومعنوي لنسبة المالكين الكبار على إدارة المخاطر الائتمانية في بنك المال الأردني.
- ✓ وجود أثر موجب ومعنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على إدارة مخاطر السيولة في بنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبنك الأردن.
- ✓ وجود أثر موجب ومعنوي لحجم مجلس الإدارة على إدارة مخاطر السيولة في البنك الأردني الاستثماري.

¹ Mohamed Galal Abobakr, Khairy Elgiziry, **the Relationship between Board of Directors Characteristics and Bank Risk Taking Evidence from Egyptian Banking Sector**, Journal of Finance and Accounting, Vol: 5, Issue 1, 2017.

² لعشوري نوال، الآليات الداخلية للحوكمة وأثرها على الأداء وإدارة المخاطرة البنكية-دراسة عينة من البنوك التجارية المكتتبه في سوق عمان المالي- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراة العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي- أم البواقي، 2017-2018.

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على إدارة مخاطر السيولة في البنك الأهلي الأردني.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لنسبة ملكية أكبر مساهم على إدارة مخاطر السيولة في البنك الأردني.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لنسبة المالكين الكبار على إدارة مخاطر السيولة في بنك القاهرة عمان.

دراسة (Sabi & Oulfarsi, 2018)¹: الهدف من هذه الدراسة هو البحث في أثر آليات الحوكمة على إدارة خطر الائتمان في البنوك المغربية. تم التطبيق على عينة مكونة من 5 بنوك مدرجة في بورصة الدار البيضاء بالمغرب خلال الفترة 2011-2016. استخدم الباحثان تحليل بيانات البانل لاختبار فرضيات الدراسة وتقدير النموذج القياسي الملائم، حيث تمثلت متغيرات الدراسة في: آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، تركيز الملكية، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، وجود أعضاء أجنبي في مجلس الإدارة، سن رئيس مجلس الإدارة، عدد لجان مجلس الإدارة) كمتغيرات مستقلة، وخطر الائتمان كمتغير تابع وحجم البنك ونسبة العائد على الملكية، نسبة كفاية رأس المال كمتغيرات تابعة. خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من تركيز الملكية، وجود أعضاء أجنبي في مجلس الإدارة، سن رئيس مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك المغربية.

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لحجم مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك المغربية.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لكل من ازدواجية منصب المدير التنفيذي، عدد لجان مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك المغربية.

دراسة (Alelfartas, 2019)²: الهدف من هذه الدراسة هو البحث في العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية وخطر السيولة في البنوك التجارية الأردنية. تم التطبيق على عينة مكونة من 13 بنك مدرج في بورصة عمان خلال الفترة 2009-2016. اعتمد الباحث على تحليل بيانات البانل في نمذجة العلاقة بين آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، الفصل بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق، تركيز الملكية، الملكية المؤسسية للبنك، الملكية الأجنبية للبنك) كمتغيرات مستقلة، وخطر السيولة كمتغير تابع وحجم البنك ونسبة مديونية البنك كمتغيرات تحكم. خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر غير معنوي لكل من حجم مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق، تركيز الملكية، نسبة المديونية على خطر السيولة في البنوك الأردنية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من استقلالية مجلس الإدارة، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية للبنك، الفصل بين منصب التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، حجم البنك على خطر السيولة في البنوك الأردنية.

دراسة (Ben Moussa, 2019)³: الهدف من هذه الدراسة هو اختبار أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان في البنوك التونسية. تم التطبيق على عينة من 11 بنك مدرج في بورصة تونس خلال المدة 2000-2014. اعتمدت الباحثة على تحليل بيانات البانل عند اختبار الفرضيات وتقدير النموذج القياسي الملائم للدراسة، حيث تضمن هذا النموذج المتغيرات التالية: آليات الحوكمة الداخلية (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، استقلالية مجلس الإدارة، الأعضاء ممثلي الدولة في

¹ Sabi Hisahm, Oulfarsi Salah, **LA Concentration De Propriété, La Structure Du Conseil d'administration et Le Risque De Crédit : Une Analyse Des Banques Marocaines**, Ouvrage collectif « la Gouvernance Revisitée : Une Approche Pluri disciplinaire » Chapitre 7, 2018.

² Eljaser Alelfartas, **The Impact of Internal Corporate Governance Mechanisms on Liquidity Risk at Jordanian Commercial Banks Listed on the Amman Stock Exchange**, International Journal of Latest Research in Humanities and Social Science, Vol:2, N :10, 2019.

³ Fatima Ben Moussa, **the Influence of Internal Corporate Governance on Bank Risk Credit: An Empirical Analysis for Tunisia**, Global Business Review, 20 (3), 2019.

مجلس الإدارة، الأعضاء ممثلي المستثمرين المؤسسيين، التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة، وجود أعضاء أجنبية في مجلس الإدارة) كمغيرات مستقلة، وخطر الائتمان (نسبة القروض المتعثرة (NPL) كمغير تابع، واستخدام (حجم البنك، نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة كفاية رأس المال) كمغيرات التحكم. ولزيادة قوة النتائج المتوصل لها في النموذج الأساسي، تم استخدام نسب أخرى للتعبير عن خطر الائتمان وهي: نسبة السيولة (LTD)، نسبة استيعاب الخسائر المحتملة من القروض المتعثرة (COVNPL)، نسبة التغطية من إجمالي القروض (COVTOT). أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- النموذج الأول: أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان (نسبة NPL):

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الازدواجية منصب المدير التنفيذي، وجود أعضاء ممثلي الدولة في مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من نسبة العائد على الملكية، وجود أعضاء ممثلي الأجانب، وجود نساء في مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

✓ عدم وجود أثر معنوي لكل من حجم المجلس، وجود أعضاء ممثلي للمستثمرين المؤسسيين، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

- النموذج الثاني: أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان (نسبة LTD):

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من حجم البنك، وجود أعضاء ممثلي للمستثمرين المؤسسيين على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لنسبة العائد على حقوق الملكية على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

- النموذج الثالث: أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان (نسبة COVNPL):

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من حجم مجلس الإدارة، وجود أعضاء ممثلي للمستثمرين المؤسسيين على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وجود أعضاء ممثلي الأجانب، حجم البنك على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

- النموذج الرابع: أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان (نسبة COVTOT):

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من حجم المجلس، وجود أعضاء ممثلي الدولة في مجلس الإدارة، وجود نساء في مجلس الإدارة، نسبة العائد على حقوق الملكية على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، حجم البنك على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

دراسة (Djebali & Zaghdoudi, 2019)¹: الغرض من هذه الدراسة هو دراسة أثر آليات الحوكمة على

خطر الائتمان وخطر السيولة في البنوك التونسية. تم التطبيق على عينة مكونة من 10 بنوك تونسية خلال الفترة 1998-2015.

تم استخدام تحليل بيانات البائل في نمذجة العلاقة بين آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير

التنفيذي، استقلالية مجلس الإدارة، الأعضاء ممثلي الدولة، الأعضاء ممثلي الأجانب، الأعضاء ممثلي المستثمرين المؤسسيين) كمغيرات

مستقلة، وخطر السيولة، وخطر الائتمان كمغيرات تابعة، وحجم البنك ونسبة كفاية رأس المال كمغيرات تحكم.

¹ Nesrine Djebali, Zaghdoudi khemais, **Corporate Governance in Banks and its Impact on Credit and Liquidity Risks: Case of Tunisian Banks**, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol: 11, N: 2, 2019.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من حجم المجلس، نسبة كفاية رأس المال على خطر الائتمان في البنوك التونسية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من وجود الأعضاء الممثلين للدولة في مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر الائتمان في البنوك التونسية.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لوجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك التونسية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من نسبة كفاية رأس المال، الأعضاء ممثلي المستثمرين المؤسسيين، الأعضاء ممثلي الأجانب (الأعضاء ممثلي الدولة) على خطر السيولة في البنوك التونسية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لحجم البنك على خطر السيولة في البنوك التونسية.

دراسة (Derbel & Boujalben,2019)¹: استهدفت هذه الدراسة البحث في أثر آليات الحوكمة الداخلية

على خطر الائتمان في البنوك التونسية. تم التطبيق على عينة من 10 بنوك تونسية خلال الفترة 2011-2017. استخدام الباحثان **أولا** أسلوب تحليل المكونات الرئيسية (PCA)، لتقليل أبعاد (آليات) الحوكمة البنكية المتعددة وتحديد المكونات الرئيسية، أي اعتماد الآليات الداخلية للحوكمة (نسبة ملكية أكبر المساهمين، نسبة الملكية الأجنبية، نسبة الملكية المؤسسية، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، حجم مجلس الإدارة، عدد الأعضاء المستقلين، طبيعة مجلس الإدارة) المفترض تأثيرها على خطر الائتمان، وهي التي تم اعتمادها كمتغيرات مستقلة ضمن النموذج القياسي المقترح وخطر الائتمان كمتغير تابع، واستخدام كل من نسبة السيولة، حجم البنك، نسبة مديونية البنك، نسبة العائد على الأصول كمتغيرات تحكم، **ثانيا** استخدام أسلوب التحليل التمييزي (للتمييز بين البنوك مرتفعة المخاطر والبنوك ذات المخاطر المتدنية)، وفقا لمستوى خطر الائتمان لدى البنوك التونسية، الذي تم قياسه باستخدام مؤشر (Z-score). توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لمديونية البنك على خطر الائتمان في البنوك التونسية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لحجم البنك على خطر الائتمان في البنوك التونسية.
- ✓ وجود أثر سلبي غير معنوي لنسبة الأعضاء المؤسسيين على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

دراسة (Jemmali & Salhi,2019)²: تطرقت هذه الدراسة إلى العلاقة بين آليات الحوكمة البنكية الداخلية

ومستويات المخاطر في البنوك التونسية. تم التطبيق على عينة مكونة من 10 بنوك مدرجة في بورصة تونس خلال الفترة 2002-2012. اعتمد الباحثان على تحليل بيانات البائل لنمذجة العلاقة بين متغيرات الدراسة التي تمثلت في: آليات الحوكمة الداخلية (تركز الملكية، وجود مستثمرين مؤسسيين، وجود مستثمرين أجانب، نسبة رأس المال الذي تملكه الدولة، حجم المجلس، نسبة الأعضاء المستقلين، ازدواجية منصب المدير التنفيذي) كمتغيرات مستقلة، وخطر الائتمان كمتغير تابع.

أظهرت النتائج القياسية للدراسة ما يلي:

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل حجم المجلس، الأعضاء المستقلين، وجود مستثمرين أجانب على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

¹ Derbel Wiem, Boujalben Younes, **Gouvernance Bancaire et Gestion du Risque de Crédit: Cas des Banques Tunisiennes**, International Journal of Scientific & Engineering Research Vol : 10, N: 8, 2019.

² Mehdi Jemmal, Bassem Salhi, **Corporate Governance Impact on Banking Risk**, Frontiers of Engineering Management.7, 2019.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من نسبة رأس المال الذي تملكه الدولة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، تركيز الملكية على خطر الائتمان في البنوك التونسية.

دراسة (حدو، 2021)¹: في هذه الدراسة ركزت الباحثة على دراسة أثر آليات الحوكمة البنكية الداخلية (خصائص مجلس الإدارة) على خطر السيولة في البنوك التونسية. حيث تم اختيار عينة من 10 بنوك تونسية مدرجة في بورصة تونس خلال المدة 2007-2016. اعتمدت الباحثة على تحليل بيانات البانل في اختبار الفرضيات وتقدير النموذج القياسي للدراسة، حيث تضمن المتغيرات التالية: آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، أعضاء مجلس الإدارة المؤسسين، أعضاء مجلس الإدارة الأجانب، أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الدولة) كمتغيرات مستقلة، أما خطر السيولة فهو المتغير التابع، في حين مثل كل من حجم البنك ونسبة كفاية رأس المال ومعدل البطالة متغيرات التحكم. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر سلبي غير معنوي لحجم مجلس الإدارة على خطر السيولة في البنوك التونسية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من ازدواجية منصب المدير التنفيذي، استقلالية مجلس الإدارة، أعضاء مجلس الإدارة المؤسسين، حجم البنك، نسبة كفاية رأس المال على خطر السيولة في البنوك التونسية.
- ✓ وجود أثر سلبي غير معنوي لأعضاء مجلس الإدارة الأجانب على خطر السيولة في البنوك التونسية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الدولة، معدل البطالة على خطر السيولة في البنوك التونسية محل الدراسة.

دراسة (Kyei & al, 2022)²: ناقشت هذه الدراسة العلاقة بين الحوكمة المخاطر البنكية في البنوك الإفريقية. تم اختيار عينة من 635 بنك موزع على 48 دولة في إفريقيا خلال المدة 2000-2019. استخدم الباحثون أسلوب تحليل بيانات البانل بطريقة الفروق العامة للعزوم (GMM) في نمذجة العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم استخدام متغيرات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، وجود الأعضاء الإناث في مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، اجتماعات مجلس الإدارة، وجود الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة) كمتغيرات مستقلة، والمخاطر البنكية كمتغيرات تابعة، التي عبر عنها باستخدام نسبتين لقياس خطر الائتمان، النسبة الأولى (LLPNR): نسبة مخصصات خسائر القروض إلى صافي إيرادات الفوائد البنكية، النسبة الثانية (LLRGL): نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، أما متغيرات التحكم، تم استخدام المتغيرات التالية: حجم البنك، نسبة كفاية رأس المال، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (GDP)، إجمالي الأصول (LNTA)، نسبة التكلفة إلى الدخل (COST)، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EQTA)، نسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول (NTLA)، التصنيف في مؤشر الفساد الدولي (COR)، الأزمة المالية (CRISIS). توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- النموذج الأول: أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان (نسبة LLPNR) في البنوك الإفريقية:

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من الأعضاء الإناث في مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، نسبة كفاية رأس المال على خطر الائتمان.
- ✓ وجود أثر سلبي وغير معنوي لحجم المجلس على خطر الائتمان.

¹ حدو أمال، آليات الحوكمة في البنوك وإدارة المخاطر المالية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 5، العدد 2، 2021.

² Simms Mensah Kyei, Nereida Polovina, Seyram Pearl Kumah, **the Dynamic Relationship between Bank Risk and Corporate Governance in Africa**, Cogent Business & Management, Vol 9, N 1, 2022.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من أعضاء المجلس المستقلين، حجم البنك، معدل (GDP)، نسبة (NTL)، نسبة (COST) على خطر الائتمان في البنوك الإفريقية.

- النموذج الثاني: أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية (نسبة LLRGL) في البنوك الإفريقية:

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من حجم مجلس الإدارة، أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، نسبة (NTL) على المخاطر البنكية.
 ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الأعضاء الإناث في مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، حجم البنك، نسبة كفاية رأس المال، نسبة (COST)، معدل (GDP) على خطر الائتمان.
 ✓ وجود أثر سلبي غير معنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر الائتمان.

دراسة (عبد الله المحجم وآل الشيخ مبارك، 2023)¹: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر آليات الحوكمة الداخلية

على المخاطر البنكية في البنوك السعودية. تم اختيار عينة من 10 بنوك مدرجة في بورصة السعودية خلال الفترة 2011-2021. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات البانل في نمذجة العلاقة واختبار فرضيات الدراسة، حيث تم تطوير نموذج قياسي يتضمن المتغيرات التالية: آليات الحوكمة الداخلية (تركز الملكية، استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، وجود نساء في مجلس الإدارة، وجود لجنة مخاطرة في البنك) كمتغيرات مستقلة، والمخاطر البنكية (خطر السيولة، خطر الائتمان) كمتغيرات تابعة، وحجم البنك وعمر البنك والرافعة المالية كمتغيرات تحكم. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لتركز الملكية على خطر السيولة، وأثر سلبي ومعنوي على خطر الائتمان.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على خطر الائتمان، وأثر غير معنوي على خطر السيولة.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لحجم مجلس الإدارة على خطر السيولة وخطر الائتمان.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لوجود نساء في مجلس الإدارة على خطر السيولة، وأثر إيجابي على خطر الائتمان.
- ✓ وجود أثر سلبي غير معنوي لوجود لجنة المخاطرة على خطر السيولة وخطر الائتمان.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لحجم البنك على خطر السيولة، وأثر سلبي ومعنوي على خطر الائتمان.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي للرافعة المالية على خطر السيولة.
- ✓ وجود أثر إيجابي لعمر البنك والرافعة المالية على خطر الائتمان.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لعمر البنك على خطر السيولة.

دراسة (خلف، 2023)²: استهدفت هذه الورقة البحثية دراسة أثر آليات الحوكمة على أداء ومخاطر البنوك العاملة في

القطاع البنكي المصري. تم التطبيق على عينة من 15 بنك مصري خلال الفترة 2013-2021. استخدم الباحث تحليل بيانات البانل أولاً في نمذجة العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة) كمتغيرات مستقلة، والمخاطر البنكية (خطر السيولة، خطر الائتمان) كمتغيرات تابعة، ثانياً في دراسة أثر آليات الحوكمة الداخلية على الأداء البنكي مقاساً بكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

¹ أسامة بن عبد المحسن المحجم، وضاح آل الشيخ مبارك، الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وأثرها على مخاطر البنوك-دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي، المجلة العربية للإدارة (تحت النشر)، المجلد 46، العدد 4، 2023.

² محمد سامي سلامة خلف، أثر آليات الحوكمة على أداء ومخاطر البنوك في القطاع المالي المصري، مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة، جامعة الرقازيق، المجلد 45، العدد 1، 2023.

- النموذج الأول: أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان في البنوك المصرية:

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك المصرية.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لكل من ازدواجية منصب المدير التنفيذي، التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك المصرية.

- ✓ عدم وجود أثر معنوي لكل من حجم البنك، نسبة رأس المال، نسبة السيولة على خطر الائتمان في البنوك المصرية.

- النموذج الثاني: أثر آليات الحوكمة على خطر السيولة في البنوك المصرية:

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة على خطر السيولة في البنوك المصرية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر السيولة في البنوك المصرية.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لكل من التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة على خطر السيولة في البنوك المصرية.

- ✓ عدم وجود أثر معنوي لمتغيرات التحكم (حجم البنك، نسبة رأس المال، نسبة السيولة) على خطر الائتمان في البنوك المصرية.

دراسة (أنجرو، 2023)¹: تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى دراسة أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان. تم التطبيق على عينة من 10 بنوك تجارية مدرجة في هيئة الأوراق وأسواق المال السورية خلال الفترة 2016-2021. استخدمت الباحثة تحليل بيانات البائل في نمذجة العلاقة بين آليات الحوكمة (استقلالية رئيس مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، حجم مجلس الإدارة، نسبة تركيز الملكية، وجود إفصاح، استقلالية لجنة التدقيق، عدد اجتماعات لجنة التدقيق) كمتغيرات مستقلة وخطر الائتمان كمتغير تابع معبر عنه بنسبة إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المباشرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة. توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لآليات الحوكمة البنكية على خطر الائتمان في البنوك السورية عينة البحث.

دراسة (الساري، 2024)²: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة البنكية (التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة، وجود إطار فعال لإدارة المخاطر، استقلالية التدقيق الداخلي، مؤهلات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة) في تفعيل إدارة المخاطر (مخاطر الائتمان) في البنوك التجارية الليبية. تم استخدام الاستبانة في جمع البيانات من عينة قوامها 30 مفردة مكونة من العاملين بينكي النوران والتجاري العربي بمدينة طرابلس الليبية خلال سنة 2024. توصلت الدراسة لوجود أثر ذي دلالة إحصائية للحوكمة بأبعادها المختلفة في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع البنكي الليبي.

¹ ايمان أنجرو، حوكمة الشركات والمخاطر الائتمانية- دراسة مسحية على المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، مجلة تشرين- العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 45، العدد 5، 2023.

² الطاهر أحمد خليفة الساري، الحوكمة ودورها في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي- دراسة ميدانية عن المصرف النوران طرابلس ومصرف التجاري العربي طرابلس، مجلة جامعة صبراتة العلمية، المجلد 08، العدد 15، 2024.

الفرع الثاني: الأدبيات التطبيقية الآسيوية

دراسة (Trinh & al,2015)¹: تناولت هذه الورقة البحثية دراسة أثر آليات الحوكمة على المخاطر المالية في البنوك الفيتنامية. تم التطبيق على عينة من 26 بنك فيتنامي خلال المدة 2009-2013. تم الاعتماد على تحليل بيانات البانل في اختبار الفرضيات وتقدير النموذج القياسي، حيث تضمن المتغيرات التالية: آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، حجم لجنة التدقيق، رأس المال الأجنبي، الإفصاح عن المعلومة، دور المساهمين، دور المودعين) كمتغيرات مستقلة والمخاطر البنكية (خطر رأس المال، خطر الائتمان، خطر السيولة) كمتغيرات تابعة. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر سلبي وغير معنوي لحجم مجلس الإدارة على المخاطر المالية في البنوك الفيتنامية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين على المخاطر المالية في البنوك الفيتنامية.
- ✓ عدم وجود أثر ومعنوي لكل من حجم لجنة التدقيق، رأس المال الأجنبي على المخاطر المالية في البنوك الفيتنامية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي للإفصاح على المخاطر المالية في البنوك الفيتنامية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لدور المساهمين على خطر الائتمان وخطر رأس المال في البنوك الفيتنامية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من دور المودعين، دور المساهمين على خطر السيولة في البنوك الفيتنامية.

دراسة (Akbarian & al,2019)²: الهدف من هذا البحث هو دراسة أثر الحوكمة على خطر الائتمان في الصناعة البنكية الإيرانية. تم اختيار عينة مكونة من 20 بنك تجاري مدرج في بورصة طهران خلال الفترة 2011-2016. استخدم الباحثون تحليل بيانات البانل في تقدير النموذج القياسي للدراسة الذي تضمن المتغيرات التالية: مؤشر حوكمة الشركات كمتغير مستقل، حيث تم قياسه بمؤشر (CGI) باستخدام طريقة تحليل المحتوى (عدد الأبعاد الإجمالية للحوكمة، التي تم الكشف عنها × العدد الإجمالي للأبعاد التي يمكن الإفصاح عنها)، وخطر الائتمان كمتغير تابع، وكل من حجم البنك، الرافعة المالية، نسبة كفاية رأس المال، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، معدل التضخم كمتغيرات تحكم. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر معنوي سلبي لمؤشر الحوكمة (CGI)، الذي بلغ (-0,533) %، على خطر الائتمان في البنوك الإيرانية.
- ✓ وجود أثر معنوي سلبي لكل من الرافعة المالية، نسبة كفاية رأس المال، الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على خطر الائتمان في البنوك الإيرانية محل البحث.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لحجم البنك على خطر الائتمان في البنوك الإيرانية محل البحث.

دراسة (Permatasari,2020)³: الهدف من هذه الدراسة هو اختبار العلاقة بين آليات الحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك الإندونيسية. حيث تم اختيار عينة من 106 بنك إندونيسي خلال الفترة 2010-2016. تم الاعتماد على تحليل بيانات البانل في نمذجة العلاقة بين متغيرات الدراسة وتقدير النموذج القياسي، الذي تضمن المتغيرات التالية: مؤشر مركب للحوكمة (GCG) (تم قياسه استناداً إلى تحليل شامل ومنظم لنتائج تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية، وغيرها من المعلومات المتعلقة بحوكمة البنوك في إندونيسيا) كمتغير مستقل، وإدارة المخاطر البنكية (خطر السوق، خطر الائتمان، خطر السيولة، خطر التشغيل) كمتغير تابع. لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA) في اختبار فرضيات الدراسة.

¹ Truong H. Trinh, Thai T. T. Duyen & Nguyen T. Thao, **the Impact of Corporate Governance on Financial Risk in Vietnamese Commercial Banks**, International Journal of Economics and Finance: Vol. 7, No, 7, 2015.

² Saber Akbarian ,Ali Asghar Anvary Rostamy, Nader Rezaei Rasool Abdi, **Corporate Governance and Credit Risk in the Iranian Banking Industry**, Journal of Money and Economy, Vol. 14, No. 1, 2019.

³ Ika Permatasari **Does Corporate Governance affects Bank Risk Management: Case Study of Indonesian Banks**, International Trade, Politics and Development, Vol: 4, N: 2, 2020.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للحوكمة على المخاطر البنكية (خطر السوق، خطر الائتمان، خطر السيولة، خطر التشغيل)، ويختلف هذا الأثر وفقاً لدرجة تصنيف الحوكمة في البنك.

دراسة (Rash wan & al,2021)¹: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق آليات الحوكمة على المخاطر

المالية في البنوك الفلسطينية. حيث تم إختيار عينة من 6 بنوك مدرجة في بورصة فلسطين خلال المدة 2009-2018. تم استخدام أسلوب تحليل بيانات البانل في اختبار فرضيات الدراسة وتقدير النموذج القياسي، حيث تضمنت المتغيرات التالية: آليات الحوكمة (الامتثال للإدارة التنفيذية العليا، نظام الاشراف، التدقيق الخارجي، الإفصاح والشفافية، منهجيات إدارة المخاطر) كمتغيرات مستقلة، والمخاطر المالية (خطر الائتمان، خطر رأس المال، خطر السيولة) كمتغيرات تابعة.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لآليات الحوكمة (الامتثال للإدارة التنفيذية العليا، نظام الإشراف، التدقيق الخارجي، الإفصاح والشفافية، منهجيات إدارة المخاطر) على المخاطر المالية (خطر الائتمان، خطر السيولة، خطر رأس المال) في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

دراسة (Gulzar & al,2021)²: ركزت هذه الدراسة على تقييم أثر الحوكمة على المخاطر البنكية في البنوك

الباكستانية. تم اختيار عينة من 20 بنك تجاري مدرج في بورصة باكستان للأوراق المالية خلال الفترة 2009-2018. اعتمد الباحثون على تحليل بيانات البانل في نمذجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حيث تضمن النموذج القياسي المقترح المتغيرات التالية: آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، وجود إناث في المجلس، التناوب على منصب المدير التنفيذي، استقلالية لجنة التدقيق) كمتغيرات مستقلة، والمخاطر البنكية كمتغير تابع، الذي عبر عنه بثلاثة نسب للخطر (خطر الائتمان، خطر السيولة، خطر رأس المال)، أما متغيرات التحكم فتمثلت في (حجم البنك، الرافعة المالية).

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لحجم مجلس الإدارة على خطر رأس المال وخطر السيولة، وأثر سلبي ومعنوي على خطر الائتمان في البنوك الباكستانية.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على خطر الائتمان وخطر السيولة، وأثر سلبي ومعنوي على خطر رأس المال في البنوك الباكستانية.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لوجود إناث في مجلس الإدارة على خطر الائتمان وخطر السيولة وخطر رأس المال في البنوك الباكستانية.

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لوجود لاستقلالية لجنة التدقيق على خطر الائتمان وخطر السيولة وخطر رأس المال في البنوك الباكستانية.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لتناوب على منصب المدير التنفيذي على خطر رأس المال، وأثر سلبي ومعنوي على خطر الائتمان وخطر السيولة.

¹ Abdul Raman M.S. Rash wan, Eitedal M.S. Alhelou, **Measuring the Impact of Commitment to Apply Banking Governance Mechanisms in Reducing Budget Risks**, Journal of Accounting and Financial Studies, Vol:15, N: 53, 2020.

² Umer Gulzar, Sajjad Nawaz khan, Fahad Javed Baig, M. Akbar Ali Ansari Rabia, Akram, Muhammad Kamran, **The Impact of Corporate Governance on Risk Management: Evidence from The Banking Sector of Pakistan**, Bulletin of Business and Economics, 10(3), 2021.

دراسة (Kakar & al,2021)¹: في هذه الدراسة تم التركيز على دراسة العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر والأداء المالي في البنوك الباكستانية. اختار الباحثان عينة من 39 بنك باكستاني خلال الفترة 2010-2015. باستخدام تحليل بيانات البنال تم نمذجة العلاقة بين متغيرات الدراسة وبناء نموذجين قياسيين، حيث خصص **النموذج الأول** لدراسة العلاقة بين آليات الحوكمة (الملكية العائلية، نسبة امتلاك المدراء التنفيذيين لأسهم في رأس مال البنك، تركيز الملكية، استقلالية مجلس الإدارة، حجم المجلس، المدير التنفيذي، استقلالية لجنة التدقيق) كمتغيرات مستقلة، وإدارة المخاطر البنكية كمتغير تابع، التي تم التعبير عنها بنسبتين كفاية رأس المال (CAR)، نسبة القيمة المعرضة للخطر (VAR) وحجم البنك، طبيعة البنك، معدل نمو الفرص كمتغيرات تحكم، أما **النموذج الثاني** فخصص لدراسة أثر آليات الحوكمة على الأداء البنكي (نسبة العائد على حقوق الملكية ROE). توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- النموذج الأول: أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية (نسبة CAR) في البنوك الباكستانية:

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من الملكية العائلية، استقلالية لجنة التدقيق، استقلالية مجلس الإدارة على إدارة المخاطر البنكية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من ازدواجية منصب المدير التنفيذي، نمو الفرص، حجم البنك، ربحية البنك، نسبة إمتلاك المدراء التنفيذيين لأسهم في رأس مال البنك على إدارة المخاطر البنكية.
- ✓ وجود أثر إيجابي غير معنوي لكل من حجم المجلس، طبيعة البنك على إدارة المخاطر البنكية.

- النموذج الثاني: أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية (نسبة VAR) في البنوك الباكستانية:

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي للملكية العائلية على إدارة المخاطر البنكية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من ازدواجية منصب المدير التنفيذي، حجم البنك، نمو الفرص، ربحية البنك، نسبة إمتلاك المدريون التنفيذيين لأسهم في رأس مال البنك على إدارة المخاطر البنكية.
- ✓ وجود أثر إيجابي غير معنوي لتركيز الملكية، حجم المجلس، طبيعة البنك على إدارة المخاطر البنكية.
- ✓ وجود أثر سلبي غير معنوي لكل من استقلالية مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق على إدارة المخاطر البنكية.

دراسة (Ahmadyan & Ali Abadi,2021)²: اختبرت هذه الدراسة أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر

البنكية في البنوك الإيرانية. تم التطبيق على عينة تضم كل البنوك العاملة في إيران (العمومية، الخاصة) خلال الفترة 2006-2018. استخدمت الدراسة تحليل بيانات البنال في اختبار فرضياتها، وتقدير النموذج القياسي الملائم للدراسة، الذي تضمن المتغيرات التالية: آليات الحوكمة (فعالية أعضاء مجلس الإدارة، الشفافية والإفصاح، مسؤولية مجلس الإدارة، مؤشر إجمالي الحوكمة) كمتغيرات مستقلة وإدارة المخاطر البنكية كمتغيرات تابعة، حيث عبر عنها باستخدام إدارة خطر السيولة (LRM)، إدارة خطر الائتمان (CRM)، إدارة المخاطر الإجمالية (GORM). توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

النموذج الأول: أثر آليات الحوكمة على إدارة خطر السيولة (LRM) في البنوك الإيرانية:

- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من فعالية مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، المسؤولية، مؤشر الحوكمة، نسبة كفاية رأس المال، الملكية، معدل التضخم، نسبة حقوق الملكية إلى القروض على إدارة خطر السيولة في البنوك الإيرانية.

¹ Shayan Khan Kakar, Javed Ali, Muhammad Bilal, Yasmeen Tahira, Muhammad Tahir, Naem Bahadar, Hina Bukhari, Sana Ullah, Tahir Aziz, **Corporate Governance, Risk Management, and Bank Performance: Does Type of Ownership Matter?** Journal of Financial Risk Management, 10, 2021.

² Azam Ahmadyan, Mehdi Ghasemi Ali Abadi, **Relationship between Corporate Governance and Risk Management**, Journal of Money and Economy, Vol, 16, No, 4, 2021

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من حجم البنك، نسبة التكلفة إلى الدخل، نسبة القروض إلى الودائع، نسبة هامش الفائدة على إدارة خطر السيولة في البنوك الإيرانية.

النموذج الثاني: أثر آليات الحوكمة على إدارة خطر الائتمان (CRM) في البنوك الإيرانية:

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من فعالية مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، المسؤولية، مؤشر الحوكمة، نسبة حقوق الملكية إلى القروض، نسبة كفاية رأس المال، معدل التضخم، حجم البنك على إدارة خطر الائتمان في البنوك الإيرانية.

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من نسبة التكلفة إلى الدخل، نسبة القروض إلى الودائع، نسبة هامش الفائدة على إدارة خطر الائتمان في البنوك الإيرانية.

الفرع الثالث: الأدبيات التطبيقية الغربية

دراسة (Toumi,2016)¹: ركزت هذه الأطروحة على دراسة مقارنة لأثر الآليات الداخلية للحوكمة على خطر الائتمان والأداء في البنوك. تم التطبيق على عينة من 46 بنك (26 بنكا أوروبا، 20 بنكا يابانيا) خلال الفترة 2005-2012. استخدم الباحث تحليل بيانات البائل أولا في نمذجة العلاقة بين آليات الحوكمة البنكية (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، نسبة حضور الأعضاء لاجتماعات مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، سن الرئيس التنفيذي، عدد اجتماعات لجنة المخاطر، عدد اجتماعات لجنة المكافآت، عدد اجتماعات لجنة التدقيق) كمتغيرات مستقلة، وخطر الائتمان (نسبة القروض المتعثرة (NPL)، كمتغير تابع و(حجم البنك، نسبة كفاية رأس المال، نسبة البطالة) كمتغيرات تحكم ثانيا قام بدراسة أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك مقاسا بنسبة العائد على الأصول (ROA). خلصت الدراسة إلى النتائج التالية حسب كل نموذج:

- النموذج الأول: أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان في البنوك (الفرنسية، الألمانية، اليابانية):

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لحجم مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك الفرنسية والبنوك اليابانية، وأثر إيجابي معنوي في البنوك الألمانية.

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل حضور الأعضاء لاجتماعات مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك الألمانية واليابانية، وأثر إيجابي معنوي في البنوك الفرنسية.

✓ وجود أثر معنوي لسن رئيس مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك الفرنسية والألمانية، دون أن يكون له أثر معنوي في البنوك اليابانية.

✓ وجود أثر إيجابي معنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر الائتمان في البنوك الفرنسية وسلي ومعنوي في البنوك اليابانية، دون أن يكون له تأثير معنوي في البنوك الألمانية.

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لوجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك الفرنسية والألمانية.

✓ وجود أثر معنوي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك اليابانية، دون أن يكون له أثر معنوي في البنوك الفرنسية والألمانية.

✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لعدد اجتماعات لجنة المكافأة على خطر الائتمان في البنوك اليابانية، دون أن يكون له أثر معنوي في البنوك الفرنسية والألمانية.

¹ Sirine Toumi, *L'impact des mécanismes de Gouvernance dans la Gestion des Risques Bancaires et la Performance Des Banques Cas de la France, l'Allemagne et le Japon*, Thèse de doctorat Présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en Sciences Economiques, Université Nice Sophia Antipolis, 2016.

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لعدد اجتماعات لجنة المخاطر على خطر الائتمان في البنوك الفرنسية، وأثر إيجابي ومعنوي في البنوك الألمانية، دون أن يكون له أثر معنوي في البنوك اليابانية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على خطر الائتمان في البنوك الفرنسية، دون أن يكون له أثر معنوي في البنوك الألمانية واليابانية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لنسبة كفاية رأس المال على خطر الائتمان في البنوك الفرنسية والألمانية، وأثر سلبي ومعنوي في البنوك اليابانية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لحجم البنك على خطر الائتمان في البنوك الفرنسية والألمانية، دون أن يكون له أثر معنوي في البنوك اليابانية.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لمعدل البطالة على خطر الائتمان في البنوك الفرنسية والألمانية واليابانية.

دراسة (Smaoui,2017)¹: الغرض من هذه الدراسة هو البحث في أثر الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية في البنوك الأوروبية. تم اختيار عينة من 56 بنك عامل في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2015. قصد اختبار فرضيات الدراسة، والإجابة على المشكلة المطروحة. اقترح الباحث نموذج قياسي، حيث استخدم تحليل بيانات البانل في تقدير هذا النموذج الذي تضمن المتغيرات التالية: آليات الحوكمة (حجم المجلس، أعضاء المجلس المستقلين، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، وجود نساء في المجلس، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، هيكل إدارة المخاطر) كمتغيرات مستقلة والمخاطر البنكية (خطر عدم الملاءة، خطر الائتمان) كمتغيرات تابعة ومتغيرات التحكم (حجم البنك، نسبة السيولة، نسبة الرافعة المالية، نسبة رأس المال "شريحة 1").

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- النموذج الأول: أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية (خطر الائتمان) في بنوك الاتحاد الأوروبي:

- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لحجم مجلس الإدارة على المخاطر البنكية.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لكل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، نسبة رأس المال "شريحة 1"، حجم البنك على المخاطر البنكية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من وجود نساء في مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، نسبة السيولة، هيكل إدارة المخاطر (على المخاطر البنكية).

- النموذج الثاني: أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية (خطر عدم الملاءة) في بنوك الاتحاد الأوروبي:

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من حجم مجلس الإدارة، نسبة الرافعة المالية على المخاطر البنكية.
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لكل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، نسبة السيولة، حجم البنك على المخاطر البنكية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من تنوع في مجلس الإدارة، نسبة رأس المال "شريحة 1"، هيكل إدارة المخاطر على المخاطر البنكية.

¹ Nissaf Ben Ayed Smaoui, **Contribution à l'étude de la gouvernance des risques bancaires, Approches théoriques et empirique**, Thèse de doctorat, Présentée en vue de l'obtention du grade de docteur de l'Université Côte D'Azur, 2017.

المطلب الثاني: الأدبيات المحلية حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية

تضمنت البيئة الجزائرية عددا قليلا من الأدبيات التطبيقية التي تطرقت للعلاقة بين الحوكمة والمخاطر البنكية، حيث تنوعت من حيث اعتماد طرق (جمع البيانات وتحليلها) ومنهجيات مختلفة في معالجة الموضوع، وكذا في حجم العينة وفترة الدراسة، وحتى في النتائج المتوصل لها، مع اتفاق بين الباحثين على أهمية التزام البنوك الجزائرية بالتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، ودور آلياتها في الحد من المخاطر البنكية.

دراسة (بن مخلوف، 2016)¹: الغرض من هذه الدراسة هو دراسة آليات الحوكمة التي تعتمد عليها البنوك في إدارة مخاطرها البنكية وتعزيز استقرارها المالي. اختارت الباحثة عينة من 5 بنوك تجارية عاملة في الجزائر خلال الفترة 2007-2014. لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، قامت الباحثة أولا بتحليل واقع تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية، انطلاقا من عرض أهم الإصلاحات التي شهدتها المنظومة البنكية الجزائرية، ثم دوافع تبني الحوكمة في الجزائر مع تحليل مؤشرات الوساطة البنكية والأداء المالي للبنوك عينة الدراسة، والتطرق لآليات الحوكمة البنكية في الجزائر، ثانيا قياس الاستقرار المالي في البنوك عينة الدراسة باستخدام مؤشر (Z-Score). خلصت الدراسة إلى أن البنوك العمومية الجزائرية تعاني من تعثر مالي مستمر، في المقابل تتمتع البنوك الخاصة الأجنبية بملاءة مالية جيدة.

دراسة (صلاح، 2017)²: هدفت الباحثة من خلال دراستها إلى البحث في أربع إشكاليات جزئية مرتبطة بالحوكمة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر تمثلت في:

- مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة (وجود إطار فعال للحوكمة الإفصاح والشفافية، مراعاة أصحاب المصالح، مسؤولية مجلس الإدارة، الحقوق والمعاملة العادلة بين المساهمين)؛
 - مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية؛
 - مدى تأثير أطراف الحوكمة (الإدارة العليا، التدقيق الداخلي التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطرة) على إدارة المخاطر البنكية؛
 - مدى تأثير متطلبات التطبيق الجيد للحوكمة (كفاءة العنصر البشري، دور البنك المركزي) على إدارة المخاطر.
- ومن أجل الإجابة على تلك المشكلة استخدمت الباحثة الاستبانة، حيث تم توجيهها لعينة قوامها 36 مفردة من الإطارات وتوزيعها على سبعة بنوك تجارية عاملة بالجزائر، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- ✓ وجود التزام بتطبيق مبادئ الحوكمة (وجود إطار فعال للحوكمة، مراعاة أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) في البنوك التجارية الجزائرية.
 - ✓ عدم وجود تأثير لتطبيق مبادئ الحوكمة (الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين) على تفعيل عملية إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية.
 - ✓ عدم وجود تأثير لأطراف الحوكمة (الإدارة العليا، التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق) على تفعيل عملية إدارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية.
 - ✓ وجود أثر لكل من التدقيق الداخلي ولجنة إدارة المخاطرة في تفعيل عملية إدارة المخاطر بالبنوك التجارية،

¹ بن مخلوف أميرة، مرجع سبق ذكره.

² صلاح سعاد، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية - دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016-2017.

✓ عدم وجود أثر لمتطلبات التطبيق الجيد للحوكمة (كفاءة المورد البشري، دور البنك المركزي) في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية.

دراسة (Barakt,2017)¹: حاولت الباحثة في هذه الدراسة تسليط الضوء على دور تطبيق المعايير الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة في البنوك الجزائرية، بالتطبيق على بنك خاص جزائري خلال سنة 2012. لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة منهج دراسة حالة، وأيضا المنهج الوصفي والتحليلي عند التطرق لإدارة المخاطر البنكية من طرف الإطارات العاملة في بنك سوسيتي جنرال، حيث تطرقت لنظام الرقابة المطبق من طرف الإدارة العامة للبنك (المديرية العامة) على جميع الأنشطة التشغيلية والوظيفية على مستوى الوكالات المحلية الذي يتم على مستويين مختلفين ، حيث يمثل المستوى الأول الرقابة الدائمة والمستمرة للمخاطر والتعرف عليها وضبطها الذي يندرج ضمن نظام الرقابة والتدقيق الداخلي الموضوع من إدارة البنك، في حين يمثل الفحص الدوري المستوى الثاني وتقوم به مديرية إدارة المخاطر. ثم تعرضت لآليات الحوكمة على مستوى البنك، والتي تضمن تطبيق مبادئ الحوكمة والالتزام بالمعايير الاحترازية الجزائرية وهي: مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه لا سيما لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر وهيكل الإدارة التنفيذية، والذي يسهر على سير التدقيق والرقابة الداخلية بشكل فعال ودائم. خلصت الدراسة إلى ما يلي:

✓ وجود التزام لدى بنك سوسيتي جنرال بالمعايير الاحترازية الجزائرية، وتوفيره على آليات للحوكمة تضمن ضبط المخاطر البنكية والحد منها بفعالية.

✓ وجود علاقة بين آليات الحوكمة (المعايير الاحترازية) والمخاطر البنكية.

دراسة (بوعبيدة،2018)²: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة البنكية في الرفع من الأداء البنكي والحد من خطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية، بالتطبيق على عينة من 6 بنوك تجارية عمومية جزائرية خلال الفترة 2015-2017. استخدمت الباحثة استبانتين على النحو التالي:

- **بمحت الاستبانة الأولى: واقع تطبيق المبادئ الحديثة للحوكمة البنكية داخل القطاع البنكي الجزائري (من وجهة نظر العملاء):** تضمنت الاستبانة محورين ، حيث كان الهدف من المحور الأول اختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة البنكية (وجود أساس فعال للحوكمة، وجود قوانين تكفل حقوق المساهمين، توفر المعاملة المتساوية مع المساهمين، توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، الإفصاح والشفافية، مسؤولية مجلس الإدارة) وتحسين الأداء البنكي في البنوك التجارية العمومية الجزائرية، حيث تم تصميم 500 استبانة وتوزيعها على زبائن الوكالات المحلية للبنوك التجارية العمومية بمجموع 15 وكالة محلية على مستوى 3 ولايات. في حين اختبر المحور الثاني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة البنكية (وجود أساس فعال للحوكمة، وجود قوانين تكفل حقوق المساهمين، توفر المعاملة المتساوية مع المساهمين، توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، الإفصاح والشفافية، مسؤولية مجلس الإدارة)، والحد من القروض المتعثرة في البنوك التجارية العمومية الجزائرية.

¹ Barkat Sara, **La Relation de la Gestion des Risques Financiers et la Gouvernance des Banques: Cas de la Banque Société Générale Algérie**, Roa Iktissadia Review, University of Echahid Hamma Lakhdar, Eloued, N : 12, 2017

² بوعبيدة شريفة، دور الحوكمة المصرفية في رفع الأداء المصرفي والحد من القروض المتعثرة- دراسة حالة بعض البنوك الجزائرية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة على لونيبي 2- البليدة، 2017-2018.

-بحث الاستبانة الثانية: واقع تطبيق المبادئ الحديثة للحوكمة البنكية داخل القطاع البنكي الجزائري (من وجهة نظر الموظفين): تم تصميم 220 استبانة وتوزيعها على موظفي البنوك التجارية العمومية بمجموع 15 بنكا تجاريا ناشط بالجزائر على مستوى 3 ولايات. تضمنت هذه الاستبانة أيضا محورين، حيث كان الهدف من المحور الأول اختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة البنكية (وجود أساس فعال للحوكمة، وجود قوانين تكفل حقوق المساهمين، توفر المعاملة المتساوية مع المساهمين، توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، الإفصاح والشفافية، مسؤولية مجلس الإدارة) وتحسين الأداء البنكي في البنوك التجارية العمومية الجزائرية، والمحور الثاني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ الحوكمة البنكية (وجود أساس فعال للحوكمة، وجود قوانين تكفل حقوق المساهمين، توفر المعاملة المتساوية مع المساهمين، توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة، الإفصاح والشفافية، مسؤولية مجلس الإدارة) والحد من القروض المتعثرة في البنوك التجارية العمومية الجزائرية. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق السليم للحوكمة والرفع من الأداء البنكي في البنوك التجارية العمومية الجزائرية عينة الدراسة (من وجهة نظر العملاء، من وجهة نظر الموظفين).
- ✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق السليم للحوكمة، والحد من القروض المتعثرة في البنوك التجارية العمومية الجزائرية عينة الدراسة (من وجهة نظر العملاء، من وجهة نظر الموظفين).

دراسة (بلعورة وبن رجم، 2018)¹: تطرقت هذه الدراسة في البداية إلى واقع تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، ثم إلى دراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية (الإفصاح والشفافية، مسؤولية مجلس الإدارة، الرقابة الداخلية والخارجية، سياسة إدارة المخاطر، حماية حقوق المساهمين، أصحاب المصالح الأخرى)، ومستوى إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية، حيث استخدم الباحثان أداة الاستبانة في جمع البيانات من عينة قصدية قوامها 25 وكالة بنكية محلية. وزعت استمارات الاستبانة على فئة معينة من الموظفين العاملين على مستوى هذه الوكالات البنكية محل البحث وهي: مديرو البنوك، مدراء أقسام إدارة المخاطر. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود تطبيق متوسط لمبادئ الحوكمة في الوكالات البنكية عينة الدراسة.
- ✓ وجود علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية ومستوى تطور إدارة المخاطر البنكية في الوكالات عينة الدراسة.

دراسة (عون الله، بلعوز، 2018)²: هدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور الحوكمة في إدارة خطر التعثر البنكي في البنوك الجزائرية، بالتطبيق على عينة مكونة من ثلاثة بنوك عاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2014. لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على المشكلة المطروحة، استخدم الباحثان أسلوب التحليل التمييزي باستخدام مؤشر (Z-score)، للتمييز بين البنوك المتعثرة والبنوك غير المتعثرة (تتمتع بمركز مالي قوي). توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية العمومية عينة البحث معرضة لخطر التعثر البنكي المستمر بسبب التطبيق الضعيف للحوكمة، الذي تم احتوائه من طرف السلطات العمومية عن طريق تقديم إعانات مالية دائمة لهذه البنوك لدعم مراكزها المالية.

¹ بلعورة هجيرة، بن رجم خميسي، حوكمة المنظومة المصرفية الجزائرية مدخل لتطوير إدارة المخاطر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2018.

² عون الله سعاد، بلعوز علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي - بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.

دراسة (بن ثابت، عامري، 2018)¹: تطرقت هذه الدراسة لدور الحوكمة البنكية في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية. استخدمت الاستبانة في جمع البيانات من عينة قصدية قوامها 100 مفردة مكونة من: مدراء البنوك العمومية والخاصة، وأعضاء مجلس الإدارة ورؤساء أقسام المالية والمحاسبة العاملين على مستوى 10 بنوك تجارية عاملة بالجزائر. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ عدم وجود أثر معنوي لتطبيق آليات الحوكمة البنكية على إدراك أهمية المخاطر لدى البنوك العمومية عينة الدراسة.
- ✓ وجود أثر معنوي لتطبيق آليات الحوكمة البنكية على إدراك أهمية المخاطر لدى البنوك الخاصة عينة الدراسة.

دراسة (صالح، 2018)²: تطرقت الباحثة في هذه الدراسة بالتحليل لدور الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر البنكية وتحسين الأداء البنكي في القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2010-2018، حيث تعرضت لدور بنك الجزائر كآلية خارجية للحوكمة البنكية في الحد من المخاطر البنكية من خلال سن قوانين وتشريعات ولوائح تعزز من تطبيق البنوك العاملة في الجزائر لمبادئ الحوكمة البنكية، فضلا عن تكريس الرقابة والمساءلة فيما تعلق باحترام قواعد الحيطة والحذر والالتزام بمتطلباتها، كما قامت الباحثة بتحليل نسب المخاطر المالية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) لعينة من 6 بنوك تجارية عمومية جزائرية خلال فترة الدراسة. توصلت الباحثة إلى وجود تحسن في مؤشرات المخاطر المالية خلال مدة الدراسة، وهذا راجع إلى التزام هذه البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة البنكية.

دراسة (زناقي، 2020)³: تطرقت هذه الدراسة لموضوع أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر في البنوك التجارية. اختار الباحث عينة من 7 بنوك تجارية عاملة في الجزائر خلال الفترة 2004-2016. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات البانل في اختبار الفرضيات وتقدير النموذج القياسي الملائم، تضمنت الدراسة نموذجين قياسيين. خصص **النموذج الأول** لدراسة أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية وتضمن المتغيرات التالية: آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، طبيعة الملكية، دور المودعين) كمتغيرات مستقلة وإدارة المخاطر البنكية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) كمتغيرات تابعة، و(نسبة ربحية البنك، عمر البنك، معدل البطالة) كمتغيرات تحكم. أما **النموذج الثاني** فخصص لاختبار العلاقة بين الحوكمة الكلية (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، مراقبة الفساد) كمتغيرات مستقلة، وإدارة المخاطر البنكية (خطر الائتمان) كمتغير تابع، ونسبة ربحية البنك ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم كمتغيرات تحكم. خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- **النموذج الأول:** أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال):

- ✓ وجود أثر سالب غير معنوي لكل من حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، دور المودعين، عمر البنك على خطر الائتمان في البنوك الجزائرية عينة الدراسة.
- ✓ وجود أثر إيجابي غير معنوي لطبيعة الملكية على خطر الائتمان في البنوك الجزائرية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من نسبة ربحية البنك، معدل البطالة على خطر الائتمان في البنوك الجزائرية.

¹ بن ثابت علال، عامري محمد الطاهر، دور حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية- دراسة عينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 6، العدد 4، 2018.

² صالح صيرينة، مرجع سبق ذكره.

³ زناقي بشير، أثر الحوكمة على إدارة المخاطر في البنوك- دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي إبراهيم- سعيدة، 2019-2020.

- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من حجم مجلس الإدارة، دور المودعين، عمر البنك على خطر السيولة في البنوك الجزائرية.
- ✓ وجود أثر سلبي غير معنوي لكل من ازدواجية منصب المدير التنفيذي، معدل البطالة على خطر السيولة في البنوك الجزائرية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من نسبة ربحية البنك، طبيعة ملكية البنك على خطر السيولة في البنوك الجزائرية.
- ✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من حجم مجلس الإدارة، دور المودعين، عمر البنك على خطر رأس المال في البنوك الجزائرية.
- ✓ وجود أثر سلبي غير معنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر رأس المال في البنوك الجزائرية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من طبيعة ملكية البنك، نسبة ربحية البنك، معدل البطالة على خطر رأس المال في البنوك الجزائرية.

النموذج الثاني: أثر الحوكمة الكلية على إدارة المخاطر البنكية (خطر الائتمان) في البنوك الجزائرية:

- ✓ وجود أثر سلبي غير معنوي (لمعامل الاستقرار السياسي، فعالية الحوكمة، سيادة القانون، مراقبة الفساد، المسائلة والمشاركة، معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي) على خطر الائتمان في البنوك الجزائرية.
- ✓ وجود أثر موجب ومعنوي للجودة التنظيمية على خطر الائتمان في البنوك الجزائرية.
- ✓ وجود أثر سلبي ومعنوي لنسبة ربحية البنك على خطر الائتمان في البنوك الجزائرية.

دراسة (قروف، خنتوش، 2020)¹: هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية (وجود إطار

فعال للحوكمة البنكية، حماية حقوق المساهمين والمعاملة العادلة، حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) على تطوير إدارة المخاطر البنكية في المؤسسات البنكية الجزائرية. تم اختيار عينة من 6 وكالات محلية لبنوك تجارية عمومية. اعتمد الباحثان على أداة الاستبانة في جمع البيانات من عينة عشوائية قوامها 30 مفردة من موظفي هذه الوكالات البنكية.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب معنوي بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر البنكية بالوكالات البنكية الجزائرية.

دراسة (ماجمن، 2021)²: بحثت هذه الدراسة في تحديد العلاقة بين آليات الحوكمة وإدارة مخاطر الائتمان في البنوك

الإسلامية. استخدم الباحث طريقة المقارنة بين الحوكمة في البنوك التجارية والحوكمة في البنوك الإسلامية، حيث تم التطبيق على عينة من 5 بنوك تجارية عاملة بالقطاع البنكي لدول (الجزائر، الإمارات، البحرين، الكويت، السعودية)، و 6 بنوك إسلامية عاملة بالقطاع البنكي لنفس الدول خلال الفترة 2009-2018.

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم تقدير النموذج القياسي باستخدام تحليل بيانات البانل، حيث تضمن **النموذج**

الأول (أثر آليات الحوكمة على إدارة خطر الائتمان في البنوك التجارية) المتغيرات التالية: آليات الحوكمة الداخلية (حجم المجلس، عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، عدد لجان مجلس الإدارة، نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين) كمتغيرات مستقلة، وخطر الائتمان كمتغير تابع، وحجم البنك كمتغير تحكم، في حين **النموذج الثاني** (أثر آليات الحوكمة على إدارة خطر الائتمان في البنوك الإسلامية) تضمن المتغيرات التالية: آليات الحوكمة الداخلية (حجم المجلس، عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، عدد لجان مجلس الإدارة، نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين، عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية) كمتغيرات مستقلة، وخطر الائتمان كمتغير تابع، وحجم البنك كمتغير تحكم. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

¹ قروف محمد، خنتوش حنان، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية- دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 4، العدد 1، 2020.

² ماجمن سمير، أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2021-2022.

- النموذج الأول: أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان في البنوك التجارية:

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، عدد لجان مجلس الإدارة، نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين على خطر الائتمان.

✓ عدم وجود أثر معنوي لكل من حجم المجلس، حجم البنك على خطر الائتمان.

- النموذج الثاني: أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان في البنوك الإسلامية:

✓ وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين، عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، حجم البنك على خطر الائتمان.

✓ عدم وجود أثر معنوي لكل من حجم المجلس، عدد لجان مجلس الإدارة على خطر الائتمان.

دراسة (معاريف وآخرون، 2021)¹: الغرض من هذه الدراسة هو اختبار الدور الوسيط لجودة المعلومات في العلاقة

بين آليات الحوكمة وإدارة المخاطر البنكية في البنوك الجزائرية. استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة قصدية قوامها 48 مفردة تتكون فقط من أعضاء مجلس الإدارة، مدققي الحسابات والموظفين الذين لهم علاقة بإدارة المخاطر على مستوى ستة وكالات محلية للبنوك العمومية الجزائرية. استخدام أسلوب النمذجة بالمعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية (SEM-PLS)، لاختبار الفرضيات حول العلاقة بين متغيرات الدراسة (المستقلة، الوسيطة، التابعة).

خلصت الدراسة إلى وجود أثر موجب ومعنوي لآليات الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية، بوجود جودة المعلومات كمتغير

تحكم في البنوك التجارية العمومية الجزائرية.

دراسة (بعيليش، بوشنافة، 2022)²: في هذه الدراسة، تطرق الباحثان إلى دور تطبيق مبادئ الحوكمة في الرفع من

كفاءة أداء القطاع البنكي الجزائري والحد من المخاطر البنكية. تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي عند التعرض لمختلف التدابير التي اتخذتها الجزائر لضمان التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة في الجهاز البنكي الجزائري، التي منها إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية، توفير الأطر القانونية والمؤسسية للرقابة البنكية وهيئات دعم الشفافية ومحاربة الفساد، وإبراز دور كل من بنك الجزائر، ووظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ومجلس الإدارة، فعالية الإدارة التنفيذية كآليات للحوكمة في إرساء الحوكمة داخل البنوك الجزائرية والحد من المخاطر البنكية. كما تطرقت الدراسة إلى متطلبات التطبيق السليم للحوكمة البنكية في الجزائر.

توصلت الدراسة الى وجود ضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية ومن مظاهرها: غياب الشفافية والإفصاح المحاسبي،

غياب التقارير السنوية لنشاط البنك خاصة بالنسبة للبنوك العمومية، ضعف الالتزام بالمعايير الاحترازية، ضعف رقابة بنك الجزائر على القطاع البنكي الجزائري.

¹ معاريف بشير، زناقي بشير، حجاج شافية، اختبار الدور الوسيط لجودة المعلومات في العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك باستخدام منهجية (SEM-PLS)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد 1، 2021.

² بعيليش شهيرة، بوشنافة الصادق، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16، العدد 1، 2022.

دراسة (طهراوي، بوخاري، 2023)¹: تعرضت هذه الدراسة بالتحليل في أثر تطبيق آليات الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية العمومية خلال الفترة 2014-2018. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي عند التطرق لواقع تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية وإدارة المخاطر في الجزائر، والجهود المبذولة في سبيل إرساء الحوكمة في الجهاز البنكي الجزائري، ثم على المنهج التحليلي عند دراسة تطور نسب الودائع المجمعة، ونسب القروض الممنوحة من القطاع البنكي الجزائري، ونسب السيولة، ونسب الملاءة البنكية، وتطور نسب المخاطر المالية (خطر رأس المال، خطر السيولة، خطر الائتمان) للبنوك العمومية خلال مدة الدراسة، من خلال هذا التحليل حاول الباحثان إثبات وجود علاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية والتحسين الحاصل في نسب المخاطر البنكية. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر إيجابي للتدابير المتخذة من الجزائر في سبيل إرساء الحوكمة البنكية، التي تظهر من خلال وجود التزام مقبول للبنوك العمومية بتطبيق مبادئ الحوكمة البنكية.
- ✓ وجود أثر إيجابي لآليات الحوكمة المعتمدة من طرف البنوك العمومية في الرفع من كفاءة إدارة المخاطر البنكية.

¹ طهراوي دومة علي، بوخاري خيرة، دور الحوكمة المالية في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية- دراسة تحليلية خلال الفترة 2014-2018، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2023.

المبحث الثاني: مناقشة الأدبيات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

بعد استعراضنا لمختلف الأدبيات التطبيقية حول العلاقة بين الحوكمة (المبادئ أو الآليات) والمخاطر البنكية، التي أُتيحت لنا في حدود علمنا، نحاول في هذا المبحث مناقشة محتوى هذه الأدبيات التطبيقية وفقا لتصنيفها، أدبيات أجنبية وأدبيات محلية أولا، ثم تقديم ما يميز دراستنا الحالية على ضوء ما تم مناقشته ثانيا.

المطلب الأول: مناقشة الأدبيات التطبيقية السابقة

تميزت الأدبيات التطبيقية الأجنبية بالغزارة، والتنوع مما يدل على أن موضوع العلاقة بين الحوكمة والمخاطر البنكية لا يزال بعد يحظى بالاهتمام والدراسة، حيث لاتزال هناك فجوات بحثية لا بد من معالجتها في ظل التطورات التي تشهدها الأدوات البحثية من ناحية المنهجية، والأدوات الكمية وتنوع البرامج الإحصائية، مما يرفع من دقة النتائج المتوصل لها. تجدر الإشارة هنا، إلى أن اعتمادنا على تصنيف فرعي للأدبيات الأجنبية إلى أدبيات إفريقية وأدبيات آسيوية وأدبيات غربية، وفقا لخصوصية النظام البنكي لكل بيئة اقتصادية فرعية، وأوجه التشابه فيه من ناحية القوانين والتشريعات المنظمة للنشاط البنكي ودرجة تطور القطاع البنكي، ومستويات الالتزام بمبادئ الحوكمة فيه... إلخ، ومن ثم هذه الخصوصية تساعدنا على فهم الاختلاف في أساليب وعينات الدراسة، وطرق قياس متغيرات البحث، وكذا فهم تأثير الاختلاف في المنظومات البنكية (متطورة، نامية، متخلفة) على فعالية أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية في هذه البيئات البحثية.

عند تفحصنا لهذه الأدبيات، لاحظنا أن معظمها قد اعتمدت على أسلوب تحليل بيانات البانل عند دراسة أثر الحوكمة على المخاطر البنكية، حيث تمثل نسبة 80% من الأدبيات الأجنبية. بالنسبة لحجم عينة الدراسة، سجلنا أدنى عينة والمقدرة بـ 5 بنوك في دراسة (Sabi & Oulfarsi, 2018)، والتي سجلت أيضا أدنى مدة دراسة والمقدرة بـ 6 سنوات، في حين تم تسجيل أكبر عينة بـ 635 بنكا في دراسة (Kyei & al, 2022)، التي سجلت أيضا أكبر مدة دراسة والمقدرة بـ 20 سنة.

كما لاحظنا وجود تشابه كبير في النماذج القياسية المعتمدة في هذه الأدبيات سواء من ناحية متغيرات الدراسة (المستقلة، التابعة، التحكم) أو في طريقة القياس، التي اعتمدت على النسب والمتغيرات الثنائية لحساب متغيرات الحوكمة البنكية، وطريقة النسب المالية التقليدية لقياس المتغيرات التابعة ومتغيرات التحكم، باستثناء دراسة (Permatasari, 2020)، التي استخدمت مؤشرا مركبا للحوكمة البنكية (GCG) لتعبير عن المتغيرات المستقلة.

في المقابل نجد العدد القليل من الأدبيات الأجنبية، التي اعتمدت على تحليل الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها، واستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط في تقدير نموذج الدراسة وهي: (صيام، 2017؛ الساري، 2024)، حيث تتفق هاتان الدراستان في اعتماد المخاطر المالية (خطر السيولة، خطر الائتمان) كمتغيرات تابعة، وما يمكن ملاحظته أيضا، على هذه الأدبيات أنها تنتمي إلى البيئة الأفريقية بشكل عام، والبيئة العربية على نحو خاص، حيث تتشابه فيها الأنظمة البنكية من نواحي عديدة، والتي قد تفسر لجوء الباحثين إلى اعتماد أداة الاستبانة لجمع البيانات، نتيجة غياب الإفصاح المالي والمحاسبي في هذه الأنظمة، وضعف تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية.

كما تجدر الإشارة هنا، إلى أن معظم الأدبيات الأجنبية، قد ركزت في دراستها على آليات الحوكمة الداخلية، ولا سيما خصائص مجلس الإدارة، وخصائص اللجان المنبثقة عنها (لجنة التدقيق ولجنة المخاطر) وهيكل الملكية بنسبة 92% من الأدبيات، وبنسبة أقل آليات الحوكمة الخارجية (آلية القوانين والتشريعات، آلية التدقيق الخارجي).

بالنسبة للأدبيات المحلية عند تفحصها، لاحظنا قلتها مقارنة بالأدبيات الأجنبية، تميزت بالتنوع في منهجيات الدراسة المعتمدة لمعالجة الموضوع، فمن الأدبيات التي اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي لإبراز دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر البنكية نجد دراسة (بعليش، بوشنافة، 2022)، التي اكتفت بوصف وتحليل مؤشرات تبني الحوكمة في البنوك الجزائرية، وعرض مجهودات بنك الجزائر في تعزيز البنية التشريعية لإرساء مبادئ الحوكمة في المنظومة البنكية الجزائرية، مع التطرق لمتطلبات تفعيل الحوكمة من تعزيز لدور بنك الجزائر ومختلف أجهزته الرقابية، ودور التدقيق الداخلي والخارجي كآليات للحوكمة، أما دراسة (Barkat, 2017) إضافة إلى استخدامها للمنهج الوصفي والتحليلي في معالجة دور المعايير الاحترازية في الحد من المخاطر البنكية، اعتمدت على منهج دراسة حالة بالتطبيق على بنك خاص عامل في الجزائري، حيث توصلت إلى وجود علاقة بين القوانين والتشريعات (المعايير الاحترازية) كآلية خارجية للحوكمة وإدارة المخاطر في البنك حالة الدراسة.

كما تتفق دراستا (صالح، 2021) و(طهراوي، بوخاري، 2023) في استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في معالجة دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر البنكية، حيث حُلِّل في كليهما باستخدام نسب المخاطر المالية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) لعينة من 6 بنوك عمومية جزائرية لمدة زمنية تقدر بـ 9 سنوات و 5 سنوات على التوالي، توصلت الدراستان إلى وجود تحسن في مؤشرات المخاطر المالية خلال فترة الدراسة في البنوك العمومية الجزائرية ووجود علاقة بين تطبيق الحوكمة وتحسين إدارة المخاطر في هذه البنوك.

في حين نجد أن دراستا (بن مخلوف، 2016) و(عون الله، بلعروز، 2018)، قد ركزت على دراسة الاستقرار المالي في البنوك الجزائرية، بالتطبيق على عينة من (5 بنوك تجارية جزائرية، 3 بنوك تجارية جزائرية) على التوالي باستخدام مؤشر (Z-score)، وتوصلت الدراستان إلى وجود تعثر مالي على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، بسبب ارتفاع معدلات القروض المتعثرة، وضعف الالتزام بالحوكمة، في حين تتمتع البنوك الخاصة الأجنبية العاملة في الجزائر بملاءة مالية جيدة.

اعتمدت دراسة (ماجن، 2021) على المنهج المقارن في معالجة العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر البنكية، حيث استخدم الباحث تحليل بيانات البانل في اختبار فرضيات الدراسة، واقترح نموذجين قياسييين لدراسة أثر آليات الحوكمة على إدارة خطر الائتمان في البنوك الإسلامية (النموذج الأول)، ودراسة أثر آليات الحوكمة على إدارة خطر الائتمان في البنوك التجارية (البنوك التجارية)، بالتطبيق على عينة من 6 بنوك (إسلامية وتجارية) مختلطة عاملة في (الجزائر، دول الخليج)، وإجراء مقارنة بين النموذجين من حيث النتائج المتوصل لها. توصلت الدراسة إلى وجود آثار مختلفة لآليات الحوكمة على خطر الائتمان في النموذجين.

تتفق هذه الأدبيات (صلاح، 2017؛ بلعورة، بن رجم، 2018؛ بن ثابت، عامري، 2018؛ بوعبيدة، 2018؛ قروف وختنوش، 2020؛ معاريف وآخرون، 2021) في استخدامها لأسلوب الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها، حيث أُعْتُمِد على تحليل الانحدار الخطي البسيط في اختبار فرضيات الدراسة وتقدير النموذج الملائم للدراسة.

عند تفحص عينة الدراسة في هذه الأدبيات، نجد أن كلاً من دراستي (صلاح، 2017؛ بن ثابت وعامري، 2018، بوعبيدة، 2018) قد اختارت عينة من 7 بنوك تجارية و 10 بنوك تجارية، 6 بنوك تجارية عمومية على التوالي للتطبيق، في حين تم التطبيق على الوكالات البنكية المحلية في باقي الأدبيات (بلعورة وبن رجم، 2018؛ قروف وختنوش، 2020، معاريف وآخرون، 2021). النتائج المتوصل لها في هذه الأدبيات المحلية تدعم فكرة وجود علاقة معنوية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

نعتقد أن دراسة (زناقي، 2020) من الأدبيات التطبيقية المحلية القليلة، التي اعتمدت على تحليل بيانات البانل في اختبار فرضيات الدراسة، وتقدير النموذج القياسي الملائم للدراسة، حيث اختار الباحث نموذجين قياسييين لدراسة أثر آليات الحوكمة على المخاطر المالية (المستوى الجزئي) في البنوك الجزائرية، حيث استخدمت الدراسة توليفة من آليات الحوكمة (خصائص مجلس الإدارة،

هيكل الملكية، دور المودعين) كمتغيرات مستقلة لدراسة أثرها في ثلاثة مخاطر بنكية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال)، والنموذج الثاني اقترح دراسة تأثير الحوكمة على المستوى الكلي على خطر الائتمان في البنوك الجزائرية، بالنسبة لحجم العينة والمقدرة بـ 7 بنوك تجارية عاملة في الجزائر فهي أقل من المتوسط مقارنة بحجم مجتمع الدراسة (19 بنكاً تجارياً عامل بالجزائر إلى غاية 2016/12/31)، أما فترة الدراسة التي اختارها الباحث المقدرة بـ 13 سنة فهي فترة متوسطة نسبياً، لكن حسب اعتقادنا كان يجب عليه إدراج متغير تحكم في النموذج القياسي للدراسة، لتوضيح أثر (قبل وبعد) صدور ميثاق الحكم وانتشار ثقافة الحوكمة في بيئة الأعمال بشكل عام والبيئة البنكية بصفة خاصة على إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية. توصلت الدراسة إلى وجود آثار متباينة لآليات الحوكمة على المستوى الجزئي على خطر الائتمان وخطر السيولة وخطر رأس المال، في مقابل عدم وجود أثر لآليات الحوكمة على المستوى الكلي على خطر الائتمان في البنوك الجزائرية عينة الدراسة.

كحوصلة حول الأدبيات التطبيقية المحلية، لاحظنا اعتماد الباحثين بدرجة كبيرة على أداة الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها، وعلى أسلوب الانحدار الخطي البسيط عند اختبار فرضياتها، ثم بدرجة أقل على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عند دراسة العلاقة بين الحوكمة (مبادئ، آليات) والمخاطر البنكية من خلال تحليل مؤشرات تطور السيولة والملاءة البنكية والقروض المتعثرة، ودراسة مؤشر الاستقرار في الجهاز البنكي الجزائري خلال فترة دراسة متوسطة نسبياً (8 سنوات)، ومحاوله إثبات العلاقة بين التحسن في هذه المؤشرات والتزام البنوك الجزائرية بمبادئ الحوكمة البنكية، في المقابل نجد دراستين فقط اهتمت بقياس مستوى الاستقرار والملاءة المالية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، ومحاوله الربط بين مؤشر الاستقرار المالي والالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة البنكية، وأيضاً وجود دراستين اعتمدتا على أسلوب بيانات البانل، وتحليل نماذجه لاختيار النموذج القياسي الملائم للدراسة، وبالاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

في آخر المطاف، يمكننا القول إنه بعد فحص الأدبيات التطبيقية السابقة الأجنبية والمحلية، لاحظنا وجود أوجه تشابه واختلاف بينهم، حيث يتفقان بشكل عام من حيث هدف الدراسة (أثر الحوكمة على المخاطر البنكية)، التنوع في منهجيات وأدوات البحث وفترات الدراسة وطرق قياس متغيرات الدراسة، إلا أن الأدبيات المحلية تختلف عن الأدبيات الأجنبية من ناحية اعتماد الغالبية منها على تحليل الاستبانة وعلى المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والندرة الشديدة للدراسات التطبيقية التي تعتمد على أسلوب تحليل بيانات البانل (اثنتين على حد علمنا)، كما تميزت عينات الدراسة في الغالب بحجمها الصغير، والذي يتراوح بين 6 بنوك إلى 11 بنك، وفترات الدراسة الصغيرة والتي تراوحت بين 4 سنوات إلى 13 سنة.

كما لاحظنا، حسب اعتقادنا السطحية في تحليل العلاقة بين الحوكمة والمخاطر البنكية، والاكتفاء بتفسير وجود تحسن في مؤشرات المخاطر البنكية المالية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر عدم الملاءة) بوجود التزام بتطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية، دون ربطها بمتغيرات أخرى، والذي يمكن أن يرجع إلى محددات أخرى لا علاقة لها بالحوكمة البنكية.

رغم هذه الاختلافات المسجلة على سبيل الذكر دون الحصر بين الأدبيات المحلية والأجنبية، فإن النتائج المتوصل لها في هذه الأدبيات التطبيقية جميعها تؤكد على وجود آثار متباينة وذات دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على المخاطر البنكية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) في البنوك التجارية، مهما كانت بيئتها الاقتصادية متطورة أو نامية أو متخلفة.

الجدول رقم (1.2): ملخص للأدبيات التطبيقية السابقة وفقا لبيئة ومنهجية الدراسة

الأدبيات التطبيقية	البيئة/العينة	الهدف من الدراسة	منهجية الدراسة أسلوب التقدير	النتائج الرئيسة المشتركة
(صالح، 2021)، (بعليش، بوشنافة، 2022) (طهراوي، بوخاري، 2023)، (Barkat, 2017)	<u>البيئة محلية</u> البنوك التجارية	البحث في العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر البنكية	<u>وصفية وتحليلية</u> - تحليل مؤشرات المخاطر المالية. - تحليل آليات الحوكمة البنكية.	توجد علاقة بين تطبيق الحوكمة البنكية وتحسن مؤشرات (إدارة) المخاطر البنكية.
(صلاح، 2017)، (بوعبيدة، 2018) (بن ثابت وعامري، 2018) (بلعورة وبن رجم، 2018) (قروف وختوش، 2020) (معاريف وآخرون، 2021)	<u>البيئة محلية</u> - بنوك تجارية - وكالات بنكية محلية	البحث في العلاقة بين (مبادئ، آليات) الحوكمة وإدارة المخاطر البنكية	<u>تحليل الاستبانة</u> - الانحدار الخطي البسيط - الانحدار المتعدد التدرجي - النمذجة بالمعادلات الهيكلية	يوجد التزام لدى البنوك العاملة في الجزائر بتطبيق مبادئ الحوكمة البنكية. وجود آثار متباينة ذات دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية.
(بن مخلوف، 2016)، (عون الله، بلعزوز، 2018)	<u>البيئة محلية</u> بنوك تجارية	دراسة مستوى الاستقرار المالي في البنوك التجارية	<u>حساب مؤشرات</u> - دراسة مؤشر الاستقرار المالي (Z-score)	تعاني البنوك العمومية من تعثر مالي مستمر وضعف في الملاءة المالية.
(زناقي، 2020)، (ماجني، 2021)	<u>البيئة محلية</u> - بنوك تجارية - بنوك إسلامية	دراسة أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية	<u>نموذج قياسي</u> - بيانات البانل - دراسة مقارنة	وجود آثار متباينة ذات دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على المخاطر البنكية.

في الأخير، نلاحظ وجود دراستين فقط اهتمت بقياس مستوى الاستقرار المالي في البنوك العاملة في الجزائر وعلاقتها بتطبيق الحوكمة البنكية، وكذا دراستين فقط، اعتمدت على تحليل بيانات البانل، باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية.

الجدول رقم (2.2): ملخص للأدبيات التطبيقية حسب المتغير التابع (المخاطرة البنكية/إدارة المخاطر)

الحوكمة البنكية (المتغيرات المستقلة)	مخاطرة بنكية / إدارة مخاطر بنكية (المتغير التابع)	الدراسة
مبادئ / آليات الحوكمة البنكية	مخاطر مالية	خطر الائتمان (Boudriga & al,2011) (Salhi & Boujelbane,2012) (Boussada & labroune, 2016) (Toumi, 2016), (Sabi & Oulfrasi,2018) (Jemmali & Salhi, 2019) (Akbarian & al, 2019) (Derbel & Boujalben, 2019) (Ben Moussa, 2019)،(2021، ماجن،) (الساوي، 2024)، (أنجرو، 2023)
		خطر السيولة (صايم،2016)، (حدو، 2019)،(Alfertas,2019)
		خطر التعثر المالي (بن مخلوف،2016)، (عون الله وبلعزوز، 2018،) (بوعبيدة، 2018)
		خطر عدم الملاءة خطر الائتمان (El-Masry & al, 2016), (Danone, 2010) (Kouki & Mabrouk, 2016), (Samoui,2017) (kakar & al, 2021)
		خطر السيولة خطر الائتمان (Ayalew & Zelek, 2014) (لعشوري، 2018) (Djebali & Zaghdoudi,2019) (Ahmadyan & Ali Abadi, 2021) (خلف، 2023)، (المحجم وأل الشيخ مبارك، 2023)
		خطر السيولة خطر الائتمان خطر رأس المال (Trinh & al,2015) (Aboubakar & Elgiziry,2017) (Permatasari,2020)، (زناقي، 2020) (Rash wan & al,2020)، (Gulzar & al,2020) (صالح، 2021).
آليات الحوكمة البنكية	مخاطر مالية وغير مالية خطر الائتمان خطر السيولة خطر تشغيلي خطر الامتثال خطر إقتصادي	(Essingone,2017)

مبادئ/ آليات الحوكمة البنكية	إدارة المخاطر البنكية	(صلاح، 2017)، (زناقي ومعاريف، 2018)، (بن ثابت وعامري، 2018)، (بلعورة وبن رجم، 2018)، (قروف وختوش، 2020)، (بعليش وبوشنافة، 2022)، (طهراوي، بوخاري، 2023)
------------------------------	-----------------------	---

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الدراسات التطبيقية السابقة.

من خلال الجدول رقم (2.2)، نلاحظ أن معظم الأدبيات التطبيقية السابقة، اعتمدت المخاطر البنكية كمتغيرات تابعة بنسبة 82 %، مع التركيز على المخاطر المالية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) بشكل ملحوظ، سواء كان ذلك بدراسة خطر واحد فقط أو دراسة أكثر من خطر بنكي، وهذا يدل بوضوح على ما تمثله هذه المخاطر من تحديات حقيقية للبنوك التجارية، تهمد مركزها واستقرارها المالي لارتباطها بمبكل الميزانية وطبيعة الوظيفة البنكية، في مقابل 18% من الأدبيات التي اعتمدت إدارة المخاطر البنكية كمتغير تابع، والتي تنتمي كلها الى الأدبيات المحلية، كما نلاحظ أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الأدبيات تمثلت بشكل أساسي في مبادئ الحوكمة وآلياتها (الداخلية والخارجية).

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية

تعد هذه الدراسة امتدادا للأدبيات التطبيقية السابقة، من حيث إنها تتفق معها في الموضوع الرئيس والهدف العام للدراسة، ألا وهو البحث في أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية، بعد تفحصنا لهذه الأدبيات التطبيقية، لاحظنا أن الموضوع لا يزال يحظى بالاهتمام والدراسة، سواء في البيئة الأجنبية أو البيئة المحلية، واعتمادها إلى حد بعيد على الطرق الكلاسيكية في قياس متغيرات الدراسة (نسب التحليل المالي، متغيرات ثنائية)، ومن ثم لا يوجد تطور ملحوظ سواء في منهجيات الدراسة المعتمدة، أساليب جمع وتحليل البيانات، البرامج الإحصائية، النتائج المتوصل لها، الاهتمام بالمخاطر المالية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر عدم الملاءة)، التركيز على خصائص مجلس الإدارة ولجانه المنبثقة عنه، خصائص هيكل الملكية كمتغيرات مستقلة بدرجة كبير في مقابل إهمال بعض الآليات الخارجية للحوكمة ذات الأهمية النظرية، كالتدقيق الخارجي، القوانين والتشريعات، السوق المالي، سوق المديرين التنفيذيين، دور الإدارة العليا... إلخ.

بالنسبة للأدبيات المحلية، لاحظنا النسبة الكبيرة للأدبيات التي تعتمد أداة الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها، بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط، ثم تليها الأدبيات التي تعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والاكتفاء بتحليل بعض مؤشرات المخاطر البنكية (الائتمان، السيولة، الملاءة البنكية)، ومدى تطبيق البنوك الجزائرية لمبادئ الحوكمة، ومحاوله إثبات العلاقة النظرية بينهم، وبدرجة أقل الأدبيات التي تعتمد على قياس مستويات الاستقرار المالي في البنوك العاملة في الجزائر، وكذا الأدبيات التي تعتمد على تحليل بيانات البنابل لمعالجة الموضوع، كما تميزت فترات الدراسة بأحسارها بين 2004 إلى 2021، وحجم العينة الصغيرة التي يبلغ المتوسط 6 بنوك تجارية أو وكالات بنكية.

وعليه، انطلاقا مما سبق ذكره يمكننا القول إننا توصلنا لوجود فجوات بحثية لم تُسدّ بعد في الأدبيات المحلية التطبيقية، والتي تتمثل في: فجوة زمنية (بيانات الأدبيات غير حديثة) والتي تجعل من النتائج المتوصل إليها قديمة نوعا ما، فجوة مكانية تتمثل في حجم العينة الصغير في معظمها، فجوة منهجية تشمل في الندرة الواضحة للأدبيات التي تعتمد على تحليل بيانات البنابل.

إذن تأتي هذه الدراسة، كمحاولة للمساهمة في تقليص هذه الفجوات البحثية، من خلال زيادة حجم عينة الدراسة وتنوعها (بنوك عمومية، بنوك خاصة)، اعتماد فترة دراسة حديثة (البيانات إلى غاية 2022) تطوير نموذج قياسي يتضمن توليفة من آليات الحوكمة البنكية الداخلية والخارجية كمتغيرات مستقلة، واعتماد ثلاثة نماذج للتعبير عن المخاطر البنكية، استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير نماذج الدراسة واختبار فرضياتها.

أما في الإطار النظري، سوف نعتمد عند عرض ومناقشة الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الملائم لعرض متغيرات الدراسة وأهم الأدبيات التي تطرقت لها بالدراسة والتحليل. كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة لدراسة تأثير آليات الحوكمة على المخاطر البنكية، حيث أُختبرت عينة من 11 بنكاً تجارياً عامل بالجزائر (5 بنوك عمومية، 6 بنوك أجنبية خاصة) خلال الفترة 2012-2022، وتشكل هذه العينة ما نسبته 58% من مجتمع الدراسة المقدر بـ 19 بنكاً تجارياً ناشطاً في الجزائر خلال 2022، وهي نسبة فوق المتوسط تسمح لنا بتعميم النتائج المتوصل لها في الدراسة القياسية على القطاع البنكي الجزائري.

بالنسبة لمدة الدراسة والمقدرة بـ 11 سنة من 2012 إلى 2022، أُختبرت لعدة اعتبارات منها بداية انتشار ثقافة الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية بصورة عامة وفي البيئة البنكية الجزائرية بصورة خاصة لا سيما بعد إصدار ميثاق الحكم الراشد في الجزائر 2009، وإصدار بنك الجزائر لتنظيمات معززة للصلاية المالية في البنوك، لا سيما تعزيز متطلبات رأس المال وكفائته وعصرنة وظيفة الرقابة والإشراف على النظام البنكي الجزائري.

في الجانب التطبيقي، قمنا ببناء نموذج قياسي يستند في تطويره على الأدبيات التطبيقية السابقة، عند اختيار المتغيرات المستقلة والتابعة، وكذا طريقة القياس مع مراعاة خصوصية البيئة البنكية الجزائرية، ويتضمن هذا النموذج توليفة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في: آليات الحوكمة البنكية، حيث تضم أربعة أبعاد رئيسة (خصائص مجلس الإدارة، لجان مجلس الإدارة، هيكل الملكية، نظم ولوائح البنك المركزي)، حيث كل بعد يتضمن آليات فرعية بمجموع سبع آليات للحوكمة والمخاطر البنكية كمتغيرات تابعة، حيث عُبر عنها بثلاثة مخاطر مالية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) مع استخدام متغيرين جزئيين يتعلقان بالبنوك محل الدراسة (حجم البنك، عمر البنك)، ومتغير كلي يتعلق بالبيئة المحلية الجزائرية (معدل التضخم) كمتغيرات تحكم ضمن النموذج القياسي للدراسة.

لا بد من الإشارة هنا، إلى أن الطرق التي اعتمدنا عليها لقياس آليات الحوكمة (المتغيرات المستقلة) تستند إلى الأدبيات التطبيقية السابقة التي تتوافق مع خصوصيات البيئة البنكية الجزائرية (توفر المعلومات، إمكانية القياس)، حيث تحصلنا على هذه البيانات من التقارير السنوية للبنوك المنشورة على مواقعها الإلكترونية، ومن البوابة الوطنية الإلكترونية للسجل التجاري الجزائري. أما متغيرات المخاطر البنكية، استخدمنا طرق القياس التي تعتمد على نسب التحليل المالي، والمستندة أيضا على الأدبيات التطبيقية الحديثة، وهذا حسب توفر بيانات القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة، حيث تحصلنا عليها من المصادر المذكورة أعلاه، ومن قاعدة البيانات الدولية (ORBIS)، كما اعتمدنا على قاعدة البيانات المفتوحة لمجموعة البنك الدولي (WBG)، للحصول على معدلات التضخم السنوي في الجزائر خلال مدة الدراسة.

أولاً: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والأدبيات التطبيقية السابقة

- اختبار أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية؛
- اعتماد ثلاثة مخاطر مالية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) للتعبير عن المخاطر البنكية كمتغير تابع؛
- الاعتماد على أسلوب تحليل بيانات البانل، وأسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد؛

- اختيار البنوك التجارية كعينة للدراسة؛
- اختيار مدة دراسة متوسطة نسبياً؛
- الاعتماد على الطرق الكلاسيكية (نسب التحليل المالي) عند قياس متغيرات الدراسة؛
- استخدام توليفة متنوعة من آليات الحوكمة البنكية (داخلية، خارجية) في النموذج القياسي للدراسة؛
- التنوع في مناهج البحث، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي عند عرض الإطار النظري والأدبيات التطبيقية للدراسة والمنهج التطبيقي بالاعتماد على دراسة حالة في الجانب التطبيقي للدراسة.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والأدبيات التطبيقية السابقة

- التطبيق على حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر (البيئة المحلية)؛
- عينة البحث والمقدرة 11 بنكاً تجارياً عاملاً في الجزائر وهي عينة متنوعة ضمت 5 بنوك عمومية و6 بنوك خاصة حيث تمثل نسبة 58% من مجتمع الدراسة خلال سنة 2022؛
- فترة الدراسة الحديثة نسبياً (2012-2022)، والتي تميزت بانتشار ثقافة الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية بشكل عام، وفي الساحة البنكية على نحو خاص؛
- تطبيق أسلوب تحليل بيانات البائل المتوازن، وأسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وتقدير نماذجها الملائمة حيث تتميز البيئة الجزائرية بالندرة الشديدة لهذا النوع من أساليب تحليل البيانات؛
- اعتماد متغيرات جديدة في نموذج الدراسة، لم تستخدم في الأدبيات المحلية التطبيقية (فعالية الإدارة التنفيذية، نظم ولوائح البنك المركزي) كمتغيرات مستقلة ومتغيرات (معدل التضخم السنوي، عمر البنك) كمتغيرات تحكم، ويعتبر معدل التضخم السنوي متغيراً كلياً مرتبطاً بالاقتصاد الجزائري وعمر البنك متغير جزئي مرتبط بالبنوك عينة الدراسة.
- تحليل مؤشرات الصلابة المالية للقطاع البنكي الجزائري خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل قمنا بعرض ومناقشة الأدبيات التطبيقية ذات الصلة بموضوع دراستنا الحالية، اعتمدنا في تصنيف هذه الأدبيات على المعيار الجغرافي لعينة الدراسة، حيث تم تقسيمها إلى: أدبيات أجنبية، والتي بدورها ضمت ثلاث تصنيفات فرعية: أدبيات إفريقية، أدبيات آسيوية، أدبيات غربية، وأدبيات محلية (جزائرية)، مع الاعتماد على المعيار الزمني في عرضها من الأقدم إلى الأحدث.

توصلنا خلال مناقشة هذه الأدبيات إلى أهمية موضوع أثر الحوكمة على المخاطر البنكية، والمعبر عنها خاصة بمخاطر (السيولة، الائتمان، رأس المال)، حيث لاحظنا تركيز معظمها على دراسة هذه المخاطر بنسبة 82% من إجمالي الأدبيات التطبيقية السابقة.

كما توصلنا إلى وجود تنوع كبير في أساليب ومنهجيات الأدبيات التطبيقية السابقة، حيث تراوحت بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ومنهج المقارنة إلى المنهج التطبيقي. كما تميزت هذه الأدبيات بالتنوع في أدوات جمع البيانات وتحليلها: تحليل بيانات الاستبانة، قياس وتحليل مؤشرات المخاطر البنكية، تحليل بيانات البانل، حيث تمثل هذه الأخيرة الأداة الأكثر استخداما في هذه الأدبيات، مع الاعتماد بدرجة كبيرة على تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

تميزت الأدبيات المحلية بندرة ملحوظة في الأدبيات التطبيقية التي تعتمد على أسلوب تحليل بيانات البانل، ومن ثم بروز الحاجة إلى وجود دراسات تعتمد على مثل هذا الأسلوب.

رغم الاختلاف في البيئات الاقتصادية للأدبيات التطبيقية، التي تم مناقشتها وتنوع منهجيات الدراسة فيها، وأدوات البحث، إلا أن النتائج المتوصل في هذه الأدبيات اتفقت في معظمها على وجود أثر ذا دلالة إحصائية لآليات الحوكمة (الداخلية، الخارجية) على المخاطر البنكية مع الاختلاف في طبيعة الأثر وقوته (أثر سلبي، أثر إيجابي) وفقا لخصوصية البيئة الاقتصادية لعينة الدراسة.

الفصل الثالث

قياس أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية
حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لأثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

تمهيد

سنتطرق في هذا الفصل المخصص للدراسة التطبيقية إلى الإطار العام للدراسة، بداية من جانبها المنهجي من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، مصادر جمع البيانات والتعريف بالنموذج القياسي المعتمد، كما سنقوم بالدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة الارتباط بين متغيراتها، ثم تقدير نموذج البائل الملائم حسب نماذج الدراسة المدروسة واختبار فرضياتها، لتختتم الدراسة بعرض ومناقشة النتائج المتوصل لها.

تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار العام للدراسة التطبيقية.
- المبحث الثاني: التحليل الإحصائي ومصفوفة الارتباط.
- المبحث الثالث: تقدير نماذج الدراسة القياسية.
- المبحث الرابع: مناقشة نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لأثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة التطبيقية

يتناول هذا المبحث الإطار العام للدراسة التطبيقية، وكل الجوانب المنهجية، الأدوات المستخدمة في جمع وتحليل بيانات الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، الأساليب الإحصائية المعتمدة، وتوصيف النموذج القياسي المعتمد، ومتغيراته التابعة والمستقلة.

المطلب الأول: منهجية وأدوات الدراسة

الفرع الأول: منهجية الدراسة التطبيقية

تبحث هذه الدراسة في أثر آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، لجنة المخاطرة، فعالية الإدارة التنفيذية، لوائح وتنظيمات البنك المركزي) على المخاطر البنكية (خطر الائتمان، خطر السيولة، خطر رأس المال)، يستند المنهج التطبيقي المعتمد هنا، على تحليل بيانات البانل (Panel Data)، وعلى منهج دراسة حالة، حيث يتم التطبيق على البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022، وهو ما يتيح لنا استغلال البعد الزمني (11 سنة)، والبعد المكاني (11 بنك تجاري) للبيانات، بعدد مشاهدات إجمالي يقدر بـ 121 مشاهدة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يضم مجتمع الدراسة 19 بنكاً عاملاً ومعتمداً من طرف بنك الجزائر، اعتماداً على إحصائيات سنة 2022¹. تم اعتماد من مجتمع الدراسة 11 بنكاً تجارياً كعينة للدراسة، استبعدنا بقية البنوك التجارية التالية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، بنك الإسكان للتجارة والمالية (HBC)، ناتكسيس بنك (NATIXIS BANK)، سيتي بنك (CITI BANK)، بنك أتش أس بي سي (HSBC)، مجموعة البنك العربي (ABC) بسبب قلة أو غياب البيانات المالية (القوائم المالية) أو بيانات الحوكمة (التقارير السنوية لنشاط البنك)، واستبعدنا البنوك الإسلامية التالية: بنك السلام (Al Salam)، بنك البركة (EL Baraka)، لاعتبارات مرتبطة بطبيعة هيكل ميزانية البنوك الإسلامية، وتمثل عينة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.3): التعريف بعينة الدراسة

إسم البنك التجاري	(الرمز)	سنة بداية النشاط	طبيعة الملكية
البنك الوطني الجزائري	BNA	1966	ملكية عمومية
بنك الجزائر الخارجي	BEA	1967	
بنك التنمية المحلية	BDL	1985	
القرض الشعبي الجزائري	CPA	1967	
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	CNEP	1964	

¹ المقررة 01-22، المؤرخة في 2022/01/02، المتضمنة نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 04.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

ملكية خاصة (أجنبية)	1998	ABC BANK	المؤسسة العربية المصرفية
	2004	GULF BANK	بنك الخليج
	2002	TRUST BANK	بنك ترست
	2006	FRANCA BANK	بنك فرنسا
	2002	BNP-PARIBA	بي. ن. بي باريباس
	1999	SGA	سوسيتي جنيرال

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على المواقع الإلكترونية للبنوك عينة الدراسة.

من خلال الجدول رقم (1.3)، نلاحظ أن عينة الدراسة تمثل كل البنوك التجارية العاملة في الجزائر على اختلاف تركيباتها (ملكيتها)، حيث تمثل نسبة 83% من البنوك التجارية العمومية، ونسبة 46% من البنوك الأجنبية (فرع الجزائر)، وبصورة عامة تمثل العينة ما نسبته 58% من مجتمع الدراسة، وهي نسبة أكبر من المتوسط، حيث يمكننا تعميم النتائج المتوصل إليها في الدراسة على بقية القطاع البنكي الجزائري.

ثانيا: الحدود الزمنية والمكانية للدراسة

تمتد فترة الدراسة على مدار 11 سنة من 2012 إلى 2022، وتم اعتماد هذه الفترة لعدة اعتبارات أهمها: توفر البيانات المالية وبيانات الحوكمة البنكية لعينة الدراسة، كما تميزت هذه الفترة في بداية انتشار ثقافة حوكمة الشركات في البنوك الجزائرية (صدور ميثاق الحكم الراشد سنة 2009)، تم اختيار البنوك التجارية العاملة في الجزائر كحالة للدراسة التطبيقية.

ثالثا: مصادر جمع البيانات

- البيانات الخاصة بالحوكمة البنكية: فيما يتعلق ببيانات الحوكمة البنكية (خصائص مجلس الإدارة، لجان المجلس، طبيعة الملكية) والخاصة بعينة الدراسة خلال الفترة 2012-2022، تحصلنا عليها من التقارير السنوية للبنوك المنشورة على مواقعها الإلكترونية ومن قاعدة بيانات المركز الوطني للسجل التجاري- فرع أم البواقي-
- البيانات الخاصة بالمخاطر البنكية: فيما يتعلق بالبيانات المالية (القوائم المالية) التي استخدمت في قياس المخاطر البنكية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) تم الحصول عليها من التقارير السنوية للبنوك المنشورة على مواقعها الإلكترونية، ومن بوابة المركز الوطني للسجل التجاري*(CNRC)، ومن قاعدة البيانات الدولية** (ORBIS).
- البيانات الخاصة بمتغيرات التحكم: تحصلنا على البيانات المتعلقة بحجم البنك وعمر البنك من التقارير السنوية للبنوك التجارية المنشورة على مواقعها الإلكترونية، أما البيانات المتعلقة بمعدل التضخم السنوي في الجزائر تحصلنا عليها من قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي*** (WBG).

رابعا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

إن اختيار الأساليب الإحصائية يتوقف بالدرجة الأولى على طبيعة البيانات المتاحة والهدف من التحليل. في هذه الدراسة نستخدم نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panal Data)، نظرا لما تتمتع به من الدقة في التنبؤ، وأخذها بعين الاعتبار أثر تغير

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

الزمن وأثر التغير في الوحدات¹، لتحقيق هدف دراسة أثر آليات الحوكمة (متغيرات مستقلة) على المخاطر البنكية (متغير تابع)، نستخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتقدير هذه العلاقة باعتباره الملائم لطبيعة البيانات والهدف من الدراسة، كما نستخدم البرنامج الإحصائي (STATA 17)، في المعالجة الإحصائية للبيانات، ونعتمد أيضا على العديد من الاختبارات القياسية لفحص فرضيات الدراسة واختيار النموذج الملائم بعد المفاضلة بين نماذج البنال الثلاثة (نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات العشوائية)، وهذا حسب نماذج الدراسة (نموذج خطر السيولة، نموذج خطر الائتمان، نموذج خطر رأس المال)، وفيما يلي عرض مختصر لهذه الدراسات والاختبارات:

1. الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة: تضم تشكيلة متنوعة من الاختبارات وتمثل في:

– الإحصاء الوصفي: في هذه الدراسة نقوم بوصف متغيرات البحث (المتغيرات المستقلة، المتغيرات التابعة، متغيرات التحكم)، باستخدام المقاييس الوصفية الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أدنى قيمة، أعلى قيمة.

– تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة: يسمح لنا تحليل الارتباط بدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، والبحث عن وجود مشكلة التعدد الخطي وتصحيحها باستخدام مختلف الاختبارات القياسية، والذي من شأنه تحسين القوة الإحصائية للنموذج القياسي للدراسة².

– اختبارات الاستقرار: نقوم باختبار استقرارية (سكون أو عدم سكون) السلاسل الزمنية المقطعية المستخدمة في نموذج الدراسة، تجنبا للنتائج خاطئة أو مضللة، بدراسة جذر الوحدة (Unit Root) باستخدام الاختبارات التالية:

(Im-Pesaran-Shin) و (Levin-Lin-Chu).

2. الدراسة القياسية: لتقدير أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، قمنا بالعديد من الاختبارات القياسية، التي تتوافق مع بيانات البنال وتمثل في:

– الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي المتعدد: للبحث عن مشكلة وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، وتحديد المتغير المسؤول استخدمنا اختبار معامل التضخم (VIF).

– تقدير نماذج البنال واختبارات المفاضلة بين نماذجه الثلاثة (PRM, FEM, REM): بعد تقدير نماذج البنال باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ولهدف المفاضلة واختيار أفضل نموذج للدراسة، نستخدم الاختبارات التالية: اختبار فيشر (Fisher test)، اختبار هوسمان (Hausman test)، اختبار (Breusch Pagan-LM test).

– الاختبارات التشخيصية للنموذج: بعد الانتهاء من اختبارات المفاضلة، واختيار أفضل نموذج ملائم حسب النماذج المستخدمة في الدراسة (نموذج خطر السيولة، نموذج خطر السيولة، نموذج خطر رأس المال)، نقوم بإجراء اختبارات تشخيصية لفحص النموذج (Model Checking) المختار واستيفاءه لشروط نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتمثل هذه الاختبارات في:

* (CNRC): بوابة وطنية للسجل التجاري الجزائري، تتوفر على البيانات المالية (الحسابات الاجتماعية) للمؤسسات الاقتصادية والبنوك العاملة في الجزائر.

** (ORBIS): قاعدة بيانات ملك لشركة Moody's Corporation، تضم معلومات عن 527 مليون شركة عبر العالم، حيث تقوم بجمع ومزج البيانات من أكثر من 170 مصدرا مختلفا ومعالجتها بحيث تكون موحدة وقابلة للمقارنة.

*** (WBG): قاعدة بيانات مفتوحة ومجانبة متعلقة بالتنمية في مختلف دول العالم تابعة لمجموعة البنك الدولي.

¹ عماد الدين ابراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 2، 2023، ص 167.

² Nissaf Ben Ayed Smaoui, Op,cit, p 156.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

اختبار الارتباط الذاتي (Wooldridg test)، اختبار عدم تجانس التباين (Wald-Modifide)، اختبار الارتباط المقطعي (Pesaran CD-test)، اختبارات التوزيع الطبيعي للأخطاء، حيث تؤكد لنا نتائج هذه الاختبارات وجود أو خلو النموذج من الأخطاء القياسية كخطأ توصيف النموذج، خطأ الارتباط الخطي المتعدد، الارتباط الذاتي، خطأ اختلاف التباين... إلخ¹.

– القدرة التفسيرية للنموذج واختبار الفرضيات: يسمح لنا معامل (R^2) بتحديد القوة التفسيرية لنموذج الدراسة، أي قياس درجة دقة القدرة التنبؤية للنموذج، ويحسب بمربع الارتباط بين المتغير التابع والمستقل، وتتراوح هذه النسبة بين (0) و(1)، والتي من خلالها يمكننا معرفة النسبة التي تساهم بها المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع²، في الأخير، نفحص الفرضيات (قبول أو رفض)، وفقا لنتائج تقدير معاملات النموذج الملائم حسب النماذج الثلاثة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال).

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة وطرق حسابها

أولاً: وصف متغيرات الدراسة

من أجل قياس المخاطر البنكية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، اعتمدنا على النسب المالية لتحليل المالي الكلاسيكية، لأننا لا نمتلك إمكانية الوصول إلى البيانات اللازمة لحساب المخاطر البنكية بالطرق الكمية الحديثة في ظل الندرة الشديدة للبيانات المالية، وعدم الانتظام في الإفصاح عنها خاصة في البنوك العمومية الجزائرية، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة اعتمدنا خمسة أبعاد أساسية لآليات الحوكمة البنكية، حيث يتضمن كلا بعد آلية فرعية واحدة – على الأقل – بمجموع سبع آليات للحوكمة (داخلية وخارجية) وتتمثل في:

– خصائص مجلس الإدارة: حجم المجلس، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، استقلالية أعضاء المجلس؛

– اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة: لجنة المخاطر؛

– طبيعة هيكل الملكية في البنك: الملكية العمومية للبنك؛

– فعالية الإدارة التنفيذية: معامل الاستغلال البنكي؛

– نظم ولوائح البنك المركزي: الاحتياطي القانوني.

أما متغيرات التحكم، فقد اخترنا توليفة من المتغيرات، منها ما هو جزئي مرتبط بالبنوك عينة الدراسة، ومنها ما هو كلي مرتبط بخصوصية البيئة المحلية (الاقتصاد الجزائري)، وتتمثل في:

– حجم البنك؛

– عمر البنك؛

– معدل التضخم السنوي في الجزائر.

ثانياً: طرق حساب متغيرات الدراسة

1. المتغير التابع (المخاطر البنكية): للتعبير عن المخاطر البنكية، اعتمدنا كل من خطر الائتمان، خطر السيولة، خطر رأس المال (مخاطر مالية) كمتغيرات تابعة، وهذا راجع من جهة لأهمية هذه المخاطر وارتباطها بالهيكل المالي للبنوك، ومن جهة أخرى هذه

¹ محمد عبد الرحمان إسماعيل، تحليل الانحدار الخطي الطبعة الثانية، مركز البحوث – معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 413.

² مؤمن شرف الدين، تقييم مسار الإدارة المندمجة كمدخل لتحسين الأداء الشامل في المؤسسات الجزائرية – دراسة ميدانية – أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراة علوم، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018-2019، ص 183.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

المخاطر يمكن قياسها رياضياً أو إحصائياً، في حين أن مخاطر الأعمال، وخاصة خطر التشغيل رغم كونها قابلة للقياس إلا أنها تنطوي على درجات عالية من الذاتية في التقييم والقياس، وتغلب عليها المقاييس النوعية وتمثل هذه المخاطر في¹:

– نسبة خطر الائتمان (Credit Risk): تعبر هذه النسبة عن القروض التي يحتفظ بها البنك كمخصصات لمواجهة خسائر القروض المتعثرة الناجمة عن عدم السداد، كلما ارتفعت هذه النسبة، كلما دل ذلك على ارتفاع درجة تحوط البنك لمواجهة خطر الائتمان، وبالتالي انخفاض حدة خطر الائتمان في البنك. من الأدبيات التي اعتمدت هذا المتغير وطريقة القياس ما يلي²:
(Sewla & Zeleke, 2014), (Jizi, 2015)³, (El-Bahar, 2016)⁴, (بن شنة، 2017)، (بن ساعد، صابور، 2021)⁵، (دحدوح، دبي، 2021)⁶، (قروش وآخرون، 2021)⁷، (Gulzar & al, 2021)، (كلاش، 2022)، (خليل، 2023)⁸، (جواني، 2024)⁹. تحسب هذه النسبة كما يلي:

➤ نسبة خطر الائتمان = مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض.

– نسبة خطر السيولة (Liquidity Risk): تقيس هذه النسبة مدى استخدام البنك لودائعه في عمليات الإقراض، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة، كلما انخفضت قدرة البنك على الاستجابة لطلبات السحب من المودعين، بالتالي ارتفاع خطر السيولة، على أساس أن ذلك يرفع من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتهما بسهولة عند الحاجة إلى السيولة¹⁰.

من الأدبيات التطبيقية التي اعتمدت هذه النسبة لقياس خطر السيولة ما يلي:
(صيام، 2017)، (Djebali & Zaghdoudi, 2019)، (Rash wan & al, 2020)، (Gulzar & al, 2021)، (دحدوح، دبي، 2021)، (حدو، 2021)، (كلاش، 2022)، (خليل، 2023). تحسب هذه النسبة كما يلي:

➤ نسبة خطر السيولة = إجمالي القروض / إجمالي الودائع.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 9.

² كلاش رميسة، مرجع سبق ذكره، ص 129.

³ Mohammad Jizi, **How Banks' Internal Governance Mechanisms Influence Risk Reporting**, Corporate Ownership & Control, Vol : 12, Issue 3, 2015.

⁴ Ehab Ragab Elbahar, **Corporate Governance, Risk Management and Bank Performance in the GCC Banking Sector**, A thesis submitted to Plymouth University for the Degree of Doctor of Philosophy, Faculty of Business, Plymouth University, 2016.

⁵ عبد الرحمان بن ساعد، سعاد صابور، محاولة تقييم أثر إدارة المخاطر المصرفية على أداء المؤسسات المالية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2010-2018، المجلد 24، العدد 1، 2021.

⁶ دحدوح نجيب، دبي علي، أثر تدابير المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2009-2018، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، 2021.

⁷ قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف، تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2015-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 1، 2021.

⁸ خليل غربي، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2022-2023.

⁹ جواني صونيا، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، فالمة، 2023-2024.

¹⁰ كلاش رميسة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

– نسبة خطر رأس المال (**Capital Risk**): تعد حقوق الملكية أكبر ضمان وحماية للمودعين في البنك، حيث تقيس هذه النسبة مدى كفاية رأس مال البنك وتعبّر عن قدرته على تغطية الخسائر المتوقعة في إجمالي الأصول. تشير النسبة المرتفعة إلى أن البنك يتمتع بملاءة جيدة، ولهذا تحرص البنوك على الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلات ثابتة أو الرفع منها وتجنب الانخفاض عن المعدلات السابقة¹. من الأدبيات التطبيقية التي اعتمدت هذه النسبة للتعبير عن خطر رأس المال ما يلي: (بن شنة، 2017)، (Djebali & Zaghdoudi, 2019)، (Gulzar & al, 2021)، (صحراوي، 2021)، (بن ساعد، صابور، 2021)، (دحدوح، دبي، 2021)، (قروش وآخرون، 2021)، (كلاش، 2022)، (خليل، 2023). تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة خطر رأس المال} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2. المتغيرات المستقلة (آليات الحوكمة البنكية):

1.2 خصائص مجلس الإدارة: تعتبر نظرية الوكالة مجلس الإدارة في الشركة هو الآلية الرئيسة للتحكم في سلوك المديرين نيابة عن المساهمين (Eisenhardt (1989), Jensen & al. (1985))، حيث يمارس دور هاماً أيضاً في إدارة المخاطر في البنوك². استناداً إلى الأدبيات التطبيقية السابقة، اعتمدنا توليفة من خصائص مجلس الإدارة التي تعبّر عن (الحجم، تركيبته الإدارية، الأداء):

– حجم مجلس الإدارة (**Board Size**): يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات الحوكمة البنكية الداخلية، فقد تواجه المجالس ذات الحجم الصغير جداً صعوبات في مواجهة الإدارة التنفيذية التعامل مع المخاطر البنكية، كما أنه قد لا تكون هناك معارضة فعالة للإدارة التنفيذية من طرف المجالس ذات الحجم الكبير³. طريقة قياس هذا المتغير المعتمدة في هذه الدراسة، تستند إلى الأدبيات التطبيقية التالية:

$$\text{حجم مجلس الإدارة} = \frac{\text{العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة خلال كل سنة}}{\text{عدد سنوات الدراسة}}$$

(Toumi, 2016)⁴, (McNulty & al, 2012)⁴, (El-Masry, 2016), (Abobakr & Elgiziry, 2017), (Bouabadallah & Henchiri, 2018)⁵, (Djebali, 2019), (Gulzar & al, 2021), (حدو، 2021).

يتم قياس هذا المتغير المستقل كما يلي:

$$\text{حجم مجلس الإدارة} = \frac{\text{العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة خلال كل سنة}}{\text{عدد سنوات الدراسة}}$$

– ازدواجية منصب المدير التنفيذي (**DUAL**): يقصد بالازدواجية في إدارة البنك عندما يشغل المدير التنفيذي منصب رئيس مجلس الإدارة في آن واحد⁶. وتجدر الإشارة هنا، إلى وجود مقاربتين مختلفتين في الأدبيات الاقتصادية والمالية حول أثر الازدواجية على المخاطر البنكية. من الأدبيات التطبيقية التي اعتمدت طريقة القياس هذه ما يلي: (Boudriga & all, 2011), (Jizi, 2015), (Toumi, 2016), (Abobakr, Elgiziry, 2017), (Bouabadallah, Henchiri, 2018), (Alelfartas, 2019), (Gulzar & al, 2021), (حدو، 2021).

¹ بوعبدلي أحلام، مرجع سبق ذكره، ص 161.

² Smaoui, Op,cit, p146.

³ Nesrine Djebali, Zaghdoudi khemais, op,cit, p 150.

⁴ Terry McNulty, Chris Florackis, Philip Ormrod, **Corporate Governance and Risk a Study of Board structure and Process**, Resherch Raport 129, University of Liverpool Management School, 2012.

⁵ Narjes Bouabdallah, Jamel Eddine Henchiri, **L'impact des Mécanismes de Gouvernance Interne sur le Risque Opérationnel Bancaire**, Ouvrage Collectif 13ème CSIFA 2018, Corruption, Ethique, et pratiques managériales et financières : Etat des lieux et challenges, 2018.

⁶ Jianyun Tang, **CEO duality and firm performance: The moderating roles of other executives and blockholding outside directors**, European Management Journal, 35(03), 2016, p 1.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

(Ahmadyan & al, 2022). وتقاس هذه الآلية كمتغير ثنائي بحيث:

✚ الازدواجية = يأخذ قيمة (1) إذا كان المدير التنفيذي يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة في نفس الوقت ويأخذ القيمة (0) إذا كان العكس.

– استقلالية أعضاء مجلس الإدارة (**Independent Members**): إن مفهوم الاستقلالية في مجلس الإدارة يطرح العديد من المفاهيم التي وجب الإشارة إليها، حيث تتجه معظم التشريعات والنظم القانونية المنظمة للنشاط البنكي إلى التمييز بين مختلف مكونات أعضاء مجلس إدارة البنك مع سريان القانون على الجميع، حيث يبرز مصطلح العضو التنفيذي (عضو له مسؤوليات تنفيذية في البنك) وغير التنفيذي (عضو خارجي ليس له أي مسؤولية تنفيذية داخل إدارة البنك)، كما ينظر للاستقلالية على أنها استقلالية العضو عن الإدارة، بحيث يكون موضوعي في تقييمه للأوضاع ومتحررة من أي ضغط عند إبدائه لرأيه، أي أنه سلوك عقلي بالدرجة الأولى والتزام أخلاقي بالتححرر من التزام مالي أو أخلاقي قد يجد من حريتهم عند ممارستهم كأعضاء في مجلس إدارة البنك¹.

بما أننا ندرس حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر، فإننا سوف نعتمد المفهوم المنصوص عليه في القوانين والتشريعات الجزائرية، حيث يعين الأعضاء الخارجيين (غير التنفيذيين) في البنوك العمومية الجزائرية من طرف وزارة المالية وفق ضوابط وشروط معينة تم التفصيل فيها سابقا، في حين يخضع تعيين الأعضاء المستقلين في فروع البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر، إلى التنظيمات ومواثيق الحوكمة التي تخضع لها هذه البنوك. بما أن القانون التجاري الجزائري وبنك الجزائر، وزارة المالية لم تضع ضوابط وقواعد تخضع هذه فروع البنوك الأجنبية لشروط معينة فيما تعلق بتعيين الأعضاء المستقلين، فإننا سوف نعتمد مفهوم العضو الخارجي (غير التنفيذي) كعضو مستقل. استخدمت هذه الآلية في العديد من الأدبيات التطبيقية والتي منها:

(Dannon, 2010), (McNulty & al, 2012), (Kouki, Mabrouk, 2016)², (Boussaada, 2016), (Smaoui, 2017), (Boujelbane & Derbal, 2019), (Gulzar & al, 2021), (حدو، 2021).

تقاس استقلالية أعضاء مجلس الإدارة كمايلي:

✚ استقلالية أعضاء مجلس الإدارة = النسبة بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (الخارجيين) مع عدد أعضاء المجلس ككل.

2.2. لجان مجلس الإدارة (**Board committee**): ينبثق عن مجلس إدارة البنك العديد من اللجان، اعتمدنا لجنة لها علاقة

مباشرة بإدارة المخاطر في البنك، وثبت في العديد من الأدبيات التطبيقية وجود أثر معنوي لها على المخاطر البنكية وهي:

– لجنة المخاطر (**Risk Committee**): باعتبارها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة فهي مسؤولة عن تقديم المشور للمجلس بشأن القدرة الحالية أو المستقبلية للبنك في تحمل المخاطر أو الرغبة في المخاطرة والإشراف على تنفيذ إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر.³ من الأدبيات التطبيقية التي استخدمت هذه الآلية:

¹ جوناثان تشاركهام، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² Kouki Mondher, Mabrouk lamia, **Bank Governance, Regulation and Risk Taking: Evidence from Tunisia**, International Finance and Banking, Vol 3, N 2, 2016.

³ Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for Enhancing Corporate governance**, Bank for International Settlements, 2010, p 21.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

(McNulty & all,2012), (El Masry, 2016), (Smaoui,2017), (الشهري، الملحم،2024)¹.

وتقاس هذه الآلية كمتغير ثنائي حيث:

✚ لجنة المخاطر = يأخذ قيمة (1) إذا كان البنك يتوفر على لجنة مخاطر ضمن هيكله التنظيمي وتكون منبثقة عن مجلس الإدارة ويأخذ القيمة (0) إذا كان عكس ذلك.

3.2. **طبيعة هيكل الملكية (Ownership Mechanism):** يعتبر هيكل الملكية من الآليات الداخلية للحوكمة التي ثبتت في الكثير من الأدبيات التطبيقية أن لها أثر معنوي على إدارة المخاطر في البنوك، في هذه الدراسة سنحاول اختبار أثر الملكية العمومية للبنك على المخاطر البنكية. من الأدبيات التطبيقية التي استخدمت هذه الآلية كمتغير داخلي للحوكمة البنكية ضمن نموذجها القياسي:

(Ayalew & Zeleke, 2014), (El Masry,2016), (زحاف،2018)², (Al Hares & al,2019)³.

- **الملكية العمومية للبنك (Government Ownership):** يقصد بهذه الآلية أن تمتلك الدولة أو إحدى مؤسساتها رأس مال البنك بنسبة 100% كمساهم وحيد، وتقاس هذه الآلية كمتغير ثنائي كما يلي:

✚ الملكية العمومية = يأخذ المتغير قيمة (1) إذا كان البنك ملك للدولة، ويأخذ القيمة (0) إذا كان العكس.

4.2. **لوائح وتنظيمات البنك المركزي (Central Bank Rules and Regulations):** يمارس البنك المركزي دوره الإشرافي والرقابي على البنوك التجارية باعتباره رأس الجهاز البنكي وقاطرته، كما أنه هو المسؤول عن إرساء مبادئ الحوكمة البنكية في المنظومة البنكية، ويتدخل من خلال سنّ اللوائح والتنظيمات الملائمة لتعزيز الحوكمة. واعتمدنا آلية الاحتياطي القانوني للتعبير عن تنظيمات البنك المركزي والتي بدورها تدخل ضمن إطار الآليات الخارجية للحوكمة (القوانين والتشريعات) وتتمثل في:

- **الاحتياطي القانوني (Statutory Reserve):** الاحتياطي القانوني هو تلك النسبة التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من أصولها النقدية وودائعها في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي لمواجهة السحوبات اليومية للودائع، ووظبط حجم الائتمان المقدم من طرف هذه البنوك⁴. تم استخدام هذه الآلية وطريقة القياس استنادا لدراسة (Ayalew & Zelek, 2014). يحسب هذا المتغير كما يلي:

✚ **الاحتياطي القانوني = اللوغاريتم النيري (ln) للاحتياطي القانوني المحتفظ به في حساب البنك المركزي.**

5.2. **فعالية الإدارة التنفيذية (Management Efficiency):** تتيح لنا نسبة الإستغلال في البنك قياس ربحيتها، فضلا على أنها تعطينا نظرة ثاقبة عن الإستقرار المالي للبنك، ويفضل أن تكون هذه النسبة منخفضة فهي تشير إلى أن البنك ينفق أقل لتوليد كل وحدة نقدية (دينار جزائري) من صافي الدخل البنكي، فمن الناحية النظرية فإن النسبة المتلي لنسبة الاستغلال هي 50%،

¹ فايز أحمد الشهري، عبد اللطيف عبد الرحمان الملحم، أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك- دراسة على البنوك المدرجة في السوق السعودي، المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد 1، 2024.

² زحاف صونيا، أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين جودتها- دراسة تطبيقية على عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2011-2015، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة الدكتوراة في العلوم التجارية، جامعة قاصدي، مزاب ورقلة، 2017-2018.

³ Aws Al-Hares, Gerard Dominic, Ruba Al Abed, op.cit.

⁴ طرايش معمر، بن البار احمد، دراسة العلاقة السببية بين معدل الاحتياطي الإلزامي والائتمان المصرفي في الجزائر باستخدام سببية غرانجر للفترة 2004-2007، مجلة أفاق علمية، المجلد 13، العدد 3، 2021، ص 645.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

أي أن كل وحدة نقدية واحدة (دينار جزائري) مثلا من النفقات التشغيلية تولد وحدتين نقديتين (2 دينار جزائري) كدخل بنكي¹. إذن القيمة المنخفضة لهذه النسبة تدل على كفاءة الإدارة التنفيذية وتحسن أداء البنك². كما قد تخفي النسبة المنخفضة جدا وضعية عدم كفاية السيولة والملاءة المالية، وأيضا قد تكون النسبة المرتفعة نتيجة لعوامل غير متكررة مثل الإستهلاك أو النفقات الإستثنائية³. تم استخدام هذه الآلية بالاعتماد على دراسة (Ayalew & Zelek, 2014) و(بن سنة، 2017). تحسب هذه النسبة كما يلي:

✚ فعالية الإدارة التنفيذية = أعباء الاستغلال العامة/صافي الدخل البنكي.

3. متغيرات التحكم: استخدمنا متغيرات التحكم، على افتراض أن لها أثر معنوي على المخاطر البنكية من جهة وإستنادا إلى العديد من الأدبيات التطبيقية التي استخدمتها في نماذجها القياسية، حيث تم إعتقاد متغيرين جزئيين يتعلقان بالبنك ومتغير كلي يتعلق بالاقتصاد الكلي وتمثل هذه المتغيرات في التالي ذكره:

— **حجم البنك (Bank Size):** يعتبر حجم البنك من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في المخاطر البنكية نظريا، حيث قد يحد الحجم الكبير للبنك من المخاطر المالية بسبب حجم الأصول المملوكة، والتي يمكن أن تجنبه لا سيما خطر السيولة، وترفع من قدرته في التوسع في منح الائتمان، كما تسمح له بتغطية متطلبات الرفع من رأس المال وتغطية كل المخاطر المحتملة، واستخدم حجم البنك كمتغير تحكم في العديد من الأدبيات التطبيقية والتي منها:

(Dannon, 2010), (Smaoui, 2017), (Derbal & Boujelbane, 2019), (Akbarian & al, 2019), (Gulzar & al, 2021), (حدو، 2021). ويقاس هذا المتغير كما يلي:

✚ **حجم البنك = الوغاريتم النيسري (In) لإجمالي أصول البنك.**

— **عمر البنك (Bank Age):** يمكن اعتبار عمر البنك كمتغير له أثر محتمل على المخاطر البنكية، كقاعدة عامة في الواقع أنه كلما كان البنك يتمتع بأقدمية في الصناعة البنكية، كلما زادت خبرته في هذا المجال، وكلما زاد تراكم المهارات التي تسمح لمديري البنك وموظفيه باختيار المشاريع الاستثمارية بشكل أفضل، وإدارة فعالة للمخاطر⁴. اعتمدنا هذا المتغير في الدراسة، بالاستناد إلى الأدبيات التطبيقية التالية: (زناقي، 2020)، (عبد الله المحجم وآل الشيخ مبارك، 2023). يقاس هذا المتغير كما يلي:

✚ **عمر البنك = عدد السنوات (بداية من تاريخ أول نشاط للبنك في الجزائر إلى غاية فترة الدراسة (2012-2022)).**

— **معدل التضخم (Inflation Rate):** يعرف معدل التضخم على أنه المؤشر العام لارتفاع الأسعار، ويتم قياسه بواسطة معدل التغير السنوي لمؤشر أسعار السلع الاستهلاكية المحلية⁵. يعتبر التضخم من المتغيرات الكلية التي تتعلق بالاقتصاد. من الأدبيات التطبيقية التي استخدمت معدل التضخم كمتغير تحكم في نموذجها القياسي ما يلي:

(Akbarian & al, 2019), (زناقي، 2020), (Ahmadyan & Abdi, 2021).

¹ <https://www.idbourse.com/2022/03/comptabilite-bancaire-coefficient-d-exploitation/> / Consulté le: 22/07/2024, á 14:38.

² محمد اليفي، أثر متغيرات العمل المصرفي على السيولة- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة 1992-2010، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 7، العدد 1، ص 103، 2016.

³ <https://banque.pagesjaunes.fr/astuce/voir/511213/coefficient-d-exploitation/> / Consulté le: 22/07/2024, á 14:50.

⁴ Dannon, op,cit, p 16 .

⁵ عبد الهادي عبد الرحيم طاشكندي، أثر آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005-2016، جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 32، العدد 2، 2019، ص 180.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

في هذه الدراسة افترضنا وجود علاقة طردية (أثر موجب) بين معدل التضخم والمخاطر البنكية، على أساس أن ارتفاع معدل التضخم يرفع من حدة خطر الائتمان وخطر السيولة وخطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، ويقاس هذا المتغير على النحو التالي:

معدل التضخم السنوي = معدل التضخم السنوي في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

الجدول رقم (3.3): ملخص لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها

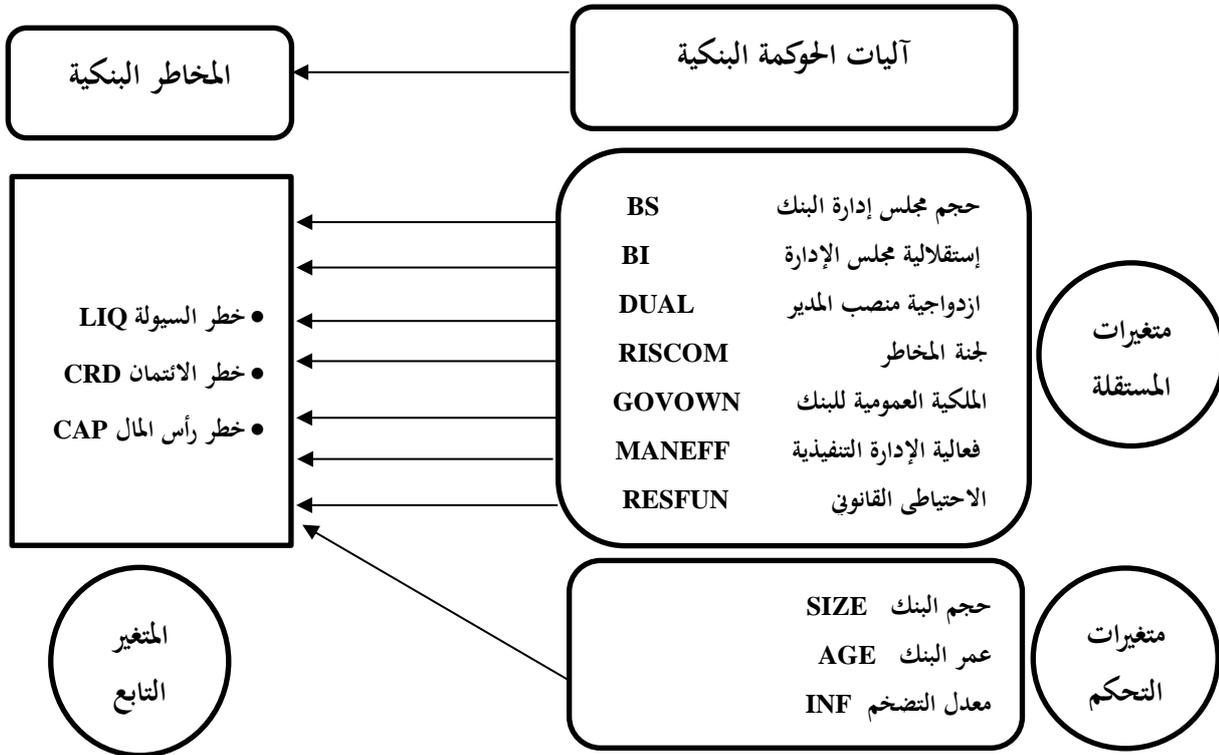
المتغير	الرمز	كيفية القياس
المتغير التابع (المخاطر البنكية)		
خطر الائتمان	CRD	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
خطر السيولة	LIQ	إجمالي القروض / إجمالي الودائع
خطر رأس المال	CAP	حقوق الملكية / إجمالي الأصول
المتغير	الرمز	كيفية القياس
المتغيرات المستقلة (آليات الحوكمة)		
حجم مجلس الإدارة	BS	عدد أعضاء مجلس إدارة البنك
ازدواجية منصب المدير التنفيذي	DUAL	متغير ثنائي يأخذ قيمة (1) إذا كان المدير التنفيذي يشغل وظيفة رئيس مجلس الإدارة ويأخذ القيمة (0) إذا كان العكس.
الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة	BI	النسبة بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (الخارجيين) مع عدد أعضاء المجلس ككل.
لجنة المخاطر	RIS COM	متغير ثنائي يأخذ قيمة (1) إذا كان مجلس الإدارة يتوفر على لجنة مخاطر ويأخذ القيمة (0) إذا كان العكس.
الملكية العمومية للبنك	GOV OWN	متغير ثنائي يأخذ قيمة (1) إذا كان البنك ملك للدولة ويأخذ القيمة (0) إذا كان العكس.
فعالية الإدارة التنفيذية	MAN EFF	النسبة بين أعباء الاستغلال العامة إلى صافي الدخل البنكي.
الاحتياطي القانوني	RES FUN	اللوغاريتم النبري (ln) للاحتياطي القانوني المحتفظ به في حساب البنك المركزي.

* الأثر المتوقع إيجابي (+): أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (آليات الحوكمة) والمتغير التابع (المخاطر المالية البنكية) علاقة طردية.
الأثر المتوقع سلبي (-): أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (آليات الحوكمة) والمتغير التابع (المخاطر المالية البنكية) علاقة عكسية.

المتغير	الرمز	طريقة القياس	الأثر المتوقع
متغيرات التحكم			
حجم البنك	SIZE	اللوغاريتم النيبري (ln) لإجمالي أصول البنك.	-
عمر البنك	AGE	عدد السنوات بداية من تاريخ أول نشاط للبنك في الجزائر الى غاية سنوات الدراسة.	-
معدل التضخم السنوي	INF	معدل التضخم السنوي في الجزائر خلال فترة الدراسة	+

المصدر : من إعداد الطالب، اعتمادا على الأدبيات التطبيقية السابقة.

الشكل رقم (4.3): النموذج العام للدراسة التطبيقية



المصدر: من إعداد الطالب.

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لأثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

المطلب الثاني: توصيف النموذج القياسي

يخضع اختيار النموذج القياسي المناسب لأي دراسة قياسية، لاعتبارات عديدة منها طبيعة البيانات، ونوع الدراسة والهدف منها، والتي تعد ركائز أساسية عند بناء أي نموذج قياسي. في هذه الدراسة اعتمدنا على تحليل بيانات البانل المتوازن (Balanced Panel Data)، وعلى تحليل الانحدار الخطي المتعدد وهو ما يتفق مع طبيعة بيانات الدراسة والغرض منها.

الفرع الأول: النموذج القياسي للدراسة

تعتمد هذه الدراسة القياسية على نماذج إنحدار بيانات البانل، فحسب Greene، فإن الصيغة العامة لهذه النماذج تأخذ الشكل التالي¹:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{k=1}^k B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (\text{Eq1}).$$

انطلاقاً من الصيغة العامة لنموذج بيانات البانل، أعدنا صياغة المعادلة (Eq1)، لتصبح على الشكل التالي:

$$\text{Banking Risks} = f(\text{Governance Mechanisms, Control Variables}) + \varepsilon_{it}.$$

$$Y_{it} = \alpha + B_1 BS_{it} + B_2 BI_{it} + B_3 DUAL_{it} + B_4 RISCOM_{it} + B_5 GOVOWN_{it} + B_6 MANEFF_{it} + B_7 RESFUN_{it} + B_8 SIZE_{it} + B_9 AGE_{it} + B_{10} INF_{it} + \varepsilon_{it}.$$

حيث أن :

Y_{it} : المتغير التابع (الخطر البنكي في البنك i في السنة t)، معبر عنه بـ (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال).

i : البعد الفردي الذي يشير إلى عدد البنوك ($i=1,2, 3 \dots 11$).

t : البعد الزمني الذي يمثل السنة ($t=2012, 2013, 2014 \dots 2022$).

α : ثابت معادلة الانحدار.

B_1-B_7 : معاملات المتغيرات المستقلة.

B_8-B_{10} : معاملات متغيرات التحكم.

ε_{it} : الخطأ العشوائي للنموذج.

قمنا بتكوين ثلاثة نماذج للانحدار الخطي المتعدد، التي من خلالها سندرس أثر المتغيرات المستقلة (آليات الحوكمة) على المتغير التابع (المخاطر البنكية)، معبر عنه بثلاثة أنواع من المخاطر (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022 على النحو التالي:

¹ William H. Greene, **Econometrics Analysis**, Seventh Edition, International Edition, New York University, Prentice Hall, 2010, p 385.

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لأثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية
حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

- النموذج الأول: أثر آليات الحوكمة على خطر السيولة (LIQ)

$$LIQ_{it} = \alpha + B_1BS_{it} + B_2BI_{it} + B_3DUAL_{it} + B_4RISCOM_{it} + B_5GOVOWN_{it} + B_6MANEFF_{it} \\ + B_7RESFUN_{it} + B_8SIZE_{it} + B_9AGE_{it} + B_{10}INF_{it} + \epsilon_{it}.$$

حيث أن :

LIQ_{it}: نسبة خطر السيولة في البنك (i) في السنة (t).

- النموذج الثاني: أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان (CRD)

$$CRD_{it} = \alpha + B_1BS_{it} + B_2BI_{it} + B_3DUAL_{it} + B_4RISCOM_{it} + B_5GOVOWN_{it} + B_6MANEFF_{it} \\ + B_7RESFUN_{it} + B_8SIZE_{it} + B_9AGE_{it} + B_{10}INF_{it} + \epsilon_{it}.$$

حيث أن :

CRD_{it}: نسبة خطر الائتمان في البنك (i) في السنة (t).

- النموذج الثالث: أثر آليات الحوكمة على خطر رأس المال (CAP)

$$CAP_{it} = \alpha + B_1BS_{it} + B_2BI_{it} + B_3DUAL_{it} + B_4RISCOM_{it} + B_5GOVOWN_{it} + B_6MANEFF_{it} \\ + B_7RESFUN_{it} + B_8SIZE_{it} + B_9AGE_{it} + B_{10}INF_{it} + \epsilon_{it}.$$

حيث أن :

CAP_{it}: نسبة خطر رأس المال في البنك (i) في السنة (t).

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي ومصفوفة الارتباط

قبل تقدير نماذج الدراسة الملائمة، لا بد من القيام بالدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة للتعرف على خصائصها أولاً، ثم تحليل مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة ثانياً لمعرفة اتجاه وقوة العلاقة الخطية.

المطلب الأول: التحليل الإحصائي الوصفي

في هذا المطلب، سوف نقوم بتحليل بيانات الدراسة (المتغيرات المستقلة، المتغيرات التابعة، متغيرات التحكم) إحصائياً، للتعرف على خصائصها ومدى تشتت البيانات، وهذا بالاعتماد على تحليل الإحصاء الوصفي من مختلف النسب الإحصائية، والتي منها: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أعلى قيمة (Max)، أدنى قيمة (Min)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4.3): التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

الوحدات النقدية ب مليار دينار جزائري.					
المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري
MANEFF	121	0.379505	0.901	0.1056	0.1327764
RESFUN	121	17.02225	25.9643	10.1955	4.209946
Size	121	20.97844	29.1813	13.957	4.079712
Age	121	30.27273	59	7	17.35079
INF	121	0.0519091	0.093	0.02	0.0242305
BI	121	0.2406612	0.75	0	0.288452
BS	121	7.14876	12	5	1.552746
Dual	121	0.322314	1	0	0.4693058
RISCOM	121	0.3801653	1	0	0.4874457
GOVOWN	121	0.4545455	1	0	0.5
LIQ	121	0.8931136	1.3268	0.0202	0.1962268
CRD	121	0.0355477	1.1012	0.0011	0.1379218
CAP	121	0.1719331	0.5343	0.0381	0.1119991

المصدر: من إعداد الطالب، اعتماداً على مخرجات STATA 17.

من خلال الجدول رقم (4.3)، نلاحظ أن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة لا تتضمن قيم شاذة، والتي نوضحها على النحو التالي:

– فعالية الإدارة التنفيذية (MANEFF): يظهر هذا المتغير متوسطاً قدره (0.3795) % مع انحراف معياري (0.13) %، حيث تم تسجيل أدنى قيمة له قدرت بـ (0.1056) % في بنك سوسيتي جنرال (SGA) سنة 2020، وأعلى قيمة قدرت بـ (0.901) % سجلت في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) سنة 2012.

يعتبر معامل الاستغلال من المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في تقدير فعالية الإدارة التنفيذية، وتقدر القيمة المثلى له عادة كمتوسط عند (0.5) %، وتعتبر القيمة المنخفضة لهذا المعامل عن كفاءة الإدارة التنفيذية لذا يتحسن أداء البنك وتنخفض المخاطر البنكية، في المقابل القيمة المرتفعة لهذا المتغير تعبر عن عدم فعالية أداء الإدارة التنفيذية، وعليه يتراجع أداء البنك وترتفع درجة تعرضه للمخاطر البنكية.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

- **الاحتياطي القانوني (RESFUN):** بلغ متوسط هذا المتغير (17.02)% مع انحراف معياري قدره (4.20) %، أما أدنى قيمة له قدرت بـ (10.19) %، وسجلت في بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) خلال السنة 2012، وأعلى قيمة سجلت قدرت بـ (25.96) % في البنك الجزائري الخارجي (BEA) خلال سنة 2020.
- يعد معدل الاحتياطي القانوني من أهم الأدوات الكمية للسياسة النقدية، حيث يستخدمها البنك المركزي في التأثير على سيولة البنك وقدرته على منح الائتمان، كلما ارتفعت قيمة الاحتياطي القانوني، كلما انخفضت سيولة البنك وتراجعت قدرته على منح الائتمان لطالبيه والعكس صحيح.
- **حجم البنك (Size):** سجل متغير التحكم حجم البنك متوسطاً قدره (0.97)% مع انحراف معياري قدره (4.08) %، وأدنى قيمة له قدرت بـ (13.95) % سجلت في القرض الشعبي الجزائري (CPA) خلال السنة 2012، وأعلى قيمة له قدرت بـ (29.18) % في البنك الجزائري الخارجي (BEA) خلال السنة 2022.
- تتميز البنوك العمومية الجزائرية بحجم أصولها الكبير وارتفاع نسبة التغطية المصرفية لوكالتها عبر التراب الوطني، حيث تستحوذ على 87 % من إجمالي الأصول البنكية في القطاع البنكي الجزائري خلال سنة 2022، في مقابل الحجم الصغير للأصول البنكية للبنوك الخاصة الأجنبية العاملة في الجزائر، وهذا راجع إلى ضعف التغطية المصرفية لهذه البنوك على مستوى التراب الوطني.
- **عمر البنك (Age):** تشير نتائج الإحصاء الوصفي إلى أن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) هو أكثر بنك ترسخا (أقدم) في القطاع البنكي الجزائري، بعمر قدر بـ 59 سنة كأعلى قيمة مسجلة، حيث يعد من البنوك الأولى التي تم تأسيسها بعد الاستقلال سنة 1964، أما أدنى قيمة سجلت كانت في بنك (FRANSA Bank)، الذي يعد أحدث بنك تجاري من (عينة الدراسة) يمارس النشاط البنكي في الجزائر.
- **معدل التضخم السنوي (INF):** سجل متغير التضخم متوسطاً قدره (0.05) % مع انحراف معياري قدر بـ (0.02) %، أما أدنى قيمة له كانت (0.02) % خلال سنة 2019، وأعلى قيمة قدرت بـ (0.093) % خلال سنة 2022، نلاحظ أن القيم المسجل لهذا المتغير لا تعاني من تشتت أو وجود قيم شاذة.
- **استقلالية مجلس الإدارة (BI):** يظهر هذا المتغير متوسطاً قدره (0.24) %، وانحراف معياري يقدر بـ (0.28) %، ونلاحظ أن بيانات هذا المتغير غير متشعبة، حيث أن قيمة الانحراف المعياري قريبة من قيمة المتوسط الحسابي، كما سجل أدنى قيمة له وتقدر بـ 0 على مستوى بنك المجموعة المصرفية العربية (ABC)، وأعلى قيمة له قدرت بـ (0.75) % على مستوى البنك الخارجي الجزائري (BEA)، عند تفحص تركيبة مجالس الإدارة على مستوى البنوك التجارية العمومية نجد أن عدد الأعضاء المستقلين محدد مسبقاً من طرف وزارة المالية ويقدر بثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم وفق أطر مرجعية وقانونية معينة، لهذا سجلت أكبر قيمة لنسبة استقلالية مجلس الإدارة على مستوى أحد البنوك العمومية (BEA)، في المقابل نلاحظ غياب الأعضاء المستقلين على مستوى جميع مجالس إدارة البنوك الأجنبية الخاصة، وهذا يرجع إلى صغر حجم مجالسها الإدارية من جهة ومن جهة أخرى يتواجد الأعضاء المستقلين عادة على مستوى مجالس الإدارة بالبنوك الأم وليس الفروع .
- **حجم مجلس الإدارة (BS):** سجل هذا المتغير المستقل متوسطاً قدره (7.14) % عضواً في مجلس الإدارة، وانحراف معياري قدره (1.55) %، أما أعلى قيمة مسجلة فكانت 12 عضواً على مستوى بنك سوسيتي جنرال (SGA)، وأدنى قيمة مسجلة قدرت بـ 5 أعضاء على مستوى بنك الثقة (TRUST).

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

عند ملاحظة حجم مجالس الإدارة على مستوى البنوك العمومية التجارية، نجد أنها تتراوح بين 6 أعضاء كحد أدنى إلى 12 عضوا كحد أقصى، وهذا الحجم تم تحديده بموجب القانون التجاري الجزائري، في المقابل نجد البنوك الخاصة العاملة في الجزائر عينة الدراسة، تمتاز بصغر حجم مجالس الإدارة فيها عادة، وهذا راجع لعدة محددات التي منها صغر حجم الأصول البنكية، قلة عدد الفروع، الاستحواذ على حصة سوقية ضعيفة... إلخ، على الرغم من ذلك فإن أكبر حجم لمجلس الإدارة تم تسجيله على مستوى البنك الأجنبي سوسيتي جنرال (SGA).

– ازدواجية منصب المدير التنفيذي (DUAL): أظهر هذا المتغير متوسطاً قدره (0.32) %، مع انحراف معياري يقدر بـ (0.46) %، وأكبر قيمة لهذا المتغير الثنائي هي 1 وأدنى قيمة له هي 0.

عند تفحص طبيعة هيكل القيادة في مجالس إدارة البنوك العمومية الجزائرية نجد أن هناك ازدواجية كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث يشغل المدير العام للبنك منصب رئيس مجلس الإدارة في نفس الوقت، غير أن هذا التوجه، تم التخلي عنه ابتداء من سنة 2021، حيث بادرت وزارة المالية إلى تبني الفصل بين المنصبين على مستوى جميع البنوك العمومية الجزائرية، في المقابل نسجل الغياب التام للازدواجية على مستوى مجالس إدارة البنوك الأجنبية كونها فروع للبنك الأم.

– لجنة المخاطر (RISCOM): سجلت لجنة المخاطر متوسطاً قدره (0.38) % مع انحراف معياري يقدر بـ (0.48) %، أما أكبر قيمة لهذا المتغير الثنائي هي 1 وأدنى قيمة له هي 0.

هذه اللجنة المنبثقة عن مجلس الإدارة، نلاحظ أن كل البنوك العمومية لا تتوفر على هذه اللجنة ضمن هيكلها التنظيمي، باستثناء القرض الشعبي الجزائري (CPA)، ابتداء من سنة 2015، في المقابل نلاحظ أن معظم البنوك الخاصة الأجنبية تتوفر على هذه اللجنة باستثناء بنكي سوسيتي جنرال (SGA) وفرنسا بنك (FRANSA).

تجدر الإشارة هنا، إلى أن بنك الجزائر من خلال النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28/11/2011، المتعلق بالرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية، ألزم البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بإنشاء لجنة التدقيق، وأكد على استقلاليتها لكنه ترك الحرية لها في إنشاء اللجان التي تراها ضرورية لضمان فاعلية أكبر لمجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على نشاط البنوك.

– الملكية العمومية للبنك (GOVOWN): أظهر هذا المتغير متوسطاً قدره (0.45) %، مع انحراف معياري يقدر بـ (0.5) % وسجل أعلى قيمة له 1 وأدنى قيمة له هي 0. نلاحظ أن درجة تشتت بيانات هذا المتغير ضعيفة، أي عدم وجود حدة في انحراف البيانات عن المتوسط الحسابي، والذي يمكن تفسيره على أن قيم هذا المتغير ثنائيي تحتل أحد القيمتين (1 أو 0)، عند قياسه ولدينا في عينة الدراسة عدد البنوك العمومية الجزائرية المعتمدة 5 بنوك، في مقابل 6 بنوك تجارية خاصة عاملة في الجزائر.

– نسبة خطر السيولة (LIQ): سجلت هذه النسبة متوسطاً قدره (0.89) %، مع انحراف معياري قدره (0.19) %، أما أدنى قيمة لها قدرت بـ (0.020) % سجلت في البنك الجزائري الخارجي (BEA) خلال سنة 2020، في المقابل نجد أعلى قيمة لهذه النسبة تقدر بـ (1.3268) % سجلت في بنك المجموعة المصرفية العربية (ABC) خلال سنة 2012.

تُعبّر القيمة المنخفضة لنسبة خطر السيولة عن ارتفاع قدرة البنك في الاستجابة لطلبات المودعين لسحب ودائعهم، وبالتالي انخفاض خطر السيولة في البنك، في المقابل نجد أن القيمة المرتفعة لنسبة خطر السيولة تدل على انخفاض قدرة البنك على مواجهة طلبات السيولة من العملاء وبالتالي ارتفاع خطر السيولة في البنك.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

– نسبة خطر الائتمان (CRD): أظهرت هذه النسبة تفاوتاً في قيمها المسجلة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (0.035) % والانحراف المعياري (0.1379) %، وأدنى قيمة سجلت لها قدرت بـ (0.0011) % كانت على مستوى بنك المجموعة المصرفية العربية (ABC) خلال سنة 2012، أما أعلى قيمة كانت تقدر بـ (1.1012) % سجلت في بنك الثقة (TRUST) خلال سنة 2022.

إن ارتفاع نسبة خطر الائتمان، تدل على زيادة قدرة البنك على التحوط من المخاطر الائتمانية، وبالتالي انخفاض خطر الائتمان في المقابل تدل النسبة المنخفضة لخطر الائتمان عن انخفاض قدرات البنك التحوطية اتجاه المخاطر الائتمانية ثم ارتفاع خطر الائتمان في البنك.

– نسبة خطر رأس المال (CAP): بلغ متوسط هذا المتغير ما قدره (0.17) %، وانحراف معياري قدره بـ (0.11) %، أما أدنى قيمة لهذه النسبة قدرت بـ (0.0381) %، وسجلت في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) خلال السنة 2013، وأعلى قيمة له قدرت بـ (0.5343)، سجلت في بنك فرنسا (FRANSA) خلال العام 2012.

تدل القيمة المرتفعة لنسبة خطر رأس المال على أن البنك يتمتع بملاءة عالية، وبالتالي امتلاك القدرة على مواجهة خطر الإعسار وعدم الملاءة بفعالية وهو ما يدعم ثقة المودعين اتجاه البنك، في المقابل تعبر النسبة المتدنية لهذا المتغير عن انخفاض ملاءة البنك وارتفاع درجة تعرضه لمخاطر الإعسار والتعثر المالي.

نلاحظ أن القيم الإيجابية لهذا المتغير تم تسجيلها في بنك أجنبي خاص حديث النشاط في الساحة البنكية الجزائرية، في حين تم تسجيل القيمة الضعيفة بهذا المتغير في بنك تجاري عمومي مترسخ في القطاع البنكي الجزائري.

المطلب الثاني: تحليل ارتباط المتغيرات واستقرارية السلسلة

خلال هذا المطلب، سوف نقوم بدراسة وتحليل درجة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة ومتغيرات التحكم والمتغيرات التابعة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال)، ثم دراسة استقرارية سلسلة الدراسة بتطبيق مختلف الاختبارات القياسية الخاصة ببيانات البانل.

الفرع الأول: مصفوفة الارتباط Correlation Matrix

إن تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة يتيح لنا ضبط وتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، حيث لا بد من التأكد من أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، التي تزداد قوتها بارتفاع قيمة معامل الارتباط (R)، حيث أنه في حالة وجود ارتباط تام بين متغيرين مستقلين لا تم اعتبارهم متغيراً واحداً، لذا فإن إدراجهما معا في معادلة الانحدار الخطي المتعدد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة ومضللة عن تقدير معالم النموذج¹.

الجدول رقم (5.3): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

VARIABLES	MANEFF	RESFUN	SIZE	AGE	INF	BI	BS	DUAL	RISCOM	GOVOWN	CRD	LIQ
RESFUN	-0.3082* (0.0006)	1.0000										
SIZE	-0.1741	0.9172*	1.0000									

¹ عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 108.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

AGE	(0.0562)	(0.0000)										
	-0.4826*	0.2526*	0.2048*	1.0000								
INF	(0.0000)	(0.0052)	(0.0242)									
	0.0294	0.0173	0.0318	0.0183	1.0000							
BI	(0.7490)	(0.8507)	(0.7291)	(0.8420)								
	-0.4868*	0.2948*	0.3049*	0.8126*	-0.0397	1.0000						
BS	(0.0000)	(0.0010)	(0.0007)	(0.0000)	(0.6657)							
	-0.3561*	0.1201	0.0457	0.4349*	0.0901	0.3522*	1.0000					
DUAL	(0.0001)	(0.1895)	(0.6184)	(0.0000)	(0.3259)	(0.0001)						
	-0.2909*	0.2489*	0.2823*	0.6461*	-0.1117	0.7562*	0.1738	1.0000				
RISCOM	(0.0012)	(0.0059)	(0.0017)	(0.0000)	(0.2225)	(0.0000)	(0.0566)					
	0.1640	-0.2788*	-0.294*	-0.328*	-0.0020	-0.383*	-0.438*	-0.358*	1.0000			
GOVOWN	(0.0723)	(0.0020)	(0.0011)	(0.0002)	(0.9827)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0001)				
	-0.4260*	0.3308*	0.3342*	0.9260*	-0.0000	0.9178*	0.4167*	0.7555*	-0.4414*	1.0000		
CRD	(0.0000)	(0.0002)	(0.0002)	(0.0000)	(1.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)		
	-0.0647	0.1216	0.1466	-0.0794	0.1591	-0.1240	-0.1491	-0.1015	0.1511	-0.1277	1.0000	
LIQ	(0.4810)	(0.1840)	(0.1086)	(0.3869)	(0.0813)	(0.1753)	(0.1026)	(0.2681)	(0.0980)	(0.1627)		
	0.1343	0.0047	-0.0541	-0.394*	-0.1364	-0.253*	-0.367*	-0.0969	0.3433*	-0.3397*	0.0293	1.0000
CAP	(0.1421)	(0.9594)	(0.5556)	(0.0000)	(0.1358)	(0.0050)	(0.0000)	(0.2906)	(0.0001)	(0.0001)	(0.7494)	
	0.2126*	-0.0731	-0.1635	-0.615*	-0.0122	-0.543*	-0.447*	-0.469*	0.2982*	-0.6225*	-0.0034	0.6455*
	(0.0192)	(0.4257)	(0.0732)	(0.0000)	(0.8942)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)	(0.0009)	(0.0000)	(0.9706)	(0.0000)

(*) الارتباط معنوي إحصائياً عند مستوى الدلالة 5 %.

المصدر: من إعداد الطالب، اعتماداً على مخرجات STATA 17.

- من خلال الجدول رقم (5.3)، يمكننا تلخيص نتائج تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التابعة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) والمتغيرات المستقلة ومتغيرات التحكم على النحو التالي:
- نسبة خطر السيولة (LIQ): تشير نتائج المصفوفة إلى وجود ارتباط بين متغير نسبة خطر السيولة والمتغيرات المستقلة ومتغيرات التحكم، والتي تختلف في معنويتها الإحصائية عند مستوى الدلالة 5 %، والتي نوضحها كما يلي:
 - وجود ارتباط ضعيف غير دال إحصائياً بين نسبة خطر السيولة (LIQ)، وكل من حجم البنك (Size)، معدل التضخم السنوي (INF)، ازدواجية منصب المدير التنفيذي (Dual)، وفق القيم التالية: (-0.0541)، (-0.1364)، (-0.0969) على الترتيب.
 - وجود ارتباط إيجابي ضعيف ذي دلالة إحصائية مع لجنة المخاطر (RISCOM) وفق القيمة التالية: (0.3433).
 - عدم وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية مع نسبة خطر الائتمان (CRD) وفق القيمة التالية: (0.0293).

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

- وجود ارتباط سلبي ضعيف ذي دلالة إحصائية مع كل من عمر البنك (Age)، إستقلالية مجلس الإدارة (BI)، حجم مجلس الإدارة (BS)، الملكية العمومية للبنك (GOVOWN)، وفق القيم التالية: (-0.394)، (-0.253)، (-0.367)، (-0.3397) على الترتيب.
- نسبة خطر الائتمان (CRD): تشير نتائج الإرتباط إلى عدم وجود ارتباط بين نسبة خطر الائتمان (CRD) وجميع المتغيرات المستقلة ومتغيرات التحكم، حيث كل المعاملات غير معنوية (أكبر من 0.05)، مما يعكس استقلاليته عن المتغيرات المدروسة.
- نسبة خطر رأس المال (CAP): هذا المتغير التابع يظهر ارتباطات متباينة عند مستوى الدلالة الإحصائية 5% تتمثل في:
 - يوجد ارتباط سلبي قوي ذي دلالة إحصائية مع كل من استقلالية مجلس الإدارة (BI)، الملكية العمومية للبنك (GOVOWN)، عمر البنك (Age)، وفق القيم التالية: (-0.543)، (-0.6225)، (-0.615) على الترتيب.
 - يوجد ارتباط سلبي متوسط ذي دلالة إحصائية مع كل من حجم مجلس الإدارة (BS)، ازدواجية منصب المدير التنفيذي (Dual)، وفق القيم التالية: (-0.447)، (-0.469) على الترتيب.
 - وجود ارتباط إيجابي ضعيف ذي دلالة إحصائية مع كل من فعالية الإدارة التنفيذية (MANEFF) ولجنة المخاطر (RISCOM) وفق القيم التالية: (0.2126)، (0.2982) على الترتيب.
 - وجود ارتباط إيجابي قوي ذي دلالة إحصائية مع نسبة خطر السيولة (LIQ) وفق القيمة التالية: (0.6455).
 - وجود ارتباط ضعيف غير دال احصائيا مع كل من الاحتياطي القانوني (RESFUN) وحجم البنك (Size)، معدل التضخم السنوي (INF)، وفق القيم التالية: (-0.0731)، (-0.1635)، (-0.0122) على الترتيب.
 - عدم وجود ارتباط مع كل من الاحتياطي القانوني (RESFUN) وحجم البنك (Size)، معدل التضخم السنوي، نسبة خطر الائتمان (CRD) وفق القيم التالية: (-0.0731)، (-0.1635)، (-0.0122)، (-0.0034) على الترتيب.
- كشف تحليل مصفوفة الارتباط عن وجود ارتباط خطي ذي دلالة إحصائية بين العديد من المتغيرات المستقلة، حيث يرتبط كل من استقلالية مجلس الإدارة (BI) وعمر البنك (Age) بشكل كبير، ويُظهران ارتباطاً سلبياً (-0.4868) مع فعالية الإدارة التنفيذية (MANEFF)، ثم إن الملكية العمومية للبنك (GOVOWN) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعمر البنك (Age) واستقلالية مجلس الإدارة (BI) وازدواجية منصب المدير التنفيذي (Dual)، مما قد يؤدي إلى حدوث مشكلات في تعدد الارتباط (Multicollinearity)، داخل النموذج، لتأكيد ذلك يعد إجراء اختبار مؤشر التضخم للمتغيرات (VIF) خطوة ضرورية.

الفرع الثاني: دراسة معامل التضخم VIF

تعد مشكلة التعدد الخطي من أهم المشاكل القياسية التي تظهر عند وجود ارتباط خطي تام أو شبه تام بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتكون عند مستواها الأقصى، أي التأثير على جودة النموذج وتصبح نتائجه غير دقيقة ومضللة. من الاختبارات المعتمدة في الكشف عن هذه المشكلة معامل تضخم التباين (VIF)، الذي يتيح لنا تحديد المتغير المستقل المتسبب في وجود هذه المشكلة، حيث إذا كانت قيمة المعامل¹:

$$\left. \begin{array}{l} VIF > 10 \dots\dots\dots \text{توجد مشكلة التعدد الخطي .} \\ VIF < 10 \dots\dots\dots \text{لا توجد مشكلة التعدد الخطي .} \end{array} \right\}$$

¹ عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني، دراسة مقارنة لطرق علاج مشكلة الازدواج الخطي بالتطبيق على الهجوة الداخلية في مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2023، ص 1187.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

الجدول رقم (6.3): نتائج اختبار معامل التضخم (VIF) لمتغيرات الدراسة

المتغير	VIF
Dual	2.74
MANEFF	1.81
BS	1.62
RISCOM	1.58
INF	1.05
GOVOWN	24.07
Age	10.60
BI	8.49
Size	8.13
RESFUN	7.92
متوسط VIF	6.80

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17.

من خلال الجدول رقم (6.3)، تُظهر قيم (VIF) وجود مشكلة التعدد الخطي وخاصة بالنسبة لمتغير الملكية العمومية للبنك (GOVOWN)، التي بلغت قيمته (24.07) ومتغير عمر البنك (Age)، الذي بلغت قيمته (10.60)، حيث تتجاوز هذه القيم الحد المقبول وهو 10. هذا يشير هذا إلى وجود تعدد خطي غير مقبول وقد يؤثر على نتائج الانحدار الخطي المتعدد. لمعالجة المشكلة أزلنا متغير الملكية العمومية للبنك (GOVOWN) ذو قيمة (VIF) المرتفعة، بحيث أصبحت القيم الجديدة أكثر اعتدالا، كما هي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (7.3): معامل مؤشر التضخم (VIF) بعد التعديل

المتغير	VIF
MANEFF	1.66
BS	1.60
RISCOM	1.49
INF	1.05
RESFUN	7.87
Size	7.82
BI	4.57
Age	3.44
Dual	2.60
متوسط VIF	3.57

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17.

من خلال الجدول رقم (7.3)، نلاحظ أن أعلى قيمة (VIF) لمؤشر التضخم بعد التعديل هي الآن 7.87 بالنسبة لمتغير الاحتياطي القانوني (RESFUN)، وهو أقل من الحد المسموح به 10، مما يشير إلى أن مشكلة التعدد الخطي قد تم تقليلها بشكل كبير.

الفرع الثالث: دراسة الاستقرارية Testing for Unit Root

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، تم الاعتماد على الاختبارين المخصصين لبيانات بانل (Im-Pesaran-Shin)،

(Levin-Lin-Chu)، اختبار الفرضيتين اللتين تشيران إلى ما يلي :

H_0 : وجود جذر الوحدة.....السلسلة غير مستقرة.
 H_1 : عدم وجود جذر الوحدة.....السلسلة مستقرة.

نتائج الاستقرارية موضحة في الجدول أدناه :

الجدول رقم (8.3): اختبار استقرارية السلسلة

درجة الاستقرارية	Levin-Lin-Chu		Im-Pesaran-Shin		المتغير
	تفسير النتيجة	القيمة الاحتمالية (P-value)	تفسير النتيجة	القيمة الاحتمالية (P-value)	
مستقرة عند المستوى	مستقرة	0.0000	مستقرة	0.0394	MANEFF
مستقرة عند المستوى	مستقرة	0.0004	مستقرة	0.0002	RESFUN
مستقرة عند المستوى	مستقرة	0.0000	مستقرة	0.0336	Size
مستقرة عند المستوى	مستقرة	0.0186	مستقرة	0.0088	INF
مستقرة عند المستوى	مستقرة	0.0002	مستقرة	0.0004	BI
مستقرة عند المستوى	مستقرة	0.0000	مستقرة	0.0065	BS
مستقرة عند المستوى	مستقرة	0.0005	مستقرة	0.0028	CRD
مستقرة عند المستوى	مستقرة	0.0034	مستقرة	0.0213	LIQ
مستقرة عند المستوى	مستقرة	0.0034	مستقرة	0.0000	CAP

(*) مستوى الدلالة الاحصائية 5 %.

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17.

تُظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (8.3)، أن جميع المتغيرات مستقرة عند مستوى الدلالة الإحصائية 5 %، وفقاً لاختبار (Im-Pesaran-Shin)، (Levin- Lin-Chu)، حيث أن قيم الاحتمالية (P-value) لكل المتغيرات أقل من 0.05، مما يعني

رفض الفرضية الصفرية (H_0): وجود جذر وحدوي، وقبول الفرضية البديلة (H_1): عدم وجود جذر وحدوي.

هذا يشير إلى أن السلسلة مستقرة، وبذلك يمكن استخدامها في التحليل دون الحاجة إلى تحويلات إضافية، مما يعزز دقة

النموذج في التنبؤ بالنتائج الاقتصادية.

المبحث الثالث: تقدير نماذج الدراسة القياسية

لتقدير معلمات النماذج المدروسة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال)، نستخدم البرنامج الإحصائي STATA 17، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، للمفاضلة بين نماذج البانل الثلاثة (الانحدار التجميعي، التأثيرات الثابتة، التأثيرات العشوائية)، واختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تقدير أثر آليات الحوكمة على خطر السيولة LIQ

يخضع تقدير معلمات نموذج انحدار المتغيرات المستقلة (آليات الحوكمة) على المتغير التابع (خطر السيولة) إلى جملة من الاختبارات القياسية، التي تستهدف اختيار النموذج الملائم لتقدير أثر آليات الحوكمة على خطر السيولة، والتحقق من صلاحيته والقدرة التفسيرية للنموذج في تفسير المتغير التابع.

الفرع الأول: تقدير معلمات نموذج خطر السيولة LIQ

خلال هذا الفرع، سوف نقدر معلمات النموذج المدروس، باستخدام نماذج البانل الثلاثة (الانحدار التجميعي، التأثيرات الثابتة، التأثيرات العشوائية)، وكانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (9.3): نماذج تقدير المعلمات لنماذج انحدار بانل - نموذج خطر السيولة LIQ-

التأثيرات العشوائية (REM)		التأثيرات الثابتة (FEM)		الانحدار التجميعي (Pooled-OLS)		المتغير
(P-value)	المعامل	(P-value)	المعامل	(P-value)	المعامل	
0.424	-0.115895	0.285	-0.1579846	0.840	0.0292931	MANEFF
0.062	0.01642	0.060	0.0177453	0.002	0.0319643	RESFUN
0.268	-0.0110929	0.643	0.0063372	0.006	-0.028841	Size
0.000	-0.0087025	0.000	-0.018173	0.000	-0.0067319	Age
0.173	-0.6846593	0.106	-0.7803737	0.387	-0.5472611	INF
0.917	-0.0139848	0.509	-0.1130198	0.374	0.0988392	BI
0.913	0.001401	0.416	0.0106837	0.155	-0.0174374	BS
0.002	0.1346371	0.010	0.1218324	0.019	0.121875	Dual
0.884	0.0073149	0.682	-0.0260729	0.006	0.1043768	RISCOM
0.2574		0.2956		0.35		معامل التحديد R ²

(*) مستوى الدلالة الإحصائية 5 % .

المصدر: من إعداد الطالب، اعتماداً على مخرجات STATA 17.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

من خلال الجدول رقم (9.3)، يمكننا القول أن النماذج التي تم تقديرها مقبولة من الناحية الإحصائية، على أساس أن هذه النماذج (الأنحدار التجميعي، التأثيرات الثابتة، التأثيرات العشوائية) تتوفر على المعنوية الكلية، حيث تشير القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (F) في هذه النماذج إلى أنها أقل من 5% (أنظر الملحق رقم 06)، إذن نرفض الفرضية الصفرية (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، التي تنص على الدلالة الإحصائية لهذه النماذج المقدر.

كما تشير نتائج التقدير إلى وجود عدد معتبر من المعلومات ذات الدلالة الإحصائية في نموذج الأنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) وهي: الاحتياطي القانوني (RESFUN)، حجم البنك (Size)، عمر البنك (Age)، ازدواجية منصب المدير التنفيذي (Dual).

أما معامل التحديد (R^2)، في هذه النماذج فقد بلغ (35%) في نموذج الأنحدار التجميعي، حيث تعتبر القوة التفسيرية لهذا النموذج أقل من المتوسط، أما في نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) فقد بلغ (29.56) %، و(25.74) % في نموذج التأثيرات العشوائية (REM) وتعتبر القوة التفسيرية لهذين النموذجين ضعيفة.

الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل (REM, FEM, PEM)

- نموذج خطر السيولة LIQ -

بعد تقدير نماذج البائل، نختار النموذج الملائم، اعتمادا على الاختبارات القياسية: (Fisher, Breusch-Pagan LM Hausman)، على النحو التالي :

أولا: اختبار فيشر (F) للمفاضلة بين نموذج الأنحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

تعطى فرضيات هذا الاختبار على النحو التالي:

H_0 : نموذج الأنحدار التجميعي هو الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

قدرت القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (F) بـ (0.0000) وهي قيمة أقل من 5%، إذن نقبل الفرضية البديلة (H_1): نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم .

ثانيا: اختبار (Breusch-Pagan-LM) للمفاضلة بين نموذج الأنحدار التجميعي (PRM) ونموذج

التأثيرات العشوائية (REM)

تعطى فرضيات هذا الاختبار على النحو التالي :

H_0 : نموذج الأنحدار التجميعي هو الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

قدرت القيمة الاحتمالية لاختبار (Breusch-Pagan-LM) بـ (0.0000)، وهي قيمة أقل من 5%، إذن نقبل الفرضية البديلة (H_1): نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لأثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

ثالثا: اختبار (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)

تعطى فرضيات هذا الاختبار على النحو التالي :

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.
 H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

قدرت القيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman Test) بـ (0.0180)، وهي قيمة أقل من 5%، إذن نقبل الفرضية البديلة (H_1): نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

الجدول رقم (10.3): ملخص لنتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل - نموذج خطر السيولة LIQ -

الاختبار	قيمة الاحتمال	تفسير النتيجة
F	0.0000	نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج الانحدار التجميعي
Breusch-Pagan LM	0.0000	نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج الانحدار التجميعي
Hausman Test	0.0180	التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17.

من خلال الجدول رقم (10.3)، نلاحظ أن النتائج المتوصل لها بعد اختبارات المفاضلة، تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)، هو النموذج الملائم والأفضل لتقدير أثر آليات الحوكمة على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

الفرع الثالث: اختبارات فحص نموذج التأثيرات الثابتة-نموذج خطر السيولة LIQ-

بعد تقدير النموذج الملائم، تأتي مرحلة فحص النموذج (Model Checking)، التي تهدف إلى التأكد من استيفائه لشروط الانحدار الخطي المتعدد، والتأكد من عدم وجود المشكلات القياسية، اعتمادا على الاختبارات التالية: اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، اختبار تغايرية التباين (Heteroscedasticity)، اختبار ارتباط المقاطع العرضية (Cross-sectional dependence).

الجدول رقم (11.3): فحص نموذج التأثيرات الثابتة- نموذج خطر السيولة LIQ-

الاختبار	الاحتمالية (P-value)	النتيجة
Modified Wald test	0.0000	توجد مشكلة تغاير تباين الأخطاء
Pesaran	0.320	لا توجد مشكلة ارتباط المقاطع
Wooldridge	0.6451	لا توجد مشكلة الارتباط ذاتي للأخطاء
Galvao	On e : 0.13 On u : 0.42	الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17.

الفرع الرابع: تصحيح نموذج التأثيرات الثابتة- نموذج خطر السيولة-LIQ-

يعاني نموذج التأثيرات الثابتة لدراسة أثر آليات الحوكمة على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، من وجود مشكلة تغير تباين الأخطاء، لمعالجة هذا المشكلة قدرنا النموذج باستخدام أسلوب الخطأ المعياري الرصين (Robust Standard Error)، باستخدام طريقة (Bootstrap)، التي تعتبر من الطرائق اللامعلمية التي تتميز بكفاءتها في إعطاء أقل تحيز وتباين. تم تطوير هذه الطريقة من طرف (Efron & Tibshirani, 1993)¹، ومن أجل تقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد، يمكننا إعادة المعاينة بطريقتين، طريقة أزواج المشاهدات (Cases Resampling Bootstrap Method)، وطريقة البواقي (Residuals Resampling Bootstrap Method)²، وكانت نتائج تصحيح النموذج كما يلي:

الجدول رقم (12.3): نتائج تقدير النموذج باستخدام الخطأ المعياري الرصين بطريقة Bootstrap-نموذج خطر السيولة -

التأثيرات الثابتة (الخطأ المعياري الرصين)		المتغير
(P-value)	المعامل	
0.560	-.1579846	MANEFF
0.031	.0177453	RESFUN
0.491	.0063372	Size
0.004	-.018173	Age
0.109	-.7803737	INF
0.695	-.1130198	BI
0.630	.0106837	BS
0.329	.1218324	Dual
0.686	-.0260729	RISCOM
0.2956		معامل التحديد R²

(*) مستوى الدلالة الإحصائية 5 %.

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17.

من خلال الجدول رقم (12.3)، يمكننا تلخيص نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة، باستخدام أسلوب الخطأ المعياري الرصين (Robust Standard Error)، بطريقة (Bootstrap)، وفق معادلة الانحدار الخطي المتعدد التالية:

$$\begin{aligned}
 LIQ_{it} = & 1.030182 + 0.0106837_{BSit} - 0.1130198_{BIit} + 0.1218324_{DUALit} \\
 & (0.019) \quad (0.630) \quad (0.695) \quad (0.329) \\
 -0.0260729_{RISCOMit} & -0.1579846_{MANEFFit} + 0.0177453_{RESFUNit} + 0.0063372_{SIZEit} \\
 & (0.686) \quad (0.560) \quad (0.031*) \quad (0.491) \\
 -0.018173_{AGEit} & -0.7803737_{INFit} + \epsilon_{it} \\
 & (0.004*) \quad (0.109) \\
 \mathbf{R=0.2956F(P-value)= (0.0000*)}
 \end{aligned}$$

¹ أسماء غالب جابر، فهد حسين عناد، تقدير أنموذج الانحدار المتعدد بأسلوب Bootstrap لدراسة تأثير المخلفات البيئية على مياه نهر الفرات، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 54، 2023، ص 110.

² عماد محمد سالم سيد سالم، تطبيق طريقة بوتستراب البواقي لتقليل آثار الازدواج الخطي باستخدام لغة R، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 02، 2021، ص 745.

أولاً: المعنوية الجزئية

من خلال الجدول رقم (12.3)، نلاحظ أن نتائج تقدير معلمات نموذج أثر آليات الحوكمة على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، تشير إلى أن جميع المتغيرات المستقلة: حجم مجلس الإدارة (BS)، ازدواجية منصب المدير التنفيذي (Dual)، استقلالية مجلس الإدارة (BI)، كفاءة الإدارة التنفيذية (MANEFF)، لجنة المخاطر (RISCOM) ومتغيرات التحكم: حجم البنك (Size)، معدل التضخم السنوي (INF). غير دالة إحصائياً، حيث أن القيم الاحتمالية (P-values) لهذه المتغيرات أكبر من 0.05.

هذا يعني أنه لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لهذه المتغيرات على المتغير التابع خطر السيولة (LIQ)، باستثناء المتغير المستقل الاحتياطي القانوني (RESFUN)، ومتغير التحكم عمر البنك (Age).

ثانياً: المعنوية الكلية

تعتمد على نتيجة اختبار فيشر (F) في تقدير المعنوية الكلية للنموذج المدروس، حيث تشير نتائج الاختبار إلى أن: $Prob(F\text{-statistic})=0.0000$ ، وهي قيمة أقل من 5 %، وهذا يدل على أن للنموذج دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية 95 %، أي وجود متغير مستقل واحد يفسر المتغير التابع خطر السيولة (LIQ).

ثالثاً: جودة التوفيق والقدرة التفسيرية للنموذج

تقدر قيمة معامل التحديد $R^2=0.2956$ ، وهذا يعني أن النموذج يفسر حوالي 29.56 % من التباين في خطر السيولة، أما باقي النسبة فتفسرها متغيرات أو محددات أخرى لم تدرج في نموذج الدراسة، وهذا يدل بوضوح أن المتغير المستقل الاحتياطي القانوني (RESFUN) ومتغير التحكم عمر البنك (Age)، يعدان من أحد المتغيرات المؤثرة في خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر وفق علاقات متباينة نوضحها كما يلي:

- المتغير المستقل الاحتياطي القانوني (RESFUN): تقدر قيمة المعامل بـ (0.0177)، هذا يعني أنه لكل زيادة بنسبة 1 % في الاحتياطي القانوني (RESFUN) (نظراً لأنه في اللوغاريتم)، ترتفع قيمة نسبة خطر السيولة (LIQ) بمقدار (0.0177) %، أي (0.00017) وحدة، وهذا يعني ارتفاع خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر بنسبة (0.01) %، وهو ما يعتبر تأثيراً طفيفاً على المتغير التابع خطر السيولة (LIQ).

- متغير التحكم عمر البنك (Age): تقدر قيمة المعامل (- 0.0181)، وهذا يعني أن لكل وحدة زيادة في عمر البنك (Age)، تنخفض قيمة نسبة خطر السيولة (LIQ) بمقدار (0.0181) وحدة أي بنسبة (1,81) %، هذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير عمر (Age)، وقيمة نسبة خطر السيولة (LIQ)، التي تدل على أن زيادة الترسخ في النشاط البنكي (عمر البنك) يخفف من خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لأثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

المطلب الثاني: تقدير أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان CRD

لاختبار أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر والتحقق من الفرضيات، سوف نقدر معلمات النموذج المدروس باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي STATA 17.

الفرع الأول: تقدير معلمات نموذج خطر الائتمان CRD

من خلال هذا المطلب، سوف نقدر معلمات النموذج المدروس، باستخدام نماذج البانل الثلاثة (الانحدار التجميعي، التأثيرات الثابتة، التأثيرات العشوائية)، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (13.3): نماذج تقدير المعلمات لنماذج انحدار بانل -نموذج خطر الائتمان CRD-

التأثيرات العشوائية (REM)		التأثيرات الثابتة (FEM)		الانحدار التجميعي (Pooled OLS)		المتغير
(P-value)	المعامل	(P-value)	المعامل	(P-value)	المعامل	
0.047	-.268422	0.072	-.2761469	0.062	-.2227194	MANEFF
0.145	-.0122915	0.085	-.0167061	0.382	-.0071185	RESFUN
0.060	.0171632	0.522	.009042	0.102	.0137701	Size
0.605	.0009731	0.009	.0138191	0.513	.000855	Age
0.073	.8876151	0.053	.9647067	0.089	.8813729	INF
0.334	-.1129826	0.762	.0535734	0.145	-.1325221	BI
0.377	-.0105345	0.382	-.0118608	0.250	-.0114844	BS
0.980	-.0010506	0.322	.0474492	0.983	-.0008953	Dual
0.568	.0244617	0.305	-.0675502	0.280	.0330923	RISCOM
0.3176		0.1567		0.135		معامل التحديد R²

(*) مستوى الدلالة الإحصائية 5 % .

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17.

من خلال الجدول رقم (13.3)، يمكننا القول أن كل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية مقبولان من الناحية الإحصائية، على أساس أنهما معنويان من الناحية الكلية، حيث تشير القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (F) إلى أنها أقل من 5 %، (أنظر الملحق رقم 13)، وبالتالي قبول الفرضية البديلة (H₁) التي تنص على الدلالة الإحصائية لهذين النموذجين من الناحية الاقتصادية، في حين بلغت القيمة الإحصائية لاختبار فيشر (F)، (P-values) = 0.0557 وهي قيمة أكبر من 0.050، إذن نقبل الفرضية الصفرية (H₀)، التي تنص على عدم وجود دلالة إحصائية لنموذج الانحدار التجميعي.

وتشير نتائج التقدير إلى وجود عدد معتبر من المعلمات ذات الدلالة الإحصائية في نموذج التأثيرات الثابتة (FEM): فعالية الإدارة التنفيذية (MANEFF)، الاحتياطي القانوني (RESFUN)، عمر البنك (Age)، معدل التضخم السنوي

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

(INF)، في نموذج التأثيرات العشوائية (REM): فعالية الإدارة التنفيذية (MANEFF)، حجم البنك (Size)، معدل التضخم السنوي (INF).

أما معامل التحديد (R^2)، في هذين النموذجين فقد بلغ (15,67) % في نموذج التأثيرات الثابتة و(31.67) % في نموذج التأثيرات العشوائية، حيث تعتبر القوة التفسيرية لهذين النموذجية ضعيفة لكنها مقبولة، حيث وفقا (Falk & Miller, 1992)، حتى يكون النموذج صالح لتحليل الاقتصادي لا بد أن يكون الحد الأدنى لمعامل التحديد أكبر من 10%¹.

الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل (RRM,FEM,PEM)

-نموذج خطر الائتمان CRD-

بعد تقدير نماذج البانل، سنختار النموذج الملائم، اعتمادا على الاختبارات القياسية : (Fisher, Hausman

Breusch Pagan -LM، على النحو التالي:

أولاً: اختبار فيشر (F) للمفاضلة بين ونموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

تعطى فرضيات هذا الاختبار على النحو التالي:

H₀: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H₁: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

قدرت القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (F) ب(0.026)، وهي قيمة أقل من 5%، إذن نقبل الفرضية البديلة (H₁):

نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

ثانياً: اختبار (Breusch-Pagan-LM) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات

العشوائية (REM)

تعطى فرضيات هذا الاختبار على النحو التالي:

H₀: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H₁: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

قدرت القيمة الاحتمالية لاختبار (BreuschPagan-LM) ب(0.4325)، وهي قيمة أكبر من 5%، إذن نقبل الفرضية

الصفريية (H₀): نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

ثالثاً: اختبار (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية (REM) ونموذج التأثيرات الثابتة

(FEM)

تعطى فرضيات هذا الاختبار على النحو التالي:

H₀: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

H₁: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

¹ Fatimah Pa'wan, Rosmini Omar, Farzana Quoquab Habib, Jihad Mohammad, **The Influence of Organizational Commitment in Climate for Innovation and Employee Retention Relationship: An Empirical Study in Higher Education Institutions**, The Journal of Social Sciences Research, Special Issue, 2, 2018, p 289.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

قدرت القيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman Test) ب(0.0028)، وهي قيمة أقل من 5%، إذن نقبل الفرضية البديلة (H₁): نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم .

الجدول رقم (14.3): ملخص لنتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل-نموذج خطر الائتمان CRD-

الاختبار	قيمة الاحتمال	تفسير النتيجة
F	0.026	نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من الانحدار التجميعي
Breusch-Pagan LM	0.4325	نموذج الانحدار التجميعي أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية
Hausman Test	0.0028	نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17 .

من خلال الجدول رقم(14.3)، نلاحظ أن النتائج المتوصل لها بعد اختبارات المفاضلة، تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)، هو النموذج الملائم والأفضل لتقدير أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

الفرع الثالث: اختبارات فحص نموذج التأثيرات الثابتة- نموذج خطر الائتمان CRD-

بعد تقدير النموذج الملائم، تأتي مرحلة فحص النموذج (Model Checking)، التي تهدف إلى التأكد من استيفائه لشروط الانحدار الخطي المتعدد، والتأكد من عدم وجود المشكلات القياسية، اعتمادنا على الاختبارات التالية: اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، اختبار تغايرية التباين (Heteroscedasticity)، اختبار ارتباط المقاطع العرضية (Crosssectional dependence).

الجدول رقم (15.3): فحص نموذج التأثيرات الثابتة - نموذج خطر الائتمان CRD -

الاختبار	الاحتمالية (P-value)	النتيجة
Modified Wald test	0.000	توجد مشكلة تغاير تباين الأخطاء
Pesaran	0.426	لا توجد مشكلة ارتباط المقاطع
Wooldridge	0.000	توجد مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء
Galvao	On e : 0.13 On u : 0.15	الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17.

الفرع الرابع: تصحيح نموذج التأثيرات الثابتة - نموذج خطر الائتمان CRD-

يعاني نموذج التأثيرات الثابتة لدراسة أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر من وجود مشكلة تغاير تباين الأخطاء، ومشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، لمعالجة هاتين المشكلتين، تم تقدير النموذج باستخدام الخطأ المعياري الرصين (Robust Standard Error)، باستعمال طريقة (Bootstrap)، وكانت نتائج التصحيح كما يلي:

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لأثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية
حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

الجدول رقم (16.3): نتائج تقدير النموذج باستخدام الخطأ المعياري الرصين بطريقة (Bootstrap) -
-نموذج خطر الائتمان CRD-

التأثيرات الثابتة (الخطأ المعياري الرصين)		المتغير
(P-value)	المعامل	
0.382	-.2761469	MANEFF
0.388	-.0167061	RESFUN
0.504	.009042	Size
0.275	.0138191	Age
0.371	.9647067	INF
0.399	.0535734	BI
0.446	-.0118608	BS
0.333	.0474492	Dual
0.436	-.0675502	RISCOM
0.156		معامل التحديد R ²

(*) مستوى الدلالة الإحصائية 5 %.

المصدر: من إعداد الطالب، اعتماداً على مخرجات STATA 17.

من خلال الجدول رقم (26.3)، تشير نتائج تقدير نموذج أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر إلى أن جميع المتغيرات المستقلة: حجم مجلس الإدارة (BS)، ازدواجية منصب المدير التنفيذي (Dual)، استقلالية مجلس الإدارة (BI)، كفاءة الإدارة التنفيذية (MANEFF)، لجنة المخاطرة (RISCOM)، الاحتياطي القانوني (RESFUN)، ومتغيرات التحكم: حجم البنك (Size)، عمر البنك (Age)، معدل التضخم السنوي (INF)، غير معنوية إحصائياً، حيث أن القيم الإحصائية (P-value)، لكل منها أكبر من 0.05، وهذا يشير إلى عدم وجود دليل قوي على أن آليات الحوكمة البنكية لها أثر ذي دلالة إحصائية على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر .

المطلب الثالث: تقدير أثر آليات الحوكمة على خطر رأس المال CAP

لاختبار أثر آليات الحوكمة على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر والتحقق من الفرضيات، سوف نقدر معلمات النموذج المدروس بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، باستخدام البرنامج الإحصائي STATA 17.

الفرع الأول: تقدير معلمات نموذج خطر رأس المال CAP

من خلال هذا المطلب، سوف نقدر معلمات النموذج المدروس، باستخدام نماذج البانل الثلاثة (الانحدار التجميعي، التأثيرات الثابتة، التأثيرات العشوائية)، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (17.3): نماذج تقدير المعلمات لنماذج انحدار بانل - نموذج خطر رأس المال CAP -

التأثيرات العشوائية (REM)		التأثيرات الثابتة (FEM)		الانحدار التجميعي (Pooled OLS)		المتغير
(P-value)	المعامل	(P-value)	المعامل	(P-value)	المعامل	
0.223	-.0724313	0.107	-.0910819	0.588	-.0381889	MANEFF

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

0.002	.0110294	0.002	.0112768	0.000	.0210722	RESFUN
0.035	-.0090072	0.656	-.0023216	0.000	-.0210635	Size
0.000	-.0059493	0.000	-.0125663	0.000	-.0032926	Age
0.912	.0223357	0.911	-.0203539	0.698	.118797	INF
0.469	.0414144	0.946	.0044151	0.800	.0136138	BI
0.725	.00186	0.124	.0077195	0.000	-.0223411	BS
0.362	-.016259	0.036	-.0375123	0.279	-.0271076	Dual
0.657	.0095767	0.077	.0432602	0.711	-.0067274	RISCOM
0.4874		0.3519		0.5354		معامل التحديد R²

(*) مستوى الدلالة الإحصائية 5 % .

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17 .

من خلال الجدول رقم (17.3)، يمكننا القول أن النماذج التي تم تقديرها مقبولة من الناحية الإحصائية، على أساس أن هذه النماذج (الانحدار التجميعي، التأثيرات الثابتة، التأثيرات العشوائية) تتوفر على المعنوية الكلية، حيث تشير القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (F) لكل منهم إلى أنها أقل من 5 %، إذن نقبل الفرضية البديلة التي تنص على الدلالة الإحصائية لهذه النماذج المقدره.

كما تشير نتائج التقدير إلى وجود عدد معتبر من المعلمات ذات الدلالة الإحصائية في نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) وهي: الاحتياطي القانوني (RESFUN)، حجم البنك (Size)، عمر البنك (Age)، ازدواجية منصب المدير التنفيذي (Dual)، حجم مجلس الإدارة (BS). أما معامل التحديد (R²)، في هذه النماذج فقد بلغ (53.54) % في نموذج الانحدار التجميعي، حيث تعبر القوة التفسيرية لهذا النموذج متوسطة، أما في نموذج التأثيرات الثابتة فقد بلغ (35.19) %، و(48.74) % في نموذج التأثيرات العشوائية، وتعتبر القوة التفسيرية لهذين النموذجية ضعيفة وأقل من المتوسط على الترتيب.

الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البائل (REM, FEM, PEM)

-نموذج خطر رأس المال CAP-

بعد تقدير نماذج البائل، سنختار النموذج الملائم اعتمادا على الاختبارات القياسية: (Fisher, Hausman

Breusch-Pagan LM)، على النحو التالي :

أولا: اختبار فيشر (F) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

تعطى فرضيات هذا الاختبار على النحو التالي:

H₀: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H₁: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

قدرت القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر (F) بـ (0.0000)، وهي قيمة أقل من 5%، إذن نقبل الفرضية البديلة H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

ثانيا: اختبار (Breusch Pagan-LM) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)

تعطى فرضيات هذا الاختبار على النحو التالي:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.
 H_1 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

قدرت القيمة الاحتمالية لاختبار (Breusch-Pagan-LM)، بـ (0.0000)، وهي قيمة أقل من 5%، إذن نقبل الفرضية البديلة H_1 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

ثالثا: اختبار (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية (REM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

تعطى فرضيات هذا الاختبار على النحو التالي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.
 H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

قدرت قيمة الاحتمالية لاختبار (Hausman Test) بـ (0.0005)، وهي قيمة أقل من 5%، إذن نقبل الفرضية البديلة H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

الجدول رقم (18.3): ملخص لنتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل- نموذج خطر رأس المال CAP -

الاختبار	قيمة الاحتمال	تفسير النتيجة
F	0.0000	نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج من الانحدار التجميعي
Breusch-Pagan LM	0.0000	نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج الانحدار التجميعي
Hausman Test	0.0005	نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17.

من خلال الجدول رقم (18.3)، نلاحظ أن النتائج المتوصل لها بعد اختبارات المفاضلة تشير إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)، هو النموذج الملائم والأفضل لتقدير أثر آليات الحوكمة على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

الفرع الثالث: اختبارات فحص نموذج التأثيرات الثابتة- نموذج خطر رأس المال CAP-

بعد تقدير النموذج الملائم، تأتي مرحلة فحص النموذج (Model Checking)، التي تهدف إلى التأكد من استيفائه لشروط الانحدار الخطي المتعدد والتأكد من عدم وجود المشكلات القياسية، اعتمادنا على الاختبارات التالية: اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، اختبار تغايرية التباين (Heteroscedasticity)، ارتباط المقاطع العرضية (Cross-sectional dependence).

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

الجدول رقم (19.3): فحص نموذج التأثيرات الثابتة- نموذج خطر رأس المال CAP -

الاختبار	الاحتمالية (P-value)	النتيجة
Modified Wald test	0.0000	توجد مشكلة تباين الأخطاء
Pesaran	0.492	لا توجد مشكلة ارتباط المقاطع
Wooldridge	0.0001	توجد مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء
Galvao	On e : 0.05 On u : 0.35	الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17.

الفرع الرابع: تصحيح نموذج التأثيرات الثابتة- نموذج خطر رأس المال CAP-

يعاني نموذج التأثيرات الثابتة لدراسة أثر آليات الحوكمة على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، من وجود مشكلة تباين الأخطاء، ومشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، لمعالجة هاتين المشكلتين، قدرنا النموذج باستخدام الخطأ المعياري الرصين (Robust Standard Error)، باستعمال تقنية (Bootstrap)، وكانت النتائج التصحيح كما يلي:

الجدول رقم (20.3): نتائج تقدير النموذج باستخدام الخطأ المعياري الرصين بتقنية (Bootstrap)- نموذج خطر رأس المال-

التأثيرات الثابتة (الخطأ المعياري الرصين)		المتغير
(P-value)	المعامل	
0.165	-0.0910819	MANEFF
0.012	.0112768	RESFUN
0.928	-0.0023216	Size
0.001	-0.0125663	Age
0.929	-0.0203539	INF
0.922	.0044151	BI
0.157	.0077195	BS
0.012	-0.0375123	Dual
0.060	.0432602	RISCOM
0.3519		معامل التحديد R²

(*) مستوى الدلالة الإحصائية 5 % .

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على مخرجات STATA 17.

من خلال الجدول رقم (20.3)، يمكننا تلخيص نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام الخطأ المعياري الرصين (Robust Standard Error)، بطريقة (Bootstrap)، وفق معادلة الانحدار الخطي المتعدد التالية :

$$CAP_{it} = 0.3841152 + 0.0077195BS_{it} + 0.0044151BI_{it} - 0.0375123DUAL_{it} \\ (0.425) \quad (0.157) \quad (0.922) \quad (0.012*) \\ + 0.0432602RISCOM_{it} + 0.0910819MANEFF_{it} + 0.0112768RESFUN_{it} - 0.0023216SIZE_{it} \\ (0.060) \quad (0.165) \quad (0.012*) \quad (0.928) \\ - 0.0125663AGE_{it} - 0.0203539INF_{it} + \epsilon_{it} \\ (0.001*) \quad (0.929)$$

$$R^2 = 0.3519 \quad F_{(P-value)} = (0.0000*)$$

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

أولاً: المعنوية الجزئية

من خلال الجدول رقم (20.3)، نلاحظ أن نتائج تقدير نموذج أثر آليات الحوكمة على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، تشير إلى أن معظم المتغيرات المستقلة: حجم مجلس الإدارة (BS)، استقلالية مجلس الإدارة (BI)، فعالية الإدارة التنفيذية (MANEFF)، لجنة المخاطر (RISCOM)، ومتغيرات التحكم: حجم البنك (Size)، معدل التضخم السنوي (INF)، غير دالة إحصائياً، حيث أن القيم الاحتمالية (P-values) لهذه المتغيرات أكبر من 0.05، وأكبر من 0.1، مما يعني أنه لا يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لها على المتغير التابع خطر رأس المال (CAP)، ومع ذلك هناك بعض المتغيرات المستقلة التي تظهر دلالة إحصائية عالية، وأثر معنوي قوي وهي: الاحتياطي القانوني (RESFUN)، ازدواجية منصب المدير التنفيذي (Dual) ومتغير التحكم عمر البنك (Age).

ثانياً: المعنوية الكلية

تعتمد على نتيجة اختبار فيشر (F) في تقدير المعنوية الكلية للنموذج، حيث تشير نتائج الاختبار إلى أن: $Prob(F\text{-statistic})=0.0000$ ، وهي قيمة أقل من 5%، وهذا يدل على أن للنموذج دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية 5%، إذن يوجد متغير مستقل واحد على الأقل يفسر المتغير التابع خطر رأس المال (CAP).

ثالثاً: جودة التوفيق والقدرة التفسيرية للنموذج

تقدر قيمة معامل التحديد $R^2=0.3519$ ، وهذا يعني أن النموذج يفسر حوالي 35.19% من التباين في خطر رأس المال، وهو مؤشر متوسط القوة يعكس قدرة النموذج على تفسير جزء من التغيرات في المتغير التابع باستخدام المتغيرات المستقلة المدرجة، هذا يدل بوضوح أن متغير ازدواجية منصب المدير التنفيذي، ومتغير الاحتياطي القانوني (RESFUN)، ومتغير عمر البنك (Age)، ولجنة المخاطرة (RISCOM) من المتغيرات التي تؤثر على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر وفق علاقات متباينة نوضحها كما يلي:

- متغير الاحتياطي القانوني للبنك (RESFUN): قدرت قيمة معامل هذا المتغير بـ (0.011) وقيمته الاحتمالية $(P\text{-value})=0.012$ ، وهذا يدل على وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية على خطر رأس المال (CAP) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، بمعنى أن لكل زيادة في المتغير الاحتياطي القانوني (RESFUN) بـ 1%، قد تؤدي إلى زيادة قدرها (0.011)% في قيمة نسبة خطر رأس المال، وهذا يدل على انخفاض خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

- متغير عمر البنك (Age): بمعامل قدرت قيمته بـ (-0.0125) وقيمة احتمالية تقدر بـ $(P\text{-value})=0.001$ ، مما يدل على وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، بمعنى أن لكل زيادة في متغير التحكم عمر البنك (Age) بسنة واحدة (زيادة الترسخ في النشاط البنكي) يساهم في انخفاض قيمة نسبة خطر رأس المال بـ 0.0125 وحدة أي ما يعادل (1.25)%، وهذا يدل على ارتفاع خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

- متغير ازدواجية منصب المدير التنفيذي (Dual): قدر معامل هذا المتغير المستقل بـ (-0.0375) والقيمة الاحتمالية له: وحدة $(P\text{-value})=0.012$ ، أي ما يعادل (1.25)%، وهذا يدل على وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، أي أن وجود ازدواجية لمنصب المدير التنفيذي في البنك (Dual) تخفض من قيمة نسبة خطر رأس المال (CAP)، وهذا يدل على ارتفاع خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

- متغير لجنة المخاطر (RISCOM): تقدر القيمة الاحتمالية لهذا المتغير $(P\text{-value})=0.06$ ، عند مستوى الدلالة الإحصائية 10%، يعتبر ذا دلالة معنوية، في حين عند مستوى الدلالة الإحصائية 5%، يعتبر غير معنوي. هذا يشير ذلك إلى وجود أثر معنوي محتمل عند المستوى 10%، ومعامل لجنة المخاطر (RISCOM) الموجب المقدر بـ (0.04326) يشير إلى أن وجود لجنة مخاطر في البنك قد تؤدي إلى الزيادة في قيمة نسبة خطر رأس المال بنسبة 4%، وهذا يدل على انخفاض خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

المبحث الرابع: مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المطلب الأول: مناقشة نتائج الدراسة

استنادا إلى نتائج تقدير نماذج البانل، وبناء على نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج الثلاثة (نموذج التأثيرات الثابتة، نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات العشوائية) وتقييم النموذج الملائم، التي أكدت كلها على أن نموذج التأثيرات الثابتة (Effect Fixed)، هو الأفضل والملائم في النماذج الثلاثة (نموذج خطر السيولة LIQ، نموذج خطر الائتمان CRD، نموذج خطر رأس المال CAP)، في هذا المطلب سنناقش ونحلل النتائج المتوصل لها في الدراسة التطبيقية، وسنعتبر عنها اقتصاديا حسب كل نموذج مدروس، وعلى ضوء الأدبيات التطبيقية السابقة على النحو الآتي:

تشير النتائج المتوصل لها، من خلال تقدير نموذج التأثيرات الثابتة في نموذج خطر السيولة (LIQ) إلى أن معظم المتغيرات المستقلة: حجم المجلس، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، استقلالية مجلس الإدارة، لجنة المخاطر، فعالية الإدارة التنفيذية غير دالة إحصائيا، باستثناء الاحتياطي القانوني (RESFUN) ومتغير التحكم عمر البنك (Age)، هذه النتائج لا تتفق مع ما توصلت له الدراسة التطبيقية المحلية (زناقي، 2019)، التي أكدت وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لكل من حجم مجلس الإدارة، عمر البنك، ووجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية للملكية العمومية للبنك على خطر السيولة، وتتفق معها في نتيجة عدم معنوية أثر ازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، كما تتفق مع دراسة (Ayalew & Zelek, 2014)، في عدم معنوية أثر كل من حجم البنك ومعدل التضخم على خطر السيولة، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لتنظيمات وتشريعات البنك المركزي على خطر السيولة.

وتتفق أيضا مع الأدبيات التطبيقية التالية: (صايم، 2017)، (Essingone, 2017)، (Alelfartas, 2019)، (Trinh & al, 2019)، في عدم معنوية أثر كل من حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر السيولة في البنوك التجارية، ودراسة (المحجم وآل الشيخ مبارك، 2023) في عدم معنوية أثر كل من حجم مجلس الإدارة، وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، لجنة المخاطرة، عمر البنك على خطر السيولة في البنوك التجارية.

تختلف نتائج هذه الدراسة مع معظم النتائج التي توصلت لها هذه الأدبيات التطبيقية: لعشوري، 2017، Abobakr & Elgiziry, 2017; Djebali & Zaghdoudi, 2019; Permatasar, 2020; Gulzar & al, 2020; حدو، 2021; Ahmadyan & Abadi, 2021; خلف، 2023. إن عدم الاتفاق في النتائج، تسمح لنا بالقول أن عدم وجود أثر لآليات الحوكمة على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر عينة الدراسة، قد يرجع إلى وجود متغيرات (آليات حوكمة) غير مدرجة في نموذج الدراسة القياسي مثل: التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق، الامتثال للمعايير الاحترازية، أو إلى محددات أخرى لا علاقة لها بآليات الحوكمة البنكية.

كما توصلنا في أثناء تحليلنا لتطور مؤشرات سيولة القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة 2014-2022، إلى أنه كان يتمتع بوضعية جيدة للسيولة البنكية، أي أنه لم تكن هناك أزمة سيولة بنكية خلال الفترة المدروسة، والتي ترجع من جهة إلى إيداعات المؤسسات البترولية وادخار العائلات وسياسة تطهير البنوك العمومية التي باشرتها وزارة المالية، ومن جهة إلى عدم وجود طلبات تمويل مكافئة في المقابل وعدم التعامل بالمنتجات المالية المبتكرة، والاكتفاء بالتمويل التقليدي، تبني سياسة ائتمانية متحفظة خاصة في البنوك العمومية، عدم تطور السوق المالي الجزائري لتوظيف هذه الفوائض.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

وهو ما توصلت له دراسة (صالح، 2021)، من خلال تحليلها لتطور مؤشرات السيولة لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، حيث أكدت على وجود تحسن مضطرد في سيولة القطاع البنكي الجزائري. تشير النتائج المتوصل لها، من خلال تقدير نموذج التأثيرات الثابتة في نموذج خطر الائتمان (CRD)، إلى أن كل المتغيرات المستقلة: حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، استقلالية مجلس الإدارة، لجنة المخاطر، كفاءة الإدارة التنفيذية، الاحتياطي القانوني ليس لها أثر ذي دلالة إحصائية على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة الدراسة. هذه النتائج لا تتوافق مع الأدبيات النظرية، التي تطرح فكرة وجود علاقة بين آليات الحوكمة البنكية وخطر الائتمان، حيث يبرز دور مجلس الإدارة في وضع إستراتيجية إدارة المخاطر ورسم السياسة الائتمانية المعتمدة للإدارة التنفيذية، وتؤكد على الدور الإيجابي لوجود أعضاء مستقلين في الحد من اندفاع البنك نحو المخاطر الائتمانية، فضلا عن دور لجنة المخاطر في إدارة أفضل للمخاطر البنكية.

تتفق دراستنا الحالية مع دراسة (Trinh & al, 2015) في نتيجة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة، ودراسة (Ben Moussa, 2019) في عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من حجم مجلس الإدارة، ووجود أعضاء مستقلين على خطر الائتمان (مقاس بنسبة NPL) في البنوك التجارية، ومع دراسة (خلف، 2023) في عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي وحجم البنك على خطر الائتمان في البنوك التجارية، ودراسة (عبد الله المحجم وآل الشيخ مبارك، 2023) في الأثر غير المعنوي لوجود لجنة المخاطر على خطر الائتمان، تتفق أيضا نتائج هذه الدراسة مع دراسة (El-Masry & al, 2016) في نتيجة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لوجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة على خطر الائتمان، وتختلف معها في نتيجة وجود أثر سلبي معنوي لكل من حجم مجلس الإدارة، لجنة المخاطر على خطر الائتمان في البنوك الخليجية، وتتفق أيضا نتائج دراستنا الحالية مع دراسة (Smaoui, 2017) في نتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، حجم البنك على خطر الائتمان في البنوك التجارية. بالنسبة للأدبيات التطبيقية المحلية التي تتفق معها دراستنا، في عدم معنوية أثر كل من حجم مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، الملكية العمومية للبنك، عمر البنك على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، نجد دراسة (زنافي، 2020)، وهو ما يدعم دلائل عدم وجود أثر قوي لآليات الحوكمة البنكية على خطر الائتمان، وهو ما توصل له في دراستنا الحالية.

لا تتفق نتائج دراستنا مع ما توصلت له دراسة (ماجن، 2022)، حيث توصل الباحث إلى وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لوجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك التجارية عينة البحث، وتتفق معها في عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة وحجم البنك على خطر الائتمان، كما تختلف مع دراسة (Dannon, 2010)، التي توصلت إلى وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لكل من الملكية العمومية للبنك وازدواجية منصب المدير التنفيذي وعمر البنك على خطر الائتمان ووجود أثر سلبي ومعنوي لكل من حجم مجلس الإدارة وحجم البنك في البنوك الإفريقية عينة الدراسة. لا تتفق نتائج هذه الدراسة أيضا مع العديد من الأدبيات التطبيقية العربية والإفريقية، رغم وجود تشابه في البيئة الاقتصادية لعينة الدراسة، خاصة الأدبيات التي طُبِّق فيها على الحالة التونسية، المغربية، الليبية كدراسة (Boudriga & al, 2011)، التي أكدت وجود أثر موجب لحجم مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك التونسية، وهذا ما أكدته دراسة (Salhi & Boujelbene, 2012)، التي توصلت إلى وجود أثر موجب لحجم مجلس الإدارة، الملكية العمومية للبنك، ازدواجية منصب المدير

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

التنفيذي، وجود أثر سلبي معنوي لحجم البنك على خطر الائتمان في البنوك التونسية، وهو ما توصلت له معظم الأدبيات التطبيقية: (Boussada & Labroune,2016), (Sabi & Oulfarsi,2018), (Essingone,2017) ومع ذلك تتفق معهم في نتيجة عدم وجود أثر معنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر الائتمان في البنوك التجارية.

تختلف هذه الدراسة في نتائجها مع معظم نتائج هذه الأدبيات التطبيقية التالية: لعشوري،2018؛ انجرو،2023؛ Jemmali & ; Djebali & Zaghdoudi,2019 ; Abobakr & Elgiziry,2017 ; Toumi,2016 Kakar & ; Permatasari,2020 ; Derbel & Boujalben,2019 ; Akbarian & al,2019; Salhi,2019 Ahmadyan & Ali Abadi,2021 ; Gulzar & al,2021; al,2021 حيث تؤكد نتائج هذه الأدبيات على وجود آثار متباينة ذات دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على خطر الائتمان في البنوك التجارية عينة الدراسة.

لا بد من الإشارة إلى أن دراستنا الحالية، وإن كانت تختلف مع معظم الأدبيات التطبيقية في معظم النتائج المتوصل لها، هذا لا يعني عدم وجود اتفاق مع هذه الأدبيات في بعض النتائج الفرعية المتوصل لها، ولعل هذا ما يدعم بقوة الطرح الذي يرى أن الأثر الضعيف أو المعلوم لبعض آليات الحوكمة على خطر الائتمان في البنوك التجارية على أنه قد يرجع إلى الاختلاف في تطبيق الحوكمة البنكية أو مدى الاهتمام، والذي يختلف بدوره من بيئة بنكية إلى أخرى (البيئة الاقتصادية المتخلفة، البيئة الاقتصادية النامية، البيئة الاقتصادية المتطورة).

كما يمكننا محاولة تفسير النتائج المتوصل لها في هذه الدراسة، من زاوية وجود متغيرات أخرى تؤثر فعلا في خطر الائتمان لم يتم إدراجها في النموذج القياسي للدراسة، التي منها التدقيق الداخلي، لجنة التدقيق، التدقيق الخارجي، القوانين والتشريعات (الامتثال للمعايير الاحترازية)، التي تعتبر آليات للحوكمة البنكية، كما يمكن أن تفسر متغيرات أخرى التغيرات الحاصلة في خطر الائتمان التي منها: عمليات التطهير والتمويل التي تستفيد منها البنوك العمومية الجزائرية لتغطية العجز والتعثر البنكي التي تعانیه، طبيعة السياسة الائتمانية المتبعة ومحدداتها، حيث نجد اختلافاً واضحاً بين البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الأجنبية من حيث الجدوى الاقتصادية وطرق التمويل المعتمدة، وهو ما أكدته دراسة (عون الله وبلعوز،2018)، حيث توصلت إلى أن البنوك العمومية الجزائرية تعاني على نحو مستمر من ارتفاع القروض المتعثرة، بسبب التطبيق الضعيف للحوكمة فيها وعدم تفعيل آلياتها بشكل سليم في إدارة مخاطر الائتمان، ولاحتواء هذا التعثر تدخل السلطات العمومية (وزارة المالية) عن طريق تقديم إعانات مالية دائمة لهذه البنوك لدعم مراكزها المالية، وهي النتيجة نفسها التي توصلت لها سابقا دراسة (بن مخلوف،2016) التي أكدت ضعف الاستقرار المالي في البنوك العمومية الجزائرية نتيجة ارتفاع معدلات القروض المتعثرة، في حين تمتعت البنوك الأجنبية الخاصة العاملة في الجزائر بمستويات عالية من الملاءة المالية والاستقرار المالي.

كما توصلنا في أثناء تحليلنا لجودة محفظة القروض في القطاع البنكي الجزائري إلى أن معدل نمو القروض المتعثرة في البنوك العمومية أعلى بكثير منه في البنوك الخاصة، الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع المستحقات غير المسددة المقدمة لمشاريع أنظمة دعم التشغيل (ENSEJ, ANADE, ANGEM, CANAC)، حيث ورد في تقرير مجلس المحاسبة سنة 2023، أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BDL) نهاية شهر ديسمبر 2021، كان يعاني تراكم المستحقات غير الناجعة بما قيمته 364.29 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل 33.5% من القائم الإجمالي الخام لقروض الزبائن، وتمثل منها المستحقات غير المحصلة للقطاع الخاص ما يزيد عن نسبة 30%، في مقابل 4.4% من المستحقات غير المدفوعة للمؤسسات العمومية، كما أظهرت وضعية الالتزامات ارتفاعا في

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

المستحقات غير المدفوعة لأجهزة دعم التشغيل، فهي تشكل الجزء الأكبر من المستحقات غير المدفوعة للبنك بنسبة 48.67%¹، حيث إن هذه الوضعية شائعة إلى حد بعيد في البنوك العمومية الجزائرية.

تشير النتائج المتوصل لها، من خلال تقدير نموذج التأثيرات الثابتة في نموذج خطر رأس المال (CAP)، إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني، وجود أثر سلبي لازدواجية منصب المدير التنفيذي، على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال فترة الدراسة، في المقابل توصلت الدراسة لعدم معنوية أثر كل من حجم مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، لجنة المخاطرة، كفاءة الإدارة التنفيذية، على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

لا تتفق هذه الدراسة في نتائجها مع دراسة (زناقي، 2020) التي توصلت لعدم معنوية أثر ازدواجية منصب المدير التنفيذي ومعنوية الأثر الإيجابي لكل من حجم مجلس الإدارة وعمر البنك ومعنوية الأثر السلبي للملكية العمومية للبنك على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وتختلف مع دراسة (Dannon, 2010) في نتيجة وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لكل من حجم مجلس الإدارة، حجم البنك، عمر البنك، وتتفق معها في نتيجة عدم وجود أثر لطبيعة وهيكل الملكية على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، كما تتفق مع دراسة (Trinh & al, 2015)، في عدم معنوية أثر حجم مجلس الإدارة على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وتختلف معها في باقي النتائج، كما لا تتفق دراستنا الحالية في نتائجها مع الأدبيات التطبيقية التالية في جل النتائج المتوصل لها:

(Abobakr & Elgiziry, 2017; Rash wan & al, 2020; Kakar & al, 2021; Samoui, 2017)

بشكل عام، يمكننا القول إن النتائج المتوصل لها في هذه الدراسة تعكس خصوصية الحالة الجزائرية (البيئة المحلية)، التي قد تؤدي فيها البيئة التنظيمية دوراً رئيسياً في تفسير قلة فعالية معظم آليات الحوكمة الداخلية، ولا سيما مجلس الإدارة ولجنة المخاطر وفعالية الإدارة التنفيذية، التي يمكن تفسيره على أساس وجود متغيرات لها الأثر القوي على خطر رأس المال، ولم تدرج ضمن النموذج القياسي للدراسة لاعتبارات تتعلق بطريقة القياس، قلة البيانات المالية... إلخ، مثل التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق، الإفصاح والشفافية والقوانين والتشريعات (معايير الملاءة البنكية)، كما نعلم أيضاً أن بنك الجزائر أزم البنوك والمؤسسات المالية العاملة من خلال تنظيماته المختلفة، التي تخضع لتحسين على نحو متواصل بما يتوافق مع متطلبات الساحة البنكية الجزائرية وتطور المخاطر البنكية، وكل من يخالف هذه التنظيمات يتعرض لعقوبات تأديبية تصل إلى غاية سحب رخصة ممارسة النشاط البنكي، ولاحظنا أيضاً خلال فترة الدراسة أن القطاع البنكي الجزائري كان يتمتع بملاءة كلية وملاءة قاعدية ممتازة تتجاوز الحد التنظيمي المطلوب والمنصوص عليه، ومن ثم لا توجد أزمة عدم ملاءة بنكية على مستوى القطاع البنكي الجزائري.

على ضوء ما سبق، يمكننا القول أن الدراسة الحالية انطلاقاً من النتائج المتوصل لها في النماذج الثلاثة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال)، قدمت أدلة حول عدم فاعلية معظم آليات الحوكمة الداخلية المعتمدة في الدراسة (حجم المجلس، استقلالية المجلس، لجنة المخاطر، الإدارة التنفيذية، الملكية العمومية للبنك) باستثناء ازدواجية منصب المدير التنفيذي، في التأثير في المخاطر البنكية، والتي تتفق أيضاً في نتائجها مع الدراستين المحليتين (صلاح، 2017)، (بن ثابت وعامري، 2018)، التي توصلتا لعدم وجود أثر للحوكمة بأبعادها (مسؤولياتها مجلس الإدارة، الإدارة العليا، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق، كفاءة المورد البشري، لوائح وتنظيمات البنك المركزي) على تحسين إدارة المخاطر في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وكذا عدم وجود أثر معنوي لآليات الحوكمة على إدراك أهمية إدارة المخاطر لدى البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وهو ما يخالف ما توصلت له الدراسات

¹ مجلس المحاسبة، التقرير السنوي 2023، 2023، ص 394.

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

المحلية التالية: (بلعورة وبن رجم، 2018)، (قروف وختوش، 2020)، (معاريف وآخرون، 2021)، (طهراوي دومة وبوخاري، 2023)، التي أكدت وجود علاقة إيجابية بين تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية وتفعيل آلياتها، وبين إدارة المخاطر (معتبر عنها بمؤشرات المخاطر البنكية) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

أيضا، تتفق هذه الدراسة مع هذه الدراسات المحلية: (Barakt, 2017)، (صالح، 2018)، (بعليش وبوشنافة، 2022) في إبراز دور بنك الجزائر من خلال تنظيماته المختلفة (المعايير الاحترازية) كآلية خارجية للحوكمة في الحد من المخاطر البنكية وتحسين مؤشرات الصلابة المالية (السيولة البنكية، الملاءة البنكية، جودة محفظة القروض) في القطاع البنكي الجزائري. ختاماً للمناقشة، نعتقد أن ضعف فاعلية أثر آليات الحوكمة (المعتمدة في النموذج القياسي للدراسة) على المخاطر البنكية (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) في البيئة الجزائرية، قد يرجع إلى مزيج من المتغيرات سواء كانت آليات الحوكمة البنكية أو محددات أخرى، والتي لم تتمكن من إدراجها ضمن النموذج القياسي للدراسة، كما نعتقد أيضا أن التباين في طبيعة هذا الأثر من حيث (القوة، الاتجاه) قد يرجع إلى وجود اختلاف في مستوى (تطبيق أو الاهتمام ب) الحوكمة البنكية وتفعيل آلياتها بين البنوك التجارية العمومية والبنوك التجارية الخاصة.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

لتحقيق هدف دراسة أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية- حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر، اعتمدنا على عينة مكونة من 11 بنكا تجاريا عاملا في الجزائر، قمنا بطرح فرضية رئيسة للدراسة بياحا: يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022، التي انبثقت عنها سبعة فرضيات فرعية رئيسة، وفقا لآليات الحوكمة التي تضمنها النموذج القياسي للدراسة، ووفقا للمتغير التابع (المخاطر البنكية)، الذي تم التعبير عنه بثلاث مخاطر (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال)، اعتمدنا على أسلوب تحليل بيانات البائل في اختيار النموذج الملائم واختبار الفرضيات حسب نماذج المخاطر البنكية الثلاثة المدروسة، ولزيادة جودة نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) المختار في النماذج المدروسة، أزلنا المتغير المستقل الملكية العمومية للبنك (Govown) من النموذج، لأنه أظهر ارتباطا خطي متعدد كبير مع المتغيرات المستقلة، إضافة إلى أنه يعتبر متغيرا لا يتغير عبر الزمن، وبالتالي لا يمكن إدراجه ضمن نموذج التأثيرات الثابتة، لذلك عند الإجابة على الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 5 تمت الاستعانة بالارتباط وليس بالأثر.

أولا: اختبار الفرضيات الفرعية الرئيسة

1. يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

الجدول رقم (21.3): نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 1.

الفرضية	مضمونها	نتيجة التقدير(*)	قبول / رفض
1.1	يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض
2.1	يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

3.1	يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض
-----	--	------------	-----

(*) الدلالة الاحصائية عند المستوى 5%.

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على نتائج تقدير النماذج الثلاثة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال). من خلال الجدول رقم (21.3)، نلاحظ عدم معنوية أثر حجم مجلس الإدارة على المخاطر البنكية في جميع الفرضيات الفرعية (1.1)، (2.1)، (3.1) المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 1، إذن نرفضها لعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

2. يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

الجدول رقم (22.3): نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 2.

الفرضية	مضمونها	نتيجة التقدير(*)	قبول/ رفض
1.2	يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض
2.2	يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض
3.2	يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض

(*) الدلالة الاحصائية عند المستوى 5%.

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على نتائج تقدير النماذج الثلاثة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال). من خلال الجدول رقم (22.3)، نلاحظ عدم معنوية أثر استقلالية مجلس الإدارة على المخاطر البنكية في جميع الفرضيات الفرعية (1.2)، (2.2)، (3.2) المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 2، إذن نرفضها لعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

3. يوجد أثرا ذا دلالة إحصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

الجدول رقم (23.3): نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 3.

الفرضية	مضمونها	نتيجة التقدير(*)	قبول/ رفض
1.3	يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض
2.3	يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

قبول	معنوية	يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.
عكس الأثر المتوقع	أثر سلبي	

(*) الدلالة الاحصائية عند المستوى 5%.

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على نتائج تقدير النماذج الثلاثة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال). من خلال الجدول رقم(3.3)، نلاحظ عدم معنوية أثر ازدواجية منصب المدير التنفيذي في الفرضيتين الفرعيتين(1.3)،(2.3) المنبثقتين عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 3، إذن نرفضها في نموذجي خطر السيولة وخطر الائتمان لعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لازدواجية منصب المدير، ونقبلها في نموذج خطر رأس المال لوجود أثر ذي دلالة إحصائية لازدواجية منصب المدير على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

4. يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للجنة المخاطر على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

الجدول رقم (3.3): نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 4.

الفرضية	مضمونها	نتيجة التقدير(*)	قبول/ رفض
1.4	يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للجنة المخاطر على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض
2.4	يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للجنة المخاطر على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض
3.4	يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للجنة المخاطر على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض

(*) الدلالة الاحصائية عند المستوى 5%.

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على نتائج تقدير النماذج الثلاثة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال). من خلال الجدول رقم(3.3)، نلاحظ عدم معنوية أثر لجنة المخاطر على المخاطر البنكية في جميع الفرضيات الفرعية (1.4)،(2.4)،(3.4) المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 4، إذن نرفضها لعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للجنة المخاطر على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

5. يوجد ارتباط معنوي بين الملكية العمومية للبنك والمخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

الجدول رقم (3.3): نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 5.

الفرضية	مضمونها	نتيجة التقدير(*)	قبول/ رفض
1.5	يوجد ارتباط معنوي بين الملكية العمومية للبنك وخطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	معنوية ارتباط ضعيف	قبول

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

قبول	معنوية ارتباط ضعيف	يوجد ارتباط معنوي بين الملكية العمومية للبنك وخطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	2.5
قبول	معنوية ارتباط قوي	يوجد ارتباط معنوي بين الملكية العمومية للبنك وخطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	3.5

(*) الدلالة الاحصائية عند المستوى 5%.

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على نتائج مصفوفة الارتباط

من خلال الجدول رقم(35.3)، نلاحظ معنوية الارتباط بين الملكية العمومية للبنك والمخاطر البنكية في جميع الفرضيات الفرعية (1.5)،(2.5)،(3.5) المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 5، إذن نقبل وجود ارتباط معنوي بين الملكية العمومية للبنك والمخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

6. يوجد أثر ذا دلالة إحصائية لفعالية الإدارة التنفيذية على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

الجدول رقم (26.3): نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 6.

الفرضية	مضمونها	نتيجة التقدير(*)	قبول/ رفض
1.6	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية الإدارة التنفيذية على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض
2.6	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية الإدارة التنفيذية على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض
3.6	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية الإدارة التنفيذية على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض

(*) الدلالة الاحصائية عند المستوى 5%.

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على نتائج تقدير النماذج الثلاثة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال).

من خلال الجدول رقم(26.3)، نلاحظ عدم معنوية أثر فعالية الإدارة التنفيذية على المخاطر البنكية في جميع الفرضيات الفرعية (1.6)،(2.6)،(3.6) المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 6، إذن نرفضها لعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لفعالية الإدارة التنفيذية على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

7. يوجد أثرا ذا دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

الجدول رقم (27.3): نتائج اختبار الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 7.

الفرضية	مضمونها	نتيجة التقدير(*)	قبول/ رفض
1.7	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	معنوية أثر إيجابي	قبول

حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

2.7	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	غير معنوية	رفض
3.7	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.	معنوية أثر إيجابي	قبول نفس الأثر المتوقع

(*) الدلالة الاحصائية عند المستوى 5% .

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على نتائج تقدير النماذج الثلاثة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال). من خلال الجدول رقم (27.3)، نلاحظ معنوية أثر الاحتياطي القانوني على المخاطر البنكية في الفرضيتين الفرعيتين (1.7)، (3.7) المنبثقتين عن الفرضية الفرعية الرئيسة رقم 7، وعدم معنويته في الفرضية الفرعية (2.7)، إذن نقبل وجود أثر ذي دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على خطر السيولة وخطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسة

من خلال الجداول رقم (31.3)، (32.3)، (33.3)، (34.3)، (35.3)، (36.3)، (37.3)، نلاحظ أن نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الرئيسة (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7)، تشير إلى وجود أثر تفاضلي لآليات الحوكمة على المخاطر البنكية، مما يقدم دعما جزئيا لقبول الفرضية الرئيسة، حيث إن أثر آليات الحوكمة له تأثير أقوى على خطر رأس المال، وأقل على خطر السيولة ومعدوم الأثر على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، ومن ثم نتوصل إلى قبول الفرضية الرئيسة في نموذجي خطر السيولة وخطر رأس المال، ورفضها في نموذج خطر الائتمان:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على المخاطر البنكية (خطر السيولة، خطر رأس المال) في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022.

الفصل الثالث الدراسة التطبيقية لأثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022

خلاصة الفصل

خلال هذا الفصل التطبيقي، تطرقنا للإطار العام للدراسة القياسية، ولا سيما منهجية وأدوات الدراسة المعتمدة، حيث تم وصف عينة الدراسة وتحديد نسبة تمثيلها لمجتمع البحث كلياً، ثم الإشارة إلى طبيعية البيانات المستخدمة ومصادرها، وكذا تم التطرق للجوانب المنهجية للدراسة، انطلاقاً من وصف المنهج التطبيقي المستخدم، وكذا الاختبارات القياسية المستخدمة في تحليل البيانات، وتقديم النموذج القياسي المقترح لاختبار أثر آليات الحوكمة الحوكمة على المخاطر البنكية، وضبط متغيراته المستقلة، ومتغيرات التحكم والمتغيرات التابعة، وكيفية قياس كل متغير ودلالته الاقتصادية.

أبرزت نتائج تقدير النموذج الملائم في النماذج الثلاثة (خطر السيولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال) اختيار نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، الذي أخضعناه لعدة اختبارات قياسية للتأكد من صلاحيته، ثم فحص المعنوية الجزئية والكلية لمعاملات النموذج المختار، وكذا قدرته التفسيرية وفقاً للنماذج المدروسة.

توصلت الدراسة إلى وجود آثار متباينة لآليات الحوكمة على المخاطر البنكية، حيث ثبت عدم دلالتها الإحصائية في نموذج خطر الائتمان (CRD)، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على خطر السيولة (LIQ)، وعلى خطر رأس المال (CAP)، ووجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لازدواجية منصب المدير التنفيذي على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

الخاتمة

خاتمة

تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة في البنوك في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، رغم أن هذا المصطلح يستند في خلفيته الفكرية والنظرية على مفهوم الحوكمة في الشركات، إلا أن خصوصية النشاط البنكي وتعمده أعطى لمفهوم حوكمة البنوك بعدا خاصا أسهمت لجنة بازل البنكية في بلورته وتأطيره من خلال مختلف الإصدارات والتحديثات، التي كانت آخرها سنة 2015. تشكل إدارة المخاطر مرتكزا أساسيا في نظام الحوكمة البنكية، تسعى من خلالها البنوك إلى الحد من المخاطر إلى أدنى مستوياتها ومواكبة مختلف التطورات التي تشهدها الصناعة البنكية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، عملا بتوصيات لجنة بازل الواردة في مقرراتها (1،2،3).

تأتي هذه الدراسة، كمحاولة لاختبار أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية، بالتطبيق على البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث اعتمدنا عينة من 11 بنكا تجاريا عاملا في الجزائر خلال الفترة 2012-2022. لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على المشكلة المطروحة، قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار النظري لمتغيرات الدراسة (المخاطر البنكية، الحوكمة البنكية)، وكذا التطرق لمقومات الحوكمة البنكية وتحليل آلياتها المعتمدة في الجزائر، وتحليل مؤشرات الصلابة المالية في القطاع البنكي الجزائري، في حين خصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية بجوانبها المختلفة (الإحصائية، القياسية)، التي اعتمدنا فيها على أسلوب تحليل بيانات البانل المتوازنة، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد في تقدير نماذج الدراسة والمفاضلة بينها، بإجراء سلسلة من الاختبارات القياسية والاعتماد على بعض البرامج الإحصائية المساعدة في ذلك كبرنامج STATA 17. في الختام، توصلت الدراسة لجملة من النتائج النظرية والتطبيقية، وقدمت بعض التوصيات على ضوء ما توصلت إليه من نتائج لفائدة مختلف الفاعلين والمهتمين بقضايا الحوكمة البنكية في الجزائر، مع اقتراح آفاق بحثية أخرى يمكن للباحثين البحث فيها، والتي نوردها على النحو التالي:

أولا: النتائج النظرية

توصلنا من خلال التطرق للأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة إلى النتائج التالية:

- الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، وتفعيل آلياتها يعززان من ثقة الجمهور في النظام البنكي ويحافظان عليها.
- يعد الالتزام بتطبيق الحوكمة من المتطلبات الضرورية للتشغيل السليم للنظام المالي والبنكي، وركيزة أساسية في إدارة المخاطر والحد من الأزمات المالية والبنكية.
- وجود ميثاق للحوكمة البنكية يعزز من التزام البنوك بتطبيقها، ويتيح لسلطات الرقابة والإشراف إمكانية تقييم مستوى الالتزام، وتصحيح الانحرافات إن وجدت.
- إن آليات الحوكمة البنكية الفعالة هي التي تقلل من المخاطر البنكية عن طريق وضع إطار متكامل لإدارة المخاطر، والتحكم في البيئة التشغيلية للبنك، مما يؤدي إلى تعزيز استقراره وحمايته من الصدمات المالية.
- الاختلاف بين الأدبيات التطبيقية حول نتائج أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية قد يرجع إلى الاختلاف في نماذج تطبيق الحوكمة البنكية في البيئات الاقتصادية لعينات الدراسة.
- تتوفر الجزائر على مقومات قانونية وتنظيمية ورقابية معززة للتطبيق السليم للحوكمة في البنوك.
- غياب إطار توجيهي (ميثاق الحوكمة) تسترشد به البنوك العاملة في الجزائر في تطبيقها للحوكمة البنكية.
- المعايير الاحترافية الجزائرية تتوافق إلى حد مقبول مع متطلبات لجنة بازل (3.2.1) لا سيما فيما تعلق بتحسين جودة ونوعية رؤوس الأموال وتعزيز السيولة البنكية.

- وجود تنوع في آليات الحوكمة المعتمدة من طرف البنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- شهد القطاع البنكي الجزائري خلال مساره الإصلاحي جهود عصرنة وتحديث في مقوماته القانونية والتنظيمية والرقابية، التي لا تزال مستمرة إلى وقتنا الحالي.
- ساهم سوء الحوكمة وضعف رقابة وإشراف بنك الجزائر في وقوع العديد من الأزمات البنكية، وقضايا الفساد في القطاع البنكي الجزائري.
- لا تزال البنوك التجارية الجزائرية تعتمد على الأساليب والطرق التقليدية في إدارة المخاطر البنكية.
- تمتع القطاع البنكي الجزائري بمستويات سيولة جيدة خلال فترة الدراسة.
- انخفاض جودة محفظة قروض القطاع البنكي الجزائري، راجع إلى النمو المستمر للقروض المتعثرة المقدمة من البنوك العمومية الجزائرية لمشاريع أنظمة دعم التشغيل المختلفة (Ansej, Anade, Cnac, Angem).
- سجل القطاع البنكي الجزائري معدلات مرتفعة للملاءة الكلية والملاءة القاعدية تفوق بكثير الحد الأدنى المنصوص عليه تنظيميا.

ثانيا: النتائج التطبيقية

- وجود أثر تفاضلي لآليات الحوكمة على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022:
- ✓ وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على خطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر؛
- ✓ عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لآليات الحوكمة على خطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في الجزائر؛
- ✓ وجود أثر سلب ذي دلالة إحصائية لازدواجية منصب المدير على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر؛
- ✓ وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للاحتياطي القانوني على خطر رأس المال في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

ثالثا: توصيات الدراسة

- يعد وجود إطار توجيهي لحوكمة البنوك (ميثاق لحوكمة البنوك) ضرورة يتطلبها التطبيق السليم للحوكمة، ولا سيما توصيات لجنة بازل للرقابة البنكية، وأولوية لا بد لسلطات الرقابة والإشراف أن تأخذ بعين الاعتبار في الإصلاحات النقدية والبنكية.
- اعتماد آليات حوكمة تتناسب مع السياق المحلي، وتدعيمها بأطر قانونية وتنظيمية ورقابية قوية.
- اعتماد حجم متوسط لمجلس إدارة البنوك يتراوح بين 6 أعضاء إلى 10 أعضاء، والتركيز على كفاءة ومؤهلات الأعضاء عند تعيينهم لا سيما في البنوك العمومية.
- اعتماد مجلس إدارة متنوع في تركيبته (وجود نساء، أعضاء ممثلي الموظفين) مما يعطي ديناميكية أفضل لدوره، ويوفر الحماية والأمان لأصحاب المصالح خاصة في البنوك الخاصة الأجنبية.
- تكريس استقلالية حقيقة لأعضاء مجالس الإدارة الخارجيين في البنوك العمومية الجزائرية، حيث تُعطى الحرية للبنوك العمومية في اختيار الأعضاء المستقلين وفق أطر مرجعية تتماشى والمعايير الدولية الموصى بها من لجنة بازل للرقابة البنكية.
- تعزيز دور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في إرساء قواعد سليمة للحوكمة داخل البنك، وتحقيق حوكمة أفضل للمخاطر ولا سيما اللجان التالية: لجنة التدقيق، لجنة المخاطر، لجنة الحوكمة، لجنة الحوافر والمكافآت، وضبطها من خلال سن نصوص تنظيمية تنص على إجبارية إنشائها وتحديد تشكيلتها ومهامها واستقلاليتها.
- استكمال وتعميم عملية فتح رأس مال البنوك التجارية العمومية للحواس.
- سن تشريعات وتنظيمات محفزة وداعمة لإنشاء بنوك تجارية خاصة وطنية لتعزيز المنظومة البنكية المحلية الجزائرية.

- تعزيز الإفصاح المالي والمحاسبي في القطاع البنكي، مع إلزامية النشر السنوي لتقرير النشاط السنوي للبنك على مستوى المواقع الإلكترونية للبنوك العاملة في الجزائر وتوقيع عقوبات على المخالفين.
- تعزيز دور الإدارة التنفيذية من خلال نظام مكافآت محفز وعادل، والحرص على التأهيل المستمر للموظفين واعتماد معايير تركز على الكفاءة والخبرة عند تعيين المدراء العامون والمدراء التنفيذيين على مستوى البنوك العمومية الجزائرية.
- تفعيل دور بورصة الجزائر كآلية خارجية للحوكمة البنكية، وتحفيز البنوك التجارية العمومية للإدراج فيها.
- الاعتماد على الأدوات والتقنيات الحديثة في إدارة المخاطر، ولا سيما تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي أثبتت نجاعتها خاصة في إدارة مخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر العملياتية.
- تعزيز ثقافة الشفافية في القطاع البنكي وتطوير كفاءات متخصصة في إدارة المخاطر البنكية.

رابعا: آفاق الدراسة

- على ضوء حدود الدراسة، واستنادا إلى ما انتهت إليه من نتائج في الجانب النظري والتطبيقي وتوصيات مقترحة، نقترح المواضيع التالية التي نعتقد أنها تشكل فجوات بحثية تحتاج للمزيد من الدراسة بشأنها:
- أثر آليات الحوكمة الخارجية على المخاطر البنكية في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.
 - أثر آليات الحوكمة البنكية في الحد من التلاعب بالأرباح في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.
 - أثر جودة التدقيق الخارجي على فعالية إدارة المخاطر البنكية.
 - دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر البنكية.
 - دور الحوكمة البنكية في الحد من المخاطر المالية في البنوك الإسلامية.

المراجع

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. أحلام بوعبدلي، سياسة إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
2. بن علي عزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر: إدارة المخاطر، المشتقات المالية الهندسة المالية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
3. خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق رأس المال، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2019.
4. دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن.
5. سليمان ناصر، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، دار المعتز للنشر والإشهار، عمان- الأردن، 2019.
6. شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد، سوزان سمير الذيب، إدارة المخاطرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.
7. صادق راشد الشمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوردي العلمية، عمان- الأردن، 2012.
8. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، دار الجامعات- الإسكندرية، 2003.
9. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2005.
10. طه عبد العظيم محمد، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل 3، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2020.
11. عبد الغفار حنفي، بورصة الأوراق المالية: أسهم، سندات، وثائق استثمار، خيارات، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.
12. عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2000.
13. عبد الله علي أحمد القرشي، آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان.
14. كيموش بلال، التدقيق البنكي، دار حميثرا للنشر والترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة- مصر، 2022.
15. محمد عادل ناولو، إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار سوريا الفتاة للثقافة والعلوم، 2022.
16. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2013.
17. مهند حنا نقوال عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
18. نادية فضيل، شركات الأموال في القانون الجزائري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2008.
19. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2010.

2. الأطروحات والرسائل الجامعية

1. أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي - دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في علوم التسيير - تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016.
2. بابا أحمد، كفاءة إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية- أدرار، 2020-2021.
3. بغداد محمد، دور آليات الحوكمة في تأطير المحاسبة الابداعية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسات التأمين - دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة تيسمسيلت، 2021-2022.
4. بن شنة فاطمة، إدارة المخاطرة الائتمانية ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية - دراسة تطبيقية للبنوك التجارية خلال الفترة 2005-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم في التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2016-2017.
5. بوعبيدة شريفة، دور الحوكمة المصرفية في رفع الأداء المصرفي والحد من القروض المتعثرة - دراسة حالة بعض البنوك الجزائرية - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة على لوني سي 2 - البليدة، 2017-2018.
6. بيثي إسماعيل، دور سياسة رأس المال في تقليل مخاطر الاستثمار للبنوك التجارية دراسة حالة بنك Bnp-Paribas، خلال الفترة 2008-2017، أطروحة دكتوراة الطور الثالث، ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، 2018-2019.
7. توام زاهية، التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تطبيقاتها في البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة دكتوراة علوم في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
8. جلاب محمد، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.
9. جواني صونيا، أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة قياسية لعينة من البنوك السعودية خلال الفترة 2008-2021، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2023-2024.
10. حدو أمال، دور الحوكمة في إدارة المخاطر والوقاية من الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، تخصص: علوم اقتصادية، جامعة جيلالي يابس - سيدي بلعباس، 2018-2019.
11. خليل غربي، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة فرحات عباس - سطيف 1، 2022-2023.
12. خوبيزي مريم، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.

13. دادة دليلا، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قاصدي مرباح-ورقلة، 2012-2013.
14. دريس أميرة، دور الحوكمة البنكية في تعزيز تنافسية البنوك العمومية: دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة لونيبي علي- البلدة 02، 2018-2019،
15. زحاف صونيا، أهمية الالتزام بمتطلبات الحوكمة للحد من التلاعب بالأرباح وتحسين جودتها-دراسة تطبيقية على عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2011-2015، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة الدكتوراة في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2017-2018.
16. زرارقي هاجر، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2011-2012.
17. زفوني سليمة، الرقابة المصرفية في إطار القانون الوضعي الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2011-2012.
18. زناقي بشير، أثر الحوكمة على إدارة المخاطر في البنوك- دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. جامعة الدكتور مولاي إبراهيم- سعيدة، 2019-2020.
19. زيتوني كمال، دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر- دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2011-2012.
20. سكور أمال، أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية- دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2016-2017.
21. سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي-دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية -تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2016-2017.
22. سليمة خوالدي، أثر التنظيم الاحترازي على السلامة المصرفية-دراسة حالة البنوك العاملة في الجزائر لفترة 2004-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2023-2024.
23. شليق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية - دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، 2019-2020.
24. شيخ عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون أعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009-2010.
25. صالح سمير، واقع حوكمة الشركات في الجزائر- دراسة حالة الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية للبناء- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد إين باديس، مستغانم، 2017-2018.

26. صحراوي جلييلة، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك- دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي (2010-2018)، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية طور الثالث، جامعة بلحاج بوشيب- عين تموشنت، 2021-2022.
27. صلاح سعاد، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية -دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016-2017.
28. صويلح أميمة، تقييم لجنة التدقيق لوظيفة التدقيق الداخلي لتفعيل حوكمة الشركات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، 2022-2023.
29. العايب عصام، الرقابة على عمليات البنوك في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2019-2020.
30. عباي وسام، الرقابة البنكية وفق مقررات لجنة بازل ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة لدى البنوك: حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم مالية ومصرفية، جامعة الجزائر 03، 2020-2021.
31. عبد الحفيظي أحمد، دور البنك المركزي في إرساء قواعد الحوكمة المصرفية - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
32. عثمانى أميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2011-2012.
33. عز الدين بن شرشار، تحليل وتقدير المخاطر المالية في المؤسسات المصرفية الجزائرية باستخدام نظم الإنذار المبكر خلال الفترة 2005-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالي وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019.
34. علي حبيش، آثار الإصلاحات المصرفية على مكافحة تبييض الأموال في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2006.
35. عمان أحمد، فعالية الكفاءة التشغيلية في التقليل من مخاطر السيولة في البنوك التجارية - دراسة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية، 2017-2018.
36. فريدة تلي، استخدام الأساليب الكمية في قياس وإدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة مصرف دبي الإسلامي في الفترة 2001-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2018-2019.
37. فياش أمال، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية لتعزيز حوكمة البنوك-دراسة عينة من البنوك في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

38. فيلاي طارق، تسيير مخاطر القروض في ظل المعايير الاحترازية الجديدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعابس، 2016-2017.
39. قطاف عقبه، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2018-2019.
40. قبلي زوليخة، المخاطرة والتنظيم الاحترازي في البنوك، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012.
41. كنفى خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية: دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015-2016.
42. كلاش رميسة، المخاطرة المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي - دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر 2004-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021-2022.
43. لباز عبد القادر، أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية - دراسة ميدانية - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تسيير محاسبي ومالي، جامعة غرداية، 2020-2021.
44. لعشوري نوال، الآليات الداخلية للحوكمة وأثرها على الأداء وإدارة المخاطرة البنكية - دراسة عينة من البنوك التجارية المكتتبه في سوق عمان المالي - أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراة العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، 2017-2018.
45. ماجن سمير، أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة الدكتوراة (LMD) في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2021-2022.
46. ملوكي أوس، دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك - دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم التجارية، تخص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، 2015-2016.
47. منتهى محمد إبراهيم حمدان، واقع تطبيق الحوكمة وتأثيرها على استدامة الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة القدس - فلسطين، 2019.
48. مؤمن شرف الدين، تقييم مسار الإدارة المندمجة كمدخل لتحسين الأداء الشامل في المؤسسات الجزائرية - دراسة ميدانية - أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراة علوم، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018-2019.
49. نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلبي - الشلف، 2017.
50. نور الدين محمد إدريس، آليات الحوكمة المصرفية ودورها على تقويم الأداء المالي - دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، 2020.

51. هاني مريم، حوكمة النظام المصرفي في ظل الالتزام بمعايير ومبادئ لجنة بازل - دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال سنة 2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2017-2018.
52. هبال عادل، أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المصرفي- دراسة عينة من البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2017-2018،
53. همكة محمد، الإطار المتكامل للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية على ضوء مبادئ الحوكمة- دراسة حالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة غرداية. 2021-2022.
3. المجالات والملتقيات الوطنية والدولية
1. اسامة بن عبد المحسن المحجم، وضاح آل الشيخ مبارك، الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وأثرها على مخاطر البنوك- دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي، المجلة العربية للإدارة (تحت النشر)، المجلد 46، العدد 4. 2023.
2. أسماء غالب جابر، فهد حسين عناد، تقدير أنموذج الانحدار المتعدد بأسلوب (Bootstrap) لدراسة تأثير المخلفات البيئية على مياه نهر الفرات، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 54، 2023.
3. إيمان انجرو، حوكمة الشركات والمخاطر الائتمانية- دراسة مسحية على المصارف التقليدية المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، مجلة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 45، العدد 5، 2023.
4. بركات سارة، رحال إيمان، مجلس الإدارة بالبنوك وعلاقته بالمخاطر والتطبيق الجيد للحوكمة، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 7، العدد 1، 2017.
5. بعليش شهيرة، بوشنافة الصادق، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16، العدد 1، 2022.
6. بلخير آسية، محمدي صليحة، تجريم المشرع الجزائري لجرائم الفساد بموجب قانون مكافحة الفساد والوقاية منه، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 1، 2023.
7. بلخيري عابدة، هوام جمعة، دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في إطار حوكمة الشركات، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 6، العدد 1، 2023.
8. بلعورة هجيرة، بن رجم خميسي، حوكمة المنظومة المصرفية الجزائرية مدخل لتطوير إدارة المخاطر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2018.
9. بن الأخضر محمد، فروحات السعيد، بن ساحة يعقوب، مجلس النقد والقرض على ضوء التحول المالي للدولة الجزائرية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 3، 2021.
10. بن ثابت علال، عامري محمد الطاهر، دور حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية-دراسة عينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 6، العدد 4، 2018.
11. بن حسين سليمة، الحوكمة دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 2015.

12. بن شيخ عبد الرحمان، آلية تدعيم الحوكمة المالية ودورها في استقرار النظام المصرفي الجزائري، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، المجلد 02، العدد 02، 2023.
13. بن عامر نعيمة، المخاطرة والتنظيم الاحترازي، ملتقى وطني بعنوان " المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: واقع وتحديات، يومي 15-16 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، 2004.
14. بن عثمان مفيدة، محمدي نورة، حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية: بين واقع الممارسة والتنظير، مجلة الباحث، المجلد 21، العدد 1، 2021.
15. بوخاري خيرة، بسويح منى، إرساء آليات الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية- دراسة حالة بنك السلام الجزائري 2016-2020، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 1، 2022.
16. بوسماحة محمد، آلية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، 2022.
17. بوفاتح بلقاسم، لعروس لخضر، دور مجلس الإدارة في إطار حوكمة الشركات، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 2، 2017.
18. بوقفة عبد الحق، عيساوي نسيم، محمدي نورة، أثر الحوكمة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية دراسة عينة من ولاية ورقلة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 7، العدد 1، 2022.
19. تريش حسينة، جهود دولية رائدة نحو إرساء الإطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات -دراسة حالة المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2015.
20. ثامر ربيح، الحوكمة كأسلوب رقابي في الجهاز المصرفي-الجهاز المصرفي الجزائري أمودجا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 8، العدد 3، 2023.
21. جميل أحمد، سفير محمد، تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07-06 ماي 2012.
22. جودي ليلي، عاشور فلة، دور نظام التأمين على الودائع في إدارة المخاطر المصرفية - دراسة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 1، 2020.
23. حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي-حالة دول شمال أفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 5، العدد 7، 2009.
24. حدو أمال، آليات الحوكمة في البنوك وإدارة المخاطر المالية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 5، العدد 2، 2021.
25. حسن كريم الذبجوي، نور جابر محمد علي، الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2005-2015)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 2، 2018.
26. دحدوح نجيب، دبي علي، أثر تدابير المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2009-2018، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، 2021.
27. دينا عبد الحكيم صايم، أثر آليات الحوكمة على خطر السيولة- دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي بمصر، مجلة البحوث التجارية، جامعة الرقازيق كلية التجارة، المجلد 39، العدد 01، 2017.

28. ريم بن عيسى، أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف - دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 8، العدد 1، 2017.
29. زايد قيوش لبني، لكحل نبيلة، أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء البنوك - دراسة عينة بعض البنوك العمومية الجزائرية، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، 2022.
30. ساسي نور الدين، جبوري محمد، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2021.
31. سالم محمد عبود، حوكمة المصارف وآليات تطبيقها - حالة المصارف الأهلية - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، لعدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، 2014.
32. سدره أنيسة، نظام ضمان الودائع المصرفية بين التأييد والمعارضة: دراسة حالة الجزائر وفق آخر المستجدات لسنة 2018، مجلة شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 21، 2018.
33. سليم بن رحمون، سميحة بوحفص، التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية. مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية، جامعة بسكرة، العدد 6، 2018.
34. سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 14، العدد 14، 2014.
35. سندس عبد العزيز الشامي، عبد الرحيم محبوب أحمد محمد، موسى محمد سالمه، ياسر تاج السر محمد سند، الهادي مكي معوان سوميج، تطبيق الحوكمة المصرفية ودورها في زيادة الجدارة الائتمانية بالمصارف دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد 7، العدد 2، 2023.
36. سهام عبد الكريم، بحية تسوري بن تسوري، أخلاقيات الأعمال كدعامة أساسية لحوكمة المؤسسات - دراسة ميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر - مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 1، 2023.
37. صالح صبرينة، دور الحوكمة في إدارة المخاطر وتحسين أداء البنوك الجزائرية - دراسة تحليلية للفترة 2010-2018، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 4، العدد 6، 2021.
38. طرايش معمر، بن البار احمد، دراسة العلاقة السببية بين معدل الاحتياطي الإلزامي والائتمان المصرفي في الجزائر باستخدام سببية جرانجر للفترة 2004-2007، مجلة أفاق علمية، المجلد 13، العدد 3، 2021.
39. طلال عباسي، إلهام بوجعدار، دور بنك الجزائر في عصرنة مهام الإشراف في إطار إرساء مبادئ الحوكمة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، 2020.
40. طهراوي دومة علي، بوخاري خيرة، دور الحوكمة المالية في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية - دراسة تحليلية خلال الفترة 2014-2018، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2023.
41. الطيب خليل، ريم عموري، الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2016.
42. عائشة سالم الشكري، افطيم سالم الجهاني، أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية 2021 - دراسة تطبيقية تحليلية، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، رقم المقالة 13، الإصدار السادس، 2021، متاح على المعرف الرقمي: <https://doi.org/10.37376/jofer.vi6.850>

43. عائشة سالم الشكري، سعد عبد السلام سعد الجلاي، دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية، مجلة بنغازي العلمية، المجلد 34، العدد 2، 2021.
44. عبد الرحمان بن ساعد، سعاد صابور، محاولة تقييم أثر إدارة المخاطر المصرفية على أداء المؤسسات المالية - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2010-2018، المجلد 24، العدد 1، 2021.
45. عبد الرحيم عوض عبد الخالق بسيوني، دراسة مقارنة لطرق علاج مشكلة الازدواج الخطي بالتطبيق على الهجرة الداخلية في مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2023.
46. عبد الهادي عبد الرحيم طاشكندي، أثر آليات الحوكمة على ربحية المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2005-2016، جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 32، العدد 2، 2019.
47. عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panal Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 02، 2023.
48. عماد محمد سالم سيد سالم، تطبيق طريقة بوتستراب البواقي لتقليل آثار الازدواج الخطي باستخدام لغة (R)، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 02، 2021.
49. عون الله سعاد، بلعوز علي، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي- بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.
50. فاتح غلاب، محمد السعيد سعيدان، بوبكر رزيقات، تمثيل المرأة ضمن إطار حوكمة الشركات المنصفة اجتماعيا: تجارب عربية رائدة، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 8، العدد 1، 2022.
51. فايز أحمد الشهري، عبد اللطيف عبد الرحمان الملحم، أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك - دراسة على البنوك المدرجة في السوق السعودي، المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد 1، 2024.
52. قروش عيسى، فضيلي سمية، عز الدين عبد الرؤوف، تقييم الأداء المالي البنوك باستخدام النسب المالية- دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2015-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، 2021.
53. قروف محمد، خنتوش حنان، دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية- دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي - مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 4، العدد 1، 2020.
54. قصي علي عمار، أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في أداء الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 05، 2018.
55. قيشاح نبيلة، آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 4، 2015.
56. كاتم صليحة، عيادي عبد القادر، دور مجلس الإدارة في تعزيز تطبيق الحوكمة - دراسة عينة من البنوك الجزائرية، مجلة شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، 2020.
57. كريم قوية، الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في إدارة المخاطر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، 2021.

58. لطفاوي محمد عبد الباسط، مجلس المحاسبة أعلى هيئة رقابية على المال العام، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 3، 2020.
59. محمد اليفي، أثر متغيرات العمل المصرفي على السيولة- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة 1992-2010، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 7، العدد 1، 2016.
60. محمد سامي سلامة خلف، أثر آليات الحوكمة على أداء ومخاطر البنوك في القطاع المالي المصري، مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 45، العدد 1، 2023.
61. محمد علي عبود حميد الحريث، حسن أحمد إسماعيل جزوري، مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي - دراسة تطبيقية- مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 43، 2017.
62. مربي محمد، حديدي آدم، تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية حسب متطلبات لجنة بازل ودوره في تفعيل الرقابة الداخلية - دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16، العدد 1، 2022.
63. مصطفى أنور محمد فياض، دور لجنة بازل في تعزيز الحوكمة المصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 15، 2020.
64. مصطفى مصطفى، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك- مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية - ملتقى دولي بعنوان " إصلاحات النظام البنكي الجزائري "، يومي 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
65. معاريف بشير، زناقي بشير، حجاج شافية، اختبار الدور الوسيط لجودة المعلومات في العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر المصرفية في البنوك باستخدام منهجية SEM-PLS، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد 1، 2021.
66. مقدم عبيرات، سمية طعابة، دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات: دراسة حالة شركات أليانس للتأمينات، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10 العدد 1، 2019.
67. مليك محمودي، صباح زروخي، طاهر بعلة، الحوكمة في البنوك الجزائرية بين متطلبات تطبيقها وواقع تبني مبادئها، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 2، العدد 1، 2020.
68. ناجي محمد فوزي خشبة، أميره حسين صالح، الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 46، العدد 1، 2022، متاح على المعرف الرقمي: <https://doi:10.21608/ALAT.2022.267321>
69. ناهد محمد يسرى الهوارى، دور آليات الحوكمة في ضبط المخاطر المصرفية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 16، العدد 4، 2016.
70. ناهد محمد يسرى الهوارى، دور آليات الحوكمة في ضبط المخاطر المصرفية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 16، العدد 4، 2016.
71. نهاد نادر، سمير رائي مقديسان، تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للمصارف- دراسة ميدانية على المصارف الخاصة في الساحل السوري، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 42، العدد 6، 2020.
72. نواصر الطاهر، لحاق عيسى، الآليات الرقابية على المؤسسات المصرفية في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد 02، 2017.

73. نوفل سمالي، فضيلة بوطورة، بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة 2003-2015، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 15، العدد 02، 2016.

4. التقارير والمنشورات

أولاً: التقارير السنوية

1. التقارير السنوية لبنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي) للسنوات من 2014 إلى 2022.
2. التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2023.
3. التقارير السنوية لنشاط البنك الوطني الجزائري (BNA) للسنوات من 2014 إلى 2022.
4. التقارير السنوية لبنك الخارجي الجزائري (BEA) للسنوات: 2018، 2021، 2022.
5. التقارير السنوية لنشاط لبنك التنمية المحلية (BDL) للسنوات: 2016، 2017، 2018.
6. التقارير السنوية لنشاط القرض الشعبي الجزائري (CPA) للسنوات 2012، 2013، 2023.
7. التقرير السنوي لنشاط الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (Cnep) للسنوات: 2022 .
8. التقارير السنوية لنشاط بنك الثقة (Trust) للسنوات من 2012 إلى 2022.
9. التقارير السنوية لنشاط المؤسسة المصرفية العربية بنك (ABC) للسنوات: 2012 إلى 2022.
10. التقارير السنوية لنشاط بنك الخليج (Gulf Bank) للسنوات من 2012 إلى 2022.
11. التقارير السنوية لنشاط بنك فرنسا بنك (Fransabank) للسنوات من 2012 إلى 2022.
12. التقارير السنوية لنشاط سوسيتي جنرال- الجزائر (SGA) للسنوات من 2012 إلى 2022.
13. التقارير السنوية لنشاط بي.ن.بي باريباس بنك- الجزائر (Bnp-Paribas) من 2012 إلى 2022.

ثانياً: المنشورات

1. إبراهيم الكراسنة، الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات، 2013.
2. جوناثان تشاركهام، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2003.
3. صندوق النقد العربي، مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية: ورقة محدثة، أبوظبي، الإمارات، 2017.
4. عبد الكريم أحمد قندوز، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات، 2020.
5. محمد عبد الرحمان إسماعيل، تحليل الانحدار الخطي، الطبعة الثانية، مركز البحوث- معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2016.
6. مركز أبوظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التثقيفية.
7. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، الجزائر.

5. القوانين، الأوامر، الأنظمة والتعليمات

1. المقرة رقم 22-01، المؤرخة في 2022/01/02، المتضمنة نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 04.
2. الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52.
3. النظام رقم 04-01، المؤرخ في 2004/03/04، المتضمن الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27.
4. القانون رقم 23-09، المؤرخ في 2023/06/21، المتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43.
5. الأمر رقم 75-59، المؤرخ في 1975/09/26، المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 101.
6. القانون رقم 07-11، المؤرخ في 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74.
7. النظام رقم 09-04، المؤرخ في 2009/07/23، المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76.
8. النظام رقم 92-08، المؤرخ في 1992/11/17، المتضمن مخطط الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، الصادرة في 1993/02/28.
9. القانون رقم 06-01، المؤرخ في 2006/02/20، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14.
10. القانون رقم 23-01، المؤرخ في 2011/02/80، المعدل والمتمم للقانون رقم 05-01، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 8.
11. النظام رقم 97-04، المؤرخ في 1997/12/31، المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17.
12. مرسوم تنفيذي رقم 02-127، المتضمن إنشاء خلية الاستعلام المالي وتنظيم نشاطها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23.
13. القانون رقم 04-08، المؤرخ في 2004/08/18، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52.
14. القانون رقم 10-01، المؤرخ في 2011/07/11، المنظم لمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42.
15. القانون رقم 80-05، المؤرخ في 1980/03/01، المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 10.

16. النظام رقم 08-11، المؤرخ في 28/11/2011، المتعلق بالرقابة الداخلية بالبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47.
17. المقررة رقم 01-23، المؤرخة في 17/01/2023، المتضمنة نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 03.
18. المرسوم التنفيذي 11-32 المؤرخ في 27/01/2011، المتعلق بتعيين محافظي الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 7.
19. المرسوم رقم 90-101، المؤرخ في 27/03/1990، المتعلق بتحويل ديون الخزينة المترتبة على المؤسسة العمومية إلى قيم منقولة وتجميدها وشروط إصدارها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14.
20. المرسوم التنفيذي رقم 93-10، المؤرخ في 23/05/1993، المتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34.
21. النظام رقم 02-2000، المؤرخ في 20/01/2000، المتعلق بالمعلومات الواجب نشرها من طرف المؤسسات التي تكون قيمها مسعرة في البورصة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50.
22. النظام رقم 90-01، المؤرخ في 14/09/1991، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 39، الصادرة في 21/08/1993.
23. النظام رقم 18-03، المؤرخ في 04/11/2018، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73.
24. النظام رقم 91-09، المؤرخ في 14/08/1991، المتضمن قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 24.
25. التعليم رقم 34-91، الصادرة في 14/11/1991، المتعلقة بتحديد قواعد الحيلة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.
26. التعليم رقم 74-94، الصادرة في 29/11/1994، المعدلة والمتممة التعليم 34-91، المتعلقة بتحديد قواعد الحيلة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.
27. النظام رقم 04-02، المؤرخ في 04/03/2004، شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27.
28. النظام رقم 04-04، المؤرخ في 19/07/2004، احدد لمعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67.
29. النظام رقم 11-03، المؤرخ في 24/05/2011، المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54.
30. النظام رقم 11-04، المؤرخ في 24/05/2011، المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54.
31. النظام رقم 14-01، المؤرخ في 16/02/2014، المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 56.

32. النظام رقم 14-02، المؤرخ في 16/02/2014، المتعلق بالمخاطر الكبرى وبالمساهمات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 56.
 33. النظام رقم 14-03، المؤرخ في 16/02/2014، المتعلق بتصنيف وتخصيص المستحقات والتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات عليها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 56.
 34. النظام رقم 92-01 المؤرخ في 22/03/1992، المتضمن تنظيم مركزية للأخطار وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 8.
 35. النظام رقم 12-01، المؤرخ في 20/02/2012، المتضمن تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 36.
 36. النظام رقم 92-02، المؤرخ في 22/03/1992، المتضمن تنظيم مركزية للمبالغ غير مدفوعة وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 8.
 37. النظام رقم 92-03، المؤرخ في 22/03/1992، المتعلق بالوقاية من ومكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 8.
 38. النظام رقم 96-07، المؤرخ في 3/07/1996، المتضمن تنظيم مركزية الميزانيات وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 64.
 39. المرسوم التنفيذي رقم 02-127، المؤرخ في 7/04/2002، المتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 64.
 40. النظام رقم 2021-02، الصادر بتاريخ 10/06/2021، المتعلق ببرنامج إعادة التمويل الخاص.
6. المواقع الإلكترونية

1. بنك الجزائر (AB): <https://www.bank-of-algeria.dz>
2. البنك الوطني الجزائري (BNA): <https://www.bna.dz>
3. البنك الجزائري الخارجي (BEA): <https://www.bea.dz>
4. القرض الشعبي الجزائري (CPA): <https://www.cpa-bank.dz>
5. بنك التنمية المحلية (BDL): <https://www.bdl.dz>
6. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): <https://www.cnepbanque.dz>
7. بنك الثقة - الجزائر (Trust): <https://www.trustbank.dz>
8. بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC): <https://www.bank-abc.com>
9. بنك الخليج - الجزائر (Gulf Bank): <https://www.agb.dz>
10. بنك فرنسا بنك - الجزائر (Fransabank): <https://www.fransabank.dz>
11. سوسيتي جنرال - الجزائر (SGA): <https://societegenerale.dz>
12. بي.ن.بي.باريباس بنك - الجزائر (Bnp-Paribas): <https://www.bnpparibas.dz>
13. بوابة السجل التجاري الوطني (CNRC): <https://sidjilcom.cnrc.dz/ar/web/cnrc>

14. **Moody's Corporation :**

<https://www.moody.com/web/en/us/capabilities/company-reference-data/orbis.html>

15. **Risks and Risk Management in the Banking Sector**, pp 83-84; Sur le lien: <https://symbiosiscollege.edu.in/> Consulté le: 06/04/2024 à 15:46.

16. https://www.bis.org/press/p150708_fr.htm/ **Corporate governance principles for banks /**
Consulté le: 04/02/2024 à 15:31

<https://www.ccomptes.dz/ar/تقديم/> Consulté le: 06/06/2024 á 11:08 :17 مجلس المحاسبة:

:18 جريدة النهار:

<https://www.ennaharonline.com/انتهاء-مهام-5-مديري-بنوك-عمومية-وكتاب/>

Publié le: 30 /04/2021 á 22:03, Consulté le: 08/07/2024 á 16 :00.

:19 وزارة المالية الجزائرية (MF):

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/2021-02-11-13-58-26/1775-2024-05/>

Consulté le: 24/06/2024 á 13 :35.

:20 جمعية البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية (ABEF):

<https://veille-entreprise.com/abef/ar/تعريف-الجمعية-المهنية-للبنوك-والمؤسسات-المالية/>

Consulté le: 15/05/2024, á 22 :30.

:21 بنك الجزائر (AB):

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/المعايير-الاحترازية-المطبقة-على-البنوك-والمؤسسات-المالية/>

Consulté le: 28/06/2024 á 17:19.

22. **ID BOURSE:**

<https://www.idbourse.com/2022/03/comptabilite-bancaire-coefficient-dexploitation/>

Consulté le: 22/07/2024, á 14:38.

23. **Pages jaunes:**

<https://banque.pagesjaunes.fr/astuce/voir/511213/coefficient-d-exploitation/>

Consulté le: 22/07/2024, á 14:50.

:24 مجموعة البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2022&locations=DZ&start=2012.>

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

I. Books

1. Amine Tarazi, **Risque bancaire, déréglementation financière et réglementation prudentielle-une analyse en termes d'espérance-variance**, Pulim-Presses universitaires de Limoges ,Paris, 1996.
2. Emmett J. Vaughna, Therese Vaughna, **Fundamentals of Risk and insurance**, John Wiley & Sons. Inc, United States of America, 2008.
3. Erik Banks, Richard Dunn, **Practical Risk Management: An Executive Guide to Avoiding Surprises and Losses**, John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ, England, 2003.
4. Joël Bessis, 2015, **Risk Management in Banking**, Fourth Edition, John Wiley & Sons Ltd, the Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex, PO19 8SQ, United Kingdom.

5. Laurent Pierandrei, **Risk Management: Gestion des risques en entreprise, banque et assurance**, Dunod, Paris, France, 2015.
6. Michel-Henry Bouchet, Alice Guilhom, **Intelligence Economique des Risques**, Person Education. France, 2007.
7. Robert A.G. Monks, Nell Minow, **Corporate governance**, Third Edition, Blackwell Publishing, 2004.
8. Veclal Gündüz, **Risk Management in Banking Sector**, Supervised by the Author Gözde Mert. Management & Strategy, Artikel Akademi, 2020.
9. William H. Greene, **Econometrics Analysis**, Seventh Edition, International Edition, New York University, Prentice Hall, 2010.

II. THESES

1. Amel Bencherif, **L'impact de la Composition du Conseil d'Administration sur la Rémunération des Dirigeants**, Mémoire de Magistère, Pour l'obtention du Diplôme de Magistère en Management des Hommes et Gouvernance d'Entreprise, Université Abou Bakr Belkaid-Tlemcen, 2010-2011.
2. Boubacar Naby Camara, **Règlementation Prudentielle et Risque Bancaire : incidence de la Structure et du Niveau du Capital Règlementaire**, Thèse pour obtenir
3. Ehab Ragab Elbahar, **Corporate Governance, Risk Management and Bank Performance in the GCC Banking Sector**, A Thesis submitted to Plymouth University for the Degree of Doctor of Philosophy, Faculty of Business, Plymouth University, 2016.
4. Hadji Amel, **Le risque de crédit de l'évaluation traditionnelle au Scoring**, Magister en science de gestion Spécialité: finance et contrôle, Université Djillali Liabes, Sidi Bel Abbés, 2015-2016.
5. Hussam Falih Al-Shaheen, Hanglu Bai, **The reliance of External audit on Internal audit in Chinese audit corporations**, independent project (degree project), 15 credits, for the degree of Master of Science in Business Administration: Auditing and Control, Kristianstac University Sewden, 2020.
Le grade de Docteur, Spécialité: Sciences Economiques, l'Université de Limoges, 2010.
6. Nissaf Ben Ayed Smaoui, **Contribution à l'étude de la gouvernance des risques bancaires. Approches théoriques et empirique**, Thèse de doctorat, Présentée en vue de l'obtention du grade de docteur de l'Université Côte D'Azur ,2017.
7. Owain AP Gwilym, **Financial Intermediation**, Undergraduate study in Economics, Management, Finance and the Social Science, University of London, 2011.
8. Rostand Yota, **Indice de Qualité du Conseil D'administration et Rentabilité Bancaire en France et au Cameroun : Le test de l'effet médiateur de la prise de risque et des effets modérateurs de la réglementation prudentielle et de la taille de la banque**, Thèse de doctorat Présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en Sciences de Gestion, Université D'ARTOIS, 2016.
9. Sirine Toumi, **L'impact des mécanismes de Gouvernance dans la Gestion des Risques Bancaires et la Performance Des Banques Cas de la France, l'Allemagne et le Japon**, Thèse de doctorat Présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en Sciences Economiques, Université Nice Sophia Antipolis, 2016.
10. Terry McNulty, Chris Florackis, Philip Ormrod, **Corporate Governance and Risk « A Study of Board strucure and Process »** Research Report 129, University of Liverpool Management School, 2012.

III. Working Papers, Articles

1. Abdelkader Boudriga, Sana Jellouli, Chokri Mamoghli, **Caractéristiques du Conseil d'Administration, Qualité d'Audit et Risque de Crédit : Cas Banques Tunisienne**, Revue Tunisienne de Banque de Finance & de Gouvernance, 2011.
2. Abdul Raman M.S. Rash wan, Eitedal M.S. Alhelou, **Measuring the Impact of Commitment to Apply Banking Governance Mechanisms in Reducing Budget Risks**, Journal of Accounting and Financial Studies, Vol.15, N: 53, 2020.
3. Ahmed A El-Masry, Tarek Abdelfattah, Ehab Elbahar, **Corporate Governance and Management in GCC Banks Risk**, Corporate Ownership and Control Journal, Vol 13, Issue 3, 2016.
4. Ahmed Diab, Mohamed Marie, Adel Elgharbawy & Israa Elbendar, **the effect of political risk and corporate governance on bank stability in the MENA region: Did the Arab Spring uprisings matter**, Cogent Business & Management, 10:1, 2174207, 2023, Available online at: <https://DOI: 10.1080/23311975.2023.2174207>.
5. Alan Bollard, 2003, **Corporate governance in the financial sector**. The Annual Meeting of the Institute of Directors in New Zealand, Christchurch, 7 April 2003.
6. Andy Mullineux, **The corporate governance of banks**, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 14 No. 4, 2006.
7. Aws AlHares, Gerard Dominic, Ruba Al Abed, **The Corporate Governance Practices: Evidence from MENA Countries**, Theoretical Economics Letters, 9, 999-1019, 2019, Available online at : <https://DOI: 10.4236/tel.2019.94065>.
8. Aws AlHares, Gerard Dominic, Ruba Al Abed, **The Corporate Governance Practices : Evidence from MENA Countries**, Theoretical Economics Letters, 9, 999-1019, 2019.
9. Azam Ahmadyan, Mehdi Ghasemi Ali Abadi, **Relationship between Corporate Governance and Risk Management**, Journal of Money and Economy, Vol. 16, No. 4, 2021.
10. Bassam Salhi, Younes Boujelbene, Effect of the Internal Banking Mechanismes of Governance on The **Risk taking by the Tunisian Banks**, International Journal of Economics, Finance and Management, Vol :1, N: 1, 2012.
11. Bekri Meriemi, Benghazala Zakaria, **the impact of Bank Governance on risk taking and Bank performance: Listed Banks in the MENA REGION**, International Journal of Financial Accountability, Economics, Management, and Auditing, vol 4, No.2, 2022, Available online at: <https://DOI.org/10.5281/zenodo.6647678>.
12. Belouati Soumeya, **La Bonne Gouvernance Dans Le Système Bancaire Algérien**. Revue d'économie et de statistique appliquée, Vol 13, N 1, 2016.
13. Derbel Wiem, Boujalben Younes, **Gouvernance Bancaire et Gestion du Risque de Credit: Cas des Banques Tunisian**, International Journal of Scientific & Engineering Research Volume 10, Issue 8, 2019.
14. Djellab Mohamed, Khelifa Abdenour, **L'impact des mécanismes internes de la gouvernance bancaire sur les principales parties prenantes ; (Actionnaires-Employés Clients) Cas du Crédit Populaire d'Algérie (C.P.A / 1990-2014)**, Revue des Sciences Humaines, Vol : 22, N : 1, 2022.
15. Eduardus Tandelilin, Hermeindito Kaaro, Putu Anom Mahadwartha, Supriyatna, **Corporate Governance, Risk Management, and Bank Performance: Does Type of Ownership Matter**. Final Report of an EADN Individual Research Grant Project, Eadn Working Paper, No. 34, 2007.

16. EL Mousselly Abdellatif, **Contribution de l'Audit Interne à l'amélioration de la Gouvernance des entreprises Cas des Etablissements de Crédit au Maroc**, International Journal of Economics & Strategic Management of Business Process (ESMB) Vol.12, 2018.
17. Eljaser Alelfartas, **The Impact of Internal Corporate Governance Mechanisms on Liquidity Risk at Jordanian Commercial Banks Listed on the Amman Stock Exchange**, International Journal of Latest Research in Humanities and Social Science, Vol :2, N :10, 2019.
18. Erika Spuchľáková, Katarína Valašková, Peter Adamko, **The Credit Risk and its Measurement, Hedging and Monitoring**, International Conference on Applied Economics, ICOAE 2015, 2-4 July 2015, Kazan, Russia, Procedia Economics and Finance 24 (2015) 675 - 68.
19. Faïda Cathérine, Nizigiyimana Révérien, **Analyse de l'Incidence des Mécanismes de Gouvernance Bancaire sur la Performance des Banques Commerciales au Burundi**. Cahiers du CURDES n : 19, 2022.
20. Fatima Ben Moussa, **The Influence of Internal Corporate Governance on Bank Risk Credit: An Empirical Analysis for Tunisia**, Global Business Review, 20(3), 2019.
21. Fatimah Pa'wan, Rosmini Omar, Farzana Quoquab Habib, Jihad Mohammad, **The Influence of Organizational Commitment in Climate for Innovation and Employee Retention Relationship: An Empirical Study in Higher Education Institutions**, The Journal of Social Sciences Research, Special Issue. 2, pp: 281-294, 2018, Available online at: <https://doi.org/10.32861/jssr.spi2.281.294> .
22. Fodio Inuwa Musa, Foluke Omolayo Oloruntoba, Victor Chiedu Oba, **Examination of the relationship between audit committee characteristics and financial reporting quality of Nigerian deposit banks**, Euro Economica, Issue 1(33), 2014.
23. Hervé Ndoume Essingone, **Gouvernance et Risques Bancaires : une étude de l'impact du Conseil d'Administration sur les risques des banques cotées à la Bourse Régionale des Valeurs Mobilières de l'Afrique de l'Ouest (BRVM)**, Revue Cedres-Etudes - N°04 Séries Gestion, 2017.
24. Houssein Rachdi, Mohamed Ali Trabelsi, Naama Trad, **Banking Governance and Risk: The Case of Tunisian Conventional Banks**, Review of Economic Perspectives- Národohospodárský Obzor, Vol 13, ISSUE 4 ,2013, Available online at: <https://DOI:10.2478/revecp-2013-0009>.
<https://DOI: 10.2478/ ngoe-2020-0020>.
25. Ika Permatasari, **does Corporate Governance affect Bank Risk Management? Case Study of Indonesian Banks**, International Trade, Politics and Development, Vol. 4, No. 2, 2020.
26. Irwan Adimas Ganda Saputra, Achmad Yusuf, **The Role of Internal Audit in Corporate Governance and Contribution to Determine Audit Fees for External Audits**, Journal of Finance and Accounting, Vol. 7, No. 1, 2019, Available online at : <https://DOI:10.12691/jfa-7-1-1>.
27. Ishaya John Dabari, Siti Zabedah Saidin, **A theoretical framework on the level of risk management implementation in the Nigerian banking sector: The moderating effect of top management support**, Procedia - Social and Behavioral Science, international Conference on Accounting Studies 2014, ICAS 2014, 18-19 August 2014, Kuala Lumpur, Malaysia, Available online at: <https://DOI: 10.1016/j.sbspro.2014.11.156>.
28. Jean-Claude Chesnais, **Bonnes pratiques de gouvernance d'entreprise: l'évolution permanente**, Secteur Privé & Développement la Revue de Proparco, 3 Trimestre, N 30, 2018.

29. Jianyun Tang, **CEO duality and firm performance: The moderating roles of other executives and blockholding outside directors**, European Management Journal, 35(03), 2016, Available online at: <https://DOI: 10.1016/j.emj.2016.05.003>.
30. Jonathan R. Macey & Maureen O'Hara, **The Corporate Governance of Banks**, Economic Policy Review, vol 9, N 1, 2003.
31. Karima Bouaiss, Christine Marsal, **Les mécanismes internes de gouvernance dans les banques: un état de l'art**, Finance Contrôle Stratégie vol : 12, N : 1, 2009.
32. Kevin Ghislain Adje, **Synergie des mécanismes de gouvernance bancaire : relation de substituabilité ou de complémentarité. Revue africaine de management**, Vol.7 (1), 2021, Available online at: <https://DOI.org/10.48424/IMIST.PRSM/ram-v1i7.28345>.
33. Kouki Mondher, Mabrouk Iamia, **Bank Governance, Regulation and Risk Taking: Evidence from Tunisia**, International Finance and Banking, Vol 3, N 2, 2016.
34. Laalam Sara, Lotfi Said. **L'impact des mécanismes de la gouvernance sur la performance des banques participatives marocaines**, Moroccan Business Review Research - Vol : 2 N: 3, 2023.
35. Mahdi Jemmali, Bassem Salhi, **Corporate Governance Impact on Banking Risk**, Frontiers of Engineering Management, 7, 2019.
36. Mejra Festić, Polona Črepinko & Borut Bratina, **the Importance of Corporate Governance of Banks Concerning the Ownership in the International Environment**, Naše gospodarstvo/Our Economy, 66(4), 2020, Available online at:
37. Mohamed Galal Abobakr, Khairy Elgiziry, **the Relationship between Board of Directors Characteristics and Bank Risk Taking Evidence from Egyptian Banking Sector**, Journal of Finance and Accounting. Vol: 5, Issue 1, 2017.
38. Mohammad Jizi, **How Banks' Internal Governance Mechanisms Influence Risk Reporting**, Corporate Ownership & Control, Vol: 12, Issue 3, 2015.
39. Mohammad Jizi, **How Banks' Internal Governance Mechanisms Influence Risk Reporting**, Corporate Ownership & Control, Vol : 12, Issue 3, 2015.
40. Mohammed Bayyoud, Nermeen Sayyad, **The Relationship between Credit Risk Management and Profitability between Investment and Commercial Banks in Palestine**, International Journal of Economics and Finance; Vol. 7, No. 11, 2015.
41. Narjes Bouabdallah, Jamel Eddine Henchiri, **L'impact des Mécanismes de Gouvernance Interne sur le Risque Opérationnel Bancaire**, Ouvrage Collectif 13ème CSIFA 2018, Corruption, Ethique, et pratiques managériales et financières : Etat des lieux et challenges, 2018.
42. Nesrine Djebali, Zaghoudi khemais, **Corporate Governance in Banks and its Impact on Credit and Liquidity Risks: Case of Tunisian Banks**, Asian Journal of Finance & Accounting, vol: 11, N 2, 2019.
43. Pascal Hodonou Dannon, **Mécanismes Internes De Gouvernance Bancaire et Risques Financiers dans la Zone UEMOA**, Séminaire GRANEM, les banques de la zone UEMOA, université de Bénin, juin 2010.
44. Rim Boussada, Danial labroune, **Gouvernance Bancaire et Risque de Crédit : Cas des Banques Tunisiens**. La Revue du Financier. Vol. 37, 2016.
45. Saber Akbarian, Ali Asghar Anvary Rostamy, Nader Rezaei Rasool Abdi, **Corporate Governance and Credit Risk in the Iranian Banking Industry**, Journal of Money and Economy, Vol. 14, No. 1, 2019.
46. Sabi Hisahm, Oulfarsi Salah, **La Concentration De Propriété, La Structure Du Conseil D'Administration et Le Risque De Credit : Une Analyse Des Banques Marocaines**, Ouvrage collectif « la Gouvernance Revisitée : une Approche Pluridisciplinaire » Chapitre : 7, 2018.

47. Sewale Abate Ayalew, Girma Zelek, **The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Risk Management evidence From Commercial Banks in Ethiopia**, Journal of Banking and Financial Research, Vol 1, No 2, 2014.
48. Shayan Khan Kakar, Javed Ali, Muhammad Bilal, Yasmeen Tahira, Muhammad Tahir, Naeem Bahadar, Hina Bukhari, Sana Ullah, Tahir Aziz, **Corporate Governance, Risk Management, and Bank Performance: Does Type of Ownership Matter?** Journal of Financial Risk Management, 10, 2021.
49. Talhaoui Farès, Azzaoui Khaled, **Gouvernance et Performance Bancaire, Quelles Relations ? Application au Secteur Bancaire Algerian**, Les Cahiers du Cread, Vol. 39, n : 01, 2023, Available online at: <https://dx.doi.org/10.4314/cread.v39i1.2>.
50. Talhaoui Farès, Derrardja Nazim, **Gouvernance Bancaire en Algérie : Etat Actuel et Perspectives, Etude Empirique par une Approche d'Efficience**, Revue des recherches en sciences financières et comptables, Vol 7, N 02, 2022.
51. Truong H. Trinh, Thai T. T. Duyen, & Nguyen T. Thao, **the Impact of Corporate Governance on Financial Risk in Vietnamese Commercial Banks**, International Journal of Economics and Finance: Vol. 7, No. 7, 2015.
52. Umer Gulzar, Sajjad Nawaz khan, Fahad Javed Baig, M. Akbar Ali Ansari Rabia, Akram, Muhammad Kamran, **The Impact of Corporate Governance on Risk Management: Evidence from The Banking Sector of Pakistan**, Bulletin of Business and Economics, 10(3), 2021.

IV. Reports and Publications

1. Banque des Règlements Internationaux, **Principes de gouvernance d'entreprise à l'intention des banques**, 2015, Available on the link: http://www.bis.org/bcbs/publ/d328_fr.pdf.
2. Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for Enhancing Corporate governance**, Bank for International Settlements, 2010, Available on the link : https://www.bis.org/press/p150708_fr.htm/corporate_governance_principles_for_banks.
3. Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, **Renforcement de la gouvernance d'entreprise dans les établissements bancaires**, Banque des Règlements Internationaux Presse et communication, CH-4002 Bâle (Suisse), 2006, Available on the link: Hennie van Greuning & Sonja Brajovic Bratanovic, **Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management**, Fourth Edition. International Bank for Reconstruction and Development, 2020, Available on the link: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/403931618461962435/pdf/Analyzing-Banking-Risk-A-Framework-for-Assessing-Corporate-Governance-and-Risk-Management-Fourth-Edition.pdf>.
4. <https://www.bis.org/publ/bcbs122fr.pdf>
5. KPMG South African, **Basel Committee on Banking Supervision - Guidelines on the corporate governance principles for banks**, South African, 2016, Available on the link: <https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2016/05/Corporate-Governance-Principles.pdf>.

الملاحق

الملحق رقم (1): الإطار المرجعي لكيفية اختيار الأعضاء المستقلين في مجالس إدارة البنوك العمومية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للخزينة والتسيير المحاسبي للعمليات المالية للدولة

الإطار المرجعي لاختيار الأعضاء المستقلين الذين سيعينون في مجالس إدارة
البنوك العمومية.

تعتزم وزارة المالية، من خلال إطلاق دعوة للترشح، تعيين أعضاء مستقلين على مستوى مجالس إدارة ستة بنوك عمومية (CNEP-Banque, CPA, BDL, BADR, BEA BNA).

يجب أن يقوم المترشح لمنصب العضو المستقل بتحديد البنك أو البنوك العمومية التي يريد أن يتقدم إليها. كما يجب أن يستوفي الحد الأدنى من الشروط التالية:

1. شروط الأهلية

1.1 الشروط القانونية وغيرها:

يجب أن يستوفي المترشح لمنصب العضو المستقل الشروط التالية:

- أن يكون، بالضرورة، شخصاً طبيعياً يتمتع بالجنسية الجزائرية؛
- عدم الوقوع في الموانع المنصوص عليها في المادة 87 من القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 جوان سنة 2023، والمتضمن القانون النقدي والمصرفي؛
- عدم الانتماء، في نفس الوقت، إلى أكثر من خمسة مجالس إدارة لشركات مساهمة يوجد مقرها بالجزائر، وفقاً لما تنص عليه الفقرة 1 من المادة 612 من القانون التجاري؛
- ألا يكون موظفاً في وزارة المالية، خلال الخمس سنوات الأخيرة؛
- أن يتمتع بحقوقه المدنية؛
- ألا يكون قد تعرض لعقوبات مقترنة بمنع ممارسة مهام عمومية؛
- ألا يكون قد أدين بارتكاب جناية أو جنحة ضد النظام العام والأداب العامة أو القوانين التي تسري على الشركات، وألا يكون قد منع أو في عدم القدرة، بسبب مهامه، على ممارسة نشاط تجاري؛

- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة، أو مسيراً لشركة أعلنت إفلاسها أو تم الحكم عليها نهائياً بالإفلاس؛
- ألا يكون قد أدين بتهمة التزوير الخطي، أو السرقة، أو خيانة الأمانة، أو النصب أو جنحة تعاقب عليها قوانين الاحتيايل، أو ابتزاز الأموال أو قيم الأخر، أو اختلاس مرتكب من مودع عام، أو إصدار شيك بدون رصيد، لاستلام الأشياء التي تحصل عليها من ارتكاب هذه الجرائم أو لمخالفة أنظمة الصرف الأجنبي؛
- ألا تكون في وضع غير نظامي إزاء الإدارة الضريبية ومنظمات الضمان الاجتماعي؛
- ألا يكون قد مُنع، بمقتضى أي أحكام قانونية أو تنظيمية خاصة أياً كان نوعها، من ممارسة وظيفة عضو مجلس الإدارة.

2.1 الشروط المتعلقة بتضارب المصالح:

- يجب أن يستوفي أيضاً المترشح لمنصب عضو مجلس الإدارة المستقل الشروط التالية:
- ألا يكون عضواً لمجلس إدارة، مديراً عاماً، مسيراً أو موظفاً في شركة لها روابط بالبنك أو البنوك التي يتقدم إليها المترشح؛
 - ألا يمتلك عقود خدمة مبرمة مباشرة من قبل المترشح نفسه أو من قبل وسيط مع البنك أو البنوك التي يتقدم إليها المترشح؛
 - ألا يكون موظفاً في بنك من بنوك السّاحة؛
 - ألا يتصرف لصالح الزبون أو المورد أو مزودي الخدمات الذين لهم روابط ذات أهمية مع البنك أو مع البنوك التي يتقدم إليها المترشح؛
 - ألا يكون قد كان موظفاً وألاً يكون من موظفي البنك أو البنوك التي يتقدم إليها المترشح؛
 - ألا يكون، في الوقت نفسه، عضواً في مجلس إدارة بنك آخر؛
 - ألا يكون عضواً قيادياً في حزب سياسي على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي؛
 - ألا ينتسب إلى منظمة غير ربحية التي تتلقى أموالاً ضخمة من طرف البنك أو البنوك التي يتقدم إليها المترشح.

3.1 الشروط المتعلقة بالكفاءة:

يجب أن يمتلك المترشح المؤهلات، المهارات والخبرات في المجالات الاستراتيجية، المالية والعملياتية للبنك لتمكينه من أداء مهامه بصورة سليمة.

في هذا الصدد، ينبغي أن يتوفر لديه فهم ملائم لمختلف أنواع الأنشطة المالية المهمة للبنك وقدرة تحليلية. يجب على المترشح لمنصب عضو مجلس الإدارة أن:

- يكون متحصلاً على شهادة في المجال المالي أو المحاسبي أو في أي تخصص آخر ذي صلة.
- يتمتع بخبرة مثبتة في مجالات المالية، المحاسبة، العلوم الاقتصادية أو علوم التسيير.
- يحوز على المؤهلات اللازمة لتمكينه من أداء واجباته بشكل مناسب.
- يحوز على فهم ملائم لمختلف أنواع الأنشطة البنكية مع قدرات تحليلية واسعة.
- يستوفي شروط حسن السمعة والتزاهة والحيادية والأمانة التي تتطلبها الأحكام القانونية السارية المفعول وذلك من أجل إضفاء المصداقية والموضوعية اللازمة لقرارات مجلس الإدارة.

2. مكونات ملف الترشيح:

يجب أن يتضمن ملف الترشيح لهذا المنصب الوثائق التالية:

- طلب ترشيح لمنصب عضو مجلس إدارة مستقل (مع عرض ملخص لمواصفات المترشح وأسباب ترشحه) موجه إلى السيد وزير المالية؛
- وثيقة "الإطار المرجعي" يتضمن صيغة "تمت قراءته والموافقة عليه" مع توقيع المترشح؛
- استمارة البيانات مملوءة وموقعة من طرف المترشح وفقاً للنموذج المسند في الملحق رقم 1 لوثيقة "الإطار المرجعي"؛
- السيرة الذاتية للمترشح (حسب النموذج المسند في الملحق 2 لوثيقة "الإطار المرجعي")؛
- نسخ من الشهادات المتحصّل عليها؛
- الوثائق التي تثبت مهارات المرشح ومؤهلاته: شهادة (شهادات) العمل الأصلية أو أي وثيقة تثبت صفة المرشح وخبرته المهنية؛
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛

- تصريح شرقي، مستوفي وموقع من طرف المترشح (النموذج المسند في الملحق 3 من ملف "الإطار المرجعي")، الذي يؤكد أنّ المترشح يتمتع بحقوقه المدنية وأنه يستوفي معايير الاستقلالية تجاه الهيئة التي تقدّم إليها.

يجب على المترشحين النّاجحين استكمال ملفاتهم عن طريق تقديم الوثائق التّالية:

- تصريح شرقي، يثبت من خلاله المترشح، بأنه ليس عضواً في مجلس إدارة أو مسيراً لشركة محل إفلاس أو ليس موضوع حكم جنائي يجعله مسؤولاً عن الإفلاس؛
 - تصريح شرقي، يثبت من خلاله، بأنّ المترشح الذي تمّ اختياره كعضو مستقل يمتنع عن ممارسة أي تأثير من شأنه أن يتعارض مع مصالح المؤسسة البنكية المعنية، أو ممارسة أي استغلال للنفوذ؛
 - وثائق إثبات، إذا لزم الأمر، تولى المترشح عضوية مجلس إدارة مؤسسة أخرى؛
 - مستخرج من صحيفة السوابق العدلية لأقل من 3 أشهر؛
 - وأية وثيقة أخرى تطلبها وزارة المالية.
- سيتم اقتراح المترشحين المختارين لمنصب عضو مستقل في الجمعية العامة العادية التي ستعقد في حسابات الشركة للسنة المالية 2023.

الملحق رقم (2): متغيرات الدراسة القياسية

BANKS	YEAR	BS	DUAL	BI	RIS COM	GOV OWN	MAN EFF	RES FUN	SIZE	AGE	INF	CRD	LIQ	CAP
BNA	2012	6	1	0.5	0	1	0.22	18.2791	21.446	47	0.089	0.0087	0.9643	0.1026
BNA	2013	6	1	0.5	0	1	0.18	18.4104	21.5049	48	0.033	0.0135	0.9492	0.1158
BNA	2014	6	1	0.5	0	1	0.1781	16.1139	21.6866	49	0.029	0.0169	0.9735	0.1024
BNA	2015	7	1	0.57	0	1	0.1573	18.6909	21.7235	50	0.048	0.0295	0.9297	0.1161
BNA	2016	7	1	0.57	0	1	0.22	18.8626	21.7682	51	0.064	0.0363	0.8236	0.1176
BNA	2017	8	1	0.62	0	1	0.2923	19.0028	21.763	52	0.056	0.024	0.945	0.1298
BNA	2018	8	1	0.62	0	1	0.231	18.3216	21.8489	53	0.043	0.0205	0.9861	0.1286
BNA	2019	8	1	0.62	0	1	0.2475	18.5552	21.9737	54	0.02	0.0208	0.9548	0.1201
BNA	2020	8	1	0.62	0	1	0.2476	18.6315	21.9588	55	0.024	0.0208	1.0585	0.1275
BNA	2021	10	0	0.6	0	1	0.2571	18.7728	22.2231	56	0.072	0.0314	0.7444	0.1032
BNA	2022	10	0	0.6	0	1	0.2701	18.9741	22.4534	57	0.093	0.0156	0.6371	0.086
BEA	2012	8	1	0.75	0	1	0.39	24.8910	28.4672	45	0.089	0.0668	0.8735	0.0923
BEA	2013	8	1	0.75	0	1	0.36	24.7509	26.0772	46	0.033	0.0018	0.7791	0.1009
BEA	2014	8	1	0.75	0	1	0.193	17.9436	21.6715	47	0.029	0.005	0.7393	0.0958
BEA	2015	8	1	0.75	0	1	0.22	25.0654	28.5876	48	0.048	0.0048	0.8274	0.1034
BEA	2016	7	1	0.71	0	1	0.1405	24.5026	28.5764	49	0.064	0.0168	0.8187	0.1142
BEA	2017	7	1	0.71	0	1	0.1056	24.948	28.7695	50	0.056	0.0158	0.7699	0.1122
BEA	2018	8	1	0.37	0	1	0.107	25.3356	28.8241	51	0.043	0.0109	0.9099	0.1238
BEA	2019	7	1	0.71	0	1	0.113	24.9053	28.8134	52	0.02	0.0114	1.0984	0.1353
BEA	2020	7	0	0.71	0	1	0.1109	25.3087	28.7799	53	0.024	0.0154	0.0202	0.1553
BEA	2021	9	0	0.33	0	1	0.1942	25.7286	29.0581	54	0.072	0.0116	0.6378	0.1247
BEA	2022	9	0	0.33	0	1	0.2168	25.9643	29.1813	55	0.093	0.011	0.6162	0.1055
BDL	2012	7	1	0.71	0	1	0.6	15.0410	26.8359	27	0.089	0.0082	0.8714	0.0753
BDL	2013	7	1	0.71	0	1	0.5443	15.4397	27.0642	28	0.033	0.0078	0.9248	0.0651
BDL	2014	7	1	0.71	0	1	0.5659	15.7992	27.2832	29	0.029	0.0074	0.8032	0.0586
BDL	2015	7	1	0.71	0	1	0.3799	22.9259	21.418	30	0.048	0.0382	0.8355	0.0876
BDL	2016	9	1	0.44	0	1	0.2871	23.3651	27.4648	31	0.064	0.0328	0.9373	0.1092
BDL	2017	10	1	0.5	0	1	0.2948	24.162	27.5281	32	0.056	0.0251	0.9964	0.1088
BDL	2018	10	1	0.5	0	1	0.2787	24.4356	27.6787	33	0.043	0.0204	0.9387	0.1064
BDL	2019	8	1	0.62	0	1	0.4233	24.5515	27.7373	34	0.02	0.0225	0.9722	0.0985
BDL	2020	8	0	0.37	0	1	0.3888	24.5871	27.8227	35	0.024	0.0232	0.9704	0.0934
BDL	2021	8	0	0.37	0	1	0.4401	23.4024	27.9295	36	0.072	0.0187	0.8324	0.0854
BDL	2022	8	0	0.37	0	1	0.4502	24.4023	28.1234	37	0.093	0.0215	0.9023	0.0931
CPA	2012	8	1	0.62	0	1	0.329	10.1955	13.957	46	0.089	0.0038	0.8297	0.1014
CPA	2013	7	0	0.71	0	1	0.3316	10.5247	14.1247	47	0.033	0.0038	0.854	0.0962
CPA	2014	8	0	0.75	0	1	0.3218	10.6902	14.2289	48	0.029	0.0046	0.7803	0.0926
CPA	2015	7	1	0.71	1	1	0.2533	10.9583	14.3331	49	0.048	0.0053	1.2018	0.0981
CPA	2016	7	1	0.71	1	1	0.2188	11.2677	14.3499	50	0.064	0.0154	1.0193	0.1134
CPA	2017	7	1	0.71	1	1	0.2286	11.4779	14.4691	51	0.056	0.01073	0.7969	0.1177
CPA	2018	9	1	0.71	1	1	0.2165	11.6483	14.6302	52	0.043	0.0051	0.892	0.1137

CPA	2019	9	1	0.44	1	1	0.2235	11.8165	14.7375	53	0.02	0.0181	0.9313	0.1031
CPA	2020	9	0	0.44	1	1	0.2147	11.9012	14.8047	54	0.024	0.0276	0.7103	0.1016
CPA	2021	9	0	0.44	1	1	0.2326	11.9707	14.9519	55	0.072	0.0189	0.719	0.093
CPA	2022	9	0	0.44	1	1	0.2913	12.0639	15.0295	56	0.093	0.0076	0.6379	0.092
CNEP	2012	6	1	0.33	0	1	0.901	16.0968	20.8168	49	0.089	0.0101	0.5443	0.04
CNEP	2013	6	1	0.33	0	1	0.7346	16.2017	20.8819	50	0.033	0.0139	0.5395	0.0381
CNEP	2014	7	1	0.28	0	1	0.4595	16.225	20.9515	51	0.029	0.026	0.5846	0.0401
CNEP	2015	7	1	0.28	0	1	0.5418	16.225	21.0119	52	0.048	0.0113	0.6522	0.0623
CNEP	2016	7	1	0.28	0	1	0.4388	16.6045	21.063	53	0.064	0.0147	0.7155	0.0626
CNEP	2017	8	1	0.25	0	1	0.3591	16.8310	21.0772	54	0.056	0.0177	0.7303	0.068
CNEP	2018	8	1	0.25	0	1	0.3896	17.0921	21.1164	55	0.043	0.0141	0.8134	0.0689
CNEP	2019	8	1	0.25	0	1	0.3545	17.3064	21.154	56	0.02	0.0217	0.8297	0.0708
CNEP	2020	9	0	0.33	0	1	0.3643	17.3990	21.1847	57	0.024	0.022	0.8845	0.0683
CNEP	2021	9	0	0.33	0	1	0.3827	17.4942	21.3102	58	0.072	0.0387	0.7316	0.0728
CNEP	2022	9	0	0.33	0	1	0.3867	17.7292	21.4042	59	0.093	0.0269	0.6823	0.0642
ABC	2012	7	0	0	1	0	0.47	11.7185	17.6722	15	0.089	0.0011	1.1812	0.3259
ABC	2013	7	0	0	1	0	0.49	14.0698	17.7425	16	0.033	0.0173	1.2843	0.3348
ABC	2014	8	0	0	1	0	0.48	14.1207	17.8087	17	0.029	0.0047	1.3268	0.3217
ABC	2015	8	0	0	1	0	0.52	14.1736	17.9644	18	0.048	0.0066	1.133	0.2525
ABC	2016	7	0	0	1	0	0.53	14.2187	18.0774	19	0.064	0.0043	1.0868	0.2484
ABC	2017	7	0	0	1	0	0.47	14.2667	18.3325	20	0.056	0.0042	0.8995	0.2007
ABC	2018	7	0	0	1	0	0.45	14.3207	14.2667	21	0.043	0.0034	1.0993	0.2536
ABC	2019	6	0	0	1	0	0.55	14.3745	18.1948	22	0.02	0.0027	1.1894	0.262
ABC	2020	6	0	0	1	0	0.45	15.1828	18.2318	23	0.024	0.0043	1.1582	0.2698
ABC	2021	6	0	0	1	0	0.52	14.2207	18.3177	24	0.072	0.0044	0.9797	0.2926
ABC	2022	6	0	0	1	0	0.51	14.3056	18.4023	25	0.093	0.0046	0.9899	0.4012
SGA	2012	6	0	0	0	0	0.4243	15.8311	19.1261	12	0.089	0.0129	0.9234	0.1339
SGA	2013	9	0	0	0	0	0.4616	16.0535	19.2209	13	0.033	0.0167	0.8508	0.1246
SGA	2014	9	0	0	0	0	0.3544	16.3186	19.3099	14	0.029	0.0113	0.7598	0.126
SGA	2015	9	0	0	0	0	0.3647	16.7017	19.3318	15	0.048	0.0281	0.9373	0.1482
SGA	2016	10	0	0	0	0	0.371	16.8370	19.5097	16	0.064	0.0254	0.8363	0.1402
SGA	2017	10	0	0	0	0	0.3702	16.8072	19.6828	17	0.056	0.0225	0.7828	0.1297
SGA	2018	7	0	0	0	0	0.3661	16.9194	19.7461	18	0.043	0.0252	0.8489	0.1387
SGA	2019	7	0	0	0	0	0.3471	16.5868	19.7682	19	0.02	0.0174	0.8033	0.1377
SGA	2020	11	0	0	0	0	0.3923	16.7306	19.7969	20	0.024	0.1007	0.6755	0.1249
SGA	2021	12	0	0	0	0	0.37	16.8223	19.8631	21	0.072	0.0515	0.6187	0.1288
SGA	2022	12	0	0	0	0	0.1057	17.0406	19.9034	22	0.093	0.0414	0.5818	0.1246
BNPP	2012	9	0	0	0	0	0.4295	13.8375	19.149	10	0.089	0.0099	0.9332	0.2762
BNPP	2013	7	0	0	0	0	0.4517	13.8155	19.2702	11	0.033	0.011	0.9212	0.2217
BNPP	2014	7	0	0	0	0	0.5148	13.8155	19.3539	12	0.029	0.004	0.9653	0.2243
BNPP	2015	7	0	0	0	0	0.4953	13.8155	19.3472	13	0.048	0.0204	0.9393	0.1719
BNPP	2016	6	0	0	0	0	0.5508	13.8155	19.3326	14	0.064	0.0242	0.8135	0.1526
BNPP	2017	6	0	0	0	0	0.5529	13.8155	19.3599	15	0.056	0.0342	0.8172	0.1076
BNPP	2018	6	0	0	1	0	0.4571	13.8155	19.3838	16	0.043	0.0423	0.8001	0.2068

BNPP	2019	6	0	0	1	0	0.4646	13.8155	19.4149	17	0.02	0.0398	0.8146	0.178
BNPP	2020	6	0	0	1	0	0.5077	14.0324	19.433	18	0.024	0.0543	0.7058	0.1139
PNBP	2021	6	0	0	1	0	0.4361	14.1392	19.4633	19	0.072	0.047	0.6882	0.1324
BNPP	2022	6	0	0	1	0	0.4516	14.2483	19.5384	20	0.093	0.082	0.5561	0.109
GULF	2012	5	0	0	1	0	0.3065	12.8939	18.4717	9	0.089	0.0173	0.8559	0.1628
GULF	2013	5	0	0	1	0	0.3403	13.3011	18.7497	10	0.033	0.0042	0.7959	0.1449
GULF	2014	5	0	0	1	0	0.4245	13.7041	18.9906	11	0.029	0.0069	0.7632	0.1232
GULF	2015	6	0	0	1	0	0.5224	13.6525	18.9937	12	0.048	0.0043	0.8305	0.1373
GULF	2016	6	0	0	1	0	0.579	13.8155	19.0592	13	0.064	0.0053	0.9214	0.1386
GULF	2017	6	0	0	1	0	0.4722	13.8155	19.364	14	0.056	0.0137	0.8007	0.1186
GULF	2018	6	0	0	1	0	0.3871	13.8155	19.3877	15	0.043	0.025	0.9635	0.132
GULF	2019	6	0	0	1	0	0.3622	14.2996	19.3648	16	0.02	0.0271	0.9146	0.1444
GULF	2020	6	0	0	1	0	0.4306	15.8054	19.4143	17	0.024	0.035	0.9001	0.1288
GULF	2021	6	0	0	1	0	0.3967	15.8054	19.5537	18	0.072	0.0199	0.7843	0.1246
GULF	2022	6	0	0	1	0	0.3565	15.8054	19.6381	19	0.093	0.0109	0.7865	0.125
TRUST	2012	5	0	0	1	0	0.4229	21.8681	24.3187	11	0.089	0.0011	1.1812	0.4928
TRUST	2013	5	0	0	1	0	0.3542	21.8843	24.4365	12	0.033	0.0173	1.2843	0.446
TRUST	2014	5	0	0	1	0	0.3594	21.9873	24.5232	13	0.029	0.0047	1.3268	0.4166
TRUST	2015	5	0	0	1	0	0.4081	22.1947	24.6048	14	0.048	0.0043	1.3139	0.4038
TRUST	2016	5	0	0	1	0	0.5248	22.3768	24.611	15	0.064	0.0097	1.3205	0.4036
TRUST	2017	5	0	0	1	0	0.4903	22.439	24.9004	16	0.056	0.008	1.1953	0.3135
TRUST	2018	5	0	0	1	0	0.4619	22.4496	25.1102	17	0.043	0.0089	1.1567	0.2641
TRUST	2019	5	0	0	1	0	0.4746	20.4655	25.0486	18	0.02	0.0174	1.1809	0.2767
TRUST	2020	5	0	0	1	0	0.39	21.7622	25.2251	19	0.024	0.0021	0.9724	0.2669
TRUST	2021	5	0	0	1	0	0.29	20.7529	25.6535	20	0.072	1.0742	0.9988	0.1943
TRUST	2022	5	0	0	1	0	0.34	21.3425	25.8755	21	0.093	1.1012	0.9745	0.1682
FRANSA	2012	6	0	0	0	0	0.301	13.7475	16.9719	7	0.089	0.0164	1.2306	0.5343
FRANSA	2013	6	0	0	0	0	0.3383	14.2084	17.0677	8	0.033	0.0165	0.9723	0.4998
FRANSA	2014	6	0	0	0	0	0.5501	14.4380	17.0131	9	0.029	0.083	1.1281	0.5091
FRANSA	2015	6	0	0	0	0	0.5511	14.5112	17.1411	10	0.048	0.0238	1.0414	0.4582
FRANSA	2016	6	0	0	0	0	0.4306	14.6174	17.4169	11	0.064	0.005	1.0667	0.365
FRANSA	2017	6	0	0	0	0	0.4176	14.7825	17.6847	12	0.056	0.0054	0.8283	0.293
FRANSA	2018	6	0	0	0	0	0.3828	14.7825	17.9553	13	0.043	0.0063	0.9573	0.241
FRANSA	2019	6	0	0	0	0	0.3637	12.7180	18.0177	14	0.02	0.0071	0.9214	0.2691
FRANSA	2020	6	0	0	0	0	0.4277	12.9560	18.139	15	0.024	0.005	0.799	0.2553
FRANSA	2021	6	0	0	0	0	0.4226	13.1034	18.2766	16	0.072	0.0118	0.877	0.259
FRANSA	2022	6	0	0	0	0	0.4815	13.213	18.4661	17	0.093	0.0181	0.9997	0.2051

الملحق رقم (3): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
CAP	121	.1719331	.1119991	.0381	.5343
CRD	121	.0354777	.137921	.0011	1.1012
LIQ	121	.8931136	.1962268	.0202	1.3268
MANEFF	121	.379505	.1327764	.1056	.901
RESFUN	123	17.09618	4.326248	10.1955	29.1813
Size	121	20.97844	4.079712	13.957	29.1813
Age	121	30.27273	17.35079	7	59
inf	121	.0519091	.0242305	.02	.093
BI	121	.2406612	.288452	0	.75
BS	121	7.14876	1.552746	5	12
Dual	121	.322314	.4693058	0	1
RISCOM	121	.3801653	.4874457	0	1
GOVOWN	121	.4545455	.5	0	1

الملحق رقم (4): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

. pwcorr CAP CRD LIQ MANEFF RESFUN Size Age inf BI BS Dual RISCOM GOVOWN, star(0.05)

	CAP	CRD	LIQ	MANEFF	RESFUN	Size	Age
CAP	1.0000						
CRD	-0.0034	1.0000					
LIQ	0.6455*	0.0293	1.0000				
MANEFF	0.2126*	-0.0647	0.1343	1.0000			
RESFUN	-0.0731	0.1216	0.0047	-0.3082*	1.0000		
Size	-0.1635	0.1466	-0.0541	-0.1741	0.9172*	1.0000	
Age	-0.6148*	-0.0794	-0.3942*	-0.4826*	0.2526*	0.2048*	1.0000
inf	-0.0122	0.1591	-0.1364	0.0294	0.0173	0.0318	0.0183
BI	-0.5426*	-0.1240	-0.2537*	-0.4868*	0.2948*	0.3049*	0.8126*
BS	-0.4477*	-0.1491	-0.3670*	-0.3561*	0.1201	0.0457	0.4349*
Dual	-0.4692*	-0.1015	-0.0969	-0.2909*	0.2489*	0.2823*	0.6461*
RISCOM	0.2982*	0.1511	0.3433*	0.1640	-0.2788*	-0.2940*	-0.3277*
GOVOWN	-0.6225*	-0.1277	-0.3397*	-0.4260*	0.3308*	0.3342*	0.9260*
	inf	BI	BS	Dual	RISCOM	GOVOWN	
inf	1.0000						
BI	-0.0397	1.0000					
BS	0.0901	0.3522*	1.0000				
Dual	-0.1117	0.7562*	0.1738	1.0000			
RISCOM	-0.0020	-0.3835*	-0.4387*	-0.3580*	1.0000		
GOVOWN	-0.0000	0.9178*	0.4167*	0.7555*	-0.4414*	1.0000	

الملحق رقم (5): اختبار معامل التضخم (VIF)

. vif

Variable	VIF	1/VIF
GOVOWN	24.07	0.041537
Age	10.60	0.094359
BI	8.49	0.117838
Size	8.13	0.123004
RESFUN	7.92	0.126322
Dual	2.74	0.365294
MANEFF	1.81	0.551277
BS	1.62	0.618950
RISCOM	1.58	0.631689
inf	1.05	0.955718
Mean VIF	6.80	

- اختبار معامل التضخم دون متغير الملكية العمومية للبنك (Govown)

. vif

Variable	VIF	1/VIF
RESFUN	7.87	0.127059
Size	7.82	0.127825
BI	4.57	0.218788
Age	3.44	0.290510
Dual	2.60	0.384116
MANEFF	1.66	0.603015
BS	1.60	0.624888
RISCOM	1.49	0.671528
inf	1.05	0.956723
Mean VIF	3.57	

الملحق رقم (6): نماذج تقدير المعلمات لنماذج الحدار بانل -نموذج خطر السيولة (LIQ) -

Pooled OLS

. reg LIQ MANEFF RESFUN Size Age inf BI BS Dual RISCO

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	121
Model	1.64813633	9	.183126259	F(9, 111)	=	6.84
Residual	2.97245885	111	.026778909	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.3567
				Adj R-squared	=	0.3045
Total	4.62059518	120	.03850496	Root MSE	=	.16364

LIQ	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
MANEFF	.0292931	.1448842	0.20	0.840	-.2578047 .3163908
RESFUN	.0319643	.0099547	3.21	0.002	.0122384 .0516902
Size	-.028841	.0102416	-2.82	0.006	-.0491354 -.0085466
Age	-.0067319	.0015974	-4.21	0.000	-.0098972 -.0035666
inf	-.5472611	.6303047	-0.87	0.387	-1.796252 .7017298
BI	.0988392	.1107185	0.89	0.374	-.1205569 .3182354
BS	-.0174374	.0121704	-1.43	0.155	-.0415538 .0066791
Dual	.121875	.0513593	2.37	0.019	.0201032 .2236469
RISCO	.1043768	.0373979	2.79	0.006	.0302703 .1784833
_cons	1.197039	.1568588	7.63	0.000	.8862132 1.507865

Fixed effect:

. xtreg LIQ MANEFF RESFUN Size Age inf BI BS Dual RISCO, fe

Fixed-effects (within) regression
Group variable: ID

Number of obs = 121
Number of groups = 11

R-squared:
Within = 0.2956
Between = 0.1937
Overall = 0.1645

Obs per group:
min = 11
avg = 11.0
max = 11

corr(u_i, Xb) = -0.8265

F(9,101) = 4.71
Prob > F = 0.0000

LIQ	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
MANEFF	-.1579846	.1470666	-1.07	0.285	-.4497252 .133756
RESFUN	.0177453	.0093168	1.90	0.060	-.0007367 .0362274
Size	.0063372	.0136361	0.46	0.643	-.0207132 .0333876
Age	-.018173	.0050332	-3.61	0.000	-.0281575 -.0081885
inf	-.7803737	.4782183	-1.63	0.106	-1.72903 .1682828
BI	-.1130198	.1706752	-0.66	0.509	-.4515936 .225554
BS	.0106837	.0130803	0.82	0.416	-.015264 .0366314
Dual	.1218324	.0462383	2.63	0.010	.0301081 .2135567
RISCO	-.0260729	.0635186	-0.41	0.682	-.1520767 .099931
_cons	1.030182	.3220522	3.20	0.002	.3913171 1.669047
sigma_u	.25864827				
sigma_e	.12301689				
rho	.81552151	(fraction of variance due to u_i)			

F test that all u_i=0: F(10, 101) = 9.54 Prob > F = 0.0000

الملحق رقم (8) : اختبار المفاضلة بين التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة (Hausman test)

- نموذج خطر السيولة LIQ -

. estimates store re

. hausman fe re, sigmamore

Note: the rank of the differenced variance matrix (8) does not equal the number of coefficients being tested (9); be sure this is what you expect, or there may be problems computing the test. Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling your variables so that the coefficients are on a similar scale.

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) fe	(B) re		
MANEFF	-.1579846	-.115895	-.0420896	.0553733
RESFUN	.0177453	.01642	.0013253	.0044112
Size	.0063372	-.0110929	.0174301	.0103237
Age	-.018173	-.0087025	-.0094704	.0047606
inf	-.7803737	-.6846593	-.0957143	.0413959
BI	-.1130198	-.0139848	-.0990351	.1202878
BS	.0106837	.001401	.0092827	.0050075
Dual	.1218324	.1346371	-.0128047	.0213799
RISCOM	-.0260729	.0073149	-.0333878	.0443

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

$$\text{chi2}(8) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) = 18.47$$

Prob > chi2 = 0.0180

(V_b-V_B is not positive definite)

الملحق رقم (9): اختبار تجانس الأخطاء- نموذج خطر السيولة LIQ -

. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (11) = 85.41

Prob>chi2 = 0.0000

الملحق رقم (10): اختبار ارتباط المقاطع - نموذج خطر السيولة LIQ -

. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence = -0.333, Pr = 0.7390

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.320

-Random effects:

```
. xtreg CRD MANEFF RESFUN Size Age inf BI BS Dual RISCUM, re

Random-effects GLS regression           Number of obs   =       121
Group variable: ID                     Number of groups =        11

R-squared:                               Obs per group:
    Within = 0.0887                      min =           11
    Between = 0.3176                     avg =          11.0
    Overall = 0.1239                      max =           11

corr(u_i, X) = 0 (assumed)              Wald chi2(9)    =       12.22
                                          Prob > chi2     =       0.2014
```

CRD	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
MANEFF	-.268422	.135306	-1.98	0.047	-.533617	-.0032271
RESFUN	-.0122915	.0084266	-1.46	0.145	-.0288073	.0042243
Size	.0171632	.0091125	1.88	0.060	-.0006971	.0350234
Age	.0009731	.0018827	0.52	0.605	-.0027168	.0046631
inf	.8876151	.4955948	1.79	0.073	-.0837328	1.858963
BI	-.1129826	.1168282	-0.97	0.334	-.3419618	.1159965
BS	-.0105345	.0119278	-0.88	0.377	-.0339125	.0128435
Dual	-.0010506	.042203	-0.02	0.980	-.0837669	.0816656
RISCUM	.0244617	.0428864	0.57	0.568	-.0595942	.1085176
_cons	.0044951	.1694608	0.03	0.979	-.3276419	.3366321
sigma_u	.06389651					
sigma_e	.12692985					
rho	.20217754	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم (14): المفاضلة بين التأثيرات العشوائية والانحدار التجميعي (Breusch Pagan-LM test)

- نموذج خطر الائتمان -CRD-

```
. xttest0
```

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$CRD[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]$$

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
CRD	.0190308	.137952
e	.0161112	.1269299
u	.0040828	.0638965

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 0.03
Prob > chibar2 = 0.4325

الملحق رقم (15): الاختبار الرصين للمفاضلة بين التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة- نموذج خطر الائتمان -

Test of overidentifying restrictions: fixed vs random effects

Cross-section time-series model: xtreg re robust cluster(ID)

Sargan-Hansen statistic 25.133 Chi-sq(9) P-value = 0.0028

الملحق رقم (16): اختبار تجانس تباين الأخطاء- نموذج خطر الائتمان -CRD

. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (11) = 19277.13
Prob>chi2 = 0.0000

الملحق رقم (17): اختبار ارتباط المقاطع- نموذج خطر الائتمان -CRD

. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence = 5.240, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.426

الملحق رقم (18): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء- نموذج خطر الائتمان -CRD

. xtserial CRD MANEFF RESFUN Size Age inf BI BS Dual RISCO

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation
F(1, 10) = 4045.325
Prob > F = 0.0000

الملحق رقم (19): تقدير النموذج باستعمال الخطأ المعياري الرصين- نموذج خطر الائتمان -CRD

. xtreg CRD MANEFF RESFUN Size Age inf BI BS Dual RISCO, fe robust

Fixed-effects (within) regression
Group variable: ID
Number of obs = 121
Number of groups = 11
R-squared:
Within = 0.1567
Between = 0.1377
Overall = 0.0063
Obs per group:
min = 11
avg = 11.0
max = 11
corr(u_i, Xb) = -0.9705
F(9,10) = 8.62
Prob > F = 0.0012

(Std. err. adjusted for 11 clusters in ID)

CRD	Coefficient	Robust std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
MANEFF	-.2761469	.3022781	-0.91	0.382	-.9496646	.3973708
RESFUN	-.0167061	.0184984	-0.90	0.388	-.0579232	.0245109
Size	.009042	.0130337	0.69	0.504	-.0199989	.038083
Age	.0138191	.0119591	1.16	0.275	-.0128273	.0404656
inf	.9647067	1.030264	0.94	0.371	-1.330865	3.260278
BI	.0535734	.0608511	0.88	0.399	-.0820112	.1891581
BS	-.0118608	.0149563	-0.79	0.446	-.0451855	.0214639
Dual	.0474492	.0466547	1.02	0.333	-.056504	.1514024
RISCO	-.0675502	.0833198	-0.81	0.436	-.2531983	.1180979
_cons	-.1511971	.1554986	-0.97	0.354	-.4976695	.1952753
sigma_u	.31677591					
sigma_e	.12692985					
rho	.86165686	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم (20): نماذج تقدير المعلمات لنماذج الحدار بانل -نموذج خطر رأس المال CAP-

-Pooled OLS

. reg CAP MANEFF RESFUN Size Age inf BI BS Dual RISCO

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	121
Model	.805940497	9	.089548944	F(9, 111)	=	14.21
Residual	.699316111	111	.006300145	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.5354
				Adj R-squared	=	0.4977
Total	1.50525661	120	.012543805	Root MSE	=	.07937

CAP	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
MANEFF	-.0381889	.0702748	-0.54	0.588	-.1774432 .1010654
RESFUN	.0210722	.0048284	4.36	0.000	.0115043 .03064
Size	-.0210635	.0049676	-4.24	0.000	-.0309071 -.0112199
Age	-.0032926	.0007748	-4.25	0.000	-.0048279 -.0017573
inf	.118797	.3057239	0.39	0.698	-.4870153 .7246093
BI	.0136138	.0537031	0.25	0.800	-.0928024 .12003
BS	-.0223411	.0059031	-3.78	0.000	-.0340385 -.0106436
Dual	-.0271076	.0249114	-1.09	0.279	-.0764711 .022256
RISCO	-.0067274	.0181395	-0.37	0.711	-.0426721 .0292173
_cons	.5308493	.076083	6.98	0.000	.3800857 .6816128

- Fixed effect

. xtreg CAP MANEFF RESFUN Size Age inf BI BS Dual RISCO, fe

Fixed-effects (within) regression
Group variable: ID

Number of obs = 121
Number of groups = 11

R-squared: Obs per group:

Within = 0.3519 min = 11
Between = 0.4592 avg = 11.0
Overall = 0.3973 max = 11

corr(u_i, Xb) = -0.8911

F(9,101) = 6.09
Prob > F = 0.0000

CAP	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
MANEFF	-.0910819	.0560005	-1.63	0.107	-.2021718 .0200081
RESFUN	.0112768	.0035477	3.18	0.002	.0042392 .0183145
Size	-.0023216	.0051924	-0.45	0.656	-.0126219 .0079788
Age	-.0125663	.0019166	-6.56	0.000	-.0163683 -.0087644
inf	-.0203539	.1820976	-0.11	0.911	-.3815864 .3408787
BI	.0044151	.0649903	0.07	0.946	-.1245081 .1333384
BS	.0077195	.0049807	1.55	0.124	-.0021609 .0176
Dual	-.0375123	.0176068	-2.13	0.036	-.0724394 -.0025852
RISCO	.0432602	.0241868	1.79	0.077	-.00472 .0912403
_cons	.3841152	.1226321	3.13	0.002	.1408461 .6273844
sigma_u	.17396305				
sigma_e	.04684278				
rho	.9323961	(fraction of variance due to u_i)			

F test that all u_i=0: F(10, 101) = 21.77 Prob > F = 0.0000

الملحق رقم (22): اختبار المفاضلة بين التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة (Hausman test)

– نموذج خطر رأس المال CAP –

. hausman fe re, sigmamore

Note: the rank of the differenced variance matrix (8) does not equal the number of coefficients being tested (9); be sure this is what you expect, or there may be problems computing the test. Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling your variables so that the coefficients are on a similar scale.

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) fe	(B) re		
MANEFF	-.0910819	-.0724313	-.0186506	.0183785
RESFUN	.0112768	.0110294	.0002475	.0016419
Size	-.0023216	-.0090072	.0066856	.0038921
Age	-.0125663	-.0059493	-.0066171	.0018408
inf	-.0203539	.0223357	-.0426895	.0145283
BI	.0044151	.0414144	-.0369993	.0442059
BS	.0077195	.00186	.0058596	.0016559
Dual	-.0375123	-.016259	-.0212533	.0080333
RISCOM	.0432602	.0095767	.0336835	.0160627

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.

B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

$$\text{chi2}(8) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) = 27.63$$

Prob > chi2 = 0.0005

(V_b-V_B is not positive definite)

الملحق رقم (23): اختبار تجانس تباين الأخطاء – نموذج خطر رأس المال CAP –

. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (11) = 85.41

Prob>chi2 = 0.0000

الملحق رقم (24): اختبار ارتباط المقاطع – نموذج خطر رأس المال CAP –

. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence = 0.299, Pr = 0.7650

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.492

الملحق رقم (25): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء - نموذج خطر رأس المال CAP -

. xtserial CAP MANEFF RESFUN Size Age inf BI BS Dual RISCO

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first-order autocorrelation

F(1, 10) = 40.138

Prob > F = 0.0001

الملحق رقم (26): تقدير النموذج باستخدام الخطأ المعياري الرصين باستخدام طريقة (Bootstrap)

-نموذج خطر رأس المال CAP-

Fixed-effects (within) regression Number of obs = 121
Group variable: ID Number of groups = 11

R-squared: Obs per group:
Within = 0.3519 min = 11
Between = 0.4592 avg = 11.0
Overall = 0.3973 max = 11

corr(u_i, Xb) = -0.8911 Wald chi2(9) = 24.32
Prob > chi2 = 0.0038

(Replications based on clustering on ID)

CAP	Observed coefficient	Bootstrap std. err.	z	P> z	Normal-based [95% conf. interval]	
MANEFF	-.0910819	.0655889	-1.39	0.165	-.2196337	.0374699
RESFUN	.0112768	.0044847	2.51	0.012	.002487	.0200666
Size	-.0023216	.0257633	-0.09	0.928	-.0528167	.0481736
Age	-.0125663	.0039282	-3.20	0.001	-.0202654	-.0048672
inf	-.0203539	.2277363	-0.09	0.929	-.4667087	.426001
BI	.0044151	.0453263	0.10	0.922	-.0844228	.093253
BS	.0077195	.0054539	1.42	0.157	-.00297	.018409
Dual	-.0375123	.0149208	-2.51	0.012	-.0667566	-.008268
RISCO	.0432602	.0229568	1.88	0.060	-.0017343	.0882546
_cons	.3841152	.4810895	0.80	0.425	-.5588028	1.327033
sigma_u	.17396305					
sigma_e	.04684278					
rho	.9323961	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم (27): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء للنماذج الثلاثة (خطر السبولة، خطر الائتمان، خطر رأس المال)

Tests for skewness and kurtosis Number of obs = 121
Replications = 50

(Replications based on 11 clusters in ID)

	Observed coefficient	Bootstrap std. err.	z	P> z	Normal-based [95% conf. interval]	
Skewness_e	.0065107	.0062767	1.04	0.300	-.0057913	.0188127
Kurtosis_e	.0068094	.0039355	1.73	0.084	-.0009039	.0145228
Skewness_u	-.0052437	.0141751	-0.37	0.711	-.0330263	.0225389
Kurtosis_u	-.0127405	.0066656	-1.91	0.056	-.0258048	.0003238

Joint test for Normality on e: chi2(2) = 4.07 Prob > chi2 = 0.1307
 Joint test for Normality on u: chi2(2) = 3.79 Prob > chi2 = 0.1503

. xtsktest resi
(running `_xtsktest_calculations` on estimation sample)

Bootstrap replications (50)
 _____| 1 _____| 2 _____| 3 _____| 4 _____| 5
 50

Tests for skewness and kurtosis Number of obs = 121
Replications = 50

(Replications based on 11 clusters in ID)

	Observed coefficient	Bootstrap std. err.	z	P> z	Normal-based [95% conf. interval]	
Skewness_e	-.0014067	.0013672	-1.03	0.304	-.0040864	.001273
Kurtosis_e	.001486	.000864	1.72	0.085	-.0002075	.0031795
Skewness_u	.0063689	.0064173	0.99	0.321	-.0062087	.0189465
Kurtosis_u	-.0032727	.0038374	-0.85	0.394	-.010794	.0042485

Joint test for Normality on e: chi2(2) = 4.02 Prob > chi2 = 0.1342
 Joint test for Normality on u: chi2(2) = 1.71 Prob > chi2 = 0.4248

. xtsktest resid
(running `_xtsktest_calculations` on estimation sample)

Bootstrap replications (50)
 _____| 1 _____| 2 _____| 3 _____| 4 _____| 5
 50

Tests for skewness and kurtosis Number of obs = 121
Replications = 50

(Replications based on 11 clusters in ID)

	Observed coefficient	Bootstrap std. err.	z	P> z	Normal-based [95% conf. interval]	
Skewness_e	.0000539	.0000455	1.18	0.236	-.0000353	.000143
Kurtosis_e	.0000132	6.20e-06	2.12	0.034	1.02e-06	.0000253
Skewness_u	.0004244	.0017527	0.24	0.809	-.0030109	.0038596
Kurtosis_u	-.0010553	.0007394	-1.43	0.154	-.0025046	.0003939

Joint test for Normality on e: chi2(2) = 5.91 Prob > chi2 = 0.0520
 Joint test for Normality on u: chi2(2) = 2.10 Prob > chi2 = 0.3507

الملحق رقم (28): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Im-Pesaran-Shin)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for RESFUN

H0: All panels contain unit roots
 Ha: Some panels are stationary

Number of panels = 11
 Number of periods = 11

AR parameter: Panel-specific
 Panel means: Included
 Time trend: Included

Asymptotics: T,N -> Infinity
 sequentially
 Cross-sectional means removed

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-2.9281		-2.740	-2.570	-2.470
t-tilde-bar	-2.0708				
Z-t-tilde-bar	-3.5623	0.0002			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for Size

H0: All panels contain unit roots
 Ha: Some panels are stationary

Number of panels = 11
 Number of periods = 11

AR parameter: Panel-specific
 Panel means: Included
 Time trend: Included

Asymptotics: T,N -> Infinity
 sequentially

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-2.2065		-2.740	-2.570	-2.470
t-tilde-bar	-1.6907				
Z-t-tilde-bar	-1.8304	0.0336			

. xtunitroot ips MANEFF

Im-Pesaran-Shin unit-root test for MANEFF

H0: All panels contain unit roots
 Ha: Some panels are stationary

Number of panels = 11
 Number of periods = 11

AR parameter: Panel-specific
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

Asymptotics: T,N -> Infinity
 sequentially

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-2.1493		-2.100	-1.920	-1.830
t-tilde-bar	-1.6749				
Z-t-tilde-bar	-1.7583	0.0394			

الملحق رقم (29): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Levin-Lin-Chu)

```
. xtunitroot llc MANEFF
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for MANEFF
```

```
H0: Panels contain unit roots      Number of panels =    11
Ha: Panels are stationary          Number of periods =   11
```

```
AR parameter: Common              Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included
```

```
ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)
```

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-10.7402	
Adjusted t*	-7.3731	0.0000

```
. xtunitroot llc RESFUN, trend
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for RESFUN
```

```
H0: Panels contain unit roots      Number of panels =    11
Ha: Panels are stationary          Number of periods =   11
```

```
AR parameter: Common              Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included
```

```
ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)
```

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-6.8600	
Adjusted t*	-3.3609	0.0004

```
. xtunitroot llc Size, trend
```

```
Levin-Lin-Chu unit-root test for Size
```

```
H0: Panels contain unit roots      Number of panels =    11
Ha: Panels are stationary          Number of periods =   11
```

```
AR parameter: Common              Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included
```

```
ADF regressions: 1 lag
LR variance:     Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)
```

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-11.0703	
Adjusted t*	-5.9021	0.0000

. xtunitroot llc BI, trend demean

Levin-Lin-Chu unit-root test for BI

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 11
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 11

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Included Cross-sectional means removed

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-8.1384	
Adjusted t*	-3.5500	0.0002

. xtunitroot llc BS, trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for BS

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 11
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 11

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-8.1089	
Adjusted t*	-3.0592	0.0011

. xtunitroot llc inf

Levin-Lin-Chu unit-root test for inf

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 11
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 11

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-11.8669	
Adjusted t*	-2.0829	0.0186

. xtunitroot llc CRD

Levin-Lin-Chu unit-root test for CRD

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 11
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 11

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-9.3308	
Adjusted t*	-6.6426	0.0000

. xtunitroot llc CAP

Levin-Lin-Chu unit-root test for CAP

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 11
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 11

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-5.3348	
Adjusted t*	-3.2340	0.0006

. xtunitroot llc LIQ, trend

Levin-Lin-Chu unit-root test for LIQ

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 11
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 11

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 7.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-8.0457	
Adjusted t*	-2.7048	0.0034

الفهرس

الصفحة	فهرس المحتويات
-	الإهداء
-	الشكر
III	الملخص
IV	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة المشكلة
IX	قائمة الملاحق
XI	قائمة الاختصارات والرموز
أ-ز	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المخاطر والحوكمة البنكية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: المخاطر في النشاط البنكي
03	المطلب الأول: أساسيات حول المخاطر البنكية
03	الفرع الأول: تعريف المخاطرة البنكية
05	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في المخاطر البنكية
06	المطلب الثاني: أصناف المخاطر البنكية ومؤشرات قياسها
06	الفرع الأول: أصناف المخاطر البنكية
12	الفرع الثاني: طرق ومؤشرات قياس المخاطر البنكية
15	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة البنكية
15	المطلب الأول: ماهية الحوكمة البنكية
15	الفرع الأول: تعريف الحوكمة البنكية
16	الفرع الثاني: ركائز الحوكمة البنكية
17	الفرع الثالث: الأطراف الفاعلة في الحوكمة البنكية
21	الفرع الرابع: أهمية وأهداف الحوكمة البنكية
23	المطلب الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة البنكية
23	الفرع الأول: مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة البنكية
25	الفرع الثاني: آليات الحوكمة البنكية
35	المبحث الثالث: تحليل واقع الحوكمة البنكية والصلابة المالية في القطاع البنكي الجزائري
35	المطلب الأول: الحوكمة البنكية في الجزائر: دواعي التطبيق
35	الفرع الأول: الأزمات البنكية وقضايا الفساد في القطاع البنكي الجزائري

37	الفرع الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية الداعمة لتطبيق الحوكمة
37	المطلب الثاني: مقومات تطبيق الحوكمة البنكية في الجزائر
37	الفرع الأول: الإطار القانوني والتشريعي المعزز للحوكمة البنكية
42	الفرع الثاني: الإطار التنظيمي (المؤسساتي)
48	الفرع الثالث: سلطات الرقابة وهيئات تعزيز الشفافية
52	المطلب الثالث: آليات الحوكمة البنكية الجزائرية
52	الفرع الأول: الآليات الداخلية للحوكمة البنكية الجزائرية
56	الفرع الثاني: الآليات الخارجية للحوكمة البنكية الجزائرية
57	المطلب الرابع: تحليل مؤشرات الصلابة المالية للقطاع البنكي الجزائري
57	الفرع الأول: تطور مؤشرات سيولة القطاع البنكي الجزائري
58	الفرع الثاني: تطور مؤشرات القروض المتعثرة ومؤناتها في القطاع البنكي الجزائري
60	الفرع الثالث: تطور مؤشرات الملاءة المالية في القطاع البنكي الجزائري
62	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: التأصيل العلمي حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية	
64	تمهيد
65	المبحث الأول: عرض الأدبيات التطبيقية حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية
65	المطلب الأول: الأدبيات الأجنبية حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية
65	الفرع الأول: الأدبيات الإفريقية حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية
75	الفرع الثاني: الأدبيات الآسيوية حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية
79	الفرع الثالث: الأدبيات الغربية حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية
80	المطلب الثاني: الأدبيات المحلية حول أثر الحوكمة على المخاطر البنكية
88	المبحث الثاني: مناقشة الأدبيات السابقة وما يميز الدراسة الحالية
88	المطلب الأول: مناقشة الأدبيات التطبيقية السابقة
94	المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية
97	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: قياس أثر آليات الحوكمة على المخاطر البنكية - حالة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022	
99	تمهيد
100	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة التطبيقية
100	المطلب الأول: منهجية وأدوات الدراسة

100	الفرع الأول: منهجية الدراسة التطبيقية
103	الفرع الثاني: متغيرات الدراسة وطرق قياسها
111	المطلب الثاني: توصيف النموذج القياسي
111	الفرع الأول: النموذج القياسي للدراسة
113	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي ومصفوفة الارتباط
113	المطلب الأول: التحليل الإحصائي الوصفي
116	المطلب الثاني: تحليل ارتباط المتغيرات واستقراره السلسلة
116	الفرع الأول: مصفوفة الارتباط Correlation Matrix
118	الفرع الثاني: دراسة معامل التضخم VIF
120	الفرع الثالث: دراسة الاستقرارية Testing for Unit Root
121	المبحث الثالث: تقدير نماذج الدراسة القياسية
121	المطلب الأول: تقدير أثر آليات الحوكمة على خطر السيولة LIQ
121	الفرع الأول: تقدير معالم نموذج خطر السيولة LIQ
122	الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل (REM, FEM, PEM)
123	الفرع الثالث: اختبارات فحص نموذج التأثيرات الثابتة - نموذج خطر السيولة LIQ -
123	الفرع الرابع: تصحيح نموذج التأثيرات الثابتة - نموذج خطر السيولة LIQ -
126	المطلب الثاني: تقدير أثر آليات الحوكمة على خطر الائتمان CRD
126	الفرع الأول: تقدير معالم نموذج خطر الائتمان CRD
127	الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل (REM, FEM, PEM)
128	الفرع الثالث: اختبارات فحص نموذج التأثيرات الثابتة - نموذج خطر الائتمان CRD -
128	الفرع الرابع: تصحيح نموذج التأثيرات الثابتة - نموذج خطر الائتمان CRD -
129	المطلب الثالث: تقدير أثر آليات الحوكمة على خطر رأس المال CAP
129	الفرع الأول: تقدير معالم نموذج خطر رأس المال CAP
130	الفرع الثاني: اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل (REM, FEM, PEM)
131	الفرع الثالث: اختبارات فحص نموذج التأثيرات الثابتة - نموذج خطر رأس المال CAP -
132	الفرع الرابع: تصحيح نموذج التأثيرات الثابتة - نموذج خطر رأس المال CAP -
135	المبحث الرابع: مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
135	المطلب الأول: مناقشة نتائج الدراسة
139	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
144	خلاصة الفصل

146	الخاتمة
150	قائمة المراجع
171	الملاحق
198	الفهرس